

محل الالتزام

كضابط للاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم العربية

دراسة فقهية قضائية مقارنة في الدول
الأوروبية - الانجلوسكسونية

الاستاذ الدكتور

هشام خالد

أستاذ القانون الدولي الخاص المتفرغ

كلية الحقوق - جامعة طنطا

كبير المستشارين القانونيين الشركة الكويتية لنفط الخليج سابقاً

دار الفكر الجامعي

أمام كلية الحقوق - الاسكندرية

ت: ٤٨٤٣١٣٢

محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية

دراسة فقهية قضائية مقارنة في الدول
الأوروبية. الانجلوسكسونية

الاستاذ الدكتور

هشام خالد

أستاذ القانون الدولي الخاص المتفرغ

كلية الحقوق - جامعة طنطا

كبير المستشارين القانونيين لشركة الكويتية لنفط الخليج سابقاً

2012

دار الفكر الجامعي

٢٠ ش سوتير - الاسكندرية

ت: ٤٨٤٣١٣٢ ..

إسم الكتاب : محل الالتزام كضابط للأختصاص القضائي الدولي

المؤلف : الأستاذ الدكتور هشام خالد

الناشر : دار الفكر الجامعي

٣٠ شارع سوتير، الإسكندرية - ت : ٤٨٤٢١٣٢ (٠٣)

E.Mail : Magdy_Kozman2010@yahoo.com

حقوق التأليف : جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع أو

إستخدام كل أو جزء من هذا الكتاب إلا وفقاً للأصول العلمية

والقانونية المتعارف عليها.

الطبعة : الأولى

سنة الطبع : 2012

رقم الإيداع : ٢٠١١/١٧٣٣٠

ترقيم دولي : 978 - 977 - 379- 170 - 5

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله رب العالمين * الرحمن

الرحيم * مالك يوم الدين * إياك

نعبد وإياك نستعين * إهدنا

الطراط المستقيم * طراط

الذين أنعمت عليهم * غير

المغضوب عليهم * ولا الضالين ﴾

« صدق الله العظيم »

إهداء

إلى المقام النبوي الشريف
وقد جعل صاحبه العلم فوق مراتب الجهاد إذ قال:
« مداد العلماء خير عند الله من دماء الشهداء »

وكان فضل الله على عظيمًا

تمهيد :

تطرح للدراسة الماثلة تساؤلاً هاماً، ألا وهو: هل يعتبر محل الالتزام ضابطاً لعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية بالدول الإقليمية؟

وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما هي الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الوضع.

وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك، وما هي الدول التي تقنن أو تعتنق للضابط محل التساؤل، كذا ما هو مضمونه؟

هذا ما ستحاول للدراسة الماثلة الإجابة عليه من خلال مباحثها المختلفة.

تقسيم :

في ضوء ما تقدم، سوف نقسم هذه الدراسة على النحو التالي:

الباب الأول : محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن والقانون العربي.

الباب الثاني: محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية.

الباب الأول

محل الالتزام كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن والقانون العربي

تمهيد وتفسير :

سوف نعرض للضابط محل الدراسة في القوانين الأوروبية والانجلوسكسونية وفي اتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨، ثم نعقب ذلك بعرض للضابط نفسه في قوانين بعض البلاد العربية.

وفي ضوء ذلك، سوف نقسم هذا الباب على النحو التالي:

الفصل الأول : محل الالتزام كضابط للإختصاص القضائي الدولي
للمحاكم الوطنية في القانون للمقارن.

الفصل الثاني: محل الالتزام كضابط للإختصاص القضائي الدولي
للمحاكم الوطنية في القانون العربي.

الفصل الأول

محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن

تقسيم :

سوف نقسم هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم الوطنية في الدول الأوروبية.

المبحث الثاني: محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم الوطنية في الدول الأنجلوسكسونية.

المبحث الثالث: محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم الوطنية واتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨.

المبحث الأول

محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في الدول الأوروبية

تمهيد وتقسيم :

قد ينشأ الالتزام نتيجة للعقد، أو نتيجة للفعل الضار.

وسوف نعالج كل أمر من الأمرين المتقدمين في مطلب مستقل، وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول : محل الإلتزام العقدى كضابط للاختصاص للقضائي الدولي.

المطلب الثاني : محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للاختصاص القضائي الدولي.

المطلب الأول

محل الالتزام العقدي كضابط للاختصاص

القضائي الدولي

أ - في بلجيكا :

فإن القانون هناك يعطى القضاء البلجيكي سلطة الفصل في جميع المنازعات العقدية إذا ما تم إبرام العقد محل النزاع على التراب البلجيكي، كذا الحال إذا ما تم تنفيذ العقد هناك، أو إذا كان هناك إتفاقا بين الخصوم على وجوب تنفيذه في الإقليم البلجيكي، وهذا الحكم قد أضافته المادة ٤٢، والمادة ٣/٥٢ من القانون البلجيكي الصادر في ٢٥ مارس عام ١٨٧٦ (١).

ب - وفي ألمانيا الغربية :

قبل الوحدة التي تمت عام ١٩٩٠، فقد كان القانون الألماني ينص على إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الألمانية، حال تنفيذ العقد الدولي محل النزاع على التراب الألماني. وهذا ما أضافته المادة ٢٩ من قانون المرافعات الألماني حينذاك (٢).

(^١) Weser, (Marth), Bases of Judicial jurisdiction in common Market Countries, American Journal of Comparative Law, Vol. 10, 1961, p. 331, note 48.

(^٢) Weser, op - cit, p. 331, note 49.

ج - وفي إيطاليا :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الإيطالية، وذلك إذا ما تم إبرام العقد في إيطاليا، أو إذا ما تم فعلاً تنفيذ العقد على التراب الإيطالي، وهذا ما أفادته المادة ٢/٤ والمادة ٢٠ من قانون المرافعات الإيطالي (٢). والمقصود بالالتزامات في هذا المقام، الالتزامات ذات الطبيعة للمالية والنشئة عن العقد أو المسؤولية التقصيرية أو شبه العقد، والتي تحكمها وتنظمها المواد أرقام ١١٧٣ - ١١٧٤ من القانون المدني الإيطالي (٤). وقد تثار بعض المشكلات حول مدى إنعقاد العقد أو تنفيذ الالتزام في إيطاليا، وهنا تقوم المواد ١١٨٢ ، ١٣٢٦ وحتى ١٣٤٢ من القانون المدني الإيطالي والمادة ٢/٦ من القانون الجنائي الإيطالي بتحديد مضمون الأمور السابقة، حيث تضع هذه المواد المعايير التي يتحدد على

(٣) Weser, op - cit, p. 331, note 50.

The forum contractus is recognized in all types of cases in three E.E.C. countries: Belgium, Germany, and Italy. The Belgian law confers jurisdiction on the court of the place where the obligation arises, where it has been, or must be performed. The German law provides only the jurisdiction of the place of performance of the obligation, While in Italy suit may be brought in either the court of the place of contracting or the court of the place of the performance of the contract.

ولمزيد من التفصيل حول حكم القانون الإيطالي بخصوص المسألة المتقدمة، راجع:

Cappelletti & Perillo, Civil Procedure in Italy, The Hague 1965, p. 88, note 46:

Codice Di Procedura Civile art. 419.

(٤) Cappelletti & Perillo, op - cit, p. 88, not 47 :

Codice Civile arts 1173 - 1174.

أساسها متى يكون العقد للمعنى قد انعقد فى إيطاليا، ومتى يكون الأخير قد تم تنفيذه على الإقليم الإيطالى (٥).

وقد حكمت محكمة للنقض الإيطالية، جلسة ١٧/٥/١٩٥٨، بأن عقد الزواج الذى تم إبرامه فى إيطاليا، إما يترتب عليه التزام الزوج بالإتفاق على زوجته، وبهذه المثابة ينعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم الإيطالية بنظر دعوى النفقة الزوجية، إستناداً لإتعداد الزيجة للمعنية فى إيطاليا (٦). كذلك فقد حكمت محكمة ميلانو بجلسته ٤/٢/١٩٥٥، بإتعداد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم الإيطالية، بخصوص دعوى للمطالبة بنفقة ومصروفات وحضانة عن فترة زمنية سابقة للأبناء القصر المعنيين، وذلك على أساس أن المتقمن كان الإتفاق عليهم وحضانتهم تتم فى إيطاليا (٧).

ولا يلزم أن يتم تنفيذ كافة الإلتزامات المترتبة على العقد المعنى فى إيطاليا، حتى ينعقد الإختصاص القضائى الدولى لمحاكمها، بل يكفى أن تكون إحدى الإلتزامات المترتبة على العقد

(٥) Cappelletti & Perillo, op - cit, p. 88, note 48.

(٦) Cappelletti & Perillo, op - cit, P. 88, note 49:

Erag v. Navarre, Corte di Cassazione May 17, 1958, quoted by Giuliano (M.)

(٧) Cappelletti & Perillo, op - cit, p. 88, note 50 :

Dampierre Sozzani v. Don Jaime de Borbone, Tribunale di Milano, February 4, 1955, quoted and criticized by Juiliano.

المعنى واجبة التنفيذ في إيطاليا، حتى ينقصد الاختصاص الدولي لمحاكمها، للداعي السابق^(٨).

(^٨) Coppelletti & Perillo, Loc - cit.

ولمزيد من التفاصيل، راجع ما يقرره الأستاذان المتقدمان ونصه يجرى

على النحو التالي :

«An alien may be subjected to Italian giurisdizione if the action relates to obbligazioni that arose or are to be performed in Italy. The term obbligazioni describes only obligations of a financial nature arising from contract, tort, or quasi-contract.»

Complex problems may arise in determining where an obligation arose or is to be performed. Articles 1182 and 1326-1342 of the Civil Code, and article 6, paragraph 2, of the Penal Code, provide most of the criteria for solution. Generally, an obligation is said to arise in Italy if the act, such as the contract or the tort, that gave rise to the obligation occurred in Italy. It has been held that if a marriage is concluded in Italy, the Italian courts may hear an action for support brought by the wife, since the obligation of support arises from the marriage. Similarly, it has been held that an action for past support and maintenance of children may be brought in Italy, if the children were supported and maintained in Italy. As to the place of performance, the courts have held that, even if the obligation in issue is performable elsewhere, Italy has giurisdizione if any duty under the contract is performable in Italy.

ولمزيد من التفاصيل، راجع أيضاً :

Certoma, The Italian legal System, London, Butterworth, 1985, p.92 :

«Af the proceedings concern obligations «arising» irrespective of whether the part of the transaction in dispute is connected with the juris diction ».

د - وفي لكسمبورج وفرنسا :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم الدولتين المتقدمين، في مجال العقود التجارية دون سواها، وهذا ما أفادته المادة ٢٠ من قانون المرافعات الفرنسي القديم، كذا المادة ٢٠ من قانون المرافعات في دولة لكسمبورج^(٩). وتجدر الإشارة مع ذلك، إلى أن ثمة إتجاه في القانون الاتفاقي، بحيث يشمل الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم دولة العقد، المنازعات المتعلقة بالعقود المدنية أيضاً، وبحيث لا يقتصر الأمر على العقود التجارية فقط؛ من ذلك الاتفاقية المبرمة بين فرنسا وبلجيكا بتاريخ ١٨٩٩/٧/٨، حيث إعترفت فرنسا - بشروط معينة - بإتخاذ الاختصاص القضائي الدولي لمحاكمها بخصوص العقود المدنية، إعمالاً للمادة الثانية من الاتفاقية السابقة^(١٠) (١١).

(٩) Weser, op - cit, p. 331 :

وتشير إلى نص المادة ٢٠ من قانون المرافعات في دولة لكسمبورج والذي يجرى على النحو التالي :

« Le demandeur pourra assigner à son choix devant le tribunal du domicile du défendeur, devant celui dans l'arrondissement duquel la promesse a été faite et la marchandise livrée, devant celui dans l'arrondissement duquel le paiement devait être effectué ».

(١٠) Weser Juris-Classeur de droit international, Vo Convention Franco-belge du 8 Juillet 1899, No 37 et seq, Paris, March, 1960. Fasc. 591.

(١١) وعلى عكس ما تقدم ، فإن القانون الهولندي لا يعترف بالبثة بضابط

الاختصاص محل الدراسة للمثلة، وعلى هذا الأساس لا ينعقد

الاختصاص للقضائي الدولي للمحاكم الهولندية إذا تم إبرام العقد أو

تنفيذه أو كان من الواجب تنفيذه في هولندا، حيث أن مناط

الاختصاص الدولي للمحاكم الهولندية وعلى النحو الذي أوضحناه من قبل هو توطن أو إقامة المدعى عليه الأجنبي في هولندا، فإذا لم يكن للأخير موطناً ولا محل إقامة، انتقل الاختصاص إلى محكمة موطن المدعى، فإذا كان الأخير موطناً أو محل إقامة في هولندا انعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الهولندية بنظر المنازعة العقدية المعنية، استناداً لضابط التوطن أو الإقامة إعمالاً للمادة ٣/١٢٦ من قانون المرافعات الهولندي.

راجع في ذلك تفصيلاً :

Weser, op. cit, p. 331/2 : the law of the Netherlands does not recognize the forum contractus at all. This peculiarity of the Netherlands legislation to a certain extent explains a provision such as article 126 (3) of the Netherlands Code of Civil Procedure, which, when the defendant has neither domicile nor residence in The Netherlands, confers jurisdiction on the court of the plaintiff's domicile. In effect, if this were not the case, a Dutch plaintiff would have to sue a foreign defendant in the country of his origin, and this even if the contract had been concluded and performed in The Netherlands. It is for this reason that in the international treaties which The Netherlands have concluded and in which they have accepted the exclusion of exceptional rules of jurisdiction, the forum contractus has been introduced as a basis of jurisdiction in the relations between the contracting countries.

وتشير الامتازة المتقدمة إلى :

أ - المعاهدة المبرمة بين كل من هولندا وبلجيكا بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٢٥ (٤م).

ب - مشروع المعاهدة المزمع إبرامها بين دول البلوكس (هولندا - لكسمبورج - بلجيكا) (٤م).

وفى فرنسا، لوحظ أن عدم إنعقاد الإختصاص القضائي الدولى للمحاكم الفرنسية بصدد العقود غير التجارية، بناء على الضابط محل الدراسة، قد يؤدى إلى الإضرار ببعض المتعاملين، أطراف هذه العقود، فى بعض الفروض. ومن هذا المنطلق تم تعديل القانون هناك وذلك بتاريخ ١٩٣٢/٤/٦، وبموجب ذلك التعديل أصبحت المنازعات المتعلقة بعمليات التوريد، والعمل، والإيجارات، والتصنيع، قابلة للطرح أمام المحاكم الفرنسية، وذلك إذا كان إبرام العقد المعنى أو تنفيذه قد تم أثناء تولد أحد أطرافه فى فرنسا فى هذا الوقت، وفى هذه الحالة ينعقد الإختصاص الداخلى للمحكمة الفرنسية التى وقع التعاقد أو التنفيذ فى دائرتها شريطة توطن أحد المتعاقدين فى ذات الدائرة^(١٢). ويقدر البعض أن من شأن التعديل المتقدم تحقيق الحماية القضائية اللازمة للتجار، حال تعاقدهم مع عملاء طارئين، أى غير مستقرين فى ذات مكان التعاقد أو التنفيذ^(١٣)(١٤).

(^{١٢}) Weser, op. cit, p. 332.

(^{١٣}) Niboyet, in Weser, Loc. cit.

(^{١٤}) ولمزيد من التفاصيل ، راجع :

Weser, Loc. cit:

"In the French legislation, it has likewise been noted that the absence of the forum contractus in civil matters may be unfortunate in certain cases. Thus, the Law of April 6, 1932, was enacted, under which disputes concerning supplies, works, leases, manufacturing of industry, can be brought before the court or the place where the agreement has been contracted or performed when one of the parties is domiciled in such place.

هـ - وفي سويسرا :

ينعقد الإختصاص للقضائي الدولي للمحاكم السويسرية، وذلك إذا ما تم إبرام العقد محل النزاع في سويسرا أو تم تنفيذه هناك، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه موطن مستقر داخل سويسرا، وهذا ما أقرته المادة ٣ من قانون المرافعات في كانتون بازل (Basel)، والصادر بتاريخ ١٨٧٥/٢/٨. (١٥).

و - وفي اليونان :

يذهب للقانون اليوناني، إلى عقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليونانية، وذلك إذا ما تم إبرام العقد محل النزاع في الإقليم اليوناني، أو تم تنفيذه فيه، أو كان مشروطاً في العقد أن يتم تنفيذه هناك، وذلك إعمالاً للمادة ١٦ من قانون المرافعات اليوناني

The purpose of this law is to protect merchants in resorts as respects the charges incurred by a transitory clientele.

Delaume (g.) , American- French private International law, Bilateral Studies in Private International law, Anthure nussbaum editor, no 2, Columbia University in the City of New York, Parker School of foreign and comparative law, 1953, p. 56-59.

- (¹⁵) Nussbaum (A.), Bilateral studies in private international law, no 1, American - Swiss Private international law, published for the Parker School of foreign and comparative law, Columbia University in the City of New York, 1958 (Second edition), p. 48:

"Place of contracting or of performing the contract for actions arising out of that contract "... This applies particularly if the defendant has no settled domicile in Switzerland. (op.cit, note no 213).

والصادر عام ١٨٣٤. وقد ذهبت محكمة أثينا إلى تقرير الاختصاص المتقدم، حينما تصدت للفصل في الدعوى رقم ١٩٥١/٦٧٩٨، وكان محور النزاع في هذه القضية هو العمولة المتعلقة بعقد معين، وقد أفادت المادة ٣٢١ من القانون المدني اليوناني إستحقاق هذه العمولة في موطن المدعى، وحيث أن المدعى عليه لم يقم بسدادها طواعية، فقد قام المدعى برفع الدعوى المتقدمة أمام المحاكم اليونانية بوصفها محاكم الدولة التي يجب للوفاء فيها بالإلتزام بالعقدى المتقدم (العمولة)^(١٦).

(¹⁶) Ehrenzweig (A.A.), Fragistas (ch.), Yiannopoulos (A.), Bilateral studies in private international law, no 6, American Greek private international law, Parker School of foreign and comparative law, Columbia University in The City of New York 1953, p. 30:

"The competence in turn may be based on the ..., or ... the place of making or of performance of a contact....".

"Dist. Athens no 6798 (1951), (1951) Themis 701 (Suit by greek agent of American Corporation for commission such debt being payable at plaintiff's domicile according to C.C. Art 321).

المطلب الثاني

محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للاختصاص القضائي الدولي

أ - فرنسا :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الفرنسية، إذا
ملوqع الفعل الضار على الإقليم الفرنسي، وهذا مأفادته المادة
١٢/٥٩ من قانون المرافعات الفرنسي الملغى، كذا المادة ٢١
من القرار بقانون الصادر فى ٢٢/١٢/١٩٥٨ (١٧).

ب - ألمانيا :

وفى ألمانيا، ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم
الألمانية (الغربية قبل الوحدة عام ١٩٩٠) كلما وقع الفعل
الضار على التراب الألمانى، وهذا مأفادته المادة ٣٢ من قانون
المرافعات الألمانى الغربى، كذا المادة ٢٠ من القانون الصادر
فى ١٩/١٢/١٩٥٢ والمتعلق بتنظيم حوادث السيارات
(المركبات) (١٨).

ويذهب جانب من الفقه إلى إمتداح الإتجاه السابق،
والذى يقرر إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى، لمحاكم الدولة
التي يقع فيها الفعل الضار، خصوصا إذا ماتعلق الأمر بحوادث

(١٧) Weser, op . cit, p 332.

(١٨) Weser, Loc . cit . (Strassenverkehr resgesetz).

المركبات، فهذه المحاكم هي الأولى بالإختصاص، حيث أنها الأقرب للواقعة، ويوسعها جمع كافة المعلومات المتعلقة بالحوادث المعنية، كذا فهي الأكثر على عمل التحريات اللازمة حول هذه الأخيرة^(١٩).

ج - إيطاليا - هولندا - لكسمبورج - بلجيكا :

وضابط الإختصاص السابق - حسبما يقدر البعض - مقبول لدى دول الجماعة الأوروبية الأخرى، حتى مع عدم وجود نص تشريعي يقرر مثل هذا القبول، وذلك إما إستناداً إلى أعمال المبدأ العام، والذي يفيد إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي، لمحاكم الدولة التي يقع عليها إقليمها المصدر المنشأ للإلتزام^(٢٠)، أو إستناداً على النصوص الواردة في قوانين

(¹⁹) Weser, Loc. cit.

Of the six legal systems, only the French and German laws expressly provide that a suit for compensation of damages caused by a tort may be brought in the court of the place where the act (fait) causing the damage occurred. This jurisdiction is important on account of the number of motor vehicle accidents. There is a definite interest that the court of the place where the accident occurs may entertain suits arising from the accident, in view of the fact that it is best qualified to make the findings and investigations which are necessary.

(²⁰) وهذا ماأفادته المادة ٤٢ من القانون البلجيكي الصادر بتاريخ ٢٥ مارس

١٨٧٦، كذا المادة ٢٠ من قانون المرافعات الإيطالي . راجع في ذلك :

Weser, op. cit, p. 332, and note 56.

ولمزيد من التفاصيل، حول القانون الإيطالي، راجع :

Certoma, op. cit, p. 92 :

« According to A. 4 cpc. a Foreigner is sufficiently connected with Italy to be made a defendant to Italian proceedings in the following

الإجراءات الجنائية في الدول المعنية (٢١)، أو في النهاية وفقاً لأحكام الإتفاقيات الدولية، والتي تعتبر الدول المتقدمة طرفاً فيها (٢٢).

cases (a) (B), (c) If the proceedings concern obligations arising in Italy »

- Coppelletti & Perillo, op . cit , p . 88 :

« An alien may be subjected to Italian giurisdizione if the action relates to obbligazioni that arose in Italy » The term obbligazioni describes only obligations of a financial nature arising from tort .

(٢١) حول إمكان طرح الدعاوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أثناء نظر الدعاوى الجنائية، راجع تفصيلاً :

أ - م ٣ ، ٢٣ ، ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لدولة لكسمبورج والصادر في ٩ ديسمبر ١٨٠٨ .

ب - م ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية البلجيكي والصادر في ٢٧ نوفمبر ١٨٠٨ ، كذا المادة ٤ من القانون البلجيكي الصادر في ١٧/٤/١٨٢٨ .

ج - المادة ٧ ، ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية الألماني والصادر في ١٨٧٧/٢/١ .

د - م ٢٣ ، ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي والصادر في ١٩/١٠/١٩٣٠ .

هـ - م ٢ ، ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية الهولندي، والصادر في ١٥/١/١٩٢١ .

(٢٢) وقد قامت الدول المعنية بإبرام العديد من الإتفاقيات الدولية فيما بينها، بما يعطى دولة وقوع الفعل الضار إختصاصاً قضائياً مباشراً، بموجبه يحق لها نظر جميع المنازعات المتولدة عن الفعل الضار. راجع على سبيل المثال الإتفاقيات التالية :

أ - الإتفاقية الفرنسية البلجيكية للمؤرخة ١٨٩٩/٧/٨.

ب - الإتفاقية المبرمة بين هولندا وبلجيكا والمؤرخة ٢٨ مارس ١٩٢٥ (٤م).

وقد حوت بعض الإتفاقيات المبرمة بين الدول المتقدمة نصوصاً، تنظم الإختصاص غير المباشر لمحاكمها، من ذلك :

أ - الإتفاقية الفرنسية الإيطالية، المؤرخة ١٩٣٠/٦/٣ (١٥ م).

ب - الإتفاقية الألمانية الإيطالية، المؤرخة ١٩٣٦/٣/٦ (٤/٢ م).

ج - الإتفاقية المبرمة بين بلجيكا وألمانيا، والمؤرخة ١٩٥٨/٦/٣٠.

د - مشروع الإتفاقية الخاصة بدول البنلوكس (هولندا - بلجيكا - لكسمبورج) (٤ م).

في كل ماتقدم راجع تفصيلاً :

Weser , op . cit , p . 332 : It is true that even without a formal text, the forum of the place of the tort seems likewise to be accepted in the other countries in the Common Market, either by application of general provisions conferring jurisdiction on the court of the place where the obligation arises, or on the basis of penal provisions, or also under bilateral treaties.

Weser (M.) , Etude critique du Traité Franco - Belge du 8 Juillet 1899, Bruxelles , 1951, p . 20.

Weser, Faut - il reviser la convention Franco - Italienne du 3 juin 1930, sur L' exécution des Jugements? Rev. Crit dr. int. pr. , 1955, p . 70.

وحول الحجج المؤيدة لتضمين الإتفاقيات الدولية ضوابط إختصاص

مباشرة، راجع تفصيلاً :

Weser, Les Conflits de juridiction dans le Cadre du Marché Commun, Rev. Crit. dr . int . pr., 1960, p. 27 et seq, 151 et seq., 313 et seq. ; 1961 , p. 105 et seq.

المبحث الثانى

محل الإلتزام كضابط للاختصاص القضائى الدولى للمحاكم الوطنية فى الدول الانجلوسكسونية

نقسم :

قد يتولد الإلتزام عن العقد، وعلى العكس من ذلك قد يتولد الإلتزام عن الفعل الضار.

بناء على ذلك سوف نعرض للأمرين المتقدمين كل فى مطلب مستقل، وذلك على النحو التالى :

المطلب الأول : محل الإلتزام العقدى كضابط للاختصاص القضائى الدولى.

المطلب الثانى : محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للاختصاص القضائى الدولى.

المطلب الأول

محل الإلتزام العقدى كضابط للاختصاص

القضائى الدولى

أ - القانون الإنجليزى :

ينعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم الإنجليزية كلما تم إبرام العقد المعنى محل النزاع فى الإقليم الإنجليزى، كذا إذا تم تنفيذه هناك^(٢٣)، سواء تم التعاقد مباشرة بواسطة الأصيل أو

(²³) Cheshire, s. Private International Law, North, Butterworth, London, 9th ed., 1974, p. 88.

بطريقة غير مباشرة من خلال وكيل ممثل لأول في الإقليم الإنجليزي (٢٤).

ب - القانون الأسترالي :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأسترالية بخصوص العقود التي تتم في أستراليا رغم الصفة الأجنبية لأطرافها، مثال ذلك الدعاوى المرفوعة من أحد أطراف هذه العقود يطلب إلزام الطرف الآخر بتنفيذ التزام عقدي معين (٢٥).

ج - القانون الكندي :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الكندية وذلك بخصوص المنازعات العقدية، إذا كان العقد محل النزاع متعلقاً بدولة كندا، كأن يتم إبرامه على الإقليم الكندي، أو أن يتم تنفيذه هناك، ويجب في هذه الحالة أن يتم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى أثناء وجوده في الإقليم الكندي، بحيث لا يشترط هنا توطن هذا الأخير على الإقليم الكندي، لإنعقاد الاختصاص القضائي الدولي لمحاكمها، كفاية للربطة للعقدية في عقد الاختصاص للمعنى. وإذا لم يتم إعلان المدعى عليه، نظراً لعدم وجوده في الإقليم الكندي، كذا الحال بالنسبة إلى الأشخاص المعنوية الأخرى الموجود خارج الإقليم الكندي، يجوز إعلانها بصحيفة الدعوى في الخارج، حيث أن العقد

(٢٤) Cheshire's, op. cit, p. 90.

(٢٥) Nygh (P.E.), Conflict of laws in Australia, Butterworth, Sydney, Brisbane, 1971, p. 142.

Davis (J.L.R.), Casebook on the conflict of laws in Australia, Butterworth, Sydney, Melbourne, Brisbane, 1971, p. 60 ss.

محل النزاع قد تم إبرامه في كندا أو كان واجباً تنفيذه هناك، لأن ذلك من شأنه خلق رابطة وثيقة بين العقد المتنازع حوله والإقليم الكندي، بما يبرر إختصاص محاكمها دولياً بنظر المنازعة العقدية، دون إستئثار توطن المدعى عليه في الإقليم الكندي أو مجرد إعلانه بصحيفة للدعوى أثناء تواجده للعارض هناك^(٢٦).

د - القانون النيوزيلاندي :

ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم في نيوزيلاندا، كلما تعلق الأمر بنزاع عقدي ذو عنصر أجنبي، رغم عدم توطن المدعى عليه المعنى على الإقليم النيوزيلاندي، وذلك على أساس وجود رابطة وثيقة بين هذا العقد من ناحية والإقليم النيوزيلاندي من ناحية أخرى، بما يبرر إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي لمحاكمها، ولكن يشترط هنا، ألا يكون من شأن إنعقاد الخصومة في هذه الحالة، المساس بأى حق أو مصلحة لشخص ليس طرفاً في هذه الخصومة، كذلك يشترط هنا أيضاً، عدم المساس بالحقوق العقارية المتعلقة بعقار موجود في خارج الديار النيوزيلاندية مثل دعاوى الملكية أو الحيازة من حيث كسبها أو سلبها، وفي النهاية يتعين على القضاء في نيوزيلاندا، عدم التعرض لأى دعوى إذا ثبت له أن الحكم الذى

(^{٢٦}) في هذا المعنى ، راجع :

Hertz (M.), Introduction to the conflict of laws, A guide to understanding, the Carswell Company, Limited, Toronto, Canada, 1987 p. 14, 18, 20, 31.

عسى أن يصدر فيها لن يتم إحترامه فى دولة موقع المال المعنى
منقولاً كان أم عقاراً (٧٧).

هـ - القانون الأمريكى :

ينعقد الإختصاص للقضائى الدولى للمحاكم الأمريكية، إذا ما
تعلق الأمر بمنازعة عقدية متولدة عن عقد، قد تم إبرامه فى
الولايات المتحدة الأمريكية، كذا إذا ما تم تنفيذه على التراب
الأمريكى. فهنا توجد رابطة وثيقة بين العقد المعنى من ناحية
والإقليم الأمريكى من ناحية أخرى، بما يوجب ويبرر الإختصاص
القضائى للمحاكم الأمريكية بنظر النزاع العقدى المعنى (٧٨).

وتذهب المحكمة العليا، فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى
تضييق حالات الإختصاص القضائى للدولى للمحاكم الأمريكية -
بوجه عام - كلما كان من غير الميسور تنفيذ الحكم على الأجنبى
نظراً لعدم وجوده فى الولايات المتحدة مع عدم إمكانية تنفيذ هذا
الحكم هناك، سيما فى الحالات التى لا يكون فيها النزاع ماساً

(27) Webb (P.), Davis (J.L.), Casebook on the conflict of law of
New Zealand, Wellington, Butterworth, 1970, p.158, 159.

ويشير المؤلفان إلى العديد من الأحكام القضائية الصادرة تطبيقاً للأحكام الواردة
فى المتن، راجع هامش ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، من الصحيفة المتقدمة.

(28) Nafziger (James - A.R.), Conflict of Laws A
northwest Pererspective, Butterworth legal Publishers, Seattle,
p. 46,

لمزيد من التفاصيل والتحليل لفكرة الرابطة الوثيقة وأثرها على انعقاد
الاختصاص فى الحالة الماثلة، راجع :

Richman (W.), Reynolds (W.), Understanding Conflict of Laws,
Matthew Bender, 1995, p. 58, 97, 104, 106.

بمصالح أمريكية معتبرة، كذلك عندما تكون المحاكم الأجنبية هي الأكثر ارتباطاً بالنزاع، حيث يوجد المدعى عليه الأجنبي ومتعلقات للنزاع الأخرى^(٢٩).

ولا شك أن الأمر المتقدم، سوف ينعكس على الضابط محل الدراسة الآن، حيث ستقوم المحاكم العادية بالتخلي عن إختصاصها احتراماً للمبادئ التي أرستها المحاكم الأمريكية العليا - كلما تأكدت من عدم فعالية الحكم المرتقب صدوره، حيث لن يتيسر تنفيذه في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك إذا لم تكن هناك مصلحة أمريكية مثارة في النزاع العقدى المعنى وهكذا.

المطلب الثانى

محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للاختصاص القضائى الدولى

أ - القانون الإنجليزى :

ينعقد الإختصاص للقضائى الدولى للمحاكم الإنجليزية، كلما ارتكب الفعل الضار فى الإقليم الإنجليزى، وذلك إعمالاً للأمر رقم ١١، شريطة أن يكون الضرر الذى حدث فى إنجلترا جسيمياً، بمعنى أن تكون هناك رابطة قوية بين الفعل الضار الجسيم للمعنى المسبب للمسئولية والإقليم الإنجليزى، أما إذا

(²⁹) Nafziger, op - cit, p. 58.

كانت هذه الرابطة ضعيفة، أى غير جوهرية فلا يتعد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم الإنجليزية، نظراً لتفاهة الضرر الذى حدث على الإقليم الأخير، وفى هذه الحالة، يتعين على من أصابه الضرر، أن يلاحق من الحقوا به الضرر الجسيم فى الدولة أو للدول الأجنبية التى حدث فيها الأخير، أى خارج بريطانيا.^(٣٠)

^(٣٠) Cheshire, s, op. cit, p. 91 :

«Where the action is founded on a tort committed within the juris diction. It was held in Kroch v. Rossell et Cie that leave to serve notice of a writ under this heading will not be granted if the tort has no substantial connexion with England. In that cas:

The plaintiff, who was a foreigner with no English associations or interests, alleged that defamatory statements had been published of him in two foreign daily papers, one Belgian, the other French.

Assuming that the statements were defamatory, it was clear that a tort had been committed within the jurisdiction, for a few copies of the paper had been sold in London, but nevertheless the Court of Appeal refused to allow service out of the jurisdiction on the ground that no question of substance arose in England and that the claim of the plaintiff was essentially one which should be investigated in the foreign countries concerned.

Difficulty is sometimes encountered in determining the place where a tort has been committed, but this is a matter that is discussed later.

وراجع الأحكام المحددة التى أشار إليها المؤلف السابق، تطبيقاً للقاعدة السابقة، ومن ذلك :

Hobbs v. Australian Press Association, (1933) (I. K. B. I).

George Monro Co., Ltd. v. American Cyanamid Corporation, (1944) K. B. 432;

ب - القانون النيوزيلاندى :

ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم النيوزيلاندية، وذلك إذا كان الفعل الضار قد وقع فى الإقليم النيوزيلاندى، وهذا الضابط مستمد من الشريعة العامة (Common Law) السائدة فى نيوزيلاندا، كذا من التشريعات الحديثة الصادرة هناك، بوصفها مكملة للأحكام الواردة فى الشريعة العامة (٣١).

ج - القانون الكندى :

ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم الكندية إذا ماحدث الفعل الضار فى الإقليم الكندى، سواء أكان المدعى عليه المسئول متوطناً أو مقيماً فى كندا من عدمه، وفى حالة

Bata v. Bata (1948), 92 Sol. Jo. 574;

Abbott-Smith v. Toronto University Governors (1963), D.L.R. (2d) 62;

Original Blouse Co. v. Bruck Mills, Ltd. (1963), D.L.R. (2d) 174; Cordova Land Co. v. Victor Brothers, Inc., (1966) W.L.R. 793;

Distillers Co. (Bio-Chemicals), Ltd. v. Thompson, (1971) A.C. 458; (1971).

I All E.R. 694; cf. Adasta Aviation, Ltd. v. Airports (N.Z.), Ltd., (1964) N.Z.L.R. 393.

(٣١) فى هذا المعنى :

Webb (P.R.H.) & Davis (J.L.R.), A case Book..... New Zealand, op. cit, p. 158, 98.

عدم توطن أو إقامة المدعى عليه في كندا، يتم إعلانه بصحيفة الدعوى في موطنه أو في محل إقامته في الخارج (٣٢).

د - القانون الأسترالي :

وظاهر الحال، يفيد أن الاختصاص القضائي الدولي إنما ينعقد للمحاكم الأسترالية، حال ارتكاب الفعل الضار في الإقليم الأسترالي، حتى ولو قام مرتكب هذا الفعل بترك الإقليم الأسترالي، متجهاً إلى الخارج، شريطة أن يتم إعلانه بصحيفة الدعوى، أثناء تواجده في الإقليم الأسترالي، حتى ولو كان هذا التواجد عارضاً، أي لفترة زمنية قصيرة دون توافر نية الإقامة أو التوطن لديه على الإقليم الأسترالي. ويحق للمحكمة الأسترالية أيضاً، أن تصرح للمدعى (المضرون) بأن يقوم بإعلان المدعى عليه المتسبب في الضرر، بصحيفة الدعوى والتي لم يتم تسليمها للمدعى عليه في استراليا، ولو كان موطن الأخير أو محل إقامته في دولة أجنبية، مادامت هناك رابطة وثيقة بين الفعل الضار والذي ارتكبه والإقليم الأسترالي، بما يبرر عقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأسترالية في مثل هذه الأحوال (٣٣).

(٣٢) Michael T. Hertz, Introduction..., op. cit, p. 14, 18, 20:

"If a tort is committed within the Jurisdiction court rules of many Canadian provinces consider this a sufficient reason to serve procees ex juris against a non-resident difendant, so long as it is reasonable and convenient in all circumstances to have the cause defnded locally."

(٣٣) في هذا المعنى : Nygh (P.E.), Conflict ..., op. cit, p. 141-143.

هـ - القانون الأمريكي :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأمريكية، إذا ما وقع الفعل الضار المسبب للمسئولية، على الإقليم الأمريكي من جانب شخص أجنبي متوطن أو مقيم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مادام للقضاء الأمريكي مصلحة جوهرية في الحكم في دعوى المسئولية، ويكون ذلك، إذا ما حدث ثمة مساس بمصالح أمريكية معتبرة بما يشكل حداً أدنى من الارتباط بين القضاء الأمريكي والفعل الضار محل دعوى المسئولية^(٣٤).

بل أن القضاء الأمريكي، يقرر عقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأمريكية، حتى إذا وقع الخطأ خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في الفرض الذي يحدث فيه الضرر داخل الولايات المتحدة الأمريكية على نحو مستمر ومؤثر على المصالح المرعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، رعاية لمثل هذه المصالح^(٣٥).

(٣٤) في هذا المعنى : Nafziger (J.), conflict, op. cit, p. 48- 49.

(٣٥) في هذا المعنى : Nafziger, op. cit, p. 50.

وراجع الحكم القيم الصادر من المحكمة الأمريكية العليا بجلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ في قضية شهيرة تسمى :

ASAHI metal Industry Co. , Ltd . V. Superior Court of California , Solano County (Cheng Shin Rubber Industrial Co. , Ltd, Real party In Interest)

وبموجب هذا الحكم أكتت المحكمة العليا الأمريكية مبدءاً هاماً مفاده : سلطة القضاء الأمريكي، في الفصل في دعوى المسئولية التقصيرية المترتبة على فعل ضار تم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حال مساسه بمصالح

إذا كان الثابت مما تقدم

أن العديد من التشريعات الوطنية، قد اعتمدت الضابط محل الدراسة، وذلك على النحو الذي رأيناه آنفاً، سواء في نطاق الدول الأوروبية المختلفة، أو في الدول الانجلوسكسونية أو في الدول العربية، فإن التساؤل سرعان ما يثور عن موقف الاتفاقيات الدولية من الضابط المائل. وسوف نقوم الآن ببيان موقف اتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨ في هذا الخصوص وذلك على النحو التالي .

أمريكية معتبرة، مادام مرتكب الفعل الضار كان يتوقع بطريقة مقبولة، أن المنتجات المعيبة المعنية والتي تسببت في حدوث الضرر، سوف يتم توزيعها في الولايات المتحدة الأمريكية. راجع نص هذا الحكم منشور بالكامل في :

International Legal Materials, Vol 26 , no. 3 , p . 702 - 709 .

وحول الآراء المعارضة التي أثبتتها بعض أفضاء المحكمة المتقدمة على بعض جوانب الحكم المتقدم راجع المرجع السابق، ص ٧١٠ - ٧١٣.

وراجع أيضاً في نفس المعنى المتقدم :

Richman (W.) & Reynolds, Understanding , op . cit , p . 102: «Because the exercise of judicial jurisdiction is based in part upon Fairness and reasonableness, Foreseeability out to be relevant - If defendant could not have Foreseen that her activities would cause injury in the Forum state she aught be compelled to defend there. In the words the Justice White « The due process Clause gives a degree of predictability to the legal system that allows potential defendants to structure their primary conduct with some minimum assurance as to where the Conduct will and will not render them liable to suit ».

المبحث الثالث

محل الإلتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية وإتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨

تمهيد وتقسيم :

قد ينشأ الإلتزام نتيجة للعقد، أو نتيجة للفعل الضار. وسوف نعالج كل أمر من الأمرين المتقدمين فى مطلب مستقل، وذلك على النحو التالى :

المطلب الأول : محل الإلتزام العقدى كضابط للإختصاص القضائى الدولى.

المطلب الثانى : محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للإختصاص القضائى الدولى.

المطلب الأول

محل الإلتزام العقدى كضابط للاختصاص القضائى الدولي

وفقاً للمادة ١/٥ من إتفاقية بروكسل سالفه الذكر ، فإن دولة تنفيذ الإلتزامات المتولدة عن العقد أو للدولة التى يجب تنفيذ الإلتزامات المتولدة عن العقد فيها، تعتبران من ضوابط الاختصاص التى اعتمدتها الإتفاقية المتقدمة ^(٣٦).

(٣٦) Giardina, The European Court and Brussels Convention on jurisdiction and Judgments, International and Comparative Law Quarterly, 19, April, 1978, p. 269.

الثابت لنا ، أن كل عقد إنما يولد العديد من الالتزامات المختلفة في حق أطرافه ، فكيف يتيسر لنا اختيار أحد هذه الالتزامات والتعويل عليه، واعتباره ضابطاً للاختصاص الدولي في هذا المقام. كذلك، فإن الوفاء بالالتزامات المختلفة المتولدة عن عقد واحد، إنما يتم في عدة دول، فكيف يمكن تحديد المحكمة المختصة في مثل هذه الحالة، فهل يتم هنا التعويل على جميع الالتزامات المعنية في تحديد المحكمة المختصة، أم يتعين علينا الإعتداد بالالتزام الرئيسى أو الجوهري المتولد عن العقد في هذا الخصوص؟^(٣٧).

عرض الأمر على القضاء البلجيكي، بمناسبة نظر قضية شهيرة تسمى (de Bloos) وتخلص وقائعها في الآتى : تم إبرام عقد توزيع إستثنائى بين المنتج الفرنسى ويسمى (Bouyer)، والموزع البلجيكي ويسمى (De Bloos). وقد قام المنتج الفرنسى بالإخلال بالالتزامات المتولدة عن العقد السابق. ومن هذا المنطلق قام الموزع البلجيكي برفع دعوى قضائية ضد المنتج الفرنسى وذلك أمام محكمة (Tournai) التجارية البلجيكية، وطلب المدعى من المحكمة المتقدمة فسخ العقد المتقدم مع إلزام المنتج بتعويضه عن الأضرار التي

Both the Industrie Tessili Italiana and the De Bloos cases relate to the interpretation of Article 5 (1) of the Convention, which adopts as a ground for assuming jurisdiction in matters of contract "the place where the obligation has been or is to be fulfilled."

(³⁷) Giardina, op. cit, p. 269 :

Obviously the first point at issue relates to the choice of the material or relevant obligation as a basis for assuming or refusing jurisdiction, because it is plain that every contract will contain several obligations, and those obligations may have to be performed in different States.

أصابته من جراء الإخلال بالالتزام العقدى المتقدم وذلك وفقاً لأحكام القانون البلجيكي (٣٨).

وقد ذهبت المحكمة البلجيكية المتقدمة إلى تقرير عدم إختصاصها دولياً بنظر النزاع المتقدم، على أساس عدم وجود موطن للمدعى عليه فى دولة بلجيكا، كذا فإن تسليم البضائع لم يتم فى بلجيكا. وحيث أن هذا الحكم لم يلق قبولاً لدى المدعى، فقد قام بالطعن عليه بالإستئناف وذلك أمام محكمة إستئناف مون (Mons). وقد قامت الأخيرة بوقف نظر الدعوى حتى يتم إستشارة المحكمة الأوروبية حول التفسير الصحيح لنص المادة ٥/١، (٥) من الاتفاقية المعنية محل الدراسة (٣٩).

والسؤال الأول المطروح هنا على المحكمة الأوروبية هو الآتى: هل من شأن أى وكل التزام متولد عن العقد المعنى، أن يعقد الإختصاص القضائى الدولى لمحاكم الدولة التى يعينها مثل هذا

(٣٨) Giardina, op. cit, p. 269 :

De Bloos deals with this particular point. The facts of the case were as follows. An exclusive distributorship contract between a French producer (Bouyer) and a Belgian distributor (De Bloos) had been violated by the producer. De Bloos started an action in Belgium for the dissolution of the contract and payment of damages according to Belgian law ».

(٣٩) Giardina, op. cit, p. 269 :

The Tribunal Commercial at Tournai, seised of the case, denied jurisdiction because neither the « domicile » nor the place of delivery of the goods was in Belgium. The plaintiff appealed from this decision to the Court of Appeal of Mons, which referred to the European Court, for a preliminary ruling, the interpretation of Article 5 (1) and (5) of the Brussels Convention.

الإلتزام، أم يجب أن ننظر فقط للإلتزام محل النزاع لتحديد مدى إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم المعنية. كما تساءلت المحكمة البلجيكية عن الإلتزام الجوهرى أو الهام والذي يتولد عن عقد التوزيع الإستثنائى. كما تساءلت محكمة إستئناف (Mons) عما إذا كان الإلتزام بالتعويض عن الإخلال بالعقد يعتبر خارجاً عن نطاق المادة ١/٥ من الإتفاقية من عدمه (٤٠).

الاتجاه الغالب فى الدول أعضاء الإتفاقية، هو تقسيم الإلتزامات المختلفة المتولدة عن العقد محل النزاع، وتحديد مدى إختصاص محاكم الدولة المعنية من عدمه، فى ضوء كل إلتزام عقدى على حدة (٤١). وهذا النظر موجود فى المانيا، وقد أفادت منه المحاكم

(٤٠) Giardina, op. cit, p. 269 :

The first question was whether each and every obligation arising from a contract could be a sufficient ground for jurisdiction in the light of Article 5 (1). If, alternatively, only the obligation at issue in the litigation before the court could be taken into account, the Belgian court asked what the relevant obligation was in a case of exclusive distributorship. In addition the Mons of Appeal asked whether the obligation to pay damages could be considered as a separate obligation for the purposes of Article 5 (1). The second main question referred to Article 5 (5) of the Convention. namely, whether an exclusive distributor could be classified as an agent, branch or other establishment of the firm producing the goods.

(٤١) Giardina, op. cit, p. 269 - 270 :

Controversial problems have arisen in those municipal systems which adopt the place of performance of a contractual obligation as a connecting factor in matters of jurisdiction. In such systems the tendency has been to split contracts into several different constituent obligations and to assume or deny jurisdiction in respect of each of them.

الهولندية بدرجة كبيرة، حال قيامها بتطبيق أحكام اتفاقية بروكسل في مجال العقود. فإذا ما تعلق الأمر بعقد بيع مبرم بين بائع هولندي ومشتري أجنبي، هنا تقوم المحاكم الهولندية بتقسيم الالتزامات المتولدة عن عقد البيع للمعنى إلى قسمين : القسم الأول ويتعلق بالالتزامات الخاصة بالوفاء بالثمن، والقسم الثاني يتعلق بالالتزام بتسليم العروض المباعة. وتذهب المحاكم الهولندية إلى إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي لها، كلما كان الثمن واجب الأداء في هولندا. ومن أمثلة هذا القضاء، الحكم الصادر من محكمة إستئناف (Arnhem) الهولندية، بجلسة ١٤ مايو ١٩٧٥ (٤٧).

وفي بعض الأحيان، فإن إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم إحدى الدول المتعاقدة بالنظر إلى التزام عقدي معين، يؤدي إلى إنعقاد مثل هذا الاختصاص بالنسبة لكافة المسائل المتولدة عن

(٤٨) Giardina, loc. cit, note no 26 :

This tendency, characteristic of the German system of civil procedure, is now widely utilised by Dutch courts in their application of the Brussels Convention in matters of contract. In the case of payments due in contracts between Dutch sellers and foreign buyers, Dutch courts have often split the contract into its two main obligations (the delivery of the goods and the payment of the price) and assumed jurisdiction, according to Art. 5 (1) of the Convention, because the payment was due in the Netherlands. See, for instance, Court of Appeal Arnhem, May 14, 1975, and all the other cases referred to in (1975) Netherlands International Law Review 337 - 347.

وراجع أيضا الحكم الصادر عن محكمة إستئناف باريس بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٧٥، مع تعليق للأستاذ Droz،

والم منشور في المجلة الإنتقادية للقانون الدولي الخاص :- Rev. Crit

dr. int. pr., 1976, 117

العقد المتقدم، خلافاً للمسألة الموجبة للاختصاص. وقد صدرت عدة أحكام عن القضاء الإيطالي تعتق النظر المتقدم، ومن ذلك الحكم الصادر عن محكمة النقض الإيطالية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١/١ (٤٣).

وقد ذهبت المحكمة الأوروبية إلى رفض الاتجاه الأخير بصراحة تامة، مؤكدة أن العبرة في إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم الدولة المعنية، هو بالمسألة الجوهرية محل النزاع فقط. وأضافت المحكمة أن الهدف من الاتفاقية هو تلافى الاختصاص المشترك بين محاكم عدة دول متعاقدة قدر الإمكان، معتمدة في ذلك على النص الإيطالي والألماني للاتفاقية الماثلة (٤٤) (٤٥).

(٤٣) Giardina, op. cit, p. 270, note no 27

Some times, moreover, the existence of jurisdiction in respect of a single contractual obligation is taken as a ground for assuming jurisdiction in relation to the whole of the contractual inter-relationship.

ويشير الأستاذ جاردينا إلى أن هناك أحكاماً أخرى قد أصدرتها المحاكم الإيطالية مؤكدة إعمال المبدأ السابق.

(٤٤) Giardina, op. cit, p. 270. On this aspect, the European Court expressly rejected the latter view and decided that the obligation at issue before the municipal court seized of the case was the only relevant obligation. The Court stressed the general aim of the Convention to avoid, as far as possible, concurrent jurisdiction, and relied on the clear wording of Article 5 (1) in its Italian and German versions.

وحول وضوح النص الإيطالي على وجه الخصوص راجع تفصيلاً :

Giardina, op. cit, p. 270, note no 28.

ويشير الأستاذ (جاردينا) إلى أن المادة ٢٠ من قانون المرافعات الإيطالية والخاصة بتوزيع الاختصاص بين المحاكم الإيطالية أكثر وضوحاً من المادة ٢/٤ من ذات القانون، الأمر الذي ترتب عليه أنه وفقاً للمادة الأخيرة فإن العمل القضائي في إيطاليا قد جرى على أن انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الإيطالية بالنظر لإحدى الالتزامات المترتبة على العقد، من شأنه انعقاد الاختصاص المعنى بالنسبة لكافة الالتزامات الأخرى التي يرتبها العقد المعنى، حتى ولو لم تكن مرتبطة بإيطاليا. راجع تفصيلاً :

The Italian version of Art. 5 (1) is clearer: It reads : "In materia contrattuale, davanti al giudice del luogo in cui l'obbligazione dedotta in giudizio è stata o deve essere eseguita." Express reference to the Italian version for the purpose of interpreting Art. 5 (1) of the Convention has been made by Ledoux, *Journal des Tribunaux* (1975). at p. 217. As to the Italian municipal system of civil procedure, compare Art. 4 (2) (now suppressed as between EEC original member States) with Art. 20 of the same Code. The latter, referring to distribution of jurisdiction between Italian courts, adopts as a connecting factor the place where "deve eseguirsi l'obbligazione dedotta in giudizio." Since similarly lucid wording is not adopted in Art. 4 (2) concerning jurisdiction vis-à-vis foreign courts, part of the comment and the case law referred to in the previous note follows the view that jurisdiction in a single contractual obligation implies jurisdiction in the contract as a whole. For further examination of this point, see: Forlati: *Luogo di esecuzione dell'obbligazioni contrattuali e convenzione di Bruxelles del 27 Settembre 1968*, *Riv. Dir. Int. Priv. Proc.*, p. 57 e segg.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المرافعات الفرنسي الجديد والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ١/١/١٩٧٦، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٩ إنما يعتمد ضابط دولة التنفيذ، بخصوص انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الفرنسية فيما يتعلق بالعقود الدولية. لمزيد من التفاصيل ، راجع:

Giardina, op. cit, p. 270, note no 28 :

ولكن ماهو المقصود بمكان تنفيذ العقد، هذا ماسنحاول الإجابة عليه الآن من خلال عرض وقائع النزاع التالى :

تم إبرام عقد تصنيع وتوريد ملابس رياضية للترالج على الجليد، والشركة للمصنعة هى شركة إيطالية تسمى (Industrie Tessli Italiana). والمشتري هو شركة المانية تسمى (Dunlop). وقد قام نزاع بين الطرفين حول مدى

"The new French Code of Civil procedure-in force Jan. 1, 1976 (J.O. 0 Dec. 1975)-adopts the plac of performance of the obligation as a connecting factor in matters of "compétence territoriale," but it seems to exclude any autonomous consideration for the obligation to pay the price. Art. 46 of the Code, in fact, reads as follows: "Le demandeur peut saisir à son choix, outre la juridiction du lieu où demeure le défendeur: - en matière contractuelle, la juridiction du lieu de la livraison effective de la chose ou du lieu de l'exécution de la prestation de service".

- (⁴⁵) Giardina, op. cit, p. 270-271 : "The Court held....., that jurisdiction o the legal consequences of breaffh of contract cannot be autonomously assumed or refused, but has to be established according to the proper law of the non-performed obligation. But in relation to compensation for breach of contract allowed by the law additional tyo remedies provided for in the contract, the Court held that it was for municipal courts to decide whether, in accordance with the proper law of the contract, there was an autonomous contractual obligation which should be utilised as the basis of jurisdiction, or whether it was a mere substitute for the non-fulfilled obligation. Om the second question, the Court declared that an exclusive distributor could not be classified as tha head of an agency, branch or other establishment of the producer firm, because the distributor was not subject to the direction and control of the producer.

سلامة تصنيع الشركة الإيطالية، للملابس المغنية ومن هذا المنطلق، قامت الشركة الألمانية المشتري برفع دعوى قضائية ضد الشركة الإيطالية المصنعة أمام محكمة هانو الجزئية (Landsgericht of Hanau) من أجل الحكم لها بفسخ العقد سالف الذكر. دفعت الشركة الإيطالية المصنعة، بعدم إنعقاد الإختصاص للقضائي الدولي للمحاكم الألمانية، حيث أن مكان قيامها بتنفيذ لإلتزاماتها التعاقدية بموجب العقد السابق، هو إيطاليا وليس ألمانيا. ورغم هذا الدفع، فقد ذهبت المحكمة الألمانية المتقدمة، إلى تقرير إختصاصها بنظر النزاع المعنى. ومن هذا المنطلق قامت الشركة الإيطالية، بالطعن على الحكم سالف الذكر بالإستئناف وذلك أمام محكمة إستئناف فرانكفورت - am Oberlandesgericht of Frankfurt -Main.

وقبل أن تفصل المحكمة الإستئنافية السابقة في هذا الإستئناف، توجهت الأخيرة إلى المحكمة الأوروبية في بروكسل، طالبة منها تفسير نص المادة ١/٥ من الإتفاقية والتي تتكلم عن « المكان الذي يتم فيه تنفيذ الإلتزام أو الذي كان من الواجب تنفيذ الإلتزام فيه ». ومسلك المحكمة الأوروبية - بخصوص التفسير بوجه عام - هو البحث في البداية عن تفسير إتفاقي معين للنص المعنى، فإذا لم تجد مثل هذا للتفسير، فإنها تترك الأمر للقانون الموضوعي المختص - وفقاً لقاعدة الإسناد المعنية في دولة القاضى - بحيث يحدد لنا هذا

الأخير مضمون النص الغامض والمراد تفسيره فى هذا المقام^(٤٦).

وقد عرض على المحكمة الأوروبية، تقرير صادر عن لجنة الجماعة الأوروبية E.C. Commission وقد اقترح هذا التقرير، أن تحديد مكان تنفيذ الإلتزامات المتولدة عن العقد الدولى المائل إنما يرجع فى شأنه للوهلة الأولى - إلى ما إتفق عليه الأطراف، وفى مرحلة لاحقة، يمكن تحديد مفهوم المصطلح المتقدم، فى ضوء

(⁴⁶) Giardina, op. cit, p. 271:

« A contract for manufacturing and delivering ski suits had been made between an Italian firm, Industrie Tessili Italiana, the manufacturers, and a German firm, Dunlop, the buyers. A dispute between the parties as to the proper performance by the Italian firm of its obligations arose, and Dunlop brought an action before the Landsgericht of Hanau for the rescission of the contract. Industrie Tessili Italiana alleged lack of jurisdiction by the court, because the place of performance of its obligation was Italy, and appealed against the interlocutory decision of the court assuming jurisdiction. The appeal court, the Oberlandesgericht of Frankfurt - am - Main, asked the Court in Luxembourg for a preliminary ruling on the interpretation of the expression « place where the obligation has been or is to be fulfilled » in Article 5 (1).

As has been seen above, the Court's approach was to consider the proper choice with reference to every single rule of the Convention, namely whether there is to be an autonomous Community interpretation of a given rule, or whether it should be left to the substantive law relevant according to the conflict rules of the national court ».

الإتفاقيات الدولية التى تعالج مثل هذه الأمور، وفى النهاية يمكن الرجوع إلى قواعد الإسناد فى الدولة المعنية (دولة القاضى) (٤٧).

وقد أنتهى التقرير المتقدم، إلى وجوب تركيز مكان الوفاء لكافة الإلتزامات التعاقدية فى دولة واحدة، وهى للدولة التى يجب أن يتم فيها الوفاء بالإلتزامات الجوهرية والهامة التى يولدها العقد. وذهب المحامى العام لمحكمة الجماعة الأوروبية إلى القول بوجود أخذ خطوة أكثر تقدماً فى هذا المضمار، مفادها أنه فى مجال البيع الدولى للسلع فإنه من الواجب التعويل على التزام البائع بالتسليم، بإعتباره الإلتزام للجوهرى والهام والذى يولده العقد المتقدم. وعلى هذا الأساس، يتعين على للقضاة الوطنيين، تحديد مكان الوفاء بهذا الإلتزام المميز، وفقاً لقواعد الإسناد المعنية لديهم (٤٨).

(٤٧) Giardina, op - cit, p. 272 :

As to the interpretation technique to be adopted on the question of the place of performance of the obligation, the Court was faced with submissions by the EC Commission and an opinion of the Advocate - General, both of them on the basis of an autonomous determination of the place of performance.

In the submissions by the EC Commission, it was suggested that the determination of the « place where the obligation has been or is to be fulfilled » should have been made with reference, in the first instance, to what the parties had agreed upon, secondly to the international conventions on the matter, and thirdly to national conflict systems.

(٤٨) Giardina, op - cit, p. 272 :

« However, in so far as reference to the third alternative had been proved inevitable, it would have been preferable to establish a single place for the performance of all the obligations arising from a contract. For this purpose it was suggested that a decisive role should have been played by the

place of performance of the main obligation. The Advocate-General's opinion indicated that a further step in the same direction should have been taken. The Court was asked to declare that, in the particular case of an international sale of goods, the decisive obligation to take into account was the seller's obligation to deliver the goods. According to these submissions, the only task to be left to national judges would have been the determination, in accordance with their own conflict systems, of the place of performance of this characteristic obligation.

وقد أشار المحامي العام للمحكمة المتقدمة، بخصوص فكرة الأداء المميز، إلى المشروع التمهيدي للاتفاقية المزمع إبرامها - حينذاك - بين دول الجماعة الأوروبية، وذلك بخصوص القانون الواجب التطبيق فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية والالتزامات غير التعاقدية، وقد ذهبت المادة 4 من المشروع السابق إلى الإعتداد بالدولة التي يتم فيها الوفاء بالأداء المميز في العقد المعنى. ومع ذلك فإذا كان من السهل أن نعتبر دولة تسليم المبيع هي الدولة التي يتم فيها الوفاء بالأداء المميز في عقد البيع الدولي، فعلى العكس من ذلك، فليس من السهل الوقوف على الدولة التي يتم فيها الوفاء بالأداء المميز في باقى العقود الدولية.

see : Giardina, op - cit, p. 272, note no 31 :

As to the concept of « characteristic obligation, » the Advocate-General refers expressly to the preliminary Draft Convention among the EEC States on the law applicable to contractual and non - contractual obligations. Art. 4 of the Draft adopts the place of the characteristic performance as a connecting factor for international contracts. However, if in sale contracts the delivery of goods can be easily qualified as the characteristic performance, the same is not necessarily true for the great majority of international contracts.

وراجع أيضا لمزيد من التفاصيل :

Collins, Contractual obligations the EEC Preliminary Draft Convention on private International law, 1976, 25, I. C. L. - Q. 45. ss.

وقد إنتهت المحكمة الأوروبية إلى الآتى :

نظراً لعدم وجود قاعدة إسناد موحدة فى نطاق دول الجماعة الأوروبية فى هذا الخصوص، فإن قاعدة الإسناد المختصة فى قانون القاضى الذى ينظر النزاع المعنى، هى التى تحدد لنا القانون الموضوعى الواجب التطبيق فى هذا الصدد، وهذا، الأخير هو الذى سيحدد لنا الدولة التى يجب أن يتم فيها الوفاء بالإلتزام العقدى المعنى. وهكذا، فإن للمحكمة الأوروبية - حسب تقدير البعض -، قد فضلت الإبتعاد، وتجنب أى تدخل غير مبرر، فى أنظمة تنازع القوانين فى الدول الأعضاء فى الجماعة^(٤٩).

والثابت أن القضاء السابق للمحكمة الأوروبية قد لقى قبولاً حسناً لدى جانب معتبر من الفقه، نظراً لقيامه على إعتبارات معقولة ومترنة، وعدم التزامة بأفكار عقائدية مسبقة، الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق أهداف الإنعاقية المعنية^(٥٠). وقدر رأينا منذ قليل، أن

(⁴⁹) Giardina, op - cit, 272 :

The European Court, preferring to avoid any undue interference in the municipal systems of conflict of laws, took the opposite view. It acknowledged that the place of performance of an obligation is to be determined according to the substantive law governing the contract giving rise to the obligation at issue. But in view of the absence in EEC countries of a uniform system of conflict of laws, the only conflict rules to be relied upon would be the national conflict rules of the judge seized of the case.

(⁵⁰) Giardina, op - cit, p. 274 :

No single evaluation can be given to all of the first three preliminary rulings of the European Court on the interpretation of the Brussels Convention. The general approach adopted by the Court in the *Industrie Tessili Italiana* case seems to be correct and sound; no dogmatic answer should be given to

المحكمة الأوروبية، قد لجأت إلى النصين الإيطالي والألماني للإتفاقية، باعتبارهما الأكثر وضوحاً في هذا الخصوص، وصولاً للتفسير المناسب لنص المادة ٥/ (١)، (٥) من الإتفاقية، على نحو يحقق أهداف الأخيرة بالكامل؛ والتي تتمثل في منع الإختصاص المشترك بين محاكم الدول المتعاقدة، ما أمكن ذلك (٥١).

problems of interpretation of the legal terminology employed in the Convention. Each single question must receive a proper solution according to its own characteristics. However, the concrete application of this interpretation theory requires some comment. It is submitted that, while the conclusions reached in the *Industrie Tessili Italiana* and in the *De Bloos* cases call for approval, those reached in the *Lufttransportunternehmen* case may be subject to criticism.

(⁵¹) Giardina, op - cit, p. 275 :

Both the *De Bloos* and the *Industrie Tessili Italiana* cases are examples of the proper fulfilment by the Court of its functions in giving preliminary rulings. In the *De Bloos* case it was possible to determine that the « obligation at issue » before the seised judge was the obligation to be taken into account for jurisdiction purposes. There the Court was guided by the Italian and German versions of the Convention which clearly possess this meaning. It was able to refer also to the general aim of the Convention - in the light of Article 220 of the Rome Treaty - of avoiding, as far as possible, a plurality of competent courts. This, in fact, would have been the result if every obligation arising from a contract were to confer jurisdiction in respect of the whole contract. In the *Industrie Tessili Italiana* case no autonomous meaning was attributed by the Court to the « place of performance » of the obligation. No basis for a uniform interpretation was found in the Convention itself and, therefore, no weight was given to the view according to which a common concept of « place of performance » could have rendered the Convention more effective in assuring harmony in judicial solutions among the contracting States.

المطلب الثانى

محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للاختصاص القضائى الدولى

إذا كان المسلم به، أن الدولة التى تتجمع فيها عناصر المسؤولية التقصيرية، يعقد الاختصاص القضائى الدولى لمحاكمها، بنظر كافة المنازعات الناشئة عن هذه المسؤولية، فتمه تساؤل يثار فى نطاق الإتفاقية المتقدمة، حول تحديد المحكمة المختصة بنظر النزاع للمعنى، حال تفرق عناصر المسؤولية، وهل يعقد الإختصاص القضائى الدولى لمحاكم الدولة التى وقع فيها الخطأ، أم لمحاكم الدولة التى وقع فيها الضرر (٥٦).

وما أثار التساؤل السابق، هو النزاع المثار فى الدعوى رقم ١٩٧٦/٢١ فى القضية الشهيرة المسماة : (Bier and Reinswater V . Mines de Potasses d' Alsace)

وفى هذه القضية والتي كانت مطروحة على محكمة إستئناف لاهاى، فإن الأخيرة قد سألت المحكمة الأوروبية فى مسألة أولية، وذلك بخصوص تفسير نص المادة ٣/٥ من الإتفاقية الماثلة. وكان السؤال المطروح - وهو ماسلف لنا ذكره منذ قليل - حول المفاضلة بين دولة وقوع الخطأ ودولة حدوث الضرر، وذلك بهدف تحديد الدولة التى تختص بمحاكمها بنظر دعوى المسؤولية المعنية،

(٥٦) Giardina , The European Court and, op. cit , p . 276 , note 43.

ومرجع هذا التساؤل من جانب المحكمة المتقدمة، هو عدم وضوح نص الاتفاقية في هذا الموضوع، سيما وأنه لا يوجد اتفاق بين النظم القانونية السائدة في الدول الأعضاء حول المعيار الذى يتم بموجبه المفاضلة بين الدولتين المتقدمتين، لتحديد المحاكم صاحبة الاختصاص فى مثل هذه الحالة^(٥٣).

ويذهب جانب من الفقة، إلى أنه من المفروض فى هذه الحالة، أن تطبق المحكمة ذات منطقتها السابق أعماله فى قضية *Industrie Tessili Italiano* ، ومفاد وجوب قيام المحكمة الوطنية بأعمال قاعدة الإسناد المختصة لديها، وهذه الأخيرة سوف تحدد لها القانون الواجب للتطبيق على النزاع، وهذا القانون هو الذى سيحدد لنا مكان مركز المسؤولية للتقصيرية، وعما إذا كان هو فى الدولة التى يحدث فيها الخطأ أم فى الدولة التى يحدث فيها الضرر^(٥٤).

(⁵³) Giardina , op . cit , p . 276 , note 43 .

(⁵⁴) Giardina , Loc . cit .

Particularly relevant is case 21/76 (*Bier and Reinswater v. Mines de Potasses d'Alsace*) at present pending before the Court. In this case the Court of Appeal of The Hague asked the European Court for a preliminary ruling on the interpretation of Art. 5 (3) of the Convention. The question was whether « the place where the tortious act occurred, » as a special ground for jurisdiction, is the place where the tortious behaviour occurred or the place where the damage arose. The expression adopted in the Convention is not clear because of the lack of a common definition in the legal systems of the contracting States. In this situation, it is submitted that national judges should rely upon their municipal systems of conflict of laws, according to the

وبعد أن فرغنا من دراسة الضابط محل هذه الدراسة في نطاق القانون المقارن، يتعين علينا التصدرى لدراسته في نطاق القانون العربى، وهذا ما سنخصص له الفصل التالى.

practical solution adopted by the Court in the *Industrie Tessili Italiana* case.

وحول موقف القانون الفرنسى من هذه المسألة، راجع الحكم الصادر من محكمة باريس الابتدائية، بجلسة ١٩/٦/١٩٧٤، وتعليق الأستاذ Lagarde على هذا الحكم والمنشور فى :

R. Crit. dr. int. pr., 1974, p. 700

كذا تعليق الأستاذ Droz على هذا الحكم والمنشور فى :

Dalloz, 1976, p. 638.

وحول موقف القانون الهولندى من هذه المسألة، راجع الحكم الصادر من محكمة روتردام الجزئية، وذلك بجلسة ١٢/٥/١٩٧٥، والمنشور فى :

Netherlands International Law Review 1975, p. 203.

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع :

Giardina, Loc. cit, note 43 :

As to the municipal case law on the matter see the judgement of the Tribunal de grande instance de Paris of June 19, 1974, as well as the comments on it by Lagarde (1974) Rev. Crit. 700; Droz (1974) Dalloz 638, and Mezger, AWD (1976), of May 12, 1975 (1975) Ned. Int. Law Rev. 203, Note Verheul. The latter was the first municipal decision in the *Mines de Potasse d'A* sace case and contains a fair discussion of the point at issue. For a comparative (French - German) analysis of the point, see Rest, AWD (1975), p. 663.

الفصل الثانى

محل الإلتزام كضابط للإختصاص القضائى الدولى للمحاكم الوطنية فى القانون العربى

تقسيم :

- سوف نقسم الفصل المائل وذلك على النحو التالى:
- المبحث الأول : محل الإلتزام العقدى كضابط للإختصاص
للقضائى الدولى.
- المبحث الثانى : محل الإلتزام المتولد عن الإرادة المنفردة
كضابط للإختصاص للقضائى الدولى.
- المبحث الثالث : محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار
كضابط للإختصاص للقضائى الدولى.

المبحث الأول

محل الالتزام العقدى كضابط للاختصاص

القضائي الدولي

(١) القانون المصري :

تنص المادة ٢/٣٠ من قانون المرافعات المصري على أنه «تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى (٢) إذا كانت للدعوى متعلقة أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها»^(١). وقد قام القضاء المصري بتطبيق الحكم البوارى فى

(^٢) حول الأصلى التاريخى للمادة ٢/٣٠ مرافعات مصرى، راجع تفصيلاً :
 راجع نص المادة ١٤ منقلى مصرى مختلط والذى يجرى على النحو
 التالى:

«A foreigner who has left the country may be cited before the new courts only in the following cases :

- (1)
- (2) Af the question in dispute has reference to obligation arising from contracts made or which ought to be performed wrihin the country

فى عرض هذا النص، راجع تفصيلاً :

د/ هشام خالد، محاضرات فى الوطن الوطنى، ط أولى، ١٩٩٩-٢٠٠٠، الملحق، ص ١.

د/ عبد الحميد أبو هيف، القانون الوطنى الخاص فى أوروبا وفى مصر، ١٩٢٤، مطبعة الاعتماد، ص ٣٧٠ ويقرر ميادته مانصه:

«إذا كان النزاع على التزامات ناشئة عن إتفاقات عقدت فى مصر.. ولذلك فمجرد حصول العقد فى مصر يجعل الماحكم المصرية مختصة بالحكم فيه حتى لو كان مقرراً حصول تنفيذه فى الخارج»

د/ عبد الحميد أبو هيف، المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر، المجموعة الأولى من صفحة ١ إلى صفحة ٥١٢، مطبعة الإعتدال بشارع حسن الأكبر بمصر، الطبعة الثانية منقحة ومكبرة، ص ٢٣٨ ومابعدا فقره ٢٧٥ ومابعدا.

د/ حامد زكي، القانون الدولي الخاص المصري، ط٢، ١٩٤٠، ص ٤١٤، فقره ٣٥٣.

د/ محمد عبد المنعم رياض، مبادئ القانون الدولي الخاص، ط٢، ١٩٤٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص ٥١٦، ٥١٩. وحول المادة ٣ من قانون المرافعات المصري القديم لعام ١٩٤٩، راجع تفصيلاً:

د/ منصور مصطفى منصور : مذكرات في القانون الدولي الخاص، تنازع القوانين، دار المعارف بمصر، ١٩٥٦-١٩٥٧، ص ٣٤٥، ٣٤٩. د/ فؤاد رياض، الجنسية ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

وحول المادة ٢/٣٠ مرفعات مصري حالي (١٩٦٨)، راجع تفصيلاً : د/ عز الدين عبد الله : القانون الدولي الخاص، ج٢، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٧١٤ ومابعدا.

د/ محمد كمال فهمي : أصول القانون الدولي الخاص، ط٢، الاسكندرية، ١٩٨٠، ص ٦٢٩ - ٦٣٠.

د/ فؤاد رياض ، د/ سامية راشد، موجز القانون الدولي الخاص، في الجنسية ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ٢٦٧.

د/ فؤاد رياض، د/ سامية راشد : أصول تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ٣١٥.

د/ فؤاد رياض، د/ سامية راشد : تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وآثار الأحكام الأجنبية، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ٤٣٣.

د/ هشام صادق ، تنازع الاختصاص القضائي الدولي، دراسة مقارنة لقواعد الاختصاص الدولي للمحاكم، الإجراءات والقانون الذي يحكمها، آثار الأحكام الأجنبية، منشأة المعارف بالاسكندرية، لم يذكر تاريخ النشر، ص ٩٦ - ٩٧.

- د/ هشام صادق ، دروس في القانون الدولي الخاص، الفنية للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٤٤٣.
- د/ أحمد قسنت الجدوى، دراسات في القانون الدولي الخاص، الاختصاص القضائي الدولي والجنسية، ١٩٨٦، ص ١١٧ - ١١٨.
- د/ إبراهيم أحمد إبراهيم، القانون الدولي الخاص، الاختصاص القضائي الدولي والآثار الدولية للأحكام، ١٩٩١، ص ١٨٣.
- د/ بدر الدين شوقي، الوسيط في القانون الدولي الخاص، ج٢، تنازع القوانين - الاختصاص القضائي الدولي، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ٣٧٤.
- د/ بدر الدين شوقي، القواعد العامة للإختصاص القضائي الدولي، دراسة مقارنة، مجلة إدارة قضايا الحكومة، ع٤، ص٢٣، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٧٩، ص ٨٧.
- د/ أحمد سلامة، أصول المرافعات المدنية الدولية، مكتبة العالمية بالمنصورة، ١٩٨٤، ص ١٥٤.
- د/ عاكشة عبد العال، الإجراءات المدنية والتجارية الدولية، الاختصاص القضائي الدولي - القانون الواجب التطبيق على الإجراءات - تنفيذ الأحكام الأجنبية، مكتبة سعيد رلفت، ١٩٨٤ - ١٩٨٥، ص ١٠٧.
- د/ عنايت ثابت، مستحدث القول في تحديد ولاية القضاء المصري بالفصل في المنازعات ذات الطابع الدولي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار النهضة العربية، ص ٣٥ ومابعد.
- د/ عصام القصبي، الوجيز في القانون الدولي الخاص، ج٢، في تنازع الاختصاص القانوني - تنازع الاختصاص للقضايا الدولية، ١٩٨٧ - ١٩٨٨، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.
- د/ حفظة الحداد، القانون القضائي الخاص الدولي، لم يذكر تاريخ النشر، ص ١٠٣ - ١٠٤.
- د/ محمد عرفة، المرافعات المدنية والتجارية الدولية، ١٩٩٣، دار النهضة العربية، ص ٢٣٦ - ٢٣٨.
- د/ جمال الكردي، محاضرات في القانون الدولي الخاص، ج٢، الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، ط١، ١٩٩٥ - ١٩٩٦، ص ٤٦٣.

د/ عوض شبيبة ، الوجيز فى لقانون الدولى الخاص، الجنسية، مركز الأجانب - تنازع القوانين - الإختصاص القضائى الدولى - تنفيذ الأحكام الأجنبية، ط٢، ١٩٩٧، دار النهضة العربية، ص ٥٧٥.

د/ محمد الترجمان، تنازع القوانين والإختصاص القضائى الدولى، للقسم الثانى، الإختصاص القضائى الدولى ، ١٩٩٦ ، ص ٨٦.

م . معوض عبد التواب، الوسيط فى شرح قوانين الجنسية والأجانب والإختصاص القضائى وتنفيذ الأحكام الأجنبية، ط١، دار الفكر العربى، ١٠٨٣، ص ١٦٩ - ١٧٠.

أ . حسين جابر ، الموجز فى أحكام لقانون الدولى الخاص، على أساس التشريع المصرى وفى ضوء الفقه وأحكام القضاء، ١٩٨٥، ص ٦٤ - ٦٥.

د/ عادل خير ، حدود وحالات الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية، دراسة تاريخية تطبيقية بدء من لقانون والقضاء القرعونى، مذيلة بالمبادئ التى قررتها محكمة النقض المصرية فى خمسين عاماً فى مجال الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية وتنازع القوانين من حيث المكان باللغتين العربية والإنجليزية، ط٢، اغسطس ١٩٩٣، توزع دار النهضة العربية، ص ٦٣ ، ف ٢٣. حيث يقول ماقصة :

« Para two of Article 30 of the Civil and Commercial Procedures Code stipulates that the jurisdiction of the Egyptian Courts in case the lawsuit should be related to an obligation which originated or was implemented or should be implemented in Egypt.

Thereupon, Courts of the Arab Republic of Egypt would be competent to hear all lawsuits, whether they are in kind, or personal status or mixed, that may be filed against an expatriate; even if such expatriate had no domicile or residing place in Egypt,, if the subject matter of litigation was relevant to a litigation that originated in Egypt. This being so, notwithstanding whether the said obligation be a contractual, ommissive, or culpable one. Likewise, the said courts would be competent to hear all litigations relevant to obligations, which Egypt is the location, wherein they are to be implemented; whether such implementation was actually implemented or should be implemented in Egypt.».

د/ هشام خالد ، مبادئ لقانون القضائى الخاص الدولى، ط٢، ٢٠٠٣، ص ١٠٨

المادة ٣ من قانون المرافعات المصرى القديم والمقابلة للمادة ٢/٣٠ مرافعات مصرى جديد، وذلك فى بعض الأحكام الصادرة عنه (٥٦).

د/ هشام خالد ، القانون القضائى الخاص الدولى، ط أولى، ٢٠٠١، ص ٦٨ وما بعدها.

(٥٦) راجع (١) الحكم الصادر عن محكمة النقض المصرية، بجلاسة ١٩٦٧/٤/٥، وذلك فى الطعن رقم ٣٧١ سنة ٣٢ ق، المجموعة س ١٨، ص ٧٩٨، ومما جاء فى هذا الحكم مآئنه :

«وفقاً للمادة الثالثة من قانون المرافعات تختص المحاكم بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى إذا كان له موطن أصلى أو مختار أو مسكن فى مصر أو كانت ناشئة عن عقد إبرام أو نفذ أو كان مشروطاً بتنفيذه فى مصر. وإذا كان المطعون عليه قد نقل إلى فرع الشركة - بمصر وإستمر يعمل به إلى أن قررت الشركة (رب العمل) فصله فإن فى ذلك مايجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر للدعوى» راجع : مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسين عاماً، المجلد الأول، فى المرافعات المدنية والتجارية ، ص ٨٠٦.

(٢) الحكم الصادر عن محكمة النقض المصرية، بجلاسة ١٩٧٢/١١/١٨، فى الطعن رقم ٣٧٣ سنة ٣٦ ، المجموعة س ٢٣، ص ١٢٥٧، ومما جاء فى هذا الحكم مآئنه :

«لا جدوى فيما ينفج به الطاعن (العامل) الشرط الوارد بالعقد موضوع الدعوى، وما يثيرة حول إيداء الدفع بعدم الإختصاص من جانب المطعون ضدها (الخطوط الجوية السعودية) إستناداً إلى هذا الشرط، لأن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم إختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى لا يقوم على هذا الشرط وتمسك المطعون ضدهما بالدفع الذى يستند إليه، وإنما يقوم على أن موضوع الدعوى يمس سيادة دولة أجنبية أخذاً بالدفع المبدى

من المطعون ضدهما على هذا الأساس ...» مجموعة خمسين عاماً،
المرجع السابق، ص ٨٠٧ قاعدة ٦.

(٣) الحكم الصادر عن محكمة النقض المصرية، بجلسته ٣٨٢ سنة ٢٩ ق -
جلسته ١٩٧٥/٤/٣٠، للمجموعة ص ٢٦، ص ٨٧٣، ومما جاء في هذا
الحكم مائه :

« نقضى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون المدني بسريان ...
وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه وإذا كان الثابت من
الأوراق أن وثائق التأمين قد أبرمت في مصر علاوة على أن المحاكم
المصرية تكون هي المختصة وحدها بنظر والطلبات الموضوعية
المرتبطة بها». مجموعة ... في خمسين عاماً، للمرجع السابق، ص ٨٠٧،
قاعدة ٧.

وبالرجوع للحكم الأصلي يتضح لنا أن حاصل وقائعه تخلص في أن شركة
... للتأمين على الحياة (الطاعنة) أقامت الدعوة رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦٧
مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد إدارة النقد المركزية بطلب
الحكم ببطلاق الحجز التنفيذي الإدارى للموقع من مأمورية ضرائب
العطارين ثمان بتاريخ تحت يد بنك على أموال الشركة ..».

(٤) الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية، جلسته ١٠ مارس سنة ١٩٦٠
في القضية رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٩ عمال كلى الجيزة.

والثابت من هذا الحكم أن الاختصاص للقضائى الدولى للمحاكم المصرية قد
إنقذ فعلاً، على أساس أن العقد المعنى محل النزاع، قد تم إبرامه في
مصر، ورغم ذلك فقد تم تعطيل هذا الاختصاص إستناداً للدفع بالحصانة
القضائية الأجنبية.

ومما جاء في حيثيات هذا الحكم مائه.

«وحيث أن الذى يبين للمحكمة في هذا الخصوص أن المدعى قد أقام دعواه
هذه ضد المدعى عليه للثائق بصفة مدير عام للتعليم والبعثات السعودية

بصفته نائباً عن وزارة المعارف السعودية هذا وهو ماقرره المدعى صراحة رداً على سؤال وجه إليه من المحكمة وإن وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية التي اختصها المدعى في هذه الدعوى تمثل دولة أجنبية وأقام المدعى دعواه عليها بهذه الصفة وتكون هذه الدعوى قد رفعت بالتالي على دولة أجنبية، كما يبين للمحكمة أيضاً من وقائع الدعوى أن العقد الذي أبرم بين الطرفين والتي رفعت الدعوى إستناداً عليه عنون بأنه عقد استخدام الموظفين الأجانب ووقع عليه الطرفان وكل منهما على علم تام بما ورد به. وقد تضمن هذا العقد أن المدعى يقوم بالتدريس في وزارة المعارف أو أحد فروعها بالمملكة ويقوم بالتدريس في مدارس الوزارة بصفة عامة وللوزارة أن تصدر قراراً بنقله من مقر وظيفته أو نديه إلى أي بلد آخر دخل المملكة كما أن هذا العقد لا تقوم له قائمة إلا منذ الوقت الذي يتولد فيه المدعى بدخل الأراضي الإقليمية للمملكة بمقتضى البند الثالث عشر من العقد في فسخ عقد المدعى وحيث أنه لكل ذلك فإن الحصانة القضائية لصالح دولة أجنبية اضحت قائمة على إبطالها بتوافر ركنيها لتحجب عن القضاء الإقليمي المصري إختصاصه بنظر الدعوى ويتعين بالتالي الحكم بعدم إختصاص هذه المحكمة ولائياً بنظر الدعوى عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات.

فالثابت مما تقدم :

إن العقد المعنى قد تم إبرامه في مصر، بين المدعى المصري والسلطات السعودية المعنية، على أن يقوم المدعى بتنفيذ هذا العقد في المملكة العربية السعودية. وقد أقرت المحكمة المتقدمة واقعة إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية بناء على إبرام العقد محل النزاع في مصر، ووصفت هذا الضابط بالإقليمية، ولكنها في نفس الوقت إنتهت إلى إثبات وجود مانع من نظر الدعوى - رغم إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي لها بنظر الدعوى وفقاً للضابط السابق (إبرام العقد في مصر) - إلا وهو الحصانة القضائية لدولة أجنبية.

وإختصاص محاكم الدولة التي تم إبرام العقد فيها، أو تنفيذه على إقليمها أو وجوب تنفيذه هناك، هو أمر مسلم به بدرجة واسعة، حسبما هو ثابت لنا من دراسة القانون العربي، وذلك على النحو الذي سنراه الآن تفصيلاً :

(٢) القانون الكويتي :

ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الكويتية، إذا ما تعلق الأمر بعقد تم إبرامه في الكويت أو تم تنفيذه على التراب الكويتي، وفي النهاية إذا ما كان هناك شرطاً يفيد وجوب تنفيذه هناك، وذلك إعمالاً للمادة ١٤ من القانون الكويتي رقم ١٩٦١/٥ (٥٧).

وقد أكدت المعنى السابق أيضاً، المادة ٢٤/ب من قانون المرافعات الكويتي، سالف البيان. ويذهب جانب من الفقه الكويتي، إلى إطلاق إعمال النص السابق، بحيث ينصرف إلى جميع العقود المعنية مدنية أو تجارية كذا إذا ما تعلق بمواد الأحوال الشخصية، بعد أن كان النص للقديم غير منصرف إلى المواد الأخيرة (٥٨).

ورغم سلامة مضمون القضاء المتقدم، فإن تعبير المحكمة بعدم إختصاصها بعد أن أثرت بإختصاصها أمر غير موفق - حسب تقديرنا المتواضع - وكان الأجدر بها أن تقضى بعدم قبول الدعوى إعمالاً لمبدأ الحصانة القضائية لدولة أجنبية.

والحكم المتقدم منشور في المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية، ج ١، ص ٦٠، يناير ١٩٦٣، ص ٢٩٠ - ٢٩٤.

(٥٧) د/ حسن الهداوي : تنازع القوانين وأحكامه في القانون الدولي الخاص الكويتي، ط ٢، ١٩٧٤، مطبوعات جامعة الكويت، ص ٢٣٠.

(٥٨) د/ أحمد السمدان : تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص الكويتي، ج ٢، لم يذكر تاريخ النشر، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٣) القانون السعودي :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السعودية، إذا متعلق الأمر بعقد تم إبرامه داخل أراضي المملكة أو تم تنفيذه على ترابها أو كان مشروطاً بذلك (٥٩).

وتجدر الإشارة إلى أن إتفاقية للرياض لعام ١٩٨٣ قد « تبنت ضوابط الاختصاص الدولي بالعقود الدولية حيث قضت المادة ٢٨/ ج بأن تكون محاكم الطرف المتعاقد مختصة، إذا كان الإلتزام التعاقدى موضوع النزاع قد نفذ أو كان واجب التنفيذ لدى ذلك الطرف المتعاقد بموجب إتفاق صريح أو ضمنى بين المدعى والمدعى عليه. على أنه إذا كان العقد الذى أبرم أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فى بلد القاضى يهدف إلى تقرير حق عينى على عقار واقع

(٥٩) فى هذا المعنى ، راجع تفصيلاً :

د/ أحمد سلامة، الوسيط فى القانون الدولي الخاص السعودى، دراسة مقارنة، جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ، ص ٤٧٩.

د/ محمود سعد : آثار الأحكام الأجنبية والاختصاص الدولي للقضاء فى المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ص ١٨٨.
د/ بدر الدين شوقي، الموجز فى القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة بين الفقه الدولي والأنظمة السعودية، سلسلة الكتاب الجامعى، للكتاب الثالث، جدة، ١٣٩٣هـ، ص ١٣٠.

د/ طلعت نويدار، القانون الدولي الخاص السعودى، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٧ ، ص ٢٨٠.

د/ محمود ماسم ، للنظام القضائى الإسلامى، دراسة مقارنة، دار الفكر العربى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠.

د/ أحمد مليجى ، للنظام القضائى الإسلامى، مكتبة وهبة - عابدين - ط أولى، ١٩٨٤، ص ١١٥.

فى الخارج، فإننا نرى أن المحاكم الوطنية لا تختص بالمنازعات التى
يثيرها هذا العقد» (١٠).

(٤) القانون اللبنانى :

ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم اللبنانية، بنظر
المنازعات العقدية، وذلك إذا ماتعلق الأمر بعقد قد تم إبرامه فى
لبنان، أو تم الإتفاق فيه، على أن يتم تنفيذ إلترام هام منه، على
التراب اللبنانى (١١).

(٥) القانون العراقى :

ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم العراقية وذلك إذا
ماتعلق الأمر بدعوى متعلقة بعقد تم إبرامه فى العراق أو كان واجب
التنفيذ فيه، وذلك إعمالاً للمادة ١٥/ ج من القانون المدنى
العراقى والإختصاص المائل قائم على فكرة السيادة الإقليمية كذلك
على إمكان تنفيذ الحكم المرتقب صدوره بسهولة على التراب
العراقى. ويقدر جانب من لفقه العراقى إمتداد ولاية القضاء المعنى
سواء « أكانت الدعوى عينية..... أو شخصية أو مختلطة. فإذا

(١٠) د/ أحمد سلامة ، المرجع السابق ، ص ٤٨٠

د/ بدر الدين شوقى : المرجع السابق، ص ١٣٠

د/ طلعت دويدار ، المرجع السابق ، ص ٢٨١.

(١١) د/ عكاشة عبد العال، الإجراءات المدنية والتجارية الدولية، دراسة مقارنة

فى القانون المصرى واللبنانى والفرنسى - الإختصاص القضائى الدولى -

القانون الموجب للتطبيق على الإجراءات - تنفيذ الأحكام الأجنبية، الدار

للجمعية، بيروت، ١٩٨٦، ١٩٨٦، ص ١٤٣.

د/ عكاشة عبد العال وآخر، القانون الدولى الخاص ، الدار الجامعية، لم

ينكر تاريخ النشر، ص ٥١٥.

كان موضوع النزاع عقداً يتم تنفيذه بالعراق، كأن يتعاقد شخص عراقي مع مهندس فرنسي بتقديم خدمات له في العراق، فالعراق هي مكان تنفيذ العقد، وثار للنزاع بشأن هذا العقد، كشروط الإنعقاد، أو إلزامات المهندس أو للضمان وما أشبه إما كون العقد قد تم إبرامه في العراق، كأن يعقد صفة تجارية تاجر عراقي في بغداد مع شركة لبنانية بنقل أموال عراقية من بيروت إلى أوروبا بالسفينة، ثار نزاع متعلق بالضمان أو بالشرط الجزائي أو بحق الفسخ»^(٦٧). هنا ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العراقية، بوصفها دولة إنعقاد العقد المعنى، حيث تم إبرام الأخير كما رأينا في مدينة بغداد، شريطة عدم تعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن خارج الديار العراقية إعمالاً للمادتين ١٧ ، ٢٤ من القانون المدني العراقي والتي بموجبها يجب على المحاكم العراقية، الامتناع عن نظر الدعاوى المعنية.

(٦) القانون السوداني :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السودانية، وذلك إذا ماتم إبرام العقد المعنى في الإقليم السوداني أو تم تنفيذه، أو كان من

(٦٧) د/مدوح حافظ ، القانون الدولي الخاص وفقاً للقانونين العراقي والمقارن،

الجنسية - الموطن - حالة الأجانب - تنازع القوانين - الاختصاص

القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، دار الحرية للطباعة، بغداد

١٩٧٧، ص ٣٨٤.

الواجب تنفيذه هناك^(٦٣). وهذا ما أفادته المادة ٩/ب من القانون السوداني سالف البيان.

(٧) القانون الأردني :

ينعقد الإختصاص للقضائي الدولي للمحاكم الأردنية وفقاً للمادة ٢/٢٨ من قانون أصول المحاكمات ١٩٨٨/٢٤ بنظر كافة المنازعات المتعلقة بعقد تم إبرامه في الأردن أو تم تنفيذه أو كان واجباً تنفيذه هناك. « وتختص المحاكم الأردنية أيضاً بالنظر في الدعوى التي تتعلق بالتزام نشأ في الخارج إذا كان نفاذه قد تم في الأردن »^(٦٤).

(٦٣) د/ محمد شتا أبو سعد، قانون الإجراءات المدنية الإسلامية السوداني معلقاً عليه، ج ١، للدعوى والدعوى الخاصة، مطبوعات جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٩١ - ٩٢.

وراجع النص الإنجليزي للمادة المتقدمة والذي يجرى على النحو التالي :

The courts of the Sudan shall be competent to try suits instituted against foreigner who are not domiciled or resident in the Sudan in the following circumstances.

(B) Af the suit is in respect of a liability which arose or was performed or ought to be performed in the Sudan»

(Gazette no 1162 - dated 2 nd July 1974.)

(٦٤) د/ حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص الأردني، تنازع القوانين،

المبادئ العامة والطول الوضعية في القانون الأردني، مكتبة دار الثقافة

للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م، ص ٢٥١.

د/ ممدوح عرموش، القانون الدولي الخاص الأردني والمقارن، تنازع

الإختصاص للقضائي الدولي، تنفيذ الأحكام الأجنبية، مكتبة دار الثقافة

للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٨) القانون السوري :

ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم السورية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بعقد تم إبرامه في سورية أو تنفيذه أو كان من الواجب تنفيذه على التراب السوري^(١٥). فإذا ما تم إبرام العقد خارج سورية، فإن هذا لا يمنع من إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم السورية، بخصوص أية منازعة حول هذا الإبرام، مادام أن العقد قد تم تنفيذه على التراب السوري. كذلك فإن لإبرام العقد وتنفيذه التام خارج الإقليم السوري، لاثحول دون إختصاص المحاكم السورية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بإبرام وتنفيذ العقد المعنى، مادام أن العقد المتقدم قد حوى شرطاً يفيد وجوب تنفيذه على التراب السوري، ولم يتم إحترام مثل هذا الشرط، من جانب الخصم المتعاقد المعنى؛ فالشرط المتقدم يمنح الولاية للقضاء السوري على النحو المتقدم.

(٩) القانون الليبي :

ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الليبية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بالعقد المعنى، وذلك إذا كان هذا الأخير قد تم إبرامه في الإقليم الليبي أو تم تنفيذه أو كان من الواجب تنفيذه هناك. والنص المتقدم، منقول عن نص المادة ٢/٣ من قانون المرافعات

(١٥) د/ عدنان الخطيب : الوجيز في أصول المحاكمات، ج ١، للنظام القضائي في سورية، قواعد الإختصاص في القضايا المدنية، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، ص ١٦٤.

المصرى القديم الصادر عام ١٩٤٩، «ويختلف هذا النص في الصياغة عن المادة ٢/٤ من قانون المرافعات الإيطالي بالطلبات المتعلقة بالالتزامات نشأت في إيطاليا أو كانت واجبة التنفيذ فيها. وصياغة القانون الإيطالي أكثر دقة، ولذلك أخذ بها المشرع المصرى فى قانون المرافعات الصادر سنة ١٩٦٨ فى المادة ٢/٣٠ التى تنص على إختصاص المحاكم المصرية..... وإختصاص القضاء الليبى بالدعاوى المتعلقة بالإلتزامات يتحقق إذا نشأ الإلتزام فى ليبيا أو نفذ فيها أو كان واجباً تنفيذه فى ليبيا..... ويعتبر العقد قد تم فى ليبيا إذا كان الموجب قد علم بالقبول فى ليبيا، ويفترض أن الموجب قد علم بالقبول فى ليبيا إذا كان القبول قد وصله وهو لا يزال موجوداً فى ليبيا (م ٩٧ من القانون المدنى) ويكون للقضاء الليبى مختصاً إذا كان الإلتزام قد نشأ فى ليبيا ولو كان متعلقاً بعقار خارج ليبيا»^(٦٦).

(٦٦) د/ محمد عبد الخالق عمر : القانون الدولى الليبى الخالص، منشورات

جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص ١٩٤ - ١٩٥.

مع ذلك قارن :

د/ محمد اللاقى : تتنازع القوانين وتتنازع الاختصاص القضائى الدولى، دراسة مقارنة فى المبادئ العامة والاطول الوضعية فى التشريع الليبى، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤، ص ٢٢٣ : «ويشير تحديد مكان العقد بعض الصعوبات فمن حيث المبدأ يعتبر زمان إتمامه هو نفسه مكان إتمام العقد، وللتعرف على مكان تمام العقد لابد من أن نفرق بين التعاقد فيما بين طرفين حاضرين بمجلسى العقد فى مكان معين وبين التعاقد بين غائبين. فى الحالة الأولى يتم العقد فى البلد الذى فيه طرفى العقد وقانون هذا البلد

(١٠) القانون اليمني :

ينعقد الإختصاص للقضائي الدولي للمحاكم اليمنية بنظر كافة المنازعات المتولدة عن عقد تم إبرامه في اليمن أو تم تنفيذه هناك، أو كان من الواجب تنفيذه على التراب اليمني. وهذا ما أفادت به المادة ٤٢ من قانون المرافعات اليمني القديم.

ويذهب جانب من الفقه اليمني، إلى القول بأن العقود المعنية إنما تتعلق بالمعاملات المالية، وعلى هذا النحو، تخرج عقود الزواج عن مجال إعمال الضابط محل الدراسة، بإعتبارها من عقود الأحوال الشخصية، «ومستندنا في القول بذلك أن المادة المذكورة تتكلم عن عقد أبرم أو كان واجبا تنفيذه في اليمن» أي عن عقد يعتد في شأنه بتحديد مكان نشأته أو مكان تنفيذه لما لهذا التحديد من أهمية تنبئ في شأن أحكام نشأته أو أحكام آثاره. وهذا الوصف لا ينطبق إلا على العقود المتعلقة بمسائل المعاملات. فهذه العقود هي التي قد ترتب في خضوعها في شأن تكوينها أو في شأن آثارها لأحكام هذا القانون أو ذلك بجريان إبرامها أو تنفيذه في إقليم الدولة التي صدر عنها هذا القانون ومودى هذا أنه لا يعتد في شأن تحديد القانون الذي يحكم مثل هذه العقود بالصفة أو الوطنية أو الأجنبية للأطراف فيها. أما العقود المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية، فإنه لا يعتد في شأنها نظر لأنها لا تخضع لغير القانون الذي يحكم للحالة العائلية للأطراف

وحده الذي يحدد متى يكون العقد تاماً ويلحق بهذه الحالة أيضاً التعاقد مع وكيل أحد الطرفين حيث أنه يمثل موكله في مجلس العقد. وفي الحالة الثانية وهي حالة التعاقد فيما بين غائبين يتحدد زمان ومكان نشأة الإلتزام التعاقدى بموجب القانون الذي يحكم العقد ذاته وعلى ذلك تتحدد محكمة نشأة الإلتزام التعاقدى وتكون مختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة - وأن كان تنفيذه مقررأ بخارج للدولة التي تنتمي إليها المحكمة -.

فيها - يمكن إرغامها أو يمكن تحقق آثارها. وعليه فإنه إذا لم يتوافر في شأن الدعاوى الناشئة عن عقد أبرم باليمن من عقود الأحوال الشخصية شروط إنطباق إحدى القواعد المقررة في قانون المرافعات اليمنى لدخول الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية في مجال ولاية القضاء اليمني بنظر المنازعات ذات الطابع الدولي، فإن مجرد إنعقاد هذه العقود باليمن لا يكفي سنداً لدخول الدعاوى الناشئة عنها في مجال ولاية القضاء لليمنى»^(٦٧).

ويعتبر العقد المعنى قد أبرم في اليمن إذا ما تلاقى الإيجاب والقبول على التراب اليمني. أما إذا ماتم التعاقد بالمراسلة فيمكن «اعتبار اليمن مكان إنعقاد العقد متى كانت هي البلد التي علم فيها من أوجب بقبول من وجه إليه إيجابه»^(٦٨).

ووجوب تنفيذ العقد المعنى في اليمن، إنما يستند إلى إتفاق المتعاقدين على ذلك، أو إلى حكم القانون أو طبيعة الأمور كما لو «تعلق الإلزام بمنقول أو عقار كائن باليمن كالإلزام بتسليم عين موجرة كائنة في اليمن مثلاً»^(٦٩) وينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية أيضاً، فضلاً عما تقدم ذكره، حالة تمام التنفيذ الفعلي للعقد محل النزاع، على التراب اليمني، وذلك دون إتفاق بين المتعاقدين على ذلك^(٧٠).

(٦٧) د/ عنایت ثابت : أحكام فض تدخل مجالات لتطبيق القوانين في القانون اليمني، والمؤلف المائل هو الجزء الثالث من المؤلف التالي: د. فؤاد رياض، د. سامية راشد، د. عنایت ثابت، تنازع القوانين من حيث المكان وأحكام فضه في القانون اليمني، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ١٥٧.

(٦٨) د/ عنایت ثابت : المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٦٩) د/ عنایت ثابت : المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٧٠) د/ عنایت ثابت : المرجع السابق، ص ١٦٠.

وسبب المنازعة قد يكون للخلاف حول نشأة العقد أو حول تنفيذه «وعليه فإن نشوء الالتزام في الخارج لا يمنع من دخول الدعاوى المتعلقة به في مجال ولاية للقضاء اليمني متى كانت اليمن هي محل تنفيذه حتى وإن كان موضوع الدعوى هو المنازعة في نشأته» (٧١).

«ويدخل في مجال إعمال المعيار محل الحديث..... دعوى المستأجر بإلزام المؤجر بتسليم العين المؤجرة له، ودعوى المؤجر بالمطالبة بالوفاء بالأجرة.....، ودعوى مشتري المحل التجارى بإلزام بئعه بتنفيذ إلتزامه بعدم منافسته.....» (٧٢).

وقد نصت المادة ٥٨ من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني الجديد على أنه: «تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى التي تتعلق..... أو بعقد أبرم نفذ أو كان واجباً تنفيذه في اليمن.....» وعلى هذا الأساس، لم يخرج المشرع بموجب النص الجديد، عما سبق أن أقره في النص القديم من أحكام.

(١١) القانون البحريني :

تنص المادة ١٥ من قانون المرافعات البحريني سالف الذكر على أنه « تختص محاكم البحرين بنظر الدعاوى التي ترفع على غير البحريني الذي ليس له موطن أو محل إقامة في البحرين وذلك في الأحوال الآتية ١ - ٢ - أو إذا كانت الدعوى متعلقة بإلتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها.....».

(٧١) د/ عنايت ثابت : المرجع السابق ، ص ١٦٠.

(٧٢) د/ عنايت ثابت : المرجع السابق ، ص ١٦١.

فوفقاً للنص المتقدم، ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم البحرينية، إذا ما كان العقد المعنى قد تم إبرامه في الإقليم البحريني، كذا إذا ما تم تنفيذ هذا العقد هناك، أو كان هناك إتفاقاً بين أطرافه على تنفيذه في الدولة المتقدمة. ونعتقد أن النص المائل إنما يشمل كافة العقود، المدنية والتجارية وكذا عقود الأحوال الشخصية، شريطة عدم تعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار موجود خارج الديار البحرينية، حيث يجب أن تنحصر ولاية القضاء البحريني عن نظر هذا النزاع، رغم تولده عن عقد أبرم في البحرين.

تطبيقات قضائية بحرينية :

قام القضاء البحريني بتطبيق الضابط محل الدراسة المائلة، في العديد من الأحكام الصادرة عنه في هذا الخصوص (٧٣).

(٧٣) نعرض هنا لبعض الأحكام للمعنية :

(١) الحكم الصادر من محكمة تميز البحرين وذلك بجلسة ١٩٩٤/٣/٢٧ في الطعن رقم ٢ / ١٩٩٤ - القضية رقم ٢٨٥١ / م / ١٩٩٢. وتخلص وقائع النزاع في الآتي : «للمطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٢٨٥١ لسنة ١٩٩٢ أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ديناراً قيمة مكافأة نهاية خدمته لدى بنك ديناراً والتي بدأت من حتى ... تمسكت الطاعنة بأن مدة عمل المطعون ضده بدولة البحرين بدأت من وحتى وأنه لا يستحق مكافأة نهاية خدمة طبقاً لأحكام قانون العمل البحريني. حكمت المحكمة برفض للدعوى تأسيساً على أن المطعون ضده كان يعمل بفرع بنك ... بفلوريدا بأمريكا ثم اعير للعمل بفرع البنك بالبحرين» (غير منشور).

فالثابت هنا : أن عقد العمل قد تم تنفيذ شق منه في دولة البحرين، بما يبرر إعتقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم البحرينية بنظر النزاع المعنى.

(٢) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، وذلك بجلسة ١٣/٤/١٩٩٧ في الطعن رقم ١٨/١٩٩٧ في القضية رقم ٢/٩٢/١٩٦٨/٨. وتخلص وقائع النزاع في الآتي: « أقامت الطاعنه رقم ٢/٩٢/١٩٦٨/٨، أمام المحكمة المدنية بلائحة ضمنتها أنه بتكليف من للمطعون ضدها الأولى شحنت بضائع خاصة بها إلى (شركة ذ. أ) بمدينة لوس أنجلوس الأمريكية بموجب وثيقتي شحن صادرتين من للمطعون ضدها الثانية ... دنياراً رفضت سدادها وأنها لذلك تطلب الحكم بإلزامها بسداد هذا المبلغ والفوائد والمصاريف ... » (غير منشور).

فالثابت هنا، أن عقد النقل قد تم إبرامه في البحرين وأن تنفيذ هذا العقد قد تم في البحرين، بما يوجب إعتقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم البحرينية بنظر النزاع المائل.

(٣) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، وذلك بجلسة ٢٧/٢/١٩٩٤ في الطعن رقم ١٠٥/١٩٩٣، القضية رقم ٢/٨٨/٤٥٩٨/٤، وحاصل وقائع النزاع المائل تخلص في الآتي :

« الطاعن أقام الدعوى العمالية رقم ٨/٤٥٩٨/١٩٨٨/٠٢ بطلب إلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له مائتي من العمولة المستحقة له عن عمله لديها كمستشار مالي بموجب العقد المبرم بينهما بتاريخ وكذلك العمولة المستحقة له كمتعهد مالي بموجب عقد آخر مؤرخ دفعت المطعون ضدها بعدم إختصاص محاكم البحرين على أساس أنها شركة أجنبية وقد إنعقد عقد العمل المؤرخ في لندن حكمت المحكمة برفض ... وإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن المبلغ الذي أظهره تقرير الخبير وقدره دنياراً رفعت للمطعون ضدها الاستئناف الفرعى رقم

١٩٩٠/٧٠٦ وتمسكت بدفعيها ... وعدم الإختصاص وتاريخ
 ١٩٩٣/١٠/١٧ حكمت محكمة الإستئناف العليا بإلغاء الحكم المستأنف
 وعدم إختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى بالنسبة للعقد المؤرخ
 طعن الطاعن في هذا الحكم بالتمييز ... وحيث أن هذا النص في محله. ذلك
 أن مفاد النص في المادة ١٤ من قانون المرافعات على إختصاص محاكم
 البحرين بنظر الدعاوى التي ترفع على غير البحرينى إذا كان له موطن أو
 محل إقامة في البحرين، أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة على شركة أجنبية
 موطنها في الخارج حيث يوجد مركزها الرئيسى فإنه يكفى لإختصاص
 محاكم البحرين بنظرها أن يكون للشركة مقر في البحرين بوجود فرع أو
 مكتب لها تمارس نشاطها من خلاله ولما كان الثابت بالأوراق أن
 العقد المؤرخ ... أبرم أصلاً فيما بين الطاعن وشركة (.....) ومارست
 نشاطها في البحرين من خلال فرعها وقد أبلغت بلائحة الدعوى في
 هذا الفرع. لما كان ذلك فإن محاكم البحرين تكون مختصة بنظر الدعوى
 (غير منشور)

فالثابت هنا، أن أحد العقدين قد تم تنفيذه في إقليم دولة البحرين بما يوجب
 إتخاذ الإختصاص القضائى الدولى لمحاكمها بنظر النزاع المتولد عن هذا
 العقد.

(٤) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين وذلك بجلسة ١٩٩٥/٣/١٩ فى
 الطعن رقم ١٩٩٤/١٩٩، للقضية رقم ١٩٨٧/٢/٩٣١٣٠، وتخلص
 وقائعها فى الآتى : « للمطعون ضده الأول عن نفسه وبوكالة عن باقى
 المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ١٩٨٧/٢/٩٣١٣٠ على الطاعنه بطلب
 إلزامها بدفع مبلغ دولاراً أمريكياً أو ميعادله بالدينار البحرينى والفوائد
 قائلاً أنه والمطعون ضدهم الآخرين أبرموا بتاريخ فى دولة البحرين
 عقداً بإقراض الطاعنة وهى شركة كويتية مبلغ عشرين مليون دولار
 أمريكى سددت بعضه وتخلفت عن سداد الباقى بمقدار حكمت

المحكمة الكبرى بعدم إختصاص محاكم البحرين دولياً بنظر الدعوى. فرفع المطعون ضدهم الإستئناف رقم ٣/١٩٩٠/٩٦٢٩ ومحكمة الاستئناف العليا نديت خبيراً ... حكمت بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٤ بإختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى وفي الموضوع ... فطعنت في هذا الحكم بطريق التمييز وقدم المكتب الفنى ... وحيث أن للطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون إذ قضى بإختصاص محاكم البحرين دولياً بنظر الدعوى على أساس أنها متعلقة بالزلم نفذ في دولة البحرين بالأمر الذى أصدره المطعون ضده الأول من مقره بها لأحد البنوك الأمريكية بتحويل مبلغ القرض إلى حسابات فى بنوك بدولة الكويت حددتها الطاعة فى خطاب إليه بتاريخ مع أن ذلك يدل على أن الالتزام وإن كان قد بدأ تنفيذه فى دولة البحرين إلا أن تمام تنفيذه وهو مناط إختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى المتعلقة به قد حدث خارج البحرين فيما بين نيويورك والكويت. وحيث أن هذا الفنى غير سديد. ذلك أن الدعوى تنطلق بتنفوذ التزام الطاعة برد للباقي فى ذمتها من مبلغ القرض المقدم لها من المطعون ضدهم. ولما كان مفاد نص المادتين ٥٢، ٥٣ من قانون العقود أنه ما لم يتفق المتعاقدان على تعيين مكان تنفيذ الالتزام يكون للدائن تعيين المكان المناسب لتنفيذه وإذا لم يتفق الطرفان على مكان تنفيذ التزام الطاعة برد مبلغ القرض فإنه قد لجأ المطعون ضده الأول عن نفسه وبوكالته عن المطعون ضدهم الآخرين إلى محاكم البحرين وهى موطنه ومقر أعماله لإلزام الطاعة بتنفيذ التزامها يكون قد عينها مكافئاً مناسباً لتنفيذه فينقذ الإختصاص بنظر الدعوى لمحاكمها بإعتبارها المكان الواجب تنفيذ الالتزام فيه طبقاً لنص المادة ١٥/٢ من قانون المرافعات. وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك وقضى برفض الدفع بعدم الإختصاص المبدى من الطاعة فإنه لا يكون قد خالف للقانون» (غير منشور)

فالثابت هنا، أن دولة البحرين قد تم إبرام العقد المعنى وتنفيذه على ترابها بما يجعل قضاءها مختصاً دولياً بنظر الدعوى الماثلة.

(٥) الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية، بجلسة ١٥/١٠/١٩٩٥، في الطعن رقم ٨٠/١٩٩٥، في القضية رقم ٩٢/٣٦٠٦ م : وتخلص وقائع النزاع في الآتي : «المطعون ضدهم أقاموا للدعوى رقم ٩٢/٣٦٠٦/١٩٩٢ قاتلين أن ابن الأول والثانية وشقيق الثالثة والرابعة توفي في حادث وقع بالمملكة العربية السعودية والمؤمن عن حوادثها في البلاد العربية خارج البحرين من الطاعة لصالح طرف ثالث. وإستناداً إلى المسؤولية المفترضة في هذا الحادث.... فإنهم يطلبون الحكم بإلزام الطاعة بأن تدفع للأول ولثانية..... ديناراً تعويضاً عما لحق إبنهما من ضرر مادي وأدبي نتيجة إصابته التي أودت بحياته» (غير منشور)

فالثابت هنا، أن عقد التأمين، قد تم إبرامه في البحرين، كذلك فإن الوفاء بقيمة التعويض من الواجب أن يتم في البحرين أو بعبارة أخرى فإن دولة البحرين هي دولة إبرام العقد الدولي والدولة التي إشتراط أن يتم تنفيذ الإلتزام فيها، وهذا يبرر إعتقاد الإختصاص القضائي الدولي لمحاكمها بنظر النزاع الماثل.

(٦) الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية، وذلك بجلسة ٩/٧/١٩٩٥ في الطعن رقم ٧٥/١٩٩٥ في القضية رقم ٩٣/٧/٩٤٨٩، وتخلص وقائع النزاع المعنى في الآتي : «..... للطاعنين وآخرين أقاموا للدعوى رقم ٩٣/٧/٩٤٨٩ - أمام المحكمة الكبرى المدنية على المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي لهم مبلغ..... ديناراً تعويضاً عما لحقه من أضرار مادية وأدبية نتيجة وفاة شقيقهم في حادث مروري وقع بالمملكة العربية السعودية من سيارة مؤمن عن حوادثها من الطاعة لصالح طرف ثالث.....» (غير منشور).

الاثبات هنا : أن عقد التأمين المعنى قد تم إبرامه في دولة البحرين، كما الثابت أن الوفاء بالتعويض المستحق للورثة المضرورين، إنما يجب أن يتم في البحرين؛ أو بعبارة أخرى، فالبحرين هي دولة إبرام العقد، ووجوب تنفيذ بعض الالتزامات المتولدة عن العقد فيها، وبهذه المثابة يكون القضاء البحريني مختصاً دولياً بناء على الضابط محل الدراسة الماثلة.

(٧) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين وذلك بجلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥ وذلك في الطعن رقم ١٥٣/١٩٩٤، في القضية رقم ٥٨٦/م/١٩٩٢م، ٣٥٢٩/م/١٩٩٢م. وتخلص وقائع النزاع في الآتي : «المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٩٩٢/٥٨٦ على الطاعنة أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي للمطعون ضدها الأولى مبلغاً وقدره دينار ولأولادها التقصر دينارا تعويضاً عن إصابة الأولى في حادث مروري وقع بالمملكة العربية السعودية للسيارة المؤمن عنها من الطاعنة، كما أقامت المطعون ضدها الثانية بصفتها الدعوى رقم ٣٥٢٩ سنة ١٩٩٢ بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تكف عن إلزامها بمبلغ دينار يوزع على قصر المرحوم تعويضاً لهم عن وفاة شقيقهم في ذات الحادث السابق. تدخلت المطعون ضدها الأولى والددة المتوفى في الدعوى طالبة لنفسها تعويضاً قدره دينار عن وفاة أبنها » (غير منشور).

الاثبات هنا : أن عقد التأمين محل النزاع قد تم إبرامه في البحرين، ولثابت من هذا الأخير هو وجوب سداد التعويض المستحق للمضرورين في البحرين أيضاً؛ أو بعبارة أخرى فإن البحرين هي دولة إبرام العقد، وهي الدولة التي يجب فيها تنفيذ بعض الالتزامات الناشئة عن العقد.

(٨) الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية، وذلك بجلسة ١٩٩٤/١٢/٤ في الطعن رقم ١٤٣، ١٥٨/١٩٩٤، في القضية رقم ٧٤٣/١٢/٠٢، ٤/٧٤٣/١٢/٠٢، وحاصل وقائع النزاع تخلص في أن « المطعون ضده في الطعن الأول أقام على الطاعن فيه الدعوى ٧٤٣ سنة ١٩٩٢ أمام المحكمة الكبرى المدنية

بطلب إلزامه بأن يؤدي له مستحقته للعالية قبله من أجر متأخر ومقابل
 رصيد الإجازات ومكافأة نهاية خدمته بالبحرين بالإضافة إلى تعويضه عن
 الفصل غير المشروع ومقابل مهلة الإخطار وما يستحقه في صندوق التقاعد
 والوديعة وفقاً لنظام البنك، قائلًا أنه التحق بالعمل بالمركز الرئيسي للبنك
 الطاعن في باكستان بتاريخ ثم نقل إلى المكتب الإقليمي بالبحرين في
 ١٩٨٢/٣/٣ ويتاريخ ١٩٩١/١١/٢٥ أصدر البنك أمراً بنقله إلى المركز
 الرئيسي فطالب بحصوله على رصيد أجازاته للسنوات المتركمة وإزاء
 رفض الطاعن إضطر إلى تقديم إستقالته في، على أن تكون سارية
 ابتداء من دفع الطاعن بعدم إختصاص المحكمة دولياً بنظر الدعوى
 لكون المنازعة متعلقة بعقد عمل والتزامات نشأت وكانت واجبة التنفيذ في
 باكستان كما دفع حكمت المحكمة برفض الدفوع ونذبت خبيراً
 لحساب مستحقات المطعون ضده حكمت محكمة أول درجة بإلزام
 الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ديناراً. فأستأنف الطاعن للحكم
 الصادر في الموضوع بالإستئناف رقم ١٩٩٣/٤٤٦ وأستأنف المطعون
 ضده أيضاً بالإستئناف رقم ١٩٩٣/٥٢٩، ومحكمة الإستئناف العليا حكمت
 بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٦ في الإستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام
 الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ فطعن الطرفان في هذا الحكم
 بطريق التمييز وحيث أن للطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعن
 بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه للخطأ في تطبيق للقانون ذلك أنه
 دفع بعدم قبول الدعوى لإتعدام الصفة وعدم وجود علاقة قانونية تربطه
 بالمطعون ضده سوى أنه ظل لديه فترة من الوقت بأمر نقل وإعارة
 صادرين من الجهة التي يعمل لديها في باكستان وبإشراف مباشر من تلك
 الجهة دون تدخل من جانب الطاعن مما كان يتعين معه الحكم بعدم قبول
 الدعوى. وحيث أن هذا للنص مرادف لذلك أن البنك للطاعن لايعنو أن
 يكون فرعاً في البحرين من فروع (ح) بنك الذي يتخذ له مركز رئيسياً في

باكستان ومدير فرع البحرين هو الذى يمثل البنك فى كافة المنازعات التى ترفع منه أو عليه وتختص بها محاكم البحرين ولما كان الثابت أن المطعون ضده أعير للعمل بفرع البحرين وكانت منزلة فى معظمها تنصب على المطالبة بمستحقته خلال فترة عمله فى هذا الفرع فإن دعواه تكون مرفوعة من ذى صفة على ذى صفة وإذا كان الحكم للمطعون فيه قد خلاص فى مدونه إلى رفض الدفع بإعدام الصفة فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير شديد..... فهذه الأسباب حكمت المحكمة فى الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٩٤ بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً وألزمت الطاعن المصاريف ومصادرة الكفالة. فى الطعن رقم ١٥٨ سنة ١٩٩٤ بقبوله شكلاً وفى الموضوع نقض الحكم المطعون فيه وفى موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى الإلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعن مبلغ ديناراً» (غير منشور).

الثالث هنا ، أن عقد العمل المعنى قد تم تنفيذ شق منه فى البحرين لمدة ٩ سنوات تقريباً.

(٩) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين بجلسة ١٠/٢٤/١٩٩٣ فى الطعن رقم ١٩٩٣/٥٠ فى القضية رقم ١٩٨٦/٠٢/١٩٨٦/٠٢، وحاصل وقائع الطعن للمائل هو أن «المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٨/٢٠٠٢/٨٦/٢ بطلب إلزام الطاعنة بأن تدفع له دولار سنغافورى والفوائد بواقع سنوياً ابتداء من تاريخ حلول أجل الوفاء حتى تمام السداد قسراً فى ذلك أن شركة (ج . س) المملوكة للشركة الطاعنة إقترضت من مجموعة بنوك بتاريخ مبلغ لبناء مجمع فى سنغافورة وبطلب من الطاعنة وبضمانها للشركة المقرضة قامت بضمان القرض مجموعة أخرى من بنوك يمثلها المطعون ضده وإذا لم يتم سداؤه عند حلول أجله أقام دعواه لمطالبتها به» (غير منشور).

فالثابت هنا : أن عقد القرض وعقد الضمان قد تم إبرامهما في البحرين، كما أن تنفيذ عقد القرض قد تم في البحرين، وبهذه المثابة ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم البحرينية على أساس أنها دولة الإعتقاد ودولة التنفيذ الفعلي».

(١٠) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين بجلسة ١٩٩٦/١٢/٨ وذلك في الطعن رقم ٩٦/٨٨ في القضية رقم ٢/٢٠١٣/٩٥/٢. وحاصل وقائع النزاع في هذه القضية تخلص في الآتي : «المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢/٢٠١٣/١٩٩٥/٢ قاتلاً أنه يمارس تجارة اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وقد أتفق مع للطاعة بإعتبارها من الشركات العالمية المتخصصة في نقل الوثائق الهامة والمستندات والبضائع على نقل طرد يحتوي على كمية من اللؤلؤ الطبيعي بطريق الجو إلى جنيف بسويسرا. وبوصول الطرد إلى هناك تبين أنه حال من محتوياته، مما يحملها كخافلة مسئولية قعدا. وقد عرضت عليه تعويضه عنها بمبلغ ولما كانت قيمتها الحقيقية التي يبينتها كاملة في وثيقة النقل هي دولار أمريكي فبأنه يطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي له هذا المبلغ أو مايعادله بالدينار البحريني وللوقائد بنسبة ١٠٪ من تاريخ الإستحقاق حتى السداد التام». (غير منشور).

ورغم أن الحكم المتقدم، إنما يحتاج إلى تعليق خاص بخصوص مدى سلامة القضاء الموضوعي الصادر في النزاع، إلا أن ما بهما بخصوص دراستنا الماثلة أن عقد النقل قد تم إبرامه في دولة البحرين، كما أن تنفيذ إحدى الإلتزامات المترتبة عليه قد تمت في دولة البحرين، أي أن الأخيرة هي دولة الإبرام ودولة التنفيذ في آن واحد، الأمر الذي يجعل قضاءها مختصاً دولياً بنظر المنازعة الماثلة.

(١١) الحكم الصادر من المحكمة الكبرى الإستئنافية (للمنافسة) - الغرفة الأولى - بجلسة ١٩٩٧/١/٢٩ في الدعوى رقم ٨/٤١٢٩/١٩٩٤/٠٢ في الإستئناف رقم ٥/١٠١٢/١٩٩٥/٠٣ - وتخلص وقائع النزاع في القضية

للمائلة في الآتي : « المستأنف ضده (المدعى) ع. م. أ. - بوكالة عن والده (م. أ. أ.) بحريني الجنسية أقام ضد المستأنف (المدعى عليه) و.ع.أ. - سعودي الجنسية لدى المحكمة الصغرى الأولى الموقرة الدعوى رقم ١٦٧٩/٤/١٩٩٤ بتاريخ بطلب إلزام بأن يؤدي له مبلغا وقدره ديناراً مع الفائدة القانونية حتى السداد التام وتضمنينه رسوم للدعوى والمصاريف إلى جانب أتعاب المحاماة على سند من القول أن المدعى عليه يستأجر منه فيلا سكنية بموجب عقد إيجار سنوي بمنطقة ... بمجمع رقم وذلك اعتباراً من حتى بواقع إيجار شهري قدره ديناراً وترك المدعى عليه المأجور بنهاية شهر ١٩٩٤ قبل إنتهاء مدة للعقد الذي ينتهى فى ١٩٩٤ أصبح المدعى عليه مسئول عن سداد إيجار الفيلا المذكورة أعلاه وذلك للفترة من حتى نهاية العقد فى الأمر الذى ترصد فى نمته مبلغ وقدره ديناراً. وحيث أن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٧/١٠/١٩٩٥ بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى مبلغا وقدره ديناراً مع الفائدة القانونية بواقع ٣٪ من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد التام و... وحيث أن هذا القضاء لم يلق قبولا لدى المستأنف فقد أستأنفه بلائحة قيدت بتاريخ... وسجلت تحت رقم ٣/٩٥/١٠١٢/٥ طلب فى ختامها الآتى أولا.... ثانيا : أصليا بإلغاء حكم محكمة أول درجة والحكم بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على دبلوماسى دون إتخاذ التدابير اللازمة لذلك.....»

وقد حكمت المحكمة الإستئنافية بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع المبدى من المستأنف بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على دبلوماسى يتمتع بالحصانة الدبلوماسية وبعدم جواز نظرها.....»

فأثبتت لنا ، مما تقدم أن المحكمة البحرينية كانت مختصة بنظر الدعوى، حيث أن عقد الإيجار قد تم إبرامه فى البحرين، كما تم تنفيذ على إقليمها،

حيث قام المعنى بالإنتفاع بالعين المؤجرة لفترة زمنية معينة. وهكذا يتحدد الإختصاص للقضائي الدولي للمحاكم البحرينية بنظر النزاع سالف الذكر لأن البحرين، هي دولة الإبرام ودولة التنفيذ في آن واحد، وهذا يبرر الإختصاص المعنى هنا. وإذا كانت المحكمة قد حكمت بعدم جواز نظر الدعوى، فإن هذا لايعنى بحال إنعدام الإختصاص الدولي للمحاكم البحرينية، بل يعنى أنه رغم إختصاص المحاكم البحرينية، فإن هناك شرطاً من شروط قبول الدعوى، ولم يتوافر في شأنها، وهو قبول المدعى عليه للخضوع للقضاء البحريني.

(١٢) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين وذلك بجلسة ١٠/٣٠/١٩٩٤، في الطعن رقم ١٣٣/١٩٩٤، في القضية رقم ٢/١٩٩٩/١٠٢١٠، وحاصل وقائع النزاع المائل تخلص في الآتي : « للمطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢/١٢١٠/٩٠/٠٢، أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ..... ديناراً والفلوات والمصاريف، قائلاً مبرحاً لذلك أنه قيمة تسهيلات مصرفية بموجب حساب جارى وقد بلغ رصيده المدين المبلغ سالف الذكر والذي لم يسدده رغم مطالبته بذلك» (غير منشور).

فالثابت لنا، من الحكم المتقدم، أن عقد منح التسهيلات المصرفية قد تم إبرامه في البحرين، وتم تنفيذ العقد المتقدم أيضاً على التراب البحريني، وعلى هذا الأسس، إنعقد الإختصاص للقضائي الدولي للمحاكم البحرينية، على أساس أن البحرين هي دولة الإبرام والتنفيذ.

(١٣) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، وذلك بجلسة ٩/٢٤/١٩٩٥، في الطعن رقم ٥٧/١٩٩٥، للقضية رقم ٦/٢٢٦/١٩٩٣/٠٢، وحاصل وقائع النزاع المائل، تخلص في أن «الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى المستعجلة رقم ٦/٢٢٦/١٩٩٣/٠٢ بطلب نذب خبير لمعاينة وإثبات حالة بيته الذي كان موجراً لها وقامت بإخلالته. حكمت محكمة أول درجة بعدم

قبول الدعوى فليستأنف الطاعن الحكم بالإستئناف رقم ٢/٣٠/١٩٩٤/٣ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨ حكمت المحكمة الإستئنافية بتأييده فطعن الطاعن فى حكمها بطريق التمييز..... وحيث أن الطعن بنى على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه للفساد فى الإستدلال وفى ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه على أنه لم يقدم دليلاً على تنازل المطعون ضدها صراحة عن الحصانة القضائية التى تتمتع بها ولم يعتد بما تضمنته صورة عقد الإيجار المقدمة منه وحيث أن هذا النص مردود ذلك أنه من المقرر طبقاً لأحكام اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية والتى إنضمت إليها دولة البحرين بالمرسوم الأسيرى رقم ٦ لسنة ١٩٧١ أن المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لديها يتمتعون بالحصانة القضائية التى تمنع مقاضاتهم أمام محاكمها مالم تنتازل دولتهم عن هذه الحصانة تنازلاً صريحاً.... فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً..... (غير منشور).

فالتأثير هنا : أن عقد الإيجار المنسوب صدوره من الطاعن والمطعون ضده، قد تم إبرامه فى البحرين، كما تم تنفيذه هناك. وعلى هذا الأساس، إنعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم البحرينية بنظر النزاع على أساس الضابط محل الدراسة. ولكن ما حال بين المحكمة وبين نظر الدعوى هو عدم توافق أحد الشروط اللازمة لقبولها، حيث لم توافق الدولة المطعون ضدها صراحة على المثل أمام القضاء البحرينى، الأمر الذى أضحت معه الدعوى غير مقبولة.

(١٤) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، وذلك بجلسته ١٩٩٥/٤/٢٣، فى الطعن رقم ٩٥/٨، ١٩٩٥/٢/٢٧ فى القضية رقم ٣٠٠٧/م/١٩٨٥، وحاصل وقائع النزاع المائل تخلص فى الآتى : «المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٠٠٧/م/١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٨/٨ قائلة أنها شركة بحرينية مساهمة مقفلة تملك الشركة الطاعنة بعض أسهمها إرتباطاً معاً فى أعمال إعادة

التأمين وبلغت مديونية الطاعة لها في ١٩٨٥/٤/٣٠ مبلغ ريالاً سعودياً وقد فاجأتها بإنهاء تعاملها معها ابتداء من ١٩٨٥/٤/٢٧ فاستصدرت حكماً مستعجلاً في الدعوى ١٩٨٥/٤/٣١٧ بإلزامها بالحجز التحفظي على الأسهم المملوكة لها ولإمتاعها عن سداد دينها سالف الذكر فأبنتها تطلب الحكم بإلزامها بدفعه وفوائده بنسبة إعتباراً من تاريخ رفع الدعوى المستعجلة أعلنت الطاعة بلائحة الدعوى في مقرها بليماسول بقبصرص ولم تحضر ويتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ حكمت المحكمة الكبرى بإلزامها بمبلغ ... ريال سعودي أو مايعادلها بالدينار البحريني مع الفائدة بنسبة إعتباراً من، وأدعت المطعون ضدها هذا الحكم للتنفيذ بالملف رقم ١٩٨٨/١٣٨٤ وتم بيع الأسهم المحجوزة المملوكة للشركة الطاعة واستلمت المطعون ضدها بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨ حسيبة ثمنها مبلغ ويتاريخ ١٩٩١/١٠/١٩ رفعت الطاعة الإستئناف رقم ١٩٩١/٨١٤ ودفعت في لائحته بعدم إختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى بإعتبار أنها شركة أجنبية موطنها مدينة ليماسول بقبصرص حكمت محكمة الإستئناف بسقوط حق الطاعة في الإستئناف وطعنت في هذا الحكم بالتميز بالطعن رقم ١٩٩٣/١١٥ وقضى بنقضه ويقبول الإستئناف شكلاً وبإحالة القضية إلى محكمة الإستئناف لتحكم في الموضوع فنقضت الطاعة ببطلان الحكم المستأنف لصدوره في خصومة لم تتعقد لبطلان إعلانها بلائحة الدعوى لحصوله في قبصرص في غير موطنها الكائن ببيرروت حيث يوجد مقرها بإعتبارها لبنانية. ويتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٧ حكمت للمحكمة برفض الدفع بعدم الإختصاص والدفع ببطلان إعلان لائحة الدعوى ثم حكمت بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١ بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المقضى به إلى ... ريال سعودي طعنت الطاعة في هذا الحكم بالتميز بالطن رقم ١٩٩٥/٨، كما طعنت فيه بالطن رقم ١٩٩٥/٢٧، وحيث أن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم

إختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى رغم عدم توافر مناط إختصاصها وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات. كما رفض للدفع ببطلاق إعلان الطاعة بلائحة الدعوى رغم حصوله فى مدينة ليماسول بقبرص حيث لا موطن لها ولا مقر بإعتبارها شركة لبنانية موطنها ومقر أعمالها فى مدينة بيروت طبقاً للمستندات المقدمة منها إلى محكمة الإستئناف. وحيث أن هذا النعى مردود. ذلك أنه وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات تختص محاكم البحرين بنظر الدعوى التى ترفع على غير البحرين إذا كانت تتعلق بإلتزام نشأ مصدره فى البحرين، ولما كانت المطعون ضدها قد أسست دعواها على سند من الإتفاق المبرم بينها وبين الطاعة فى البحرين بتاريخ ١٩٨٣/٧/٥ فإن محاكم البحرين تكون مختصة بنظرها، ولا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بذلك. (غير منشور).

فأثبتت هنا : أن العقد محل النزاع قد تم إبرامه فى البحرين، وعلى هذا الأساس ينعد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم البحرينية، وهذا ما أكدته محكمة التمييز على النحو المتقدم.

(١٥) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين وذلك بجملة ١٩٩٦/٢/١١، فى الطعن رقم ٩٥/١٦٥ - القضية رقم ٤/٢٧٢٣/٩٥/٠٢٠. وحاصل وقائع النزاع المائل، إنما تخلص فى أن «المطعون ضده تقدم إلى قاضى المحكمة الكبرى المدنية بطلب ضمنه أنه يدين الطاعة الأولى بكفالة وتضامن الطاعنين الثانى والثالث بمبلغ دولاراً أمريكى بموجب سبع كمبيالات مؤرخة إستحق سدادها فى المدة من إلى وبلغت جملة قيمتها بالإضافة إلى الفوائد التى إستحققت عليها حتى مبلغ لم يسددها أى من الطاعنين ولخشيتهم من تصرفهم فى أموالهم وسحب أرصدهم من البنك فإنه يطلب أولاً .. وفى الموضوع بإلزامهم بالتضامن بأن يؤدوا له المبلغ سالف الذكر أو مايعادله بالدينار البحرينى والفوائد القانونية بواقع ... من تاريخ وحتى تمام السداد. حددت جلسة لنظر الموضوع حيث

قيدت برقم ١٩٩٥/١٠/٢٧٢٣/٤، دفع للمطعون ضدهم بعدم إختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى، لوجود نص فى العقد المبرم بين الطرفين يقضى بإختصاص محاكم نيويورك أو أى ولاية أخرى بالولايات المتحدة الأمريكية بنظر النزاع ومحكمة الإستئناف العليا حكمت بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٩ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق التمييز فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً.....» (غير منشور).

فالثابت هنا : أن الرابطة العقدية القائمة بين الخصوم أطراف هذا النزاع إنما نشأت فى البحرين، وبهذا يتعد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم البحرينية بوصفها دولة الإبرام.

(١٦) الحكم الصادر من المحكمة الصغرى - الدائرة الأولى بالبحرين، وذلك بجلسة ١٧/١٠/١٩٩٥، فى القضية رقم ٨/٤١٧٩/٩٤/٢، وحاصل وقائع النزاع، تخلص فى الآتى : «المدعى عليه يستأجر (من المدعى) فيلا سكنية بموجب عقد إيجار سنوى بمنطقة مجمع رقم وذلك إعتباراً من حتى بواقع إيجار شهرى قدره ترك المدعى عليه المأجور بنهاية شهر مايو قبل إنتهاء مدة العقد الذى ينتهى فى أصبح المدعى عليه مسئول عن سداد إيجار الفيلا المذكورة أعلاه وذلك للفترة من حتى نهاية العقد فى ... (٨ شهور) الأمر الذى ترصد فى نمته مبلغ وقدره ديناراً لذا أقام المدعى هذه الدعوى مطالبا بإلزام المدعى عليه بأن يؤدى إلى المدعى مبلغ وقدره مع الفائدة القانونية ولدى نظر الدعوى حضر ... وكيل المدعى عليه وتقدم بمذكرة قال شرحاً لها وأفاد أيضاً بأن المدعى عليه من أعضاء السفارة السعودية بدولة البحرين ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية مما لا يكون معه خاضعاً للمخاصمة المدنية، بذلك طلب أولاً ثانياً ثالثاً رفض الدعوى لعدم خضوع المدعى عليه للمخاصمة المدنية أمام القضاء المدنى البحرينى

.... ثم تقدم وكيل المدعى بمذكرة رداً على ما جاء بمذكرة المدعى عليه قال فيها كما أفاد أيضاً بأن المدعى عليه تعاقد مع المدعى على إيجار الفيلا بصفته الشخصية كمستأجر عادي بغرض السكنى هو وعائلته ولم يتم التعاقد مع السفارة السعودية وبناء على ماتقدم يطلب الإلتفات عما أبداه المدعى عليه والحكم للمدعى بكافة الطلبات الواردة بلائحة للدعوى وحيث أنه لما كان للثابت بأن المدعى عليه تعاقد مع المدعى بصفته الشخصية كمستأجر عادي بغرض السكنى بذلك تكون أقوال المدعى عليه جاءت خالية من أى سند من الواقع أو القانون فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى مبلغاً وقدره دينار بحرينى مع». (غير منشور)

فالثابت هنا : أن العقد محل النزاع قد تم إبرامه في البحرين وتم تنفيذه في البحرين، وعلى هذا الأساس يتعقد الاختصاص للقضائى الدولى للمحاكم البحرينية إستناداً للضابط محل الدراسة.

(١٧) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، وذلك بجلسة ١٣/٤/١٩٩٧، وذلك في الطعن رقم ٢٥/١٩٩٧، فى القضية رقم ٤٩٦/١٩٩٥، وتخلص وقائع النزاع فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن وآخر الدعوى رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٩٥ أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب للحكم بإلزامها بأن يدفعاً بالتضام للمطعون ضدهما الأول والثانية تعويضاً قدره خمسين ألف دينار عن وفاة لينتهما (ص) فى حادث وقع بدولة الكويت تسبب فيه بخطئه المدعى عليه الثانى أثناء قيادة سيارته المؤمن عن حوائثها من الطاعن وأدين عن ذلك جزائياً من محكمة المرور بالكويت كما طلب المطعون ضده الثالث تعويضاً قدره ... دينار عن إصابته فى ذات الحادث». (غير منشور).

فالثابت هنا : أن عقد التأمين محل النزاع قد تم إبرامه فى البحرين ، كما تم تنفيذه هناك، الأمر الذى يتعقد بموجبة الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم البحرينية، بناء على الضابط محل الدراسة.

وأخيراً فإن الضابط محل الدراسة الماثلة، معتمد من قبل، في عدد آخر من النظم القانونية العربية، من ذلك القانون الفلسطيني القديم قبل الاحتلال (٧٤)، كذا في القانون المغربي (٧٥).

وبعد أن فرغنا من دراسة محل الإلتزام العقدي، كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القوانين الأوروبية، والأجلسوسكونية والعربية، يتعين علينا الآن، التصدى لدراسة محل الإلتزام المتولد عن الإرادة المنفردة، كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية، وهذا ما سنخصص له المبحث التالي:

(٧٤) كودبي : القانون الدولي والمحلي الخاص في فلسطين والشرق الأدنى، ترجمة حسن صدقي الدجاني وصلاح الدين للعباسي، مطبعة بيت المقدس، القدس، (١٣١)، ص ٢٨٦.

(٧٥) م ٢٨ / ٦ من قانون المسطرة المدنية المغربي.

المبحث الثانى

محل الإلتزام المتولد عن الإرادة المنفردة

كضابط للإختصاص القضائى الدولى

تشير من البداية أن المشرع المصرى والعديد من المشرعين العرب (٧٦) والأجانب لايفرد ضابط إختصاص خاص للإلتزامات المتولدة عن الإرادة المنفردة، بل يجمع كافة مصادر الإلتزام

-
- (٧٦) راجع مقابلة ، (القانون المصرى)
 راجع مقابلة ، (القانون السورى)
 راجع مقابلة ، (القانون الليبى)
 راجع مقابلة ، (القانون العراقى)
 راجع مقابلة ، (القانون السعودى)
 راجع مقابلة ، (القانون البحرينى)
 راجع مقابلة ، (القانون اليمنى)
 راجع مقابلة ، (القانون السودانى)
 راجع مقابلة ، (القانون اللبنانى)
 راجع مقابلة ، (القانون لكوييتى)
 راجع مقابلة ، (القانون الفرنسى)
 راجع مقابلة ، (القانون الهولندى)
 راجع مقابلة ، (القانون البلجيكى)
 راجع مقابلة ، (القانون الإيطالى)
 راجع مقابلة ، (قانون دولة لكسمبورج)
 راجع مقابلة ، (القانون الألمانى)

الإرادية وغير الإرادية فى سلة واحدة، ويجعل من نشأة الإلتزام أو تنفيذه أو وجوب تنفيذه، ضابطاً لعقد الإختصاص القضائى الدولى لمحاكم الدولة الإقليمية، أى التى نشأ الإلتزام فيها، أو نفذ على إقليمها أو كان من الواجب تنفيذ الإلتزام على إقليمها. فالمشرعون لايفرقون هنا، بين المصادر الإرادية للإلتزام، والمصادر غير الإرادية له، وفى نطاق المصادر الإرادية، لايفرق المشرعون المعنيون بين، العقد باعتباره تلاقى إرادتين أو أكثر من ناحية، والإرادة المنفردة من ناحية أخرى، وفى نطاق المصادر غير الإرادية للإلتزام، لاتتم التفرقة بين الفعل النافع من ناحية والفعل الضار من ناحية أخرى، رغم الخلاف بين طبيعتهما.

والمسلك المتقدم ليس جديراً بالتأييد من جانبنا لأنه يجمع عدة أمور دون وجود رابط إجرائى يجمعها، بل أن الرابط الجامع لكافة المسائل المتقدمة، هى أنها جميعاً مصادر للإلتزام، فى حين أن القانون القضائى الخاص الدولى ليس معنياً بالنظر لهذه المسائل من قبل هذه الزاوية الموضوعية والتى يعنى بها فقهاء القانون المدنى الأجلاء دون مرأه.

وفضلاً عما تقدم، فليس من الميسور تطبيق النص الجامع بصيغته السابقة، والذى إعتمدته للتشريعات العربية والأجنبية سالفة الذكر، الأمر الذى ترتب عليه عدم إظهار ذاتية كل سبب من الأسباب المتعددة الموجبة لعقد الإختصاص القضائى الدولى، والتى يحويها النص الجامع المعنى. لذلك آثرنا، أن نجعل لكل ضابط مادة مستقلة، بحيث تكون صيغتها أكثر وضوحاً فى بيان حقيقة المراد، فضلاً عن دقة مضمونها، وسهولة تطبيقها من جانب المتعاملين أو القضاء الجالس والواقف على حد سواء.

ونشير من البداية أن المحاكم المصرية :

قد قامت بعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية، بصدد الإلتزامات المتولدة عن الإرادة المنفردة، كلما كان التصرف المتقدم قد صدر في مصر أو نفذ فيها، أو كان واجبا تنفيذه على إقليمها، حسبما هو ثابت من العديد من الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء المتقدم في هذا الخصوص (٣٧).

(٣٧) وسوف نشير لأهم هذه الأحكام :

(١) الحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية، الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجانب، بجلستها للمنعقدة يوم ٣ مارس ١٩٧٧، وذلك في الإستئناف رقم ٦ سته ٣١ قضائية - أحوال أجانب والمرفوع من السيدة (أ. ع. م) وآخرين ضد تركة (أ. ب) طعا في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ - كلى أحوال شخصية أجانب والصادر بجلسة : ١٩٧٥/١٢/١٨

وقد كان النزاع متعلقا بوصية تم إيرادها في مصر، وطلب الخصوم في الدعوى السابقة تعيين منفذ جديد للوصية المعنية والصادرة من المتوفى، نظراً لعدم قيام المنفذ القديم لهذه الوصية، باستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذها لوفاته إلى رحمة الله تعالى.

ومما جاء في منونات هذا الحكم مآخضه :

« وحيث أن وقائع الدعوى قد بينها الحكم المستأنف ووجيزها أن المستأنفين تكثما بحريضة مؤرخة للسيد/ رئيس محكمة الإسكندرية الابتدائية - دائرة الأحوال الشخصية للأجانب طلبا فيها تعيينهما منفذين لوصية المرحوم (أ. ب) للمتوفى بتاريخ وذلك بدلاً من الأستاذ / (م. ف. أ) الذي كان معنيا منفذاً للوصية بموجب الحكم رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ -

كل أجنبى وللذى توفى إلى رحمة الله قبل إتمام تنفيذ الوصية وتحصيل أموالها» (غير منشور)

(٢) الحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية دائرة الأحوال الشخصية (الأجنبى) وذلك بجلسة ١٩٥٩/١١/١٩، وتلك فى الإستئناف رقم ٢ س ١٥ / ق - أحوال شخصية أجنبى. وتخلص وقائع النزاع فى الآتى :

«من حيث أن المستأنف الأول (ب . ك) أقام هذه القضية أمام محكمة الدرجة الأولى طالبا الحكم بتثبيته منفذاً لوصية المرحومة (م . ل . ر) اليونانية الجنسية والتي توفيت فى مدينة الإسكندرية فى ولما كان بيت المال قد سبق تعيينه مديراً مؤقتاً لتركبة السيدة المذكورة، فقد أدخل خصماً فى الدعوى ولما مثل أمام المحكمة قال الحاضر عنه أنه لا يمانع فى تثبيت الأستاذ (ب . ك) منفذاً للوصية وذلك عندما يقضى نهائياً بصحة هذه للوصية. أما المستأنف عليهم الباقون فقد تدخلوا فى الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى على إعتبار أنهم ورثة للمتوفاة وتقدموا بمذكرة طلبوا فيها الحكم برفض الطلب الذى تقدم به الأستاذ (ب . ك) إستاداً منهم فى ذلك على أن الوصية باطلة»

فالتأيت هنا أن الوصية المعنية والدائر حولها النزاع كانت تنفذ فى مصر، وهذا الأمر موجب لعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، بإعتبارها دولة وجوب الإلتزام المتولد عن الوصية السابقة .
وراجع النص للفرنسى للحكم المعنى :

COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE
CHAMBRE DE STATUT PERSONNEL
POUR LES ETRANGERS

19 - 11 - 1959

(Appel No. 2 - 15 A. J. Statut Personnel
pour les Etrangers)

MM. Ismail Abdallah Zohdi (Prés.); Mohamad Tahssine et
Emile Goubrane (C. C.).

1 - Le droit grec ne contient aucune disposition autorisant L'exécuteur testamentaire à exercer le pouvoir à lui attribué en cette qualité, et ce nonobstant la demande en nullité dirigée contre le testament, et tant que sa validité n'est pas prononcée.

(٣) للحكم الصادر من محكمة النقض المصرية بجلسة ١٩/١٩٧٧، وذلك فى لطن رقم ٧ سنة ٤٣ ق، مجموعة أحكام النقض، س ٢٨، ص ٢٧٦، مشار إليها فى مجموعة للخمسين علماً، قاعدة رقم ١٢٦، ص ١٧٩.

والثابت من هذا الحكم أن مصر هى الدولة التى كان يراد تنفيذ الوصية فيها، الأمر الذى يُعقد معه الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، بنظر النزاع المعنى حول هذه الوصية.

(٤) للحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية، الدائرة الأولى - أحوال شخصية، وذلك بجلسة ٣١/٥/١٩٥٦، وذلك فى الإستئناف رقم ١٤ سنة ٨ قضائية. وحاصل وقائع هذا النزاع، تخلص فى الآتى : « بعد وفاة السيدة (أ. ل.) فى بالإسكندرية قدم زوجها الدكتور (أ. ل.) طلباً إلى قاضى الأحوال الشخصية بمحكمة الإسكندرية المختلطة يذكر فيه أن زوجته أودعت لدية فى مظلوماً يحتوى وصيتها ختمه فور إستلامه وطلب من القاضى تحديد جلسة لإجراء فتح المظروف ونشر الوصية التى يحتويها وإيداعها فلم كتاب المحكمة » (غير منشور).

فللتأيت هنا : أن الوصية محل النزاع قد تم تحريرها فى مصر، ويراد تنفيذها فى مصر من جانب الموصى له والذى تقدم بالطلب السابق إلى القاضى المعنى. والوضع السابق من شأنه عقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية.

(٥) للحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية، دائرة الأحوال الشخصية، فى الإستئناف رقم ١١ سنة ٦ قضائية، وذلك بجلسة ١٢/٥/١٩٥٢، وحاصل وقائع النزاع المعنى، تخلص فى الآتى :

« رفع جناب وزير مالية اليونان الدعوى رقم ٤٨٠ أمام المحكمة التتصلية اليونانية بالإسكندرية ضد المستأنفة (م . ب) طالبا إستبدال (م . ل) بصفتها منفذة وصية زوجها المرحوم (ق . ب) وترشيح المعن إليه الثانى بدلاً عنها بسبب عدم قيامها بتنفيذ الوصية بتاريخ حكمت المحكمة بعزل (م . ب) كمنفذة للوصية، فاستأنفت (م . ب) هذا الحكم (أمام المحكمة الماثلة بعد إنتقال الإختصاص إليها إعمالاً لاتفاقية مونترو ١٩٣٧) وتداول الإستئناف بالجلسات ». (غير منشور)

فالثالث هنا : أن الوصية محل النزاع كان من الواجب تنفيذها فى مصر، وحيث أن المنفذة، قد تقاعست عن ذلك، فقد حدى ذلك وزير مالية اليونان إلى رفع دعواه أمام المحكمة التتصلية اليونانية والتي كانت مختصة أصلاً بنظر الدعوى، وصدر حكم بالعزل، وتم إستئناف هذا الحكم أمام محكمة أستئناف الإسكندرية، بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية والتي حددتها إتفاقية مونترو عام ١٩٣٧. إذن فالمحكم المصرية هى التى أصبحت مختصة دولياً بخصوص وصية أجنبى يراد تنفيذها فى مصر.

(٦) الحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية، الدائرة الأولى، أحوال شخصية للأجنب، وذلك بجلسة ١٩٧٧/٧/٣، وذلك فى الإستئناف رقم ٢ سنة ٣١ قضائية أحوال شخصية لأجنب؛ عن الحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٧٣ كلى - أحوال شخصية لأجنب. وتخلص وقائع النزاع فى القضية الماثلة فى أن «المستأنف أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ كلى أحوال شخصية لأجنب غير مسلمين طالباً صدور الأمر بتعيينه منفذاً لوصية المرحومة (م.ل.م) طبقاً لما جاء فى وصيتها بمقولة أن المتوفاة المذكورة من نوى الإيراد وهى رعية بريطانية وتقيم بمدينة الإسكندرية وقد توفيت بتاريخ وكانت حال حياتها قد حررت وصية بتاريخ وأودعت هذه المحكمة

فى بالملف رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٤ وأتضح منها أنها عينت المستأنف منفذاً لهذه الوصية

فالثابت من الحكم المتقدم، أن الوصية المعنية قد تم تحريرها فى مصر ويراد تنفيذها فى مصر، وهذان الأمران من شأنهما عقد الإختصاص للقضائى الدولى للمحاكم المصرية.

(٧) الحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية، للدائرة الأولى - أحوال شخصية أجانب، وذلك بجلسة ١٩٧٧/٥/٨، وذلك فى الإستئناف رقم ٢٠ سنة ٣٥ قضائية أحوال شخصية أجانب، وذلك عن حكم محكمة الإسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٦٧ كلى أحوال شخصية أجانب والصادر بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٤. وحاصل وقائع هذا النزاع، إنما تخلص فى الآتى :

«الجمعية اليونانية بالإسكندرية (المستأنفة) تقدمت بتاريخ بطلب إلى رئيس دائرة الأحوال للشخصية (أجانب) لمحكمة الإسكندرية الابتدائية ضد كل من تقول فيه إن المرحومة (السيدة / م . ن . ت) أرملة المرحوم (ن . ك) توفيت بتاريخ وهى يونانية الجنسية ولم تترك ورثة من أصحاب الغروض وقد خلقت وصية خطية حررتها بخط يدها ويتوقعها بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ وأودعتها بالقنصلية اليونانية بعد تسجيلها بها تحت رقم وبمقتضى الوصية المذكورة عينت الموصية الجمعية الطالبة وراثته وحيدة لها كما أوصت الآخرين ببعض المال. وإن أضحت المذكورة طاعنة فى السن وبلغ بها الهرم مداه وإحتطت حالتها للصحية وضغطت قواها للذهنية تعرضت وهى فى هذه السن وفى أخريات حياتها لرهبة بثها فى نفسها المستأنف ضدهما الأولين واستهدفت تحت تأثير هذه الرهبة لإجراء نقسى حملها على أن تنتازل عن كافة أموالها وممتلكاتها وعمد المستأنف ضدهما تحقيقاً لهذا الغرض إلى فرض وحدة منعزلة وقائلة عليها فى فيلتها وأغلقا الفيلا دونها ودون العالم الخارجى وحالا بينهما وبين أصدقائها حتى لا يزورها ولا يراها أحد وإحتفظا بها أسيرة حتى تخضع لمطالبهما وأخذ فى استنزاف أموالها وممتلكاتها حتى لم يبق لها إلا الفيلا

التي تسكنها والتي لا يمكن نقل ملكيتها إلا بإجراء رسمي وتوصلاً إلى نقل ملكيتها إليهما عمداً إلى حملها على إصدار وصية جديدة تتسخ بها وصيتها السابقة وتوصى فيها لهما بكامل تركتها، فقد تم لهما ما أرادا وأصدرت لهما الوصية المطلوبة والتي تحررت عن طريق القنصل اليوناني بتاريخ وقيدت بالقنصلية تحت رقم وأضافت الجمعية أن الوصية المذكورة فضلاً عن بطلانها من ناحية الشكل فهي باطلة وغير صحيحة ومحرومة من حيث الموضوع ... وإنتهت الجمعية إلى طلب تحديد جلسة للحكم بها أولاً ببطلان وصية المرحومة (م. ن. ك) المحررة بتاريخ والمقيدة بالقنصلية اليونانية تحت رقم, إحصار إرث المرحومة المذكورة فيها وحدها دون شريك أو وإرث آخر إعمالاً لوصيتها الخطية المحررة بتاريخ والمودعة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم

فالثابت هنا : أن الوصيتين محل النزاع قد تم إبرامهما في مصر، ويراد تنفيذهما في مصر، ومن شأن ذلك عقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية باعتبار أن مصر هي دولة نشأة الإلزام أو دولة وجوب الوفاء بالإلزام.

(٨) الحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية - الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجنب، وذلك بجلسة ١٩٧٧/٦/٩، وذلك في الإستئناف رقم ٢ سنة ٣٧ قضائية - أحوال شخصية أجنب وتخلص وقلع النزاع المعنى في أن « المستأنفين ألقاها الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٧٥ - أحوال شخصية أجنب - بطلب الحكم ببطلان إعلام الوراثة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركات أجنب وإعتبار السيدة / (أ. ز) أبنه (أ. ق) الوراثة الوحيدة لزوجها المرحوم (أ. م. ق) دون أحد سواها بمقولة أن هذا الأخير توفي بالإسكندرية بتاريخ وكان حال حياته يوناني الجنسية وقد خلف وصية خطية مؤرخة ولودعت ملف للدعوى رقم تركات أجنب الإسكندرية وبمقتضاها تم الإيصاء على الوجه التالي :

وقد رأينا من قبل، أن المحاكم العربية، قد قامت بأعمال المبدأ محل الدراسة، ليس إستقلالاً لعدم وجود ضابط مستقل فى القوانين

١ - أن تؤول ملكية الرقبة فى أمواله العقارية لصالح ابن أخيه المستأنف ضده وأن يؤول حق الإنتفاع على هذه الأموال لزوجته السيدة/ (أ . ز) طوال حياتها.

٢ - أن يتمتع ابن أخيه (المستأنف ضده) عن أى بيع أو إسقاط لحقة فى ملكيته الرقبة قبل وفاة صاحبة حق الإنتفاع وإلا سقط حقه فى الوصية.

٣ - أنه فى حالة إعتراض إى وارث من وارثيه المذكورين على الوصية أو رفض تنفيذها يسقط حقه فى التركة وتؤول كافة الأموال إلى الوارث الآخر وتصبح له الملكية كاملة رقبة وإنتفاعاً وإستطردت المستأنفتان القول ومن ثم فهما المستحقان لتركة ويحق لهما والحال كذلك طلب بطلان إعلام الوراثة تركت وإحصار إرث (أ . ز) فى زوجته (أ . ق)»

فالثابت لنا مما تقدم، أن الوصية المعنية تم تحريرها فى مصر، ويراد تنفيذها فى مصر، بما يوجب عقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، بإعتبارها للدولة التى نشأ فيها الإلتزام المتولد عن الإرادة المنفردة (الوصية)، والتى يراد تنفيذ هذا الإلتزام على أرضها.

(٩) الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية وذلك بجلسة ١٩٧٨/٢/٧ فى الإستئناف رقم ٣٢/٣ ق - أحوال شخصية أجنبى، والإستئناف رقم ٣٣/٣ ق (المضموم للإستئناف السابق) : وحاصل وقائع النزاع هنا أن «س . ن . ل» أقام الدعوى بطلب قنمه أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ قلاً بوفاة (أ . أ . ك) فى بالإسكندرية وهى يونانية الجنسية وأنها لم تترك وصية واثه وارثها الوحيد طبقاً لأحكام القانون المصرى واليونانى وطلب إثبات وفاة المذكورة بالتاريخ المبين وإحصار ورثها فيه دون أحد آخر بلا وصية. وبجلسة ١٩٧٥/٢/١٣ أمام محكمة

أول درجة إدعى (ع. م. أ) المستأنف في الاستئناف الرقيم ٢ سنة ٣٢ ق طالب قبول تدخله ضمن الموصى لهم في الوصية المؤرخة ١٩٧٢/٦/٢٧ الصادرة من المتوفاة ويجلعة وبذات الجلسة تدخل كل من (أ. أ. ب) و (أ. أ. ب) و (ج. أ. ب) وآخرين طالبين قبول تدخلهم في الدعوى بإعتبارهما موصى لهم بموجب وصية محررة باليونانية ومنشورة بمحكمة أثينا الابتدائية في ١٩٧٥/٤/٢٤ والمؤرخة في ١٩٧٣/١١/٢٧. وقد طعن طالب التدخل (ع. ب. أ) بطلان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧، وقرر بالظن عليها بالتزوير بقلم كاتب المحكمة في ١٩٧٦/٥/٣٠ للأسباب المبينة بتقرير الطعن ثم قام بإعلان شواهد التزوير. ويجلسة ١٩٧٦/١١/٢٥ قضت المحكمة حضورياً أولاً : بقبول تدخل كل من (.....) ، و (.....) ، ثانياً : برفض طلبات التدخل (ع. ب. أ). موضوعاً وإلزام مصاريف تدخله ومبلغ ثالثاً : وقبل الفصل في الموضوع باستجواب الخصوم بشأن الوصية المقدمة من المتدخلات الأربعة (.....) وأسست للمحكمة قضاءها على أن الوصية المقدمة من طالب التدخل»

فالثابت هنا : أن مصر هي الدولة التي يراد تنفيذ الوصية فيها، رغم أن الوصية المعنية، قد تم تحريرها في اليونان وتم إيداعها محكمة أثينا الابتدائية، حيث تم نشرها. وإذا كانت مصر هي دولة تنفيذ الوصية، فيحق لقضايتها والأمر كذلك، نظر كافة المنازعات المتعلقة بهذه الوصية سواء من حيث الإنشاء أو الانتقال أو التنفيذ أو الإنقضاء، إعمالاً لذات المبدأ الذي تم تقريره بصدد العقود:

(١٠) الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية، وذلك بجلسة ١٩٧٥/٢/١٢، في الطعن رقم ٣٩/٥٩ ق - أحوال شخصية. وتخلص وقائع النزاع في هذه القضية في أن « اللطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٩٦٥/٦٤٠ مدني أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليه الثاني، وقالوا شرحاً لها أنه

بصفته منفذاً لوصية المرحوم، الموثقة أمام مدير أعمال القنصلية الملكية اليونانية بالزقازيق بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢١، باع إليهم بعقد بيع ابتدائي تاريخه ١٩٦٥/١/٣٠ للعقار المبين الحدود والمعالم نظير مبلغ وخلال نظر الدعوى بالمحكمة طلب كل من المطعون عليه الأول بصفته ممثلاً لمؤسسة مطعم للتلاميذ بمدينة لارنكا بدولة قبرص والمطعون عليه الثالث بوصفه وكيلًا عن ورثة الموصى، التدخل فى الدعوى طالبين رفضها تأسيساً على أن المطعون عليه الثانى - البائع - لا يملك بإعتباره منفذاً للوصية التصرف فى العقارات الموصى بها والمخصص ربحها للإتفاق على مؤسسة مطعم للتلاميذ الخيرية ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٦٧/٤/٦ (أولاً) بعدم قبول طلبى التدخل (ثانياً) بإلحاق عقد الصلح المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه لتكون له قوة السند التنفيذي وإعتباره وإنهاء الدعوى به. استأنفت المؤسسة المطعون عليها الأولى هذا الحكم بشقيه ، وقيد إستئنافها برقم ٩٤ لسنة ١٠ ق المنصورة (مأمورية للزقازيق)، طالبة إلغاء الحكم للمستأنف وقبولها خصماً متخلاً ورفض الدعوى، وطلب للمطعون عليه الثالث بصفته وكيلًا عن ورثة الموصى التدخل فى الإستئناف منضماً للمؤسسة المستأنفة بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١، حكمت المحكمة (الإستئنافية) (ولاً) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول طلب تدخل مؤسسة مطعم للتلاميذ خصماً فى الدعوى وقبول تدخلها (ثالثاً) إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلحاق عقد الصلح المؤرخ بمحضر الجلسة ورفض دعوى صحة ونفلا عقد البيع الرقيم».

فالتأثيرات هنا : أن النزاع سالف الذكر، يدور حول الوصية التى تم تحريرها فى مصر والتي يراد تنفيذها فى مصر، بما يجعل الاختصاص منعقداً للقضاء المصرى بناء على السببين المتقدمين، رغم أن الموصى لها متوطنة خارج الديار المصرية.

وتجدر الإشارة ، إلى أن القضاء المصري قد بدلت ولايته الدولية بخصوص العديد من منازعات الأجانب الممتازين، أصحاب التفصيلات ذات الولاية القضائية، إعتباراً من ١٥ أكتوبر ١٩٤٩، وقبل ذلك كان التداعي بالنسبة لهؤلاء الأجانب أمام محاكمهم القضائية، إذا كان للأخيرة ولاية قضائية في الإقليم المصري، أو أمام المحاكم المختطة في غير هذه الأحوال.

والقاعدة المتقدمة تتصرف للوصايا أيضاً وعلى هذا الأساس فالمنازعات المتعلقة بالوصايا لم تدخل ضمن الولاية للدولية للقضاء المصري إلا عام ١٩٤٩ بالتفصيل السابق، وبالتالي يمكن فهم الحكم التالي :

(١١) الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية بجلسته ١٢/٢٤/١٩٥٣ في القضية رقم ٣ سنة ٢٣ قضائية أحوال شخصية ومما جاء في حيثيات هذا الحكم مبانه:

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه في غضون شهر مارس سنة ١٩٤٧ توفيت بمدينة الإسكندرية السيدة ماريا ترازيا أرملة أسبيرو اليونانية الجنسية عن بنت أخ شقيق لها وهي الطاعنة، وتركت وصيتين سريتين محررة أولاهما في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٧، وأضيف إليها ملحق محرر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٢، والأخرى محررة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥، وقد أودعت هاتان الوصيتان مع ملحق الأولى بالتفصيلية اليونانية بالإسكندرية في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٧، وبموجبهما أقيمت الموصية المطعون عليها الأولى والثانية وارثتين لها فيما تملكه من عقار ومنقول عدا بعض الهبات المالية لأشخاص عينتهم بهما. وفي ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ رفعت للطاعنة دعوى أمام المحكمة للتفصيلية اليونانية بالإسكندرية على المطعون عليها الأولى والثانية، وطلبت فيها بطلان الوصيتين المذكورتين، كما طلبت الإعراف لها بصفتها الوارثة الوحيدة لعمتها دون إيصاء إستناداً

إلى أن عمته المذكورة كانت لا تستطيع قراءة المخطوطات وقت الإيصاء، وتمسكت أما المحكمة القنصلية بأنه وفقاً لقانون الوصية المصرى رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لا يجوز فى حالة المنازعة فى الوصية التى تتم بعد سنة ١٩١١ سماع للدعوى إلا إذا كانت الوصية قد حررت جميعها بخط المتوفى، وفى ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة القنصلية برفض الدعوى تأسيساً على أن الوصية كانت تستطيع قراءة المخطوطات عند تحرير الوصيتين المشار إليهما، ولم تر محلاً لتطبيق للفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية المصرى، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف أثينا بحريضة فى ٦ من يوليه سنة ١٩٤٩، وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت تلك المحكمة فى موضوع الإستئناف برفضه تأسيساً على ما أورده الحكم الابتدائى، وعلى أنه « وفقاً للمادة ٢٣ من القانون المدنى تخضع العلاقات الميراثية لقانون جنسية المتوفى عند وفاته، وأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتصديق على معاهدة منقرو المبرمة فى ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ تنص على أن التركات والوصايا تخضع لقانون بلد المتوفى أو الموصى وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من نفس المعاهدة تبقى المحاكم القنصلية لغاية ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وتستمر فى نظر قضايا الأحوال الشخصية ومنها التركات والوصايا، وأنه فى هذه الحالة لا يجوز تطبيق القانون المصرى متى إتضح أن للمتوفى كانت يونانية الجنسية». وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ أثناء سير تلك للدعوى رفعت للطاعنة دعوى أخرى أمام المحكمة القنصلية اليونانية بالأسكندرية على المطعون عليها الأولى والثانية وطلبت فيها الحكم ببطالان الوصيتين المسابقتين المشار إليهما وإعتبارها الوارثة الوحيدة لعمتها ماريا ترازى إستناداً إلى أن محاضر توثيق تلك الوصايا التى حررت عند إيداعها مزورة لعدم إستيفائها للشروط التى ينص عليها القانون للمنى اليونانى الذى يحكم مثل هذه التصرفات.

وفى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى. فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف أئينا. وفى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت تلك المحكمة فى موضوع الإستئناف برفضه، تأسيساً على أن تحرير محضر إيداع الوصية بيد شخص آخر غير الموثق الذى وقع عليه لا يترتب عليه بطلان أو تزوير وفى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ وأثناء سير الدعويين السابقتين أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٢٤٠ سنة ٧٤ ق القاهرة المختلطة على المطعون عليهم وقالت فيها إنها هى الوارثة الوحيدة لعمتها ماريا ترازى، وإن المطعون عليهما الأولى والثانية تدعيان بأنه قد أوصى لهما بأموال المتوفاة، وإن هذه الوصايا لم تستوف الشروط التى نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، وطلبت الحكم أولاً بعدم أحقية المطعون عليهما المذكورتين فى أخذ شهادة من مصلحة الضرائب تثبت قيامهما بدفع الرسوم المستحقة على التركة، وثانياً بأن السيدة ماريا ترازى تعتبر فى حكم القانون المصرى وبالنسبة للأموال الموجودة فى مصر متوفاة دون صدور أية وصية، وثالثاً بأن المحاكم القنصلية مقيدة بمراعاة أحوال عدم القبول المنصوص عليها فى القوانين المصرية وبأن حالة عدم القبول التى نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية تعتبر من قواعد الإجراءات وتقرى على الكافة بصرف النظر عن جنسيتهم، ثم أحيلت الدعوى بعد ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩، إلى محكمة للقاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١٨ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية فنفعت المطعون عليهما الأولى والثانية بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فى هذا النزاع من المحاكم القنصلية، وفى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى. فاستأنفت للطاعنة هذا الحكم وقيد إستئنافها برقم ٥٩ سنة ٦٩ ق القاهرة. وفى أول إبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول الإستئناف شكلاً وفى موضوعه أولاً بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطلب الأول من طلبات المدعية

وبعدم إختصاص المحاكم بنظره، وثانيا بالنسبة لباقي الطلبات برفض الإستئناف وبتأييد الحكم المستأنف. فقررت الطاعة بالطنن فى هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين، يتحصل أولهما فى أن الحكم المطعون فيه مبسغ طلبات الطاعة كما مسخ الحكمين الصادرين من محكمة إستئناف أثينا مسخاً أدى إلى مخالفة القانون. ذلك أن الدهويين اللتين رفعتهما الطاعة أمام المحكمة القنصلية اليونانية وللتين صدر فيهما حكما محكم. إستئناف أثينا قد أسست إحداهما على عدم أهلية الموصية للإيصاء بطريق الوصية السرية لحكم استطاعتها قراءة للمخطوطات، وأسست الثانية على مخالفة القانون اليونانى فيما يوجب من تحرير محضر إيداع الوصية السرية بواسطة موثق، فإذا حاز كل من الحكمين المذكورين قوة الأمر المقضى، فإن حجيتهما تكون مقصورة على مافصلا فيه، ولا تتعدى إلى أية دعوى أخرى تختلف عنهما فى موضوعها أو فى سببها. أما الدعوى الحالية فقد بنيت على أربعة أسباب : الأول - عدم علم الطاعة بأن التوقيع المنسوب إلى مورثتها فى الوصايا المتنازع فيها هو فعلا لمورثتها وإنكار العلم بتوقيع الموصية ليس إلا تقريراً لأمر سلبى، والأثر الذى يترتب عليه وفقاً للمادة ٣٩٤ من القانون المدنى هو وجوب تحليف الطاعنه على أنها لاتعلم بأن التوقيع على الوصايا المذكورة هو فعلا لمورثتها. والسبب الثانى هو وقوع تزوير معنوى فى تحرير هذه الوصايا، وهو لا يتأتى إلا بعد ثبوت صحة التوقيع. والثالث هو وجود عيب فى رضاء الوصية نتيجة غش أو إستهواء، وهذا السبب يؤدى إلى إعتبار الوصية قابلة للإبطال. والرابع هو عدم جواز الإعتداد بهذه الوصايا عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦. وأن للطاعة قد أوردت هذه الأسباب فى مذكرتها المقدمة منها إلى محكمة الإستئناف فكان لزاماً على هذه المحكمة أن تناقش هذه الأسباب بإعتبار كل منهما سبباً لطلب مستقل،

وأن تفصل فيها مسبباً، كما كان يجب قصر حجية كل من الحكمين السابقين على ماقتل فيه من أسباب الطعن في الوصايا موضوع النزاع. وقد خرج الحكم المطعون فيه في تأويل الحكمين الصادرين من المحكمة التفصيلية عن ظاهراً مدلولهما إذ قرر أنهما فصلاً في جميع أوجه النزاع بين الخصوم في خصوص صحة الوصايا.

ومن حيث إن السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من الطلبات التي تضمنتها الدعويان السابق رفعهما أمام المحكمة التفصيلية اليونانية من الطاعة على المطعون عليهما الأولى والثانية، والتي كانت تهدف في مجموعها إلى بطلان الوصايا موضوع النزاع وأحقية الطاعة في نصيبها الشرعي في تركتها ما رآى ترازى اليونانية الجنسية، ومن الحكمين الصادرين في الدعويين برفضهما والمؤيدين بحكمي محكمة استئناف أثينا - إذ استخلص من جميع ذلك أن النزاع موضوع هذه الدعوى قد سبق طرحه أمام المحكمة التفصيلية وأنها قد فصلت فيه بالحكمين المذكورين فإنه لم يخرج عن مقتضى هذين الحكمين. ذلك أن المحكمة التفصيلية قد تناولت في كلتا الدعويين بحث الوصايا موضوع النزاع من حيث صحتها وعدمها، وإنتهت من هذا البحث إلى الحكم برفض طلبات الطاعة. وأما إدعاء الطاعة أن ما أثارته من أسباب في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه يختلف عن الأسباب التي كانت تستند إليها في الدعويين اللتين رفعتا أمام المحكمة التفصيلية اليونانية فمردود بأن القول بجهالة توقيع الموصية على الوصايا وكذلك الإدعاء بتزويرها إنما هو طعن في صحة الوصايا يندرج في عموم طلبات الطاعة التي سبق الفصل فيها في الدعويين المشار إليهما، فضلاً عن أنها سبق أن طعنن بالتزوير في عقود الوصيتين السريتين أمام المحكمة التفصيلية، وقد رفضت تلك المحكمة هذا الطعن في حكمها الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ المؤيد استئنافاً بالحكم الصادر من محكمة استئناف أثينا في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠.

١٩٥٠ مؤسسة رفضها هذا الطعن على أنه طعن غير واضح المعالم فلا تقيم المحكمة له وزناً. أما إدعاء الطاعنة ببطلان الوصية لعدم مراعاة الشكل الذى أوجبه قانون الوصية المصرى رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، فهو طلب سبق أن أبنته لدى محكمة إستئناف أئينا ولم تأخذ به فى حكمها الصادر فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠، ومن ثم لا يعتبر سبباً جديداً فى دعوى الطاعنة للحالية. وأما القول ببطلان الوصايا لعيب فى رضا الموصية وصفته للطاعنة بأنه « إستهواء » فهو إدعاء أبدي لأول مرة فى مذكرة الطاعنة المقدمة إلى محكمة الإستئناف دون أن تحدد معالمه أو تبين سنده فى القانون مما يكون معه غير منتج تعيب الحكم إذ هو لم يعتد بهذا السبب ولم يرد عليه.

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم إذ قضى بعدم قبول تمسك الطاعنة بأحكام قانون الوصية المصرى رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ إستناداً إلى أنه سبق الفصل فيه بحكمى إستئناف أئينا مع عدم توافر الشروط التى تتطلبها المادة ٤٠٥ من القانون الممنى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. ذلك أن الحكم للمطعون فيه اعتبر أن لحكمى المحكمة القصلية النهائين المشار إليهما حجية فيما يتعلق بعدم جواز تطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية المصرى، مع أن ما قضى به الحكمان المذكوران خارج عن ولاية المحكمة التى أصدرتهما لأن الأصل فى الإختصاص القضائى فيما يتعلق بالتركات والوصايا أن يتعين بمكان افتتاح التركة: وقد نصت المادة ٨٨٥ من الكتاب الخامس المضاف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على أن تكون الدعاوى الخاصة بتركة أجنبى متوطن بالقطر للمصرى من إختصاص المحكمة الابتدائية التابع لها مكان افتتاح التركة، وقد نصت المادة الثانية من إتفاقية منترو على أنه لايجوز للمحاكم القصلية فى مصر إبتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال

الشخصية فزالت بذلك ولاية القضاء القنصلى. ورأت مصر بعد أن
 اعترفت لها الدول بولاية محاكمها أن ترخص لتلك الدول فى الاحتفاظ
 بمحاكمها القنصلية أثناء فترة الإنتقال التى إنتهت فى ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩
 إلا أنها فرضت قيوداً على هذه الرخصة تجعله اختصاصاً إستثنائياً. موقوتاً
 بفترة الإنتقال، ومقصوراً على الأحوال الشخصية المتعلقة برعاياها،
 ومحدداً بالأحوال التى يكون فيها القانون الولجب التطبيق هو قانون الدولة
 التى تتبعها المحكمة القنصلية. فليست لتلك المحاكم ولاية فى تطبيق القانون
 المصرى، ولا فى الفصل فى وجوب تطبيقه، وقد انتهت هذه الولاية
 بإنقضاء فترة الإنتقال فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ونصت المادة السابعة
 من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بإلغاء المحاكم المختلطة
 والقضاء القنصلى على أن « تحال الدعاوى التى تكون منظورة أمام
 المحاكم القنصلية لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بالحالة تكون عليها
 إلى المحاكم الوطنية لإستمرار النظر فيها وذلك وفقاً لأحكام قانون
 المرافعات فى مواد الأحوال الشخصية ». ولما لم تكن محكمة إستئناف أثينا
 لغاية ١٤/١٠/١٩٤٩ قد فصلت فى الإستئناف المرفوعين أمامها من
 الطاعنة فأتىها لتكون لها ولاية مطلقاً للفصل فيهما بعد هذا التاريخ، كما أنه
 لم يكن لها ولاية فى تطبيق القانون المصرى أو عدم تطبيقه، ولهذا يكون
 تقريرها بأن هذا القانون غير ولجب التطبيق تقريراً خارجاً عن حدود
 ولايتها.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المادة التاسعة من إتفاقية منترو
 الموقع عليها فى ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ وللصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة
 ١٩٣٧ نصت على أن لكل من الدول المتعاقدة التى لها محاكم قنصلية فى
 مصر أن تحتفظ بها لتولى القضاء فى مواد الأحوال للشخصية، وذلك كل
 الأحوال التى يكون القانون الولجب التطبيق هو قانون هذه الدولة. وعلى
 كل دولة متعاقدة أولدت إستعمال هذا الحق أن تخطر بذلك الحكومة

المصرية في نفس الوقت الذي تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق. ونصت المادة العاشرة منها على أنه في مواد الأحوال الشخصية تتعين الجهة القضائية المختصة تبعا للقانون الواجب تطبيقه وتشمل الأحوال الشخصية للمواد المبينة في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة ويتعين للقانون الواجب تطبيقه تبعا للقواعد المدونة في المادتين ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة. ونص في المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بلائحة للتنظيم القضائي للمحاكم المختلطة على أن المنازعات والمسائل المتعلقة بالميراث والوصايا هي مما تشملها الأحوال الشخصية، ووفقا للمادة ٢٩ من هذه اللائحة يرجع في الميراث والوصايا إلى قانون بلد المتوفى أو الموصى. وتنص المادة ٥٦ منها على أن المحاكم المختلطة خلافا لأحكام المادة ٢٧ لا تختص بمواد الأحوال الشخصية إذا كان للقانون الواجب التطبيق بمقتضى المادة ٢٩ المشار إليها هو قانون إحدى الدول الموقعة على الاتفاق الخاص بإلغاء الإمبريالات في مصر، وكانت تلك الدولة وفقا للمادة ٩ من هذا الاتفاق قد احتفظت لمحاكمها القضائية بالإختصاص في مواد الأحوال الشخصية. ولما كانت دولة اليونان من الدول التي وقعت على اتفاق منثرو وأودعت وثيقة الاحتفاظ لمحاكمها القضائية بالإختصاص المشار إليه في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٧، وكانت الوصيتان موضوع النزاع قد صدرتا من ماريا ترازى، وهي إحدى رعايا الدولة اليونانية، فإنه يسرى عليهما القانون اليوناني وفقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧، وبالتالي تكون المحكمة القضائية هي المختصة بالفصل في صحتهما، وفقا للمادة ٥٦ من هذه اللائحة والمادة التاسعة من إتفاقية منثرو. ولما كان الاستئناف عن الحكمين الصادرين من المحكمة القضائية اليونانية قد رُفعا إلى محكمة إستئناف أثينا قبل إنتهاء فترة الإنتقال فإن ولاية هذه المحكمة بالفصل فيهما تستمر لها. ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من

إنفاقية منetro والمادة ٧ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء التقصى من وجوب إحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم الوطنية، ذلك أن حكم هاتين المادتين لايسرى على الإستئنافيين اللذين رفعا إلى محكمة إستئناف أتينا قبل إنتهاء فترة الإنتقال، ولم تكن قد فصلت فيهما بعد، يؤكد ذلك ماورد بوثائق مؤتمر إلغاء الإمتيازات فى الملحق الرابع من تقرير لجنة التحرير والتنسيق عن المادة التاسعة من معاهدة مونetro من أنه « من المتفق عليه أن للفقرة الرابعة إنما تشير إلى القضاء التى تكون قائمة أمام المحاكم للتصالية بمصر وأما القضايا التى تكون قائمة فى الإستئناف أو النقض والإبرام أمام محكمة فى الخارج فيستمر النظر فيها أمامها طبقاً لقواعد الإجراءات فى كل بلد. » أما للتحدى بالمادة ٨٨٥ من الكتاب الخامس المضاف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ فلا محل له هنا، ذلك أن هذه المادة إنما تنظم الإختصاصين النوعى والمطلى للمحاكم المصرية بالنسبة للدعاوى الخاصة بتركة أجنبى متوطن بالقطر المصرى..... وخاضع للقضاء الوطنى. ومتى كانت محكمة إستئناف أتينا وفقاً لوثائق إنفاقية مونetro مختصة بالفصل فى الإستئنافيين المرفوعين أمامها من الطاعة فإن الحكيمين الصادرين منها فيهما تكون لهما حجبتهما لصدرهما فى حدود ولايتها ولا يجوز للقول بعدم الإعتداد بهما بحجة أنهما خطأ إذ لم يطبقا على شكل الوصايا أحكام القانون المصرى رقم ٧١ لسنة ١٩٤٧ متى كانت محكمة إستئناف أتينا قد فصلت فى هذا الطلب فى حدود ولايتها للمعترف بها فى التشريع المصرى، ذلك أنه ليس لهذه المحكمة رقابة على ما تقضى به محاكم الأحوال الشخصية فى حدود ولايتها.

ومن حيث إنه يبين مما ألف نكره أن الطعن على غير أساس ويتعين

رفضه.

العربية، كما هو الحال في مقترحنا المائل، ولكن كجزء من مبدأ أعم هو مبدأ إبعاد الاختصاص القضائي الدولي، للدولة التي ينشأ الالتزام على ترابها أو ينفذ فيه، أو يكون من الواجب التنفيذ فيه. وعلى هذا الأساس نحيل إلى ماتقدم ذكره، منعاً من التكرار.

وسوف نعود بإذن الله تعالى، إلى دراسة الضابط المائل بمزيد من التفصيل، في الباب الثاني من هذه الدراسة، والمخصص للقانون القطري.

وبعد أن انتهينا من دراسة محل الالتزام المتولد عن الإرادة المنفردة كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، يتعين علينا الآن دراسة محل الالتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية.

فالثابت لنا مما تكلم :

أن الوصيتين محل النزاع، قد تم تحريرهما في مصر (مدينة الإسكندرية) وذلك بتاريخ ١١/٢٩/١٩٣٧، ١٩٤٢/١/٢٥ (ملحق للوصية المتقدمة)، ١٩٤٥/١٢/٧، وللثابت لنا أيضاً، أن تنفيذ الوصيتين المعنيتين إنما كان يراد في مصر، حيث توجد الأموال الموصى بها، ورغم كل ماتقدم، لم يكن في وسع القضاء المصري الأملئ التصدي للفصل في النزاع الدائر حول هاتين الوصيتين، حيث أن المحاكم القصلية اليونانية، كانت هي صاحبة الولاية في هذا الخصوص، وحتى ١٤/١٠/١٩٤٩. ولم يجد الطعن بالنقض سالف الذكر نظراً لحجية الأحكام الصادرة عن القضاء القصلى اليونانى، في ضوء إتفاقية مونترلو.

ولكن الثابت، أن الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، قد عاد كاملاً للمحاكم الوطنية، فى ١٥/١٠/١٩٤٩، ومن ضمن المعائل للمعنية (منازعات الوصايا).

المبحث الثالث

محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للإختصاص القضائي الدولي

رأينا من قبل أن للمشرع المصري والمشرعين العرب يعتقدون نفس المبدأ العام، والذي بموجبه ينعقد الإختصاص القضائي الدولي، لمحاكم الدولة الإقليمية كلما نشأ الإلتزام على ترابها أو نفذ فيها أو كان من الواجب تنفيذه هناك، سواء أكان مصدر هذا الإلتزام إرادياً أو كان غير إرادي^(٧٨).

ومن جانبنا، قدرنا وجوب إفراد مادة خاصة لكل مصدر من مصادر الإلتزام، بحيث يتناسب مضمون ضابط الإختصاص

(٧٨) راجع ماقبله (القانون المصري)

راجع ماقبله (القانون السوري)

راجع ماقبله (القانون العراقي)

راجع ماقبله (القانون اللبناني)

راجع ماقبله (القانون السعودي)

راجع ماقبله (القانون اليمني)

راجع ماقبله (القانون الليبي)

راجع ماقبله (القانون الأردني)

راجع ماقبله (القانون الكويتي)

المقترح، مع مضمون مصدر الإلتزام المعنى، والمراد وضع ضابط إختصاص خاص به.

وسوف نعود لدراسة الضابط المائل بالتفصيل، ففى الباب الثانى من هذه الدراسة والمخصص للقانون القطرى.

وعلى النحو المتقدم، نكون قد إنتهينا من دراسة محل الإلتزام كضابط للإختصاص القضائى الدولى للمحاكم الوطنية، وذلك فى نطاق القانون المقارن والقانون العربى، ويتعين علينا الآن، دراسة للضابط المائل، وذلك فى نطاق القانون القطرى، وهذا ما سنخصص له للباب التالى من هذه الدراسة.

الباب الثانى

محل الإلتزام كضابط للإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية

تمهيد

هل يعتبر محل الإلتزام ضابطاً لعقد الإختصاص
القضائى الدولى للمحاكم القطرية؟
وإذا كانت الإجابة بالنفى، فما هى الأسباب التى أدت
إلى مثل هذا الوضع؟
وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هو الأساس القانونى
للضابط المائل، وما هو مضمونه؟
هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى الباب المائل.

تقسيم

سوف نقسم الباب المائل على النحو التالى:

الفصل الأول : موقف القضاء القطرى من حالات الاختصاص
للقضائى الدولى للمحاكم القطرية.
الفصل الثانى : محل الإلتزام العقدى كضابط للإختصاص
القضائى الدولى للمحاكم القطرية.
الفصل الثالث : محل الإلتزام المتولد عن الإرادة المنفردة
كضابط للإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية.
الفصل الرابع : محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط
لإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية.

الفصل الأول

موقف القضاء القطري

من حالات الاختصاص القضائي الدولي

للمحاكم القطرية

تمهيد :

إذا ما عُرِض نزاع ذو عنصر أجنبي على للقضاء القطري، فهل يقوم هذا الأخير برفض نظره في كل الأحوال، أم على العكس من ذلك يتصدى القضاء القطري لنظر جميع المنازعات ذات العنصر الأجنبي التي تعرض عليه؛ أم يتصدى الأخير لتوفير الحماية القضائية في المنازعات ذات العنصر الأجنبي، في بعض الأحيان، في حين أنه يرفض توفير مثل هذه الحماية في حالات أخرى.

مثل هذه التساؤلات، لا يمكن الإجابة عليها، إلا بعد استعراض اتجاهات القضاء القطري في هذا الخصوص. وهذا ما سنقوم بعرضه الآن تفصيلاً.

أولاً : الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩ بجلسة ١٩٩٢/١١/٧ :

وتخلص وقائع النزاع هنا، في أن (ر.و) وهو مواطن بريطاني الجنسية، قد أقام الدعوى العمالية رقم ١٩٨٩/٤٣ ضد (مؤسسة ت.ك. وشركاه) وهي بدورها بريطانية الجنسية، أمام محكمة العمل طالباً إلزامها بأن تؤدي له مبلغ وقدره ريالاً قطرياً وهي عبارة عن مبلغ استحقاق تعويض نهاية الخدمة

ومبلغ مقابل أجرة ٢٣ يوماً إضافية قام للمدعى بالعمل فيها، مع إلزام المدعى عليها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة^(٧٩).

وأسس المدعى دعواه السابقة على أنه إرتبط مع المدعى عليها بعقد عمل الأول بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ تم التوقيع عليه في لندن للعمل في قطر عندما كانت المستأنف عليها شركة غير ذات مسئولية محدودة، والثاني بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٥ تم التوقيع عليه في قطر بعد أن أصبحت المدعى عليها ذات مسئولية محدودة^(٨٠).

وبتاريخ ١٩٨٩/٨/١٠ استقال المدعى من عمله فطالب المدعى عليها أن تؤدي له المبلغ المطلوب، إلا أن الأخيرة قد رفضت الاستجابة لطلبه بدعوى أن العقد الأول قد تم توقيعه في لندن متضمناً ما يفيد خضوعه للقانون الانجليزي، وأن عقد العمل الثاني، فإنه وإن كان قد تم توقيعه في قطر، غير أنه نص على أن الأجر المحدد به يشمل على تعويض نهاية الخدمة وأية تعويضات أخرى، مما أدى به إلى رفع دعواه الماثلة بطلباته المتقدمة تطبيقاً لأحكام المادتين ٢٤، ٤٦ من قانون العمل القطري^(٨١).

وبتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤ أحالت محكمة العمل للدعوى إلى المحكمة المدنية الكبرى التي أضحت مختصة بالفصل فيها بعد العمل بقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٩٩٠/١٣ حيث قيدت برقم ١٩٩٠/٨٧٩ مدنية كبرى^(٨٢).

(٧٩) راجع مدونات الحكم سالف الذكر ، ص ١ .

(٨٠) الحكم السابق ، ذات الموضع .

(٨١) الحكم سالف الذكر ، ص ١ - ٢ .

(٨٢) الحكم السابق ، ص ٢ .

ودفعت المدعى عليها - أمام محكمة أول درجة - .
أولاً : بصفة أصلية :

[١] عدم اختصاص القضاء القطري بنظر الدعوى وانعقاد الاختصاص بذلك للقضاء الإنجليزي ، لأن إرادة الطرفين الصريحة كتابة اتجهت إلى اختصاص القانون والقضاء الانجليزي بالفصل في أى نزاع ينشأ بينهما حول العقدين المبرمين بينهما، نظراً لما هو ثابت من العقدين بأن القانون الإنجليزي هو الواجب التطبيق على تفسير هذين العقدين، كما وأن الطرفين أجنبى، وتحرر العقدان مع المركز الرئيسى فى لندن، فضلاً على أن المدعى معار إلى المدعى عليهما من الجهة التى يعمل فيها أصلاً، وأن تم تكليفه بالعمل فى فرع المدعى عليها بالدوحة.

[٢]

ثانياً : بصفة احتياطية :

[١]

[٢] (٨٣).

وبتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨ قضت المحكمة المائلة بنسب خبير
 حسابى (٨٤) ويتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ أودع السيد الخبير تقريره
 (٨٥).

وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠ أصدرت محكمة أول درجة حكمها
 الذى قضى برفض الدعوى وألزمت المدعى المصاريف استناداً إلى
 ما تضمنه تقرير الخبير بأنه وفقاً للقانون الإنجليزي الواجب التطبيق

(٨٣) الحكم السابق ، ص ٢ .

(٨٤) للحكم السابق ، ص ٢ .

(٨٥) للحكم السابق ، ص ٣ .

وما تضمنه العقدان المبرمان بين الطرفين فإن راتب المدعى يغطى مخصصاته شاملة مكافأة نهاية الخدمة أو أية مستحقات^(٨٦).

وحيث أن المدعى سالف البيان، لم يرقه الحكم المتقدم، فقد قام بالطعن عليه بالاستئناف المائل فى ١٢/٣/١٩٩٢ وذلك بموجب الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩ وطلب فى ختام صحيفة استئنافه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفى موضوعه بإلغاء الحكم للمستأنف والحكم له ببطلانه^(٨٧).

وقد استند المستأنف فى استئنافه إلى الأسباب التالية :

أولاً : أنه لا زل يتمسك بأن قانون العمل القطرى هو الواجب التطبيق وليس القانون الإنجليزى، نظراً لأن العقدين كان إبرامهما من أجل العمل فى قطر وتم تنفيذهما فيها، كما أن عقد العمل الثانى الذى أبرم فى قطر أشار بأن الأجر يشمل مكافأة نهاية الخدمة والحقوق الأخرى وفقاً لقانون العمل القطرى^(٨٨).

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :^(٨٩).

وبجلسة المرافعة أمام محكمة الاستئناف، مثل الطرفان وأصر المستأنف على استئنافه، بينما تقدمت للمستأنف ضدها بذاكرة تمسكت فى ختامها أصلياً بما سبق أن أبدته من دفع ودفاع أمام

(٨٦) الحكم السابق ، ص ٣ .

(٨٧) الحكم سالف البيان ، ص ٣ .

(٨٨) الحكم المتقدم ، ص ٣ .

(٨٩) الحكم سالف البيان ، ص ٤ .

محكمة أول درجة واحتياطياً رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف^(١٠).

وقد تم حجز الاستئناف المائل للحكم لجلسة ١١/٧/١٩٩٢، ومما جاء في أسباب هذا الحكم :

« وحيث أن الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى سائر أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبول شكلاً^(١١) وحيث أنه من المقرر وفقاً لنص كل من المادتين ١٦٩ ، ١٧٠ من قانون المرافعات (القطري) أنه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف وعليها أن تنظر الاستئناف على ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة أول درجة. ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء التي أغفلت الفصل فيها أو التي فصلت فيها بغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى فيه متى كان للحكم قد صدر لصالحه في الدعوى وكان لم يثبت تنازله عن التمسك بشئ من هذه الأوجه صراحة أو ضمناً وإذا كان الثابت من الأوراق أن المستأنف ضدها تمسكت أصلياً بعدم اختصاص القضاء القطري بنظر النزاع إذ اتجهت إرادة الطرفين على عقد الاختصاص للقضاء الإنجليزي مستدلاً على ذلك من النص في العقدين على أن القانون الإنجليزي الواجب التطبيق في تفسير العقدين وأن الطرفين أجنبى وتم تحرير العقدين بالمركز الرئيسي للمستأنف عليها في لندن ولم تتناول محكمة أول درجة هذا الدفع في حكمها صراحة وإتما في

(١٠) الحكم المتقدم ، ذات الموضوع .

(١١) الحكم سالف البيان ، ص ٤ .

قضائها في النزاع المطروح ما ينطوي ضمناً باختصاصها بنظره. ومن ثم يغدو هذا الدفع مطروحاً على المحكمة الاستئنافية خاصة وأن المستأنف ضدها تمسكت به أمام محكمة أول درجة» (١٢).

«وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم، هو بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطاتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أي بيان الحدود التي تباشر فيها محاكم الدول الأجنبية هذه الوظيفة. فالمشرع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية. وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للإختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن للدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي هي» (١٣) :

«أولاً : مبدأ قوة التنفيذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً : اختصاص محكمة موطن المدعى عليه .

ثالثاً : اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً مالياً .

(١٢) الحكم السابق ، ص ٤ .

(١٣) الحكم المتقدم ، ص ٤ .

رابعاً : اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمحل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها انعقد الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً : جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسى مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً: الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة - تنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق ص ٤٤ وما بعدها» (١٤).

وأضافت محكمة الاستئناف في أسباب حكمها سالف البيان أنه «وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة فإنها لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها للدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها، من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية - القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة ، البند ١٩٧، ولا يوجد تلازم بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي، بمعنى أن المحكمة المختصة يصح أن تطبق في النزاع قانوناً غير قانونها فيصح أن تقضى قواعد الاختصاص القضائي باختصاص محكمة معينة بينما تقضى قواعد

الاختصاص التشريعى تطبيق قانون آخر غير قانون هذه المحكمة، وأن ذلك لا يمنع أن يؤثر أحدها فى الآخر مثل التزام المحكمة التى ينعتد لها الاختصاص بتطبيق ما يقضى به النظام العام الوطنى على المنازعة المطروحة - المرجع الأول ص ٤ - المرجع الثانى البندان ٢، ١٦٠ وإذا كان ذلك وكان المشرع القطرى لم يعالج القواعد التى تبين حدود ولاية القضاء لمحاكم قطر أى الاختصاص القضائى الدولى على غرار ما نهجت بعض التشريعات ومنها المشرع المصرى فى قانون المرافعات، إذ جمع هذه القواعد فى صيغة واحدة أفرد لها الفصل الأول من الكتاب الأول - للمواد من ٢٨ إلى ٣٥، وقد عقد فى البند الثانى من المادة ٣٠ الاختصاص لمحاكم مصر إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فيها أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها (١٥) لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن ... الأمر الذى تكون معه الدعوى وفقاً للمبدأ الرابع من المبادئ القانونية المتقدمة من اختصاص القضاء القطرى بنظرها...» (١٦).

وقد انتهت المحكمة المتقدمة إلى الحكم « أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً. ثانياً: برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى واختصاصها، ثالثاً : » (١٧).

(١٥) الحكم السابق ، ص ٥ .

(١٦) الحكم السابق ، ص ٦ .

(١٧) الحكم السابق ، ص ٨ .

ثانياً : الحكم الصابر فى الاستئناف رقم ١٧٥/١٩٩٢ بجلاسة
١٩٩٥/٤/٨ :

تخلص وقائع هذا النزاع، فى أن المدعين (ع.ح.ن)،
(ع.ج.ن) قد أقاما الدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ فى مواجهة
(ن.ش) مدير شركة (ق.أ.خ.م) طالبين الحكم بتعيين خبير من
المحكمة لضبط ورصد حساب الشركة ومدى حجم وتحديد مسئوليته
مدينياً وقضائياً وحقوق الطالبين والعملاء والتعويض المقابل
لها^(١٨).

كما أقام (ع.ج.ن) الدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ ضد
شركة (ق.أ.خ.م) بطلب تصفية الشركة المدعى عليها قضائياً
وتعيين مصفياً لها و.... ثم طلب إدخال كل من شركة (أ.ل.و) +
(ن.ج.ش) + (ع.ن) بوصفهم مدعى عليهم فى الدعوى سائلة
الذكر. وفضلاً عن ذلك أقام المدعى (س.ف.ر) الدعوى المدنية رقم
١٤٠١/١٥٣ هـ ضد شركة (ق.أ.خ.ن) ممثلة فى الشريكين
(ع.ح.ن) + (ع.ح.ن) ثم عدل شكل دعواه بإدخال كل من
(ع.ح.ن) و (ع.ح.ن) ليحكم ضدهما بإلزامهما مع الشركة
المدعى عليها بالتضامن بمبلغ وقدره دولاراً أمريكياً^(١٩).

كما أقام (ع.ح.ن) الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ
ضد (ع.ن.م) بطلب إلزامه بمبلغ وقدره ريالاً قطرياً على
أساس أنه اختلس هذا المبلغ - ثم عدل طلباته إلى إلزام المدعى
عليهما (ع.ن.م) + (ن.ح.ش) فى الدعوى الأصلية

(١٨) الحكم سالف للذكر ، ص ٢ .

(١٩) الحكم المتقدم ، ص ٢ .

والدعوى الفرعية بمبلغ وقدره ... ريالاً قطرياً على أساس أنها مبالغ
ببدها المدعى عليهما سالفى الذكر (١٠٠).

كما أقام (ى ٠ ع ٠ أ) الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ
ضد شركة (ق ٠ أ ٠ خ ٠ م) ويمثلها (ع ٠ ح ٠ ن) + (ع ٠ ح ٠ ن)،
ثم عدل شكل دعواه بأن طلب الحكم بإلزام كل من (ع ٠ ح ٠ ن)
+ (ع ٠ ح ٠ ن) بالتضامن بينهما وبين الشركة بأن ينفعا له مبلغاً وقدره
.... دولاراً أمريكياً و (١٠١).

كذلك أقام بنك الدولة الهندى، للدعوى المدنية رقم
١٤٠٢/٤٤ هـ ضد كل من شركة (ق ٠ أ ٠ خ ٠ م) و (ع ٠ ح ٠ ن) +
(ع ٠ ح ٠ ن) ... وضد (ن ٠ د ٠ ك لندن) بصفتها شريك فى شركة
(ق ٠ أ ٠ خ ٠ م) طالباً بإلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا له مبلغاً وقدره
.... ريالاً قطرياً، ثم قصره إلى مبلغ ريالاً قطرياً (١٠٢).

وقد قامت محكمة أول درجة بضم كافة الدعاوى السابقة إلى
الدعوى ١٤٠٠/٥٦٥ هـ لوحدة الموضوع والإرتباط (١٠٣).

وقد تم ندب خبير فى الدعوى السابقة والدعاوى المضمومة
إليها، وقدم الأخير تقريراً خلص فيه إلى أن (١٠٤).

(١٠٠) الحكم المتقدم ، ص ٣ .

(١٠١) الحكم سالف الذكر ، ص ٣ .

(١٠٢) الحكم المتقدم ، ص ٣ .

(١٠٣) الحكم المتقدم ، ص ٣ .

(١٠٤) الحكم المتقدم ، ص ٥ .

ويجلسة ١٩٩٢/٩/٢٩، قضت محكمة أول درجة بالآتي:

أولاً : فى الدعوى ١٤٠٠/٥٦٥ هـ بانقضاء شركة (أ.ق.خ.م)....

ثانياً : فى الدعوى ١٤٠٠/٤٦٤ هـ بعدم قبولها

ثالثاً : فى الدعوى رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ . بعدم قبولها

رابعاً : فى الدعوى ١٤٠١/١٥٣ هـ رفضها

خامساً: فى الدعوى ١٤٠١/٢٨٢ هـ بإلزام شركة (أ.ق.خ.م)
ب.....

سادساً: فى الدعوى ١٤٠٢/٤٤ هـ بإلزام شركة (أ.ق.خ.م)
ب..... (١٠).

وحيث أن (ع.ح.ن) ، (ع.ح.ن) لم يرتضيا هذا القضاء
فطعنا عليه بالاستئناف وذلك بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٩ فى
مواجهة..... بطلب الحكم .

أولاً :

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

خامساً :

سادساً : (١٠).

(١٠) الحكم المتقدم ، ص ٦ .

(١٠) الحكم المتقدم ، ص ٧ .

تتد المستأنفان فى استئنأفهما المائل إلى أن وبتأريخ ١٩٩٤/٣/٣١ قدم الحاضر عن المستأنف (ع.ح.ن) مذكرة إلى قلم الكتاب طلب فيها فتح باب المراقبة مسببا طلبه إلى عدم الاختصاص الولائى لمحاكم قطر لنظر دعوى (ى.أ.٠) على أساس أن اتفاقية تشغيله لإدارة حساب للمدعى مع شركة (أس ليمتد لندن) المؤرخة ١٩٨٠/٣/١٤ وسند الإيصال المؤرخ ١٩٨٠/٤/١٥ وهما للمقدمان إلى المصطفى والمنوه عنهما فى تقرير المصطفى فى البند الأخير من تلك الاتفاقية ينص على إسناد الاختصاص للقضائى إلى المحاكم البريطانية فى حالة نشوء أى نزاع بين الأطراف وعلى وجوب تطبيق القانون الإنگليزى مما يكون الدفع بعدم الاختصاص الولائى لمحاكم قطر له ما يبرره ولتمكينه من وضع هذا الدفع قيد المناقشة لأنه أحد أوجه الدفع الجدية والجوهرية التى يجوز تقديمها فى أية مرحلة كانت عليها للدعوى ومن شأنها تغيير وجه الرأى الذى انتهت إليه محكمة أول درجة (١٠٧).

وقد تمت إعادة الاستئناف للمرافعة وحضر الأطراف وقدم كل من الحاضر عن المستأنفين مذكرتين ضمما فيها على الطلبات السابقة كذلك وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم (١٠٨).

ومما جاء فى أسباب الحكم الاستئنأفى المعروف ، «أنه فى رندا على الدفع الأول والمتمثل فى عدم الاختصاص الولائى فالمقصود بالاختصاص الدولى للمحاكم هو بيان الحدود التى تباشر فيها الدولة سلطتها القضائية بالمقابلة للحدود التى تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، فالمشرع فى كل دولة يضع القواعد التى

(١٠٧) الحكم سالف الذكر، ص ١٠.

(١٠٨) الحكم السابق، ص ١١.

يراهما أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية ، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن الى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لنتازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي وهي :

أولاً : مبدأ قوة النفاذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً : اختصاص محكمة موطن المدعى عليه - وهذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي المحلي للمحاكم باعتبار أن المدعى هو الذي يسعى الى محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها ولأنها هي القدرة على إلزامه بالحكم الصادر ضده .

ثالثاً : اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقول مالياً.

رابعاً : اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به، ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمثل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار، وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها إتخذ الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً : جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً : الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمادة المتقدمة.

وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنها لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية (يراجع في ذلك القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة - للبند ١٩٧، تتنازع الإختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق - ص ٤٤ ومابعداها، إستئناف عال رقم ١٩٩٢/٣٩ الصادر من هذه الدائرة)، وبالتالي على ما تقدم بيانه فإن المنازعة محل الطعن قد توافرت في شأنها شروط المبادئ التي أقرها الفقه الدولي من اختصاص محاكم دولة قطر بنظرها - إذ تتوفر لديها القدرة الفعلية على كفالة آثار الحكم، كما يقع في دائرتها موطن الخصوم وموقع المال ومحل الإلتزام ، كما أن الخصوم يتمتعون بجنسيتها الأمر الذي يكون معه الدفع فاقد الأساس وبالتالي يتعين رفضه، كما أن «.....»^(١٠٩) .

ثالثاً : الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٥/٥٠٤ بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٧ من المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة :

وتخلص وقلع النزاع في هذه الدعوى في أن الشركة (٠١٠١٠١) + الشركة (٠١٠١٠١) قد أقامت دعوى أمام محكمة أول

(١٠٩) الحكم السابق ، ص ١٥ - ١٦ - ١٧ .

درجة، يطلب الحكم بإلزام شركة (ف.س.ب) بأن تدفع لهما مبلغاً وقدره ريالاً قطرياً و وقالت الشركتان المدعيتان أنهما قد اتفقتا مع الشركة المدعى عليها، على أن تقوم الشركة المدعية الأولى بتقديم خدماتها للشركة المدعى عليها بخصوص المناقصة الخاصة بتطوير مصنع ... فى وذلك بموجب خطاب مؤرخ ١٩٩١/٨/٩، التزمت المدعى عليها بموجبه بدفع عمولة مقدارها ٦٪ من قيمة المشروع. وقد قامت الشركة المدعية الأولى بتقديم خدماتها بالفعل للشركة المدعى عليها وبعد أن فازت المدعى عليها برسو المناقصة عليها فى فوجئت الشركة المدعية الأولى، بأن الشركة المدعى عليها تنتكر للاتفاق السابق ومن ثم تمت إقامة الدعوى الماثلة^(١١٠).

وبجلسة ١٩٩٦/١/٣٠ تقدم الحاضر عن المدعى عليها بمذكرة ضمنها دعواً بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع على أساس أن موطن المدعية بدولة الأردن وموطن المدعى عليها بدولة فرنسا وأن محاكم هذه الأخيرة هى المختصة بنظر الدعوى، كما دفع.....»^(١١١)

وذهبت المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة فى حكمها المائل، إلى أنه :

«وحيث أنه عن نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولى - فتقرر المحكمة بداءة أن الدفع به من النظام العام نزولاً على حكم المادة ٧٣ مرافعات. لتعلقه بولاية القضاء الوطنى تحكم به المحكمة من

(١١٠) الحكم السابق ، ص ١-٢.

(١١١) الحكم المتقدم ، ص ٢ .

تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى. وقد نصت المادة السادسة من قانون المواد المدنية والتجارية رقم ١٩٧١/١٦ على أن تسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل المتعلقة بالاجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تبأشر فيه الاجراءات وهو فى الحالة المعروضة بالقانون الوطنى القطرى فيتعين لذلك للرجوع الى نصوصه لتحديد ولاية محاكم الدولة. وإذ خلا هذا القانون من نص يعالج مسائل تنازع الاختصاص الدولى فإن مؤدى ذلك هو اتباع المبادئ العامة التى أرساها الفقه والقضاء الدوليين فى هذا الشأن - ويلاحظ فى هذا المجال أن قواعد الاختصاص الدولى تتصف كغيرها من القواعد بحسب الأصل العام بوظيفتها. فالمشرع فى كل دولة يضع القواعد التى يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية ومع ذلك فهناك قواعد مشتركة تعود الى فكرة سيادة للدولة من جهة وحاجة المعاملات الدولية من جهة أخرى. وهى اعتبارات تشترك كافة الدول فى الحفاظ عليها والعمل بها. ولم يتوصل للفقه الدولى حتى الآن الى تبنى نظرية عامة للاختصاص أسوة بما فعل بالنسبة لتنازع القوانين - ولذلك فقد اضطر إلى الاستعانة بأحكام الاختصاص الداخلى ليستعير منها ما يراه ملائماً لطبيعة الاختصاص الدولى. وبالذات قواعد الاختصاص المحلى التى تعتبر أقرب للقواعد الداخلية الى طبيعة الاختصاص الدولى على أساس أن كلا منها ينظم الاختصاص المكائى الاقليمى للمحاكم المختلفة مع فارق واحد هو أن قواعد الاختصاص الدولى تهدف الى تحديد اختصاص محاكم الدولة بوجه عام فى مواجهة محاكم الدول الأخرى وكل منها يخضع لسيادة

اقليمية خاصة به - وقيم الفقه الاختصاص على مبادئ أساسية
هى :-

١/ مبدأ قوة للنفاذ. ويرجع أصل هذا المبدأ الى الفقه
الانجلوسكسونى والذي يرى أن تختص محاكم الدولة بالمنازعات
التي تملك فى شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على
كفالة الدولة آثار الحكم فى الخارج أمر يمكن تداوله بعد صدوره كما
يمكن للمدعى المماثل نقاذه بعد صدوره.

٢/ اختصاص محكمة موطن المدعى عليه - ويعتبر هذا المبدأ
من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولى
والاختصاص الداخلى أيضا باعتبار أن المدعى هو الذى يسعى إلى
محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها وأن الأصل فى الانسان هو
براءة الذمة وعلى من يدعى بحق فى مواجهته أن يسعى إليه فى
موطنه.

٣/ محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً.

٤/ اختصاص محكمة محل الالتزام. والذي قد يكون محل
منشأ الالتزام أى محل انعقاد للتصرف القانونى أو محل وقوع الفعل
الضار وقد يكون محل تنفيذ الالتزام.

٥/ محكمة جنسية المدعى عليه - أى أن تختص محاكم الدولة
بالفصل فى الدعاوى المقامة على رعاياها أينما وجدوا لعدم حرمان
الأفراد من حقوقهم فى واجب للدولة نحو إقامة للعدل بينهم.

وبإزالة القواعد المتقدمة - فيما عدا المبدأ الأول والذي لم
يقره القضاء حسبما سلف - على واقع الدعوى - فإنه من الواضح
عدم توافر أى مبرر لاختصاص دولة قطر بنظرها - فالمدعى عليها

بلا خلاف موطنها فرنسا - وليس هناك موقع مال يعتد به - كما أن محل الالتزام لا يمكن اعتباره داخل دول قطر بعد أن قررت المدعيتان صراحة أن تتكرر المدعى عليهما لهما حصل عقب رسوالمزايدة عليها مباشرة وقبل أن تمارس أى عمل على أرضها وبعد أن تمت المفاوضات بينها وبين المدعية الأولى والتي تتوطن بدولة الأردن - وإن كانت بعض التشريعات قد اعتدت بجنسية المدعى أو موطنه. إلا أن ذلك كان استثناء وفي حالات خاصة اقترنت بشرط انطباق القواعد الموضوعية للقانون الوطنى على موضوع النزاع. وهى تقصد بذلك قواعد الأحوال الشخصية دون غيرها والتي يحيل إليها القانون الأجنبى أحياناً وباعتبار أن الدولة صاحبة هذه القواعد هى الأقدر على تفسيرها وتطبيقها . أما فى المسائل المدنية العادية فإن تطبيق القواعد الموضوعية الوطنية يكون عادة مصاحباً لتوافر قاعدة محكمة محل الالتزام. وهذا الحالة غير متوافرة فى النزاع المعروض. وتخلص المحكمة مما تقدم إلى أن محاكم دولة قطر ليست مختصة بنظر الدعى المقامة من كلا المدعيتين وهو أمر تقضى به المحكمة سواء دفع به الخصوم أو لم يتمسكوا به إعمالاً لنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات. فيتعين القضاء بذلك. مع إلزام المدعيتين مصاريف دعواهما عملاً بالمادة ١٣١ مرافعات.

فلننظر الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعى. وألزمت المدعيتين مصاريف دعواهما. وخمسة آلاف ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم ١٩٩٦/٥/٢٧م باسم
حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة
قطر..»^(١١٢) ^(١١٣).

رابعاً : الحكم الصادر من محكمة استئناف الدوحة في الاستئناف
رقم ١٩٩٦/١٦٦ في ٨ / ١ / ١٩٩٧ :

«وحيث أن حكم محكمة أول درجة لم يصادف قبولاً لدى
المستأنفين فطعننا عليه بالاستئناف المائل بصحيفة أودعت قلم الكتاب
بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٥ فقيمت برقم ١٩٩٦/١٦٦ وأعلنت قانوناً طلبتاً
في ختامها قبول الاستئناف شكلاً، وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى وباختصاصها
بنظرها، وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفضل فيها مع إلزام
المستأنف عليها للرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة،
واستندنا في استئنافها إلى الأسباب التالية:

أولاً : الحكم المستأنف شابه قصور التسبيب فلم يتعرض
لمفهوم فكرة السيادة لارتباط المنازعة بالدولة عن طريق أحد أفرادها
سواء كان هذا الارتباط مادياً كالإقامة أو للتوطن أو كان معنوياً
كالانتماء لجنسية الدولة أو حتى مجرد الخضوع للولاية القضائية
للدولة أو ارتباط المنازعة بالدولة عن طريق موضوع النزاع، فإذا

^(١١٢) (الحكم سالف البيان ، ص ٣-٤-٥.

^(١١٣) (وسوف نعود إلى مناقشة هذا القضاء عندما نتصدى لشرح أحكام
الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية ، وقد اكتفينا هنا بعرض
نص الحكم الاستئنافي المعنى .

توافر هذا الارتباط بأى رابطة جديدة أو قانونية فإن الاختصاص القضائي بنظر النزاع يتعقد لمحاكم الدولة بغض النظر عن كون هذا النزاع مرتبطاً بنظام قانون آخر أى بقضاء دولة أخرى. وقبل المستأنف عليها الضمى لاختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع بالنسبة للمستأنفة الثانية وهذا القبول يقتضى نظراً للارتباط وحرصاً على وحدة الخصومة انعقاد الاختصاص للمحاكم القطرية بنظر للدعوى برمتها.

ثانياً : الحكم المستأنف خالف صحيح القانون، وذلك حين قررت المحكمة أن نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولى بأنه يدفع من النظام لعام نزولاً على للحكم المادة (٧٣) مرافعات لتعلقه بولاية القضاء (١١٤) الوطنى تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع فى أية حالة كانت عليها الدعوى، فإن ما توجهت إليه المحكمة يعد خلط بين أنواع الاختصاص المختلفة والمقصود بالولاية فى مفهوم تلك المادة هو ولاية كل جهة من جهات القضاء المختلفة داخل الدولة الواحدة وليس ولاية القضاء للدولة بصفة عامة. والمعروف بالاختصاص القضائى الدولى (الاختصاص العام) فالمشرع القطرى لم يورد أحكاماً للاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية فى المسائل المدنية والتجارية ولا للدفع المتعلق بهذا الاختصاص، مما يبعد تماماً بالدفع بعدم الاختصاص محاكم الدولة عن معنى للتعلق بالنظام.

(١١٤) الحكم السابق ، ص ٤ .

ثالثاً : الحكم المستأنف أخطأ فى تطبيق القانون فالمحاكم القطرية مختصة بنظر النزاع للمائل فرباطة الدولة بالنزاع بأية رابطة جدية أو قانونية شخصية كانت أو موضوعية كقول بأن ينعقد به الاختصاص لمحاكم الدولة بنظر النزاع بغض النظر عن دخول نظره فى اختصاص قضاء دولة أخرى إن كان - فالدعوى مرفوعة بطلب عمولة بموجب اتفاقية جرى تنفيذها فى قطر بهدف مساعدة المستأنف عليها فى إجراءات دخولها فى المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع بأم باب بدولة قطر واستحقاق العمولة وهو رسو لهذه المناقصة على المستأنف عليها أى أن محل تنفيذ العقد بين الطرفين (طرفى النزاع) بحسب للدعوى هو دولة قطر وهذه هى إحدى الروابط الجدية التى تكفل أى منها لاعتقاد الاختصاص لمحاكم دولة قطر بنظر النزاع. فإعتقاد الاختصاص لمحاكم الدولة تأسيساً على كون إقليمها هو محل تنفيذ العقد المقصود به أن يكون إقليم الدولة هو المكان الذى جرى فيه تنفيذ العقد أو الذى كان يجب تنفيذه فيه. فإن لم يكن قد جرى أى تنفيذ لهذا العقد على أرض دولة قطر فإن هذا لا يحول دون اعتقاد الاختصاص لمحاكمها بنظر ما يثور من نزاع بشأن هذا العقد طالما أنه بحسب الدعوى كان متفقاً على تنفيذه على أرض قطر. هذا وإن (١١٥) المستأنف عليها أمام محكمة أول درجة لم تدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى فيما بينها وبين المستأنفة الثانية وبالتالي وعلى أساس قاعدة الخضوع الاختيارى يكون الاختصاص قد انعقد للمحاكم القطرية بنظر الدعوى فيما بين

(١١٥) الحكم السابق ، ص ٥ .

المستأنفة الثانية والمستأنف عليها وطالما أن الدعوى واحدة وموضوعها واحد فيما بين المستأنفين وبين المستأنفة فإن الارتباط هو ما يقتضيه حسن سير العدالة في النزاع، هذا بالإضافة إلى أن المستأنف عليها وإن كانت شركة أجنبية رسا عليها مشروع توسعة وتطوير مصنع فى ١٤/١١/١٩٩٤ فإنها اتخذت من ذلك موطن أعمال فى دولة قطر بشأن النشاط المتصل بالمشروع المذكور مما صدر استثناء لها من أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطرى فى النشاط الاقتصادى وتقيدها فى سجل المقاولين والترخيص لها بالعمل فى موقع المشروع بأم باب.

وحيث أن الدعوى تداولت على النحو المبين بمحاضر جلساتها حيث مثل كل من الطرفين وأصر الحاضر عن المستأنفين على ما تغياه من استئنافه، بينما تقدم الحاضر عن المستأنف عليها بمذكرة دفاع ضمنها الرد على الاستئناف وطلب فى ختامها ورفض الاستئناف موضوعاً لعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع إلزام المستأنفين الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى.(١١١).

وما جاء فى حيثيات الحكم المائل :

وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولى للمحاكم، هو بيان الحدود التى تباشر فيها الدولة سلطاتها القضائية بالمقابلة للحدود التى تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أى بيان الحدود التى تباشر فيها محاكم الدول الأجنبية هذه الوظيفة، فالمشروع فى كل دولة يضع القواعد التى يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه

(١١١) الحكم السابق ، ص ٦ .

السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي وهي :-

أولاً : مبدأ قوة للنفاذ، فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الأحكام الصادرة عنها.

ثانياً : اختصاص محكمة موطن المدعى عليه (أو محل إقامته) وعلى أساس هذا المبدأ ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد بها موطن المدعى عليه أو محل إقامته وهو ضابط شخصي وإقليمي لأنه مبني على الصلة بين الشخص وإقليم الدولة وهو ضابط قانوني لأنه مبني على فكرة قانونية وهو ضابط عام لأنه لا يقتصر على طائفة معينة من المنازعات، ومن المفهوم أن قاعدة انعقاد الاختصاص على أساس موطن المدعى عليه يشمل الموطن العام والموطن الخاص مثل موطن الأعمال أو الموطن التجاري.

ثالثاً : اختصاص محكمة موقع للمال سواء كان عقاراً أو منقولاً مادياً^(١٧).

رابعاً : اختصاص محكمة محل مصدر الالتزام أو محل تنفيذه. وعلى أساس الأول ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد محل نشوء الالتزام (إيرام التصرف القانوني) أو محكمة وقوع الفعل

(١٧) للحكم السابق ، ص ٨ .

وعلى هذا ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التى يوجد بها محل التنفيذ وهذان الضابطان موضوعيان لأنهما يكفيان لعقد الاختصاص بصرف النظر عن أشخاص الخصم ومحل وقوع الفعل ضابط ولقعى. وعلى ذلك فإذا كان نشوء الالتزام أو تنفيذه قد تم داخل إقليم الدولة فإن الاختصاص ينعقد لمحاكم هذه الدولة. والواقع أن محكمة محل الالتزام تكون أقدر على الفصل فى النزاع مما يحقق مصلحة الخصوم ويؤدى إلى اضطراب المعاملات الدولية.

خامساً : جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسى مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً : الخضوع الإدارى أو قبول ولاية القضاء بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة .

سابعاً : حالة الارتباط وعلى أساسه ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة القائمة أمامها دعوى مختصة بها بدعوى أخرى غير مختصة بها بذاتها، ومن أوضح صور الارتباط وجود وحدة السبب أو فى الموضوع أو فى الخصوم بين الدعويين.

وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة فإنها، لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة فى الحدود التى تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التى تراها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم فى الخارج كفل هذه^(١١٨) الغاية (يراجع فى ذلك القانون الدولى الخاص للدكتور عز الدين عبد الله -

الطبعة السابعة - البند ١٧٠ - ص ٦٤٤ وما بعدها. تتنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق. ص ٤٤ وما بعدها. الوجيز في القانون الدولي الخاص للدكتور فؤاد عبد المنعم رياض والدكتورة سامية راشد - طبعة سنة ١٩٧١ - ص ٤٦٠ وما بعدها. مبادئ الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية للدكتور أحمد قسمت الجدوى. طبعة سنة ١٩٧٢. ص ٧٢ وما بعدها. استئناف على رقم ١٩٩٢/٣٩ صادر من هذه الدائرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧، استئناف على آخر رقم ١٩٩٢/١٧٥ صادر من هذه الدائرة في ١٩٩٥/٤/٨».

«لما كان ذلك وكان الثابت أن النزاع المطروح يدور حول طلب الطاعنين إلزام المطعون عليها بعمولة اتفق عليها بينهم نظير ما قامتا به من مساعدة المطعون عليها في إجراءات دخول المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع بدولة قطر، وقد رست المناقصة عليها فعلاً مما مؤداه أن تنفيذ هذا الاتفاق كان محله دولة قطر أو في الأقل للتقليل متفق بينهما على تنفيذه في دولة قطر بصرف النظر عن مدى صحة هذا الاتفاق من عدمه ومناطق استحقاق العمولة هو رسو المناقصة على المطعون عليها لاسيما وأن هذه الأخيرة تسلم بأن الأمر مع الطاعنين لم يخرج عن حدود مفاوضات إلى حيز اتفاق بينهم، وكان الثابت أيضاً أن المطعون عليها بعد أن رست عليها المناقصة قد اتخذت لها موطن أعمال في دولة قطر بعد أن قيدت في سجل المقولين خلال فترة تنفيذ للمشروع الخاص لمزاولة نشاط في المدة من ١٩٩٥/١/١ إلى ١٩٩٧/٥/٢٣ كما

حصلت على رخصة تجارية لذات الغرض من الجهة الإدارية المختصة، هذا إلى جانب أن الطاعة الثانية هي منشأة قطرية جنسية وموطناً مما مفاده أن هذه الروابط القانونية^(١١٩) المتقدمة تجعل الاختصاص معقود لمحاكم دولة قطر بنظر النزاع. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين القضاء في موضوعه بإلغاء ذلك وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. لما كان ذلك فإنه لا محل لبحث ما أثير بشأن تعلق الاختصاص الدولي بالنظام العام من عدمه، أما سائر الدفوع المتعلقة بصفة الخصوم من عدمه فمحل بحثها عند نظر موضوع النزاع.

وحيث أنه عن مصاريف هذا الاستئناف فتلتزم بها المطعون عليها طبقاً للمادتين ١٣١، ١٧١ مرافعات.

فلجذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص محاكم دولة قطر بنظر النزاع وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وألزم المطعون عليها مصاريف الاستئناف ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة.

(١١٩) الحكم السابق، ص ١٠.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم ١٩٩٧/١/٨ م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر...»^(١٢).

هذه هي أهم الأحكام الصادرة عن القضاء القطري بخصوص تحديد حالات الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية.

والمبادئ التي أرساها القضاء القطري والمستمدة من العمل الدولي، إنما تحتاج إلى دراسات تحليلية، بحيث يتم تحديد مضمون ونطاق كل مبدأ من المبادئ سالفة الذكر، ولكن سوف يقتصر الأمر هنا على ضابط وحيد هو محل الفصول التالية.

(^{١٢}) الحكم السابق ، ص ١١ .

وهكذا يتأكد لنا الدور الفعال الذي يلعبه القضاء والفقه في حالة غياب التصوصل القانوني.

لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك :

Peschka (V.), The relation of written and unwritten sources of law, in:

Contemporary Hungarian legal System in:

Hungarian law comparative law, Akadémia - Kiado, Budapest , 1970, P. 13, 19, 21,.

Startke, Introduction to International law, 6th, ed., London, 1967, P. 46, 49, 50.

Mann, English Procedural law and foreign Arbitrations, shorter articles and notes, I.C.L.Q., vol 19, October, 1970, P.695

Fragistas (Ch.), Les précédents Judiciaires en Europe continentale, Mélanges Maury, P. 140 ss.

Bobbio (N.), Trends in Italian legal Theory, A.J.C.L., 1959, no. 3 p. 329,;

David, the methods, A.J.C.L., 1968, vol. 16, no. 1-2, p.24,;

Osten, lectures on jurisprudence, library of ideas, London 1954, Chap. 1-2,;

Stone, the province and function of law, Sidney, 1946, p. 55-71.

الفصل الثانى

محل الالتزام العقدى كضابط للإختصاص

القضائى الدولى للمحاكم القطرية

إعمالاً للأحكام القضائية السابقة ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، إذا ماتم إبرام العقد المعنى فى قطر، أو إذا ماتم تنفيذه على التراب القطرى من الناحية الفعلية، كذا الحال إذا كان من واجب المتعاقدين إتفاقا أو قانوناً تنفيذ العقد فى قطر، ولكن ذلك لم يتم من الناحية الفعلية حتى تاريخ رفع الدعوى.

أولاً - إلتعاد العقد فى قطر :

تنص المادة ٧ من قانون المواد المدنية والتجارية القطرى رقم ١٦ لعام ١٩٧١ على أن « العقد هو إرتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره فى المعقود عليه ».

وتنص المادة ٩ من القانون المتقدم ذاته على أن الإيجاب والقبول، كل لفظين مستعملين عرفاً لإنشاء العقد، وإى لفظ صدر أولاً فهو إيجاب والثانى قبول، ويكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضى كما يكونان بصيغة المضارع أو بصيغة الأمر إذا أريد بهما الحال، وصيغة الإستقبال التى هى بمعنى الوعد المجرد ينعقد بها العقد وعداً ملزماً إذا تصرف إلى ذلك قصد العاقدين ».

وتنص المادة ١٠ من القانون المتقدم ذاته على أنه « كما يكون الإيجاب أو القبول بالمشافهة، يكون بالمكاتبة، وبالإشارة الشائعة

الاستعمال ولو من غير الأخرس وبالمبادلة الدالة على التراضي
وبإتخاذ أى مسلك آخر لاندفع ظروف الحال شكاً فى دلالاته على
التراضى». «

وتنص المادة ١١ من القانون المتقدم ذاته على أنه «يعتبر
عرض البضائع مع بيان ثمنها إيجاباً. أما النشر والإعلان وبيان
الأسعار الجارى للتعامل بها وكل بيان آخر متعلق بعروض أو
طلبات موجهة للجمهور أو للأفراد، فلا يعتبر عند الشك إيجاباً وإنما
يكون دعوة إلى التفاوض».

وتنص المادة ١٢ من القانون المتقدم ذاته على أنه «لا ينسب
إلى سلك قول، ولكن السكوت فى معرض الحاجة إلى البيان يعتبر
قبولاً. ويعتبر السكوت قبولاً بوجه خاص إذا كان هناك تعامل سابق
بين العاقدین وأتصل الإيجاب بهذا التعامل أو تمخض الإيجاب لمنفعة
من وجه إليه، وكذلك يكون سكوت المشتري بعد أن يتسلم البضائع
التي إشتراها قبولاً لما ورد فى قائمة الثمن من شروط».

وتنص المادة ١٣ من القانون المتقدم ذاته على أنه «العاقدان
بالخيار بين الإيجاب إلى آخر المجلس، فلو رجع الموجب بعد
الإيجاب وقبل القبول أو صدر من أحد العاقدین قول أو فعل يدل
على الأعراض، يبطل الإيجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك».

وتنص للمادة ١٤ من القانون المتقدم ذاته على أنه «إذا حدد
الموجب ميعاداً للقبول إلترزم بإيجابه إلى أن ينقضى هذا الميعاد. وقد
يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة».

« وتنص المادة ١٥ من القانون المتقدم ذاته على أنه إذا أوجب أحد العاقدين، لزم لإعقاد العقد قبول العاقد الآخر على الوجه المطابق للإيجاب»

وتنص المادة ١٦ على أنه « يعتبر التعاقد مابين الغائبين قد تم في المكان والزمان اللذين يعلم فيهما للموجب القبول، ما لم يوجد إتفاق صريح أو ضمني أو نص قانوني يقضى بخير ذلك. ويكون مفروضاً أن الموجب قد علم بالقبول في المكان والزمان اللذين وصل إليه فيهما».

وتنص المادة ١٧ على أنه « يعتبر التعاقد بالهاتف، أو بأية طريقة مماثلة، كأنه تم بين حاضرين فيما يتعلق بالزمان وبين غائبين فيما يتعلق بالمكان».

وتنص المادة ١٨ على أنه « لا يتم العقد في المزايدات إلا برسو المزايدة، ويسقط العطاء بعطاء أزيد ولو وقع باطلاً أو باقفال المزايدة دون أن ترسو على أحد . هذا مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في القانونين الأخرى».

وسوف نقوم الآن ببيان مضمون النصوص المتقدمة، بالعقد اللازم لدراستنا الماثلة.

ماهية العقد وإبرامه في القانون القطري :

نصت المادة ٧ من قانون المواد المدنية والتجارية سائلة البيان على أن العقد هو « إرتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه». والتعريف السابق،

هو الذى قال به الكثير من فقهاء الشريعة الإسلامية وماتصدى معه مشروع القانون المتقدم لتقنية فى المادة سألقة البيان (١٧١).

(١٧١) حول التعريف الشرعى للعقد، راجع تفصيلاً : الصديق محمد الأمين الضير، محمد الفاتح حامد، العقد من حيث الصحة والبطالان فى الفقه الإسلامى، والقانون، الحلقة الدراسية الرابعة للبحوث فى القانون، الخرطوم، من ٥ - ١٠ مارس ١٩٧٢، إعداد لجنة القانون بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٤٢ ويشير المؤلفان المتقدمان للمراجع الشرعية التالية :

أ - فتح القدير والعناية ، ج ٥ : ٧٤.

ب - ابن عابدين ، ج ٢ : ٣٥٥ ، ٣٦١.

ج - مجلة الأحكام العدلية ، م ١٠٣ - ١٠٤.

د - مرشد الحيران ، م ٢٦٢ : « للعقد عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره فى المعقود عليه، ويتربى على العقد إلزام كل واحد من العاقدين بما وجب عليه للآخر ».

راجع أيضاً لمزيد من التفاصيل حول مضمون العقد فى الفقه الإسلامى :

أ - د/ على نجيد، دور الإرادة والتعبير عنها فى الفقه الإسلامى والوضعى،

مجلة القانون والإقتصاد، للصادرة عن كلية الحقوق، جامعة القاهرة، س

٥٥، عام ١٩٨٥، تم النشر عام ١٩٨٦، ص ١٤٦، هامش رقم ٢.

ب - د/ أحمد الشافعى، نظرية الملكية والعقد فى الفقه الإسلامى، مؤسسة الثقافة

الجامعية، لم يذكر تاريخ النشر، ص ١٠٣.

ج - عيسوى أحمد عيسوى، المدخل للفقه الإسلامى، تاريخه - مصادره -

نظرية الملك والعقد - قواعد الكلية. مطابع دار الكتاب العربى بمصر،

محمد حلمى المنياوى ط . أولى، لم يذكر تاريخ النشر، ص ٣٧٨.

- مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني، ج ٢، الإلزامات، مصادر الإلتزام، من المادة ٨٩ إلى المادة ٢٦٤ - الحكومة المصرية - وزارة العدل - مطبعة دار الكتاب العربي، ص ٨ ، حيث تمت الإشارة للعديد من المراجع الشرعية التي تم الرجوع إليها في صياغة المادة ٨٩ من القانون المدني المصري الحالي، والتي تقترب لحد كبير في مضمونها من المادة ٧ من قانون المولد المدنية والتجارية القطري سالفة العرض.
- وقد سار المشرع الإماراتي على ذات الدرب السابق للمشرع القطري تقريباً، وذلك في المادة ١٢٥ من قانون المعاملات المدنية رقم ٥ لسنة ١٩٨٥، حيث نصت الأخيرة على أنه « العقد هو ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر وتوافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود عليه ويترتب إلتزام كل منهما بما وجب للآخر».
- وراجع أيضاً م ٨٧ من القانون المدني الأردني (مطابق).
- وراجع أيضاً م ٧٣ من القانون المدني العراقي (موافق) مشار لهما في : محمد محمود، للتطبيق على قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مقارناً بتقنيات البلاد العربية، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ج ١، ص ١٦٠ - ١٦١.
- وقارن في الفقه الأجنبي :

Certoma, op - cit, p. 355, :

«A contract is a legal transaction encompassing all of the essential and incidental elements of the latter. Article 1325 (Italian Civil Code) defines the essential elements of contract as follows : Agreement or consensus of the parties which results from a union of wills; cause; object or prestation, which must be possible, lawful and determinate, or determinable and form, which is only exceptionally necessary for the validity of a transaction.

Salmand (John W.), Jurisprudence or the Theory of the law, London, Stevens & Haynes, 1907, Second Edition, p. 311, 434:

وعلى هذا الأساس، فإن الإرادة المنفردة لا تعتبر من قبيل العقد، وفقاً لمذهب المشرع القطري. ووفقاً للرأى فى الفقه الإسلامى.

وبيان ذلك أن كلمة العقد فى لغة العرب تطلق على معان كثيرة تدور كلها حول معنى الربط والإحكام والتقوية، سواء أكان ذلك من الأمور المحسوسة أم الأمور المعنوية يقال عقد البيع والعهد وما أشبه ذلك من كل ما يعقده الإنسان ويلزم به نفسه من فعل يأتيه فى المستقبل أو ترك الفعل، فالعقد عند علماء اللغة يشمل كل

«A contract is an agreement which creates an obligation or right in personam between the parties to it »

- Otto Kahn - Freund, Claudine Levy and Bernard Rudden, With preface by André Tunc, Asource - Book on French Law, System - Methods Outlines of Contract, Second Edition, Oxford At The Clarendon Press, 1979, p. 315

«Article 1108 defines the conditions necessary for the validity of an agreement »

فالتأيت أن المادة المتقدمة من القانون المدنى الفرنسى لم تتصد لتعريف العقد،

كذا الحال بالنسبة للمادة ١٨٨ من القانون المدنى المختلط والتى يجرى نصها

على النحوالتالى :

« no agreement can give rise to the obligation which it is intended to create, unless the party who binds himself has capacity to contract and has given a valid consent. »

Capitant (Henri), Introduction A L'Etude du droit Civil, notions générales, Quatrième Edition, Paris, Pedone (A -), p. 296 :

Les actes exigeant le concours de deux volontés sont les conventions - la convention suppose L'accord des volontés de deux ou plusieurs personnes en vue de produire un effet juridique, C'est - à - dire créer, de transformer ou d'éteindre un rapport de droit; cet accord de volontés s'appelle le consentement ».

ما فيه معنى الربط والتوثيق والإلتزام من جانب واحد أو من جانبين، وتطلق في لسان الفقهاء على معنيين أحدهما خاص وهو الإلتزام الصادر من طرفين متقابلين أو ما يتم به هذا الإلتزام من الكلام أو مايقوم مقامه كالإشارة والكتابة ونحوهما. وعلى هذا المعنى تكون أفراد العقد هي الإلتزامات الشرعية التي تصدر من طرفين كالبيع والإجارة والرهن وما أشبه ذلك، أما الإلتزامات التي تصدر من طرف واحد كالطلاق المجرد من المال والوقف والإبراء فلا يسمى عقداً بل تصرفاً أو إلتزاماً. وهذا المعنى هو الشائع المشهور الذي يكاد ينفرد بالإصطلاح حتى أنه إذ أطلقت كلمة العقد تبادر إلى الفهم هذا المعنى، ويندر أن نجد في عبارات الفقهاء عند كلامهم على العقود للتصليية غير هذا ومن هذا يتبين أن الفقهاء يتفقون على إطلاق العقد على الإلتزام الصادر من طرفين ويختلفون في الإلتزام الصادر من طرف واحد، فبعضهم يسميه عقداً وبعضهم لا يسميه عقداً بل تصرفاً أو إلتزاماً^(١٢٢).

(١٢٢) راجع في ذلك : عيسوى أحمد عيسوى ، المرجع السابق، ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، والنص للسابق منقول عن سيادته. وراجع أيضاً وفي نفس المعنى تقريباً :

أ - الصديق محمد الأمين وآخر، المقال السابق، ص ١٤٢ « ويستفاد من تعريف العقد أنه يرتبط بين طرفين فلا بد من إجماع إرادتين لوجود العقد كما في عقد ... وعلى هذا فإن التصرف الذي يصدر من طرف واحد لا يسمى عقداً ولو كان ملزماً لمن صدر منه، كالوقف والطلاق والإبراء ونحوهما، غير أن بعض الفقهاء يطلق كلمة عقد على هذه التصرفات وأمثالها مما يكون إرادة واحدة» ويشير المؤلفان السابقان إلى :

الدسوقي على الدردير ٣ : ٥.

الأستاذ/ أحمد إبراهيم، الإلتزامات في الشرع الإسلامي، ص ٤١ - ٤٢.
 الأستاذ/ على الخفيف، أحكام المعاملات الشرعية، ص ١٩٨ - ٢٠٠.
 ب - د/ على نجيدة، المقال السابق، ص ١٤٦، هامش ١ « وهذه النتيجة التي
 يسلم بها كثير من الفقهاء المسلمين لم تمنع البعض من إطلاق لفظ العقد
 على الإرادتين وعلى الإرادة المنفردة أيضاً، فينكلمون عن عقد
 الوصية وعقد الهبة والعارية والقرض والكفالة ويناقشون ما إذا كانت
 تتعقد بإيجاب وقبول أم تتعقد بالإيجاب وحده ». ويشير الفقيه السابق إلى :
 الشيخ أحمد إبراهيم، المعاملات المالية الشرعية، ١٩٢٥، ص ٨١،
 هامش ١ - ٢.

ج - د/ أحمد الشافعي، المرجع السابق، ص ١٠٣.
 والقانون الوضعي، إنما يتفق مع الراجح في الفقه الإسلامي من حيث
 إنصراف لفظ العقد إلى اتفاق الإرادتين فقط، دون الإرادة المنفردة والتي
 لا تعتبر عقداً :
 راجع في ذلك تفصيلاً :

Certoma, op . cit, p . 32, 355.
 Salmond, op . cit, p . 311, 434.
 Otto Khan Freund, and others, op . cit, p . 315.
 Capitant, op . cit, p . 296.

وفى الفقه العربي، راجع تفصيلاً :

أ - د/ عبد البرزاق المنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد،
 نظرية الإلتزام بوجه عام، مصادر الإلتزام، دار النشر للجامعات، ١٩٥٢،
 القاهرة، ص ١٧١ وما بعدها.

ب - د/ نزيه محمد الصادق، محاولة للتوفيق بين المذهبين الشخصي
 والموضوعي في الإلتزام، نحو معيار مشترك يحكم دور الإرادة في تكوين
 الإلتزام وتنفيذ آثاره، دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، مجلة القانون
 والاقتصاد، ص ٤٩، مارس - يونيو ١٩٧٩، تم النشر عام ١٩٨١، ع ١ -
 ٢، ص ٢٢٣.

والثابت لنا، أن المشرع القطري، أخذ بالإتجاه الراجح فى الشريعة الإسلامية، والذي يقصر العقد على الإلتزام المتولد من إلتقاء إرادتين، ومن ثم فإن التصرفات الصادرة بالإرادة المنفردة، لا تدخل فى مفهوم العقد وفقاً للمادة ٧ من القانون القطري، والمنازعات المتعلقة بها، إنما تخرج عن نطاق المادة المقترحة من جانبنا، سائلة الذكر، لأن تفسير قاعدة الإختصاص القطرية، إنما يجب أن يتم - حسب الإتجاه الراجح فى فقه القانون الدولى الخاص - وفقاً للأحكام الموضوعية فى القانون القطري، ووفقاً لأحكامه الحالية. ولكن هذا لا يمنعنا من تأجيل دراسة القاعدة التى تنظم الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بخصوص المنازعات المتولدة عن التصرفات الصادرة بالإرادة المنفردة، وذلك على النحو الذى سنراه لاحقاً، بإذن الله تعالى، فى موضع لاحق من هذه الدراسة.

ج - د/ محمود جمال الدين زكى، الوجيز فى نظرية الإلتزام فى القانون المدنى المصرى، الجزء الأول، فى مصادر الإلتزام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٨، ص ١٧ : « وينبنى على هذا التعريف .. أن إرادة واحدة لا يمكن أن تكون عقداً، بل يجب لتكوينه، إجتماع إرادتين.

د - د/ سمير تناغو، نظرية الإلتزام، منشأة المعارف بالإسكندرية، لم يذكر تاريخ النشر، ص ١٧.

هـ - د/ برهام محمد عطا الله، أساسيات نظرية الإلتزام، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٢، ص ٤٧.

و - عبد المنعم حسنى، الموجز فى النظرية العامة للإلتزام، مجلة المحاماة، ملحق العددين ٣، ٤، ص ٧١، ١٩٩١، ص ١٣.

صيغة العقد في القانون القطري :

أ - اللفظ : وهذا ما أفادته المادتان ٩ ، ١٠ من قانون المواد المدنية والتجارية سالف البيان (١٢٣).

ب - الكتابة : وهذا ما أفادته المادة ١٠ من القانون القطري سالف البيان (١٢٤).

(١٢٣) في الفقه الإسلامي ، راجع تفصيلاً :

أ - عيسوي أحمد عيسوي ، المرجع السابق ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

ب - د/ أحمد الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

ج - د/ علي نجيدة ، المقال السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

وفي الفقه الأجنبي راجع في نفس المعنى تقريباً :

Certoma, op. cit, p. 358

Capitant, op. cit, p. 300

Salmond, op. cit, p. 312-313

Otto Kahn-Freund & Others, op. cit, p. 320-333

والاحكام الصادرة عن محكمة النقض الفرنسية والمشار اليها في الصفحات المتقدمة ، والمراجع المختلفة المشار اليها فيها .

(١٢٤) في الفقه الإسلامي ، راجع تفصيلاً :

أ - عيسوي أحمد عيسوي ، المرجع السابق ، ص ٣٨٨ .

ب - د/ أحمد الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

ج - د/ علي نجيدة ، المقال السابق ، ص ١٦٢ .

وفي الفقه الأجنبي راجع في نفس المعنى تقريباً :

Certoma, op. cit, p. 358

Capitant, op. cit, p. 300

Salmond, op. cit, p. 312-313

Otto Kahn-Freund & others, op. cit, p. 320-333

والاحكام الصادرة عن محكمة النقض الفرنسية والمشار اليها في الصفحات المتقدمة ، والمراجع المختلفة المشار اليها فيها .

ج - الإشارة : وهذا مآلفاته المادة ١٠ من القانون القطري سالف الذكر (١٢٥).

د - الفعل أو إتخاذ موقف : وهذا مآلفاته المادتين ١٠ ، ١١ من القانون القطري سالف البيان (١٢٦).

(١٢٥) في الفقه الإسلامي، راجع تفصيلاً :

أ - عيسوى أحمد عيسوى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٩.

ب - د/ أحمد الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٤.

ج - د/ على نجيدة ، المقال السابق ، ص ١٦٣.

وفي الفقه الأجنبي راجع في نفس المعنى تقريباً :

Certoma, op. cit, p. 358

Capitant, op. cit, p. 300

Salmond, op. cit, p. 312-313

Otto Kahn-Freund & others, op. cit, p. 320-333

والاحكام الصادرة عن محكمة النقض الفرنسية والمشار اليها في الصفحات

المتقدمة، والمراجع المختلفة المشار اليها فيها.

(١٢٦) راجع في الفقه الإسلامي بالتفصيل :

أ - عيسوى أحمد عيسوى ، المرجع السابق ، ص ٣٩١.

ب - د/ أحمد الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٦.

ج - د/ على نجيدة ، المقال السابق ، ص ١٦٦.

وفي الفقه الأجنبي راجع في نفس المعنى تقريباً :

Certoma, op. cit, p. 358

Capitant, op. cit, p. 300

Salmond, op. cit, p. 312-313

Otto Kahn-Freund & others, op. cit, p. 320-333

تراجع الاحكام العديدة الصادرة عن محكمة النقض الفرنسية والمشار اليها

في الصفحات سالفة الذكر ، كذا آراء الفقهاء المشار اليها فيها.

هـ - السكوت الملايس : وهذا مأفادته المادة ١٢ من القانون القطرى سالف الذكر ، وذلك بالكيفية الواردة فيها (١٢٧).

و - السكوت فى معرض الحاجة إلى البيان (١٢٨).

هذه هى صيغ التعاقد فى القانون القطرى أى طرق التعبير عن الإرادة وتلاقيها على النحو الذى يتكون معه العقد.

والتعاقد قد يكون فى إحدى الصورتين التاليتين :

أ - تعاقد بين حاضرين فى قطر .

ب - تعاقد بين غائبين .

وسوف نقوم الآن بعرض الصورتين المتقدمتين وذلك من

الزاوية التى تهمنى فى البحث المائل ، وذلك بهدف تحديد

حالات للتعاقد التى تدخل فى نطاق الإختصاص القضائى

(١٢٧) فى الفقه الإسلامى ، راجع تفصيلاً :

د . على نجيدة ، المرجع السابق ، ص ١٦٩ والمراجع المشار إليها فيه .

وفى الفقه الأجنبى راجع فى ذات المعنى تقريباً :

Otto Kahn-Freund, op. cit, p. 333

ويشيدون إلى الحكم الصادر من محكمة النقض الفرنسية بجلسة

١٨٧٠/٥/٢٥ فى قضية شهيرة تسمى

Guilloux c. Soc. des raffineries nantaise et Syndic. Robin.

وهذا الحكم منشور فى :

Sirey : 1870-1-341.

Dalloz 1870-1-257.

Grands arrêts de la jurisprudence civile. 95.

Certoma, op. cit, p. 358

Capitant, op. cit, p. 300

Salmond, op. cit, p. 312-313

(١٢٨) فى الفقه الإسلامى ، راجع تفصيلاً :

د . على نجيدة ، المقال السابق ، ص ١٧١ والمراجع المشار إليها فيه .

الدولى للمحاكم القطرية، وحالات التعاقد الأخرى التى تخرج عن نطاق الولاية الدولية للقضاء القطرى.

أ - التعاقد بين حاضرين فى قطر.

فإذا افترضنا أن مواطناً يحمل الجنسية الإيطالية اجتمع مع مواطن آخر يحمل الجنسية الأمريكية، فى الإقليم القطرى، أى داخل الحدود القطرية البرية أو البحرية أو الجوية، وتمخض هذا الاجتماع عن وثيقة مكتوبة وقام الطرفان المتقدمان بالتوقيع عليها، وأُعدت هذه الوثيقة إتفاق الطرفين المتقدمين على أن يقوم الطرف الأول ببيع كمية من البضائع المعنية التى يتاجر فيها إلى الطرف الثانى لقاء ثمن محدد فى الوثيقة السابقة، وذلك بالكيفية الواردة فى الوثيقة المعنية، هنا نكون بصدد مجلس عقد تم فى قطر، ترتب عليه إبرام عقد دولى بين المواطن الإيطالى والمواطن الأمريكى، وقد تم إتعداد هذا العقد حيث تبادل الطرفان الإيجاب والقبول، وعبر كل واحد منهما عن إرادته، وإنتهى الطرفان إلى إعداد الوثيقة العقدية والتى قاما بالتوقيع عليها بما يفيد موافقتهما على إبرام عقد بيع وإلتزام كل واحد منهما بنصوص هذا العقد. والعقد المتقدم هو عقد بين حاضرين وفقاً لمبادئ القانون القطرى سالفة الذكر، حيث تم إرتباط الإيجاب بالقبول فى المجلس السابق.

وتحديد الإقليم القطرى البرى إنما يكون عن طريق اللجوء إلى الإتفاقيات الدولية المبرمة بين دولة قطر من ناحية وجيرانها

الحدوديين مثل المملكة العربية السعودية من ناحية، ودولة الإمارات العربى من ناحية أخرى، فـدولة قطر مطلة على هاتين الدولتين.

وتحديد الحدود البحرية القطرية إنما يكون عن طريق القانون القطرى والإتفاقيات للدولية المنظمة للحدود البحرية للدول والتي تبين نطاق البحر الإقليمى القطرى، والنقطة التى ينتهى فيها هذا الأخير، حيث يبدأ البحر العام، كذا القواعد المنظمة للحدود البحرية فى منطقة الخلجان مثل الخليج العربية والذي قد يختص ببعض القواعد الخاصة المنظمة للحدود البحرية للدول المطلة عليه.

وفى النهاية فإن تحديد الإقليم الجوى القطرى إنما يكون بالرجوع إلى الإتفاقيات الدولية المعنية وللقانون القطرى.

وقد يتفق الطرفان على أن مجلس العقد إنما قد تم فى قطر، بما يعنى إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى لمحاكمها. وعلى العكس من ذلك قد يختلف المتعاقدان على المكان الذى تم فيه مجلس العقد، حيث يدعى المتعاقد الأول أن مجلس العقد قد تم فى المملكة العربية السعودية، فى حين يدعى للمتعاقد الآخر أن مجلس العقد إنما تم فى داخل الإقليم القطرى. هنا يتعين على القاضى القطرى إن عرض عليه نزاع حول العقد، أن يفصل فى مسألة أولية إن جاز لنا إستعمال مثل هذا التعبير فى الموضع المائل - هى تحديد المكان الذى تم فيه مجلس العقد، فإذا إنتهى هذا للقاضى إلى أن مجلس العقد كان فى المملكة العربية السعودية حكم بعدم إختصاص القضاء القطرى بنظر النزاع العقدى سالف الذكر، بناء على الضابط المائل،

حيث أن العقد قد تم إبرامه في مجلس كان قائما في المملكة العربية السعودية، في حين أن مناط الولاية الدولية للقضاء القطري، هي أن يكون مجلس العقد قد تم داخل دولة قطر. وعلى العكس مما تقدم، إذا ما ثبت للقاضي القطري أن مجلس العقد قد تم في الإقليم القطر، هنا سوف يحكم هذا القاضي بإعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بناء على ماتقدم.

ومن المتصور أن يتم توقيع الوثيقة العقدية على متن طائرة أو سفينة في طريقها إلى الإقليم القطري الجوى أو البحري، هنا أيضا من المتصور أن ينشب نزاع بين المتعاقدين على تحديد المكان الذي كان فيه مجلس العقد لحظة التوقيع على الوثيقة السابقة، حيث يدعى أحدهما أن العقد قد وقع لحظة مرور الطائرة في الأجواء السعودية، في حين يدعى الآخر، أنه لحظة توقيع الوثيقة المتقدمة، كانت الطائرة في الأجواء القطرية. هنا أيضا يتعين على القاضي القطري، إن عرض عليه النزاع حول العقد المعنى، أن يفصل في مسألة أولية هي : تحديد المكان الذي كان فيه مجلس العقد لحظة التوقيع على الوثيقة العقدية سالفة الذكر. ويمكن أن يحدث النزاع بين المتعاقدين حول مكان توقيع العقد، وذلك في الفرض الذي يتم توقيع العقد المعنى على متن سفينة، حيث يدعى أحدهما أنه لحظة توقيع العقد، كانت السفينة في المياه الإقليمية القطرية، في حين يدعى الآخر أن السفينة في هذه اللحظة كانت في البحر العام أو في المياه الإقليمية السعودية.

ففى الغرض السابق أيضا يتعين على القاضى القطرى إذا ما طرح عليه النزاع حول العقد المعنى، أن يحسم مسألة أولية هى تحديد مكان مجلس العقد لحظة التوقيع على الوثيقة العقدية وهل كانت السفينة فى المياة للقطرية الإقليمية، أم أنها كانت خارج المياة الإقليمية القطرية. فإذا ثبت للمحكمة أن العقد أبرم فى المياة الإقليمية القطرية، هنا انعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية والعكس صحيح.

وإختصاص القضاء القطرى بناء على إبرام العقد فى قطر، إنما يمتد إلى نظر جميع المنازعات العقدية حتى ولو لم تكن متعلقة بمسألة إبرام العقد، أو بعبارة أخرى حتى لو تعلقت المنازعة بتنفيذ العقد أو بالإمتناع عن تنفيذه من جانب المدين. فأبرام العقد فى داخل الإقليم القطرى، يعطى للقضاء القطرى سلطة الفصل فى جميع المنازعات المثارة بين الطرفين حول هذا العقد، أيا ماكان نوع أو طبيعة هذه المنازعات، مادامت متعلقة بعقد تم إبرامه فى قطر. وما نقول به هنا، أمر مستقر فى القانون المقارن كذا فى الفقه والقضاء فى العديد من الدول وذلك على النحو الذى رأيناه تفصيلاً من قبل. ولكن هذا للنظر إنما يخالف ماقررته المحكمة الأوروبية، وهى بصدد تفسير أحكام المادة ٥ / (١)، (٥) من إتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨ على النحو السابق عرضه فى الصفحات المتقدمة. والخلاف المتقدم أساسه الخلاف فى الهدف، فالهدف المرجو تحقيقه من إتفاقية بروكسل سالفة الذكر، هو منع الإختصاص المشترك بين محاكم الدول الأعضاء فى الإتفاقية، قدر الإمكان، فى حين أن الهدف

من النص القطرى المقترح من جانبنا هو توفير أكبر قدر من الحماية القضائية الدولية للمتعاملين فى المجال الخاص الدولى. فالمحكمة المتقدمة قد ضيقّت من نطاق النص المعنى لأقصى درجة ممكنة وصولاً لهدفها المعنى سالف البيان، فى حين أننا قد وسعنا من نطاق النص المقترح تحقيقاً لهدفنا المائل. ولاضير فى مثل هذا الخلاف فى تقديرنا.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً، إلى أننا حددنا مضمون المبدأ القطرى المائل فى ضوء الأحكام الموضوعية القائمة الآن فى قانون المواد المدنية والتجارية القطرى، فى حين أن المحكمة الأوروبية فى الأحكام محل الدراسة السابقة، أشارت إلى أن تحديد مضمون قاعدة الإختصاص الواردة فى الاتفاقية إنما يتم من خلال القانون الموضوعى المختص والذي تشير إليه قاعدة الإسناد الوطنية المختصة فى قانون القاضى المعروض عليه النزاع العقدى المعنى. ومثل هذا المنهج إنما يخالف المنهج الذى إعتدنا عليه فى تحديد مضمون المبدأ المائل، مؤكداً فى هذا المقام أن مسلكنا السابق إنما يتفق كل الإتفاق مع الفقه والقضاء الغالبين على النحو الذى عرضنا له تفصيلاً من قبل. ومرجع هذا الخلاف هنا أيضاً، هو للخلاف حول الهدف المرجو تحقيقه من المبدئين المعنيين، أى الإتفاقى والقطرى.

ب - التعاهد ما بين غائبين :

إذا كان الثابت أن بعض العقود يتم إبرامها فى مجلس العقد، فإن البعض الآخر منها، إنما يتم بين غائبين، حيث لا يجتمعهما مجلس

واحد، ويستغرق ذلك فترة زمنية طويلة، تتخللها مفاوضات معقدة للغاية، قد تنتهي بإتفاق، أو بغير إتفاق، وكثيراً ما يثار النزاع حول وجود الإتفاق ذاته، حيث يدعى أحد الخصوم بوجود إتفاق معين مع خصمه، في حين أن الطرف الآخر يدعى عكس ذلك، مؤكداً عدم وجود إتفاق أى تطابق في الإرادتين المعنيتين وهكذا^(١٢٩).

(¹²⁹) Approach :

Dr. Ezzat M.A. El Behiry, Implementation of the Principles of International commercial contracts in Muslims countries, Part 1, General View on the Unidroit principles of international commercial contracts, 1994, Research Published in the Yearbook of the Faculty of Sharea and Law- Tanta, Volume 10, 1999, p. 17:

"In Islamic Law the conduct of the parties is considered in concluding the contract provided that the conduct is sufficient to show agreement, this fits with ... modern commercial life contracts, specially when related to complex transactions, are often concluded after long prolonged negotiations without clear sequence of offer and acceptance."

- Prof. Hossam El Elwany, La période précontractuelle et la construction par étapes du contrat international, en: Les systèmes contractuels de droit civil et les exigences du commerce international, Institut de Droit des Affaires Internationales, Faculté de droit du Caire, Ouvrage publié avec le concours de la Mission de Recherche et de Coopération, Ambassade de France au Caire et du Barreau de Paris, 1994, Maison Galeries pour L'édition et L'impression-Guizah, Egypte, p. 39 et seq.

- Prof. Mohamed Hossam Loutfi, L'utilisation des nouveaux moyens de communication dans la négociation et la conclusion du contrat en droits positifs français et égyptien de la preuve, en: Les Systèmes ..., op. cit, p. 67 et seq.

- Prof. Marcel Fontaine, La période pré - contractuelle et la construction par étapes du contrat international, en : Les systèmes , - op . cit, p. 53 et seq.

أ - حق المتعاقدين في تحديد زمان ومكان انعقاد العقد:

وقد تصدت المادتين ١٦، ١٧ من القانون القطري لبيان أحكام التعاقد بين غائبين، ومفاد ذلك، أن تحديد زمان ومكان انعقاد العقد في الحالة الماثلة، إنما يكون على النحو المتفق عليه بين الطرفين، سواء أكان هذا الإتفاق صريحاً أو ضمنياً. وإذا لم يوجد مثل هذا الإتفاق، فإن العقد يكون قد انعقد في المكان والزمان الذي يعطى فيه الموجب بالقبول.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن المتعاقدين يحق لهما تحديد الحالات التي ينعقد فيها العقد في قطر وذلك بالإتفاق للصريح أو الضمني على ذلك وذلك بالتفصيل التالي :

فمن ناحية أولى، يمكن للمتعاقدين الإتفاق على أن العقد يكون منعقداً في اللحظة وفي المكان الذي يتم فيه إعلان القبول. وإعمالاً لهذا الإتفاق فإن تم إعلان القبول في دولة قطر، صار العقد منعقداً في قطر وبهذه المثابة ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بناءً على ذلك.

وحول المشاكل القانونية المترتبة على وقف عمالية المفاوضات وتحديد القانون الواجب التطبيق على المسؤولية وذلك بخصوص العقود التجارية الدولية، راجع تفصيلاً : مقال الأستاذ الدكتور/ أمية حسن علوان، تحت عنوان :

Du droit applicable a la responsabilité pré - contractuelle de la rupture des négociations des contrats commerciaux internationaux, en : Les Systèmes - op . cit, p . 17 et sep.

ومن ناحية ثانية، من المتصور أن يتم الإتفاق بين المتعاقدين، على أن يتم إنعقاد العقد فى الزمان والمكان الذى يتم فيه تصدير القبول. فإذا تم تصدير القبول فى دولة قطر، أصبح العقد منعقداً فيها، بناء على هذا الاعتبار، ومن ثم ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية.

ومن ناحية ثالثة : من الجائز أن يتفق المتعاقدان على أن يتم إنعقاد فى الزمان والمكان الذى يتم فيه تسليم القبول إلى الموجب. وعلى هذا الأساس، إذا تم تسليم القبول إلى الموجب فى دولة قطر، إنعقد من هذه الأخيرة، وأصبحت المحاكم القطرية مختصة أيضاً.

ومن ناحية رابعة : فمن الممكن أن يتفق المتعاقدان على أن ينعقد العقد فى الزمان والمكان الذى يتم فيه علم الموجب بالقبول. فإذا ماتم ذلك فى دولة قطر، إنعقد العقد على ترابها، وبهذه المثابة تصبح المحاكم القطرية مختصة أيضاً.

فكل هذه الاحتمالات واردة، حيث أن المشرع القطرى، قد صرح للمتعاقدين بتحديد مكان إنعقاد العقد بإرادتهما، ويجب إحترام مثل هذه الإرادة، سواء أكانت صريحة أم ضمنية، وأعمال الأثر القانونى لها، على النحو الذى رأيناه منذ قليل، حيث إنعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بناء على إنعقاد العقد المعنى على التراب القطرى.

وعلى العكس مما تقدم، فإذا أتفق الطرفان على أن يتم إنعقاد العقد فى الدولة التى يتم فيها إعلان القبول، وتم مثل هذا الإعلان

خارج دولة قطر، لم ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، لأن العقد لم ينعقد في قطر، إعمالاً لإرادة المتعاقدين.

كذلك، فإذا تم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم إنعقاد العقد في الدولة التي يتم فيها تصدير القبول، وتم الأخير خارج الإقليم القطري، هنا لا يعتبر العقد قد انعقد في قطر، ومن هذا المنطلق لا ينعقد الاختصاص القضائي للمحاكم القطرية.

وفضلاً عما تقدم، إذا إتفق الطرفان أن ينعقد العقد في الدولة التي يتم فيها تسليم القبول للموجب، وتم هذا التسليم خارج الإقليم القطري، هنا لا يعتبر العقد، قد انعقد في قطر، وبهذه المثابة لا تختص المحاكم القطرية بنظر النزاع العقدي المعطى.

وفي النهاية، إذا تم الاتفاق بين الطرفين على أن ينعقد للعقد في الدولة التي يتم فيها علم الموجب بالقبول، وثبت لنا أن الموجب قد علم بالقبول خارج الحدود القطرية، هنا لا يكون العقد قد انعقد في قطر، ومن ثم لا تختص المحاكم القطرية بنظر النزاع الدائر حول هذا العقد.

(٢) عدم اتفاق الطرفين على زمان ومكان الإنعقاد :

فإذا لم يوجد اتفاق بين المعنيين، حول زمان ومكان إنعقاد العقد، هنا بين القانون القطري حكم هذه الحالة، حيث أشارت المادة ١٦ من القانون القطري المتقدم، إلى أنه « يكون مفروضاً أن الموجب قد علم بالقبول في المكن وللزمان اللذين وصل إليه فيهما ». وإذا ثبت أن القبول قد وصل للموجب وهو في قطر، إعتبر العقد

منعقداً في قطر، الأمر الذي يترتب عليه إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، بناء على القاعدة محل دراستنا الماثلة.

والعقد المعنى والذي تم إبرامه في قطر على النحو السابق، قد يكون عقداً مدنياً أو تجارياً أو من عقود الأحوال الشخصية، وقد يكون عقداً إدارياً، ففي جميع الأحوال المتقدمة، نحن بصدد عقد إنعقد في قطر بما يبرر إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر جميع المنازعات الناشئة عنه.

ثانياً : تنفيذ العقد في قطر : (١٣٠)

(١٣٠) حول المقصود بتنفيذ العقد وأهميته، راجع تفصيلاً في القانون المقارن

المراجع التالية :

Fathi Abdel Rahim Abdalla, L'exécution in Specie (En nature) du Contrat en Droit Comparé, Egypte - France - Angleterre, Revue Al Quoun Wal Iqtisad, Droit, et Econome Politique, Faculte de droit du Caire, Mars 1973, no I, XL III . Année, Inp. université du Cairé, p. 1 et seq : ou il dit :

La conclusion du contrat ne se justifie sans L'exécution des obligations y nées. L'exécution des obligations Contractuelles est justement la raison de son existence.

On passe un contrat pour le voir être exécuté A vrai dire, l'effet principal dont les parties d'un contrat cherchent en le concluant, est sans nul son exécution . un contrat sera donc d'autant plus efficace que les parties voient leur justes expectatives se réaliser le plus exactement par l'exécution in specie l'exécution en nature est une institution qui assure la bonne foi et l'honnêteté du commerce et suivre ainsi la rapide extension de affairesCeci nous révèle l'importance du

problème de l'exécution du contrat économique (p. 1,2) ...
Exécuter le contrat signifie proprement dit, exécuter
l'obligation née du contrat (p.7).

Certoma, op. cit, p. 361 (article 1453 civil Italian Code).

Walton (F.P.), The Egyptian law of obligation, A comparative
study with special reference to the French and the English law,
Vol. 2, Secon Edition, London, Stevens and Sons, Limitid,
1923, p. 457:

It means not only the delivery of a sum of money in satisfaction
of an obligation, but the performance of anything to which the
parties are respectively obliged. It may, accordingly, consiet in
giving something or doing something, or in abstaining from
doing something.

Aubry et Rau, 5th ed., 4, 315, text and no 1, p. 244.

B-L et Bard, 2, no 1484.

Capitant, De la cause des obligation, 1923, p. 311:

"Ce que veut le contractant, c'est obtenir la prestation qui lui a
été promise...."

وفي الفقه المصري راجع تفصيلاً :

د. سليمان مرقص، أحكام الالتزام ، مطابع دار النشر للجامعات المصرية،

١٩٥٧، ص ٤٣٢ "الوفاء هو قيام المدين بما التزم به، سواء أكان محل التزامه

اعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل»

د. محمد وهيبه، شرح للنظرية العامة للالتزامات، الناشر : مكتبة النهضة

المصرية، ط الثالثة، ١٩٤٨ ، ص ١٢٨ : «الوفاء البسيط ... الأصل أن يقوم به

المدين أو ورثته يجب أن يكون الوفاء على الوجه المتفق عليه بين

المتعاقدين

د/ إسماعيل غغم، في النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، أحكام الالتزام

والإثبات، الناشر مكتبة عبد الله وهبه، ١٩٦٧، ص ٣٨١ : « الوفاء هو تنفيذ

ذات الالتزام الذي إلتزم به المدين أيا كان محل الإلتزام ».

د/ عبد الرزاق السنهوري، المستشار/ مصطفى محمد لفتي، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، نظرية الإلتزام بوجه عام، للمجلد الثاني، آثار الإلتزام، ط ثانية، دار النهضة العربية، ١٩٨٢، ص ٩٤١ : «أثر العقد هو إنشاء الإلتزام أما أثر الإلتزام فهو وجوب تنفيذه.....»

د/ سمير تناغو، نظرية الإلتزام ...، المرجع السابق، ص ٥٠٢ : « الوفاء فهو التنفيذ المعنى للإلتزام المدين ».

د/ بهرام عطا الله، المرجع السابق ، ص ١١٧ « الوفاء بالإلتزام هو تنفيذه إختياراً ».

د/ محمود جمال الدين زكي، المرجع السابق، ص ١٩٠ : « الوفاء ... هو التنفيذ المعنى للإلتزام ... قيام المدين بتنفيذ ذلت الإلتزام ».

د/ أنور سلطان، المرجع السابق، ص ٣١٥.

أ / عبد المنعم حسني، المرجع السابق، ص ٢٢٧ « الوفاء هو قيام المدين بالإداء الذي تعهد به » حيث يشير إلى : د/ عبد الحى حجازي، للنظرية العامة للإلتزام، ج ٢ ، ص ٨.

د/ نجيب محمد بكير، أثر الإستحالة النسبية على تنفيذ الإلتزام، بحث مقارن بين نظرية الظروف الطارئة في القانون المصري والفقهاء الإسلامى ونظرية الإستحالة في القانون الإنجليزي. مجلة القانون والاقتصاد، ص ٥٥ ، ١٩٨٥، النشر تم ١٩٨٦، ص ١٨٣ وما بعدها .

د/ نزية محمد الصديق للمهدى، محاولة للتوفيق، للمقال السابق، الجزء الثاني، مجلة القانون والاقتصاد، ص ٤٩ ، ع ٣ - ٤ ، سبتمبر - ديسمبر ١٩٧٩، للنشر عام ١٩٨١، ص ٤٨٢ وما بعدها.

وتجدر الإشارة :

إلى أن قانون المواد المدنية والتجارية القطرى سالف الذكر، لم يعرف الوفاء، بل إكتفى ببيان : أطراف الوفاء (المواد من ١٥٧ حتى ١٦٦)، محل الوفاء وزمانه ومكانه ونفقاته (المواد من ١٦٧ وحتى ١٧٤)، الأمر الذى يجب معه الرجوع

إذا ما تم تنفيذ عقد معين على التراب القطري فعلاً، فهنا يُنقَـد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر كافة المنازعات المتولدة عن هذا العقد حتى ولو تعلقت بإيرامه، والذي تم خارج قطر، كذا يُنقَـد مثل هذا الإختصاص، ولو كان المتفق عليه بين المتعاقدين هو وجوب تنفيذ العقد المعنى، خارج دولة قطر، أو بعبارة أخرى فالتنفيذ الفعلي للعقد المعنى على التراب القطري، ينشأ رابطة بين قطر والنزاع الناشئ عن هذا العقد، بما يبرر إختصاص القضاء القطري بنظر هذا النزاع، حتى ولو لم يكن متعلقاً بالتنفيذ الذي تم في قطر.

وللتنفيذ الذي تم على التراب القطري، قد يكون صادراً من المدين، بنفسه أو عن طريق نائب قانوني أو وكيل. كذا فمن المتصور أن يكون هذا التنفيذ بواسطة الغير، كذا قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً.

والمقصود بتنفيذ العقد محل النزاع، هو الوفاء بالالتزامات المختلفة المترتبة عليه وفقاً لأحكامه وللقانون الواجب التطبيق عليه. ومن المتصور أن يكون التنفيذ عينياً، كذا فمن الجائز أن يكون بمقابل أى بطريق التعويض لأن القانون القطري هو المرجع في تفسير قاعدة الإختصاص الماثلة، وهذا الأخير يسمح بالتنفيذ العيني،

إلى المراجع المتقدمة للوقوف على معنى تنفيذ العقد، أى الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه.

كذا التنفيذ عن طريق التعويض^(١٣١). كذلك فمن المتصور أن تنفيذ العقد قد تم على التراب القطرى إختيارياً حتى ولو تم بناء على حكم قضائى أجنبى، مادام أن إجراءات التنفيذ الجبرى لم تتخذ بشأنه على التراب القطرى. فمثل هذا التنفيذ يظل ذو طبيعة إرادية ورضائية وليست جبرية بأى حال، على نحو دخول القضاء القطرى سلطة التصدى لحسم النزاع للدائر حول العقد المعنى أيا مكان الشق الدائر حوله النزاع، ومن الجائز أن مثل هذا التنفيذ قد تم جبراً عن المدين، ودون ثمة إرادة من جانب، شريطة أن يكون مصدر الجبر ليس هو إجراءات التنفيذ الجبرى القطرية.

والإلتزامات التى تم الوفاء بها على التراب القطرى، قد تكون الإلتزامات قانونية، أى يجوز قانوناً إجبار المدين على الوفاء بها، وعلى العكس من ذلك، فمن المتصور أن تكون هذه الإلتزامات من قبيل الإلتزامات الطبيعية والتى لا يمكن قانوناً إجبار المدين على الوفاء بها، ولكن الأخير قام فعلاً بالوفاء بها على التراب القطرى سواء أكان عالماً بصفتها الطبيعية من عدمه.

والإلتزام الذى تم الوفاء به على الإقليم القطرى، قد يكون إلتزاماً بعمل، حيث تم القيام بهذا العمل فى الإقليم القطرى سواء من جانب المدين أو الغير، كذا فمن المتصور أن يكون إلتزاماً بالإمتناع

(١٣١) تنص المادة ٩٩ من قانون المواد المدنية القطرى على أنه «يجبر المدين بعد إعداره على تنفيذ إلتزامه تنفيذاً عينياً، متى كان ذلك ممكناً....» وتنص المادة ١١١ من القانون المتقدم ذاته على أنه «ينفذ الإلتزام بطريق التعويض فى الأحوال وطبقاً للأحكام التى نص عليها القانون».

عن عمل معين، حيث قام المدين بالإمتناع عن القيام بالعمل المحظور عليه القيام به وفقاً للعقد المعنى، وقد يكون الإلتزام المعنى، هو أداء شئ معين من قبل المدين أو الغير إلى الدائن، سواء كان هذا الشئ يعتبر مائلاً أو كان غير مال. سواء وفقاً للقانون الواجب التطبيق على العقد الدولي المعنى أو وفقاً لأحكام القانون القطري، حيث تم التنفيذ المعنى فعلاً على التراب القطري.

وحسبما رأينا من قبل فإن تحديد مضمون وطبيعة الإلتزامات المتولدة عن العقد والتي تم الوفاء بها فعلاً على الإقليم القطري، إنما تحددها نصوصه وأحكام القانون الواجب التطبيق عليه، سواء كان الأخير هو القانون القطري أو قانوناً أجنبياً معينا، حسب إتفاق الأطراف عليه فى العقد المعنى محل النزاع.

والتنفيذ الذى تم فى قطر قد يكون تنفيذاً صحيحاً وفقاً لنصوص العقد المعنى والقانون الواجب التطبيق عليه، وعلى العكس من ذلك قد يكون تنفيذاً خاطئاً وفقاً للعقد والقانون المختص، ومثل هذا التنفيذ لا يحول دون إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بنظر النزاع المعنى، لأننا قد رأينا من قبل أن مطلق تنفيذ شق من العقد المعنى فى قطر، موجب لإنعقاد الإختصاص القضائى الدولى لمحاكمها بنظر كافة منازعات العقد المعنى، سواء تعلق الأمر بالتنفيذ أو الإبرام أو حوالة الحقوق والديون المترتبة أو بإنقضاء العقد بأى سبيل تقرره نصوص الأخير وأحكام القانون المختص بحكمه.

والتنفيذ الذى تم فعلاً فى قطر، قد يكون عملاً مشروعاً ومتفقاً مع النظام العام والآداب فى قطر، وعلى العكس من ذلك فمن المتصور أن التنفيذ المعنى، قد يكون عملاً غير مشروع فى قطر ومخالفاً للقانون القطرى، ومع ذلك تم مثل هذا التنفيذ على الإقليم القطرى بمعرفة الخصوم، ودون علم السلطات القطرية المختصة.

انعقاد الإختصاص الدولى للمحاكم القطرية رغم عدم مشروعية التنفيذ الذى تم فى قطر.

هل يجوز للخصوم التذاعى أمام المحاكم القطرية بخصوص تنفيذ عقدى غير مشروع فى قطر ومخالف للنظام العام والآداب فيها، أم أن ذلك أمر غير جائز؛ أو بعبارة أخرى هل ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بنظر النزاع العقدى للمعنى إعمالاً للقاعدة العامة التى أرسيناها من قبل فى المادة محل الدراسة رغم مخالفة هذا التنفيذ للنظام العام والآداب فى قطر، أم يتعين فى مثل هذه الحالة أن يتخلى القضاء القطرى عن نظر النزاع المعنى نظراً لعدم مشروعية التنفيذ الذى تم فى قطر، والذى هو مناط إنعقاد الإختصاص.

نرى أنه من الواجب على القضاء القطرى أن يتصدى لتوفير الحماية القضائية للخصوم، وذلك عن طريق تأكيد إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية رغم عدم مشروعية التنفيذ الذى تم فى قطر ومخالفته للنظام العام والآداب فى قطر؛ أو بعبارة أخرى لايجوز للمحاكم القطرية أن تقرر عدم إختصاصها بنظر النزاع

المعنى فى مثل هذه الحالة، لأن النص المعنى - المقترح من جانبنا يجعلها مختصة بنظر كافة المنازعات العقدية مادام أن العقد محل النزاع قد تم تنفيذ شق منه فى الإقليم القطرى. ولا يجوز أيضاً للمحكمة المتقدمة أن تتخلى عن نظر هذا النزاع إستناداً لعدم مشروعية التنفيذ العقدى وفقاً لأحكام القانون القطرى، لإعدام المبرر لمثل هذا التخلي، فضلاً عن أنه يشكل أحد ضوابط إنكار العدالة. وفضلاً عما تقدم فتجدر الإشارة، إلى أن تحديد مشروعية التنفيذ أو عدم مشروعيته هو مسألة موضوعية يحكمها القانون الذى يحكم العقد الدولى محل النزاع، وفقاً لقاعدة الإسناد المختصة، وهى مسألة خارجة عن نطاق دراستنا دون شك، ولن نقوم بدراستها هنا، ولكن ماود أن ننبه إليه الأذهان هنا هو عدم جواز قيام المحكمة القطرية بسبق الأحداث والتخلى عن نظر النزاع على أساس عدم مشروعية التنفيذ المعنى، لأن من سيفصل فى مسألة مدى مشروعية مثل هذا التنفيذ هو القانون الواجب التطبيق على العقد الدولى، وسوف نتطرق المحكمة لبحث حكم هذا القانون فى مثل هذا التنفيذ، فى مرحلة لاحقة على حكمها بإعتقاد الاختصاص للقضائى الدولى للمحاكم القطرية؛ أو بعبارة أخرى يجب على المحكمة القطرية المعنية أن تحكم أولاً بإعتقاد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بنظر النزاع للدائر حول العقد المائل أياً ماكان موضوع هذا النزاع أى سواء تعلق الأمر بإعتقاد العقد المعنى أو حول الحقوق والمديون المترتبة عليه أو تنفيذه، مادام قد ثبت لهذه المحكمة أن ثمة تنفيذاً جزئياً قد تم فى قطر للعقد المتقدم. وبعد ذلك، وفى مرحلة لاحقة،

تتصدى المحكمة لحسم النزاع، وإعمال قاعدة الإسناد المختصة لديها، ثم تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد المعنى، وهذا القانون الأخير هو الذى سيحدد لنا مدى مشروعية مثل هذا التنفيذ أى هل هو مشروع أم غير مشروع. والقانون المتقدم، قد يكون هو القانون القطرى، وعلى إفتراض إتعداد الإختصاص للقانون الموضوعى القطرى بحكم العقد الدولى المتقدم، فيجب ألا يحول ذلك دون إتعداد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، بإعتبار أن الفصل فى الإختصاص، يجب أن يسبق دائماً الفصل فى الموضوع، وأن مضمون القانون الواجب التطبيق على الموضوع، يجب ألا يؤثر على إتعداد الإختصاص للقضائى الدولى للمحاكم القطرية، مادام أن مناط أعمال ضابط الإختصاص المائل، قد توافر أمام المحكمة القطرية المعنية.

صور التنفيذ فى قطر :

أ - فإذا إفتراضاً أن عقد بيع قد تم إبرامه فى ألمانيا بين تاجر إيطالى مصدر لسلعة معينة، مع مستورد هندى متوطن فى قطر، وقام المصدر الإيطالى، بتسليم السلعة المباعة للمستورد الهنذى على التراب القطرى، هنا يكون العقد الدولى المعنى قد تم إبرامه فى ألمانيا، ولكن تم تنفيذه فى قطر، نظراً للوفاء باللتزام هام مترتب عليه على التراب للقطرى، ألا وهو الإلتزام بتسليم السلعة المبيعة للمشتري المعنى.

كذلك فإن وفاء المشتري الهنـدى المتوطن فى قطر، بالثمن للبائع الإيطالى، على التراب القطرى، إنما يعنى أن شقاً من العقد قد تم تنفيذه على الإقليم القطرى، حيث تم الوفاء بالتزام هام مترتب عليه، ألا وهو الوفاء بـ ثمن البضاعة المببـعة، حتى ولو تم تسليم الأخيرة فى روسيا، أو حتى ولو لم يتم التسليم إطلاقاً نظراً لعدم حلول أجله لحظة الوفاء بالثمن.

ب - وإذا افترضنا أن عقد مقولة إنشاء مصنع للحديد والصلب فى قطر، قد تم إبرامه بين مقول هولندى، ورب عمل صينى، وبموجب هذا العقد تعهد المقول الهولندى بإنشاء المصنع للمعنى فى الإقليم القطرى، وقام الأخير بعملية الإنشاء وفقاً لعقد المقولة المعنى، هنا يعتبر أن العقد المتقدم قد تم تنفيذ شق منه فى قطر، حتى ولو تم أداء الثمن فى فرنسا - فيكفى هنا تنفيذ المقولة المعنية فى العقد لإنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بنظر كافة المنازعات الناشئة عن العقد المائل، ولا يلزم الوفاء بجميع هذه الإلتزامات هناك لاتعقد الإختصاص المعنى.

كذلك نعتقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، حتى ولو لم يتم إنشاء المصنع المعنى، إذا كان الوفاء بالثمن تم من قبل رب العمل، فى الإقليم القطرى. فالواقعة المتقدمة، موجبة لعقد الإختصاص المعنى بخصوص جميع المنازعات الناشئة عن العقد محل النزاع بإعتبارها وفاء جزئياً بالتزام عقدى.

ج - وإذا افترضنا أن عقد عمل، قد تم إبرامه بين صاحب العمل سويدي الجنسية، مع العامل النرويجي الجنسية، وذلك في البرازيل، وبموجب هذا العقد تعهد العامل المتقدم بتنفيذ العمل محل العقد في الإقليم القطري في المصنع للمملوك رب العمل المتقدم. وعلى أثر ما تقدم، قام هذا العامل بالتوجه إلى قطر، وإنخرط في العمل من الناحية الفعلية وكان يداوم على العمل لفترة زمنية معينة مقدارها شهراً على سبيل المثال، هنا يكون تنفيذ شق من العقد قد تم في قطر، حيث أدى العامل للعمل المطلوب منه رب العمل. فإذا ما امتنع الأخير عن الوفاء بالأجر المستحق للعامل، حق للأخير رفع دعوى أمام المحاكم القطرية بطلب إلزام رب العمل بأن يؤدي له الأجر المستحق له وفقاً لعقد العمل أو وفقاً للقانون المختص. والمحاكم القطرية مختصة دولياً بنظر هذه الدعوى، بالرغم من انعقاد العقد المعنى خارجها.

د - وإذا افترضنا أن عقد إيجار منقولات معينة قد تم إبرامه في جنوب إفريقيا، بين مالك مغربي (مؤجر) ومستأجر جزائري، وكانت المنقولات المؤجرة كالسيارات أو الشاحنات أو الحفارات على سبيل المثال، موجودة في الإقليم القطري. وعلى أثر إبرام هذا العقد، قام المؤجر والمستأجر بالتوجه إلى قطر، حيث استلم المستأجر السيارات المؤجرة له. فمثل هذا الاستلام يعتبر وقاء بأحد الالتزامات المترتبة على العقد المتقدم، بما يوجب انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر النزاع المعنى، حول العقد سالف الذكر، حتى لو تعلق هذا النزاع بإبرام العقد والذي تم في

الخارج وليس بتنفيذه الذى تم فعلاً فى قطر. فإذا امتنع المستأجر عن الوفاء بالإجرة المستحقة للمؤجر، حق للأخير رفع دعواه أمام المحاكم القطرية بطلب إلزام المستأجر بأن يؤدي له القيمة الإيجارية المستحقة عن الأشياء المؤجرة سائلة للبيان.

هـ - وإذا افترضنا أن عقد وكالة، قد تم إبرامه فى النمسا، بين تاجر روماني وموزع تشيكي متوطن فى قطر، وبموجب عقد الوكالة سالف الذكر، يقوم الموزع المتقدم، بفتح معرض فى قطر يقوم فيه بعرض وبيع المنتجات التى يتاجر فيها للتاجر الروماني سالف الذكر. فهنا تم إبرام عقد التوزيع فى النمسا، ومع ذلك يتعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر المنازعات الدائرة حول إبرام هذا العقد، وذلك فى الفرض الذى يثبت فيه للمحكمة القطرية المعنية، أن الموزع قد قام فعلاً بفتح المعرض ومنفذ للتوزيع المتفق عليه فى العقد المتقدم، كذا الحال إذا قام الموزع المتقدم بإرسال أول شحنة من البضاعة المعنية، حتى يتم توزيعها فى قطر من خلال المنفذ السابق. هنا يعتبر أن شقاً من الإلتزامات المترتبة على العقد سالف الذكر، قد تم تنفيذها فى قطر، بما يوجب إعتقاد الإختصاص القضائي الدولي لمحاكمها بخصوص أية منازعة عقدية، حتى ولو لم تكن متعلقة بتنفيذ العقد، بل بإنعقاده، كما رأينا منذ قليل.

هذه بعض الأمثلة، للحالات التى يتم فيها تنفيذ العقد فى قطر، وما يترتب على ذلك من إعتقاد الإختصاص القضائي الدولي لمحاكمها بنظر المنازعات العقدية للمعنية.

وقد رأينا من قبل، أن المحكمة الأوروبية قد إعتمدت ضابط الأداء المميز لتحديد المحكمة المختصة دولياً بنظر المنازعة المعنية، بحيث يتعد الإختصاص القضائي الدولي لمحاكم الدولة التي تم فيها الأداء المميز، وليس لأي دولة تم فيها تنفيذ شق من العقد المعنى، مادام أن ماتم تنفيذه في هذه الأخيرة، لم يكن من قبيل الأداء المميز. كما أن المحكمة المتقدمة، إصملاً لإتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨، لا تعطى لمحاكم الدولة التي تم فيها الأداء المميز، إلا سلطة الفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ هذا الأداء فقط، دون سواها من المنازعات المتعلقة بأداء مميز آخر تم في دولة أخرى، كذا بالنسبة للمنازعات المتعلقة بإبرام العقد المعنى وصحته ونفاذه ألخ. والموقف المتقدم للمحكمة الأوروبية إنما يعكس رغبتها في تحقيق أكبر مقدار من الفعالية لإتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف التي قامت الأخيرة من أجل تحقيقها في منع الإختصاص المشترك بين محاكم الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية. ولاشك أن صياغتنا وتحديدنا لمضمون النص القطري المقترح على النحو السابق، إنما يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الحماية القضائية الدولية الفعالة للخصوم المتعاملين في المجال الدولي. وهكذا يبين لنا بجلاء إختلاف موقفنا عن مسلك المحكمة المتقدمة للإعتبرات سائلة الذكر، خصوصاً وأن تحديد مضمون نص وارد في إتفاقية دولية وتفسيره، إنما يختلف عن تحديد مضمون نص وتفسير نص، تشريعي وطني، كما هو الحال بالنسبة لدراستنا الماثلة.

ثالثاً : وجوب تنفيذ العقد فى قطر :

إذا إتفق الطرفان المتعاقدان على وجوب تنفيذ العقد المعنى محل النزاع، فى الإقليم القطرى، هنا أيضاً ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بوصفها الدولة التى يجب أن يتم فيها الوفاء بالإلتزامات المتنوعة المتولدة عن العقد المعنى محل النزاع. وعلى هذا الأساس إذا لم يقم أحد المتعاقدين بالوفاء بالإلتزام عقدى معين يقرره العقد، هنا يحق للمتعاقد الآخر أن يرفع دعواه أمام القضاء القطرى، وذلك بطلب الحكم بإلزام المتعاقد الآخر بأن يؤدي له ما إلتزم به فى العقد المعنى.

والإلتزام محل المطالبة، قد يكون إلتزاماً بأداء مبلغ من النقود، أو إلتزاماً بتسليم شئ معين، سواء أكان هذا الشئ منقولاً أو عقاراً أو إلتزاماً بعمل أو بإمتناع عن عمل. وفضلاً عما تقدم، فهذا الإلتزام، قد يكون إلتزاماً قانونياً أو طبيعياً. ومن المتصور أن يكون إلتزاماً بسيطاً أو منجزاً، وعلى العكس من ذلك قد يكون إلتزاماً غير بسيط أى معلقاً على شرط، سواء أكان هذا الشرط واقفاً أو فاسخاً، كذلك قد يكون هذا الإلتزام، مضافاً إلى أجل، سواء أكان هذا الأجل واقفاً أو كان أجلاً فاسخاً. ومن المتصور أن يكون هذا الإلتزام تخبيرياً أو بدلياً^(١٣٧).

(١٣٧) سوف نشير هنا لبعض أحكام القانون القطرى، ولكن دون أن يعنى ذلك على الإطلاق، أن تقصد من تلك الإشارة العابرة، أن القانون القطرى، هو الواجب التطبيق على العقد المعنى، لأن تحديد القانون المتقدم هو مسألة

لاحقة، سوف تقوم بها المحكمة القطرية المعنية، بعد الحكم بإعتقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم للقطرية، وذلك عن طريق أعمال قاعدة الإسناد للقطرية المختصة بحكم العقود، وهذه الأخيرة، قد تشير بتطبيق القانون القطري، وعلى العكس من ذلك فقد تشير هذه القاعدة بتطبيق قانون أجنبي معين.

تنص المادة ٨ من قانون المواد المدنية القطري على أنه « يصرح أن يرد العقد :

- ١ - على الأعيان، منقولة كانت أو عقاراً، لتمليكها بعوض بيعاً أو بغير عوض هبة ولحفظها وديعة أو لإستهلاكها بالإنتفاع بها أقرضاً.
 - ٢ - وعلى منافع الأعيان، للإنتفاع بها بعوض إجارة أو بغير عوض إعارة.
 - ٣ - وعلى عمل معين أو على خدمة معينة.
 - ٤ - وعلى أى شئ آخر لا يكون الإلتزام به ممنوعاً بالقانون أو مخالفاً للنظام العام أو للأداب.
- وراجع أيضاً :

م ٩٨ من القانون المتقدم والتي تنص على أنه « ينفذ الإلتزام جبراً على المدنيين ».

وحول التنفيذ العيني للعقد فى القانون القطري راجع : - المواد من ٩٩ - ١١٠ من قانون المواد المدنية والتجارية وحول التنفيذ بطريق التعويض فى القانون القطري، راجع المواد : من ١١١ وحتى ١١٦ من القانون المتقدم .
وحول الشرط : راجع المواد من ١٢٣ وحتى ١٢٧ من القانون المتقدم .
وحول الأجل : راجع المواد من ١٢٨ وحتى ١٣٢ من القانون المتقدم .
وحول الإلتزام التخيري : راجع المواد من ١٣٣ وحتى ١٣٦ من القانون المتقدم .

وحول الإلتزام للبلى ، راجع المادة ١٣٧ من القانون المتقدم ..

والمدعى فى هذه الدعوى قد يكون دلتنا واحد أو أكثر من دائن، وذلك فى الحالة التى يكون فيها أطراف العقد فريقين، للفريق الأول ويشمل الدائتون بحق معين وفقاً للعقد، والفريق الثانى هو ويتضمن المدينون فى العقد، حيث يتصور أن يكون فى العقد المعنى أكثر من مدين، وهنا يتصور أن يرفع الدائتون دعوامهم ضد المدينين فى هذا العقد، بطلب لإلزامهم بأداء ماتعهدوا بالوفاء به من إلتزامات بموجب العقد المعنى. محل النزاع، بعد أن نكلوا عن الوفاء بها.

ومن المتصور أن يكون الدائتون المدعون متضامنين وعلى العكس، من ذلك قد يكون هؤلاء الدائتون غير متضامنين^(١٣٣). والمدينون المدعى عليهم من المتصور أن يكونوا متضامنين، أو غير متضامنين حسب مقتضى الحال^(١٣٤).

وإذا كان الثابت مما تقدم، هو أن إتفاق المتعاقدين حسبما هو ثابت من نصوص العقد على وجوب تنفيذه فى قطر، ونكول المدين أو المدينين عن الوفاء بإلتزاماتهم العقدية، من شأنه عقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، فإن القانون الواجب التطبيق على العقد المعنى من شأنه أيضاً، أن يجعل من قطر الدولة التى يجب تنفيذ العقد فيها، أو بعبارة أخرى، الدولة التى يجب تنفيذ الإلتزامات

(١٣٣) حول التضامن بين الدائتين، راجع المواد : من ١٣٨ وحتى ١٤٢ من القانون المتقدم.

(١٣٤) حول التضامن بين المدينين وعلاقة المتقدمين بالدائتين، راجع المواد : من ١٤٣ وحتى ١٤٧.

المتولدة عن العقد المعنى على ترابها، وذلك فى الفروض التى لايتفق فيها الأطراف على تحديد الدولة التى يجب تنفيذ الأخير فيها. وقد رأينا من قبل، أن المحكمة الأوروبية قد ذهبت إلى أن القانون الواجب التطبيق على العقد الدولى، وفقا لقاعدة الإسناد الداخلية المختصة فى قانون القاضى، هو الذى يحدد لنا الدولة التى يجب تنفيذ الإلتزام فيها، حال عدم وجود إرادة للمتعاقدين فى هذا الخصوص.

وهنا أيضا بالمثل، فحال عدم وجود إرادة للأطراف بخصوص تحديد دولة تنفيذ الإلتزامات العقدية المختلفة، وقيام أحدهما برفع دعوى قضائية ضد المتعاقد الآخر، وذلك أمام القضاء القطرى، يطلب إلزامه بالوفاء بالإلتزام عقدى معين على التراب القطرى زاعما أن قطر هى الدولة التى يجب أن يتم فيها الوفاء بمثل هذا الإلتزام، هنا يمكن أن يثار أكثر من فرض :

الفرض الأول :

فقد يرفض الطرف الآخر فى العقد، المزاعم المتقدمة، ويطلب من المحكمة القطرية الحكم بعدم إختصاصها دوليا بنظر النزاع المائل أمامها، على أساس أن قطر ليست هى الدولة التى يجب أن يتم فيها تنفيذ العقد المعنى، وفقاً للقانون الواجب التطبيق على الأخير.

فى مثل هذه الحالة، يتعين على المحكمة القطرية المختصة، أن تتصدى للفصل فى مسألة مدى إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى

للمحاكم القطرية في الحالة الماثلة، وذلك إزاء النزاع القائم بين الخصوم المتعاقدين حولها على ما رأيناه من قبل.

هنا يتعين على المحكمة القطرية أن تحدد قاعدة الإسناد الذي تحكم المسألة محل النزاع والمتعلقة بتحديد الدولة التي يجب أن يتم الوفاء بالإلتزامات العقدية على ترابها. وحتى تصل المحكمة إلى تحديد قاعدة الإسناد المعنية، يجب أن تكيف المسألة المتقدمة وتدخلها في فكرة مسندة معينة، وسوف نفترض هنا أن المحكمة القطرية المعنية، قامت بتكييف المسألة السابقة وأدخلتها في فكرة الإلتزامات التعاقدية، وإذا افترضنا أن الإلتزامات التعاقدية تخضع في القانون القطري لقانون الإرادة، وأن المتعاقدين حددا هذا القانون صراحة بأنه القانون الإيطالي، هنا يعتبر الأخير، هو القانون الواجب التطبيق على المسألة محل النزاع، وهذا الأخير هو الذي يحدد لنا الدولة التي يجب أن يتم الوفاء بالإلتزامات المعنية على ترابها.

فإذا افترضنا أن القانون الإيطالي، قد إعتبر أن قطر هي الدولة التي يجب أن يتم فيها بالإلتزامات التعاقدية المعنية، هنا سوف نعتقد الإختصاص للقضائي الدولي للمحاكم القطرية، بإعتبار أن قطر هي الدولة التي يجب أن يتم تنفيذ العقد فيها وفقا للقانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع.

وعلى العكس مما تقدم، إلى إذا كان القانون الإيطالي يذهب إلى الدولة الذي يجب أن يتم الوفاء فيها بالإلتزامات المعنية هي إيطاليا أو فرنسا على سبيل المثال، فمقتضى ما تقدم، هو أن تحكم

المحكمة القطرية المتقدمة بعدم إختصاصها دولياً بنظر النزاع المعنى، لأن قطر ليست الدولة التى يجب أن يتم الوفاء على ترابها بالإنترملات المعنية، إعمالاً لقاعدة الإسناد القطرية المفترضة من جانبنا على ما نحو ما رأيناه من قبل.

الفرض الثانى :

وفيه يرتضى الطرف الآخر طرح النزاع أمام المحاكم القطرية، رغم عدم إختصاصها دولياً بنظر النزاع المعنى، لعدم إعتبارها دولة الإبرام أو التنفيذ أو وجوب التنفيذ على نحو ما رأيناه منذ قليل، وتراضى الخصوم على الخضوع لولاية القضاء القطرى رغم عدم إختصاصها، يثير ضابط آخر سوف نتعرض له بإذن الله تعالى فى نهاية هذه الدراسة، ألا وهو للخضوع الإختيارى، فنوجل عرض أحكامه لمرحلة لاحقة من هذه الدراسة؛ بحيث يكون مثل هذا الفرض فى موضعه المناسب.

إنعقاد الإختصاص الدولى للمحاكم القطرية رغم عدم مشروعية العقد

ونشير فى هذا المقام إلى أنه فى الفرض الذى يشير فيه القانون الإيطالى - بإعتباره القانون الواجب للتطبيق على الموضوع بأن دولة قطر هى الدولة التى يجب أن يتم فيها، الوفاء بالإنترملات المتولدة عن العقد محل النزاع، هنا - وكما رأينا من قبل - سوف ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية.

وإزاء ذلك : لايجوز للأخيرة، أن تحكم بعدم إختصاصها بعد ذلك، إذا ماوجدت أن العقد محل النزاع يعتبر من العقود المتعارضة مع النظام العام فى قطر، وفقاً للمادة ٤/٨ من قانون المواد المدنية والتجارية سالف الذكر، وللتى نصت على أنه « يصح على أن يرد العقد. ١ - على ٢ - وعلى أى شئ آخر لا يكون الإلتزام به ممنوعاً بالقانون أو مخالفاً للنظام العام أو للأداب».

فالنص السابق، إنما يواجه الفرض الذى يكون فيه العقد المعنى عقداً وطنياً بحتاً، حيث يكون صحيحاً إذا كان بالوصف السابق، وباطلاً إذا لم تتوافر فيه للشروط السابقة. ومثل هذه المسألة بعيدة كل البعد عن مسألة الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، وللتى يجب أن تستند إلى توافر مناهج أعمال ضابط الإختصاص المعنى من عدمه. فإذا توافر ذلك إتخذ الإختصاص المعنى، وإذا تخلف مناهج أعمال الضابط المعنى، حكمت المحكمة بعدم إختصاصها دولياً بنظر النزاع المعنى، دونما نظراً لمدى شرعية أو عدم شرعية العقد محل النزاع، لأن مثل هذا البحث سوف يأتى فى مرحلة لاحقة على الحكم بإتخاذ الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، وذلك حينما تقوم المحكمة القطرية للمعنية بإعمال قاعدة الإسناد القطرية المختصة بحكم للنزاع العقدى المعنى، وللتى ستحدد لها القانون المختص بحكم موضوع العقد محل النزاع، أى القانون الإيطالى على سبيل المثال، وهذا القانون هو الذى سيجد لنا مدى مشروعية العقد سالف الذكر وفقاً للأحكام الموضوعية الموجودة فى هذا القانون. فقد يكون العقد غير مشروع فى القانون

الإيطالى، هنا ستحكم المحكمة فى موضوع النزاع، برفض الدعى المرفوعة من الدائن بطلب إلزام المدين بإداء معين، بعد أن ثبت للمحكمة أن العقد محل النزاع ذاته غير مشروع، وفقاً للقانون الذى يحكمه (الإيطالى) بما - يجعله عاجزاً عن توليد أى إلزام، ومن ثم لا يحق للدائن طلب إلزام المدين بالتقييم بالأداء المعنى.

وعلى العكس مما تقدم، قد يعتبر العقد محل النزاع مشروعاً وفقاً للقانون الإيطالى، ولكن المحكمة ترى أن القانون الإيطالى ذاته مخالف للنظام العام فى قطر لأنه يعطى المشروعية، لعقد هو غير مشروع وفقاً لتقدير المشرع القطرى. فى مثل هذه الحالة يحق للمحكمة إستبعاد القانون الإيطالى، والحكم بإعتقاد الإختصاص للقانون التالى له وفقاً لقاعدة الإسناد القطرية التى تجيز إستبعاد القانون الأجنبى المخالف للنظام العام فى قطر. ومثل هذا الموقف يجب ألا ينعكس إطلاقاً على مسألة الإختصاص الدولى للمحاكم القطرية، حيث يظل القضاء القطرى مختصاً دولياً، رغم عدم مشروعية العقد محل النزاع وفقاً للقانون القطرى، كذا الحال إذا كان مضمون القانون الإيطالى مخالفاً للنظام العام فى قطر، فالمشكلة المتقدمة إنما يجب أن تتم معالجتها وفقاً لأحكام تنازع القوانين، ويجب ألا تلقى بظلالها على مسألة الإختصاص إطلاقاً، نظراً لإنفصال المسألتين المتقنمتين كل عن الآخر، وذلك بخصوص الجزئية الماثلة محل البحث الآن.

والقول بغير ذلك، وإعطاء المحكمة القطرية حق التخلّى عن إختصاصها أو طريق الحكم بعدم إختصاصها دولياً، نظراً لعدم

مشروعية العقد محل النزاع، من شأنه تقليل مقدار الحماية القضائية الدولية والتي يجب منحها للمتعاملين في مجال التجارة الدولية، وهذا الأمر إنما يتعارض مع مقتضيات التعامل في العصر الحاضر، عصر الحركة النشيطة للسلع والخدمات والأشخاص عبر الدول بأقصى درجة ممكنة، أو بعبارة أخرى عصر إتفاقيات الجات والعملة.

والهدف مما نقول به الآن توسيع نطاق الحماية القضائية الدولية للمتعاملين بأقصى مدى ممكن، ودون ثمة مصادرة على حق المحكمة في إستبعاد القانون الإيطالي في الفرض السابق، نظراً لتعارضه مع النظام العام في قطر مع إحلال قانون آخر بإعتباره القانون التالي في الأعمال بعد القانون الإيطالي. ونضيف لما تقدم، أن الثابت هو عدم جواز تخلي المحكمة القطرية عن إختصاصها بنظر نزاع وطني بحت وذلك بخصوص عقد وطني باطل، لأن من شأن هذا التخلي انكار العدالة، وهو أمر محرم على النطاق الدولي بالتأكيد. وبالمثل هنا أيضاً لايجوز أن تتخلي المحكمة القطرية عن نظر النزاع بعد أن توافر مناط أعمال ضابط الإختصاص المختص بخصوص هذا العقد - بدعوى عدم مشروعية هذا العقد وفقاً للقانون القطري أو نظراً لتعارض القانون الذي يحكم موضوع العقد بمقتضيات النظام العام في قطر. ولاشك أن الدعوات المناهضة لرأينا المائل، من شأنها دفع المتعاملين في التجارة الدولية إلى عدم إشتراط تنفيذ العقد المعنى في قطر، خشية تواتر القضاء القطري، على الحكم بعد إختصاصه كلما كان العقد محل للنزاع متعارضاً مع

النظام العام الداخلى القطرى، وهذه نتيجة غير محمودة إطلاقاً، نظراً لأنها تؤدي إلى إحقاق أضرار جسيمة بالإقتصاد القطرى، وهو ما يجب علينا أن نأى عنه جميعاً.

عدم تعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن بالخارج:

يجب على القاضى القطرى هنا أيضاً أن يحكم بعدم إختصاصه دولياً بنظر النزاع المعنى، رغم أن العقد قد تم إبرامه فى قطر، أو كان من الواجب تنفيذ بعض الإلتزامات المترتبة عليه فى قطر وذلك - إذا تعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن خارج قطر. وتحديد طبيعة المال المعنى - أو تكييفه - وعما إذا كان عقاراً أم منقولاً، أو يجب أن يرجع فى شأنه - حسب تقريرنا المتواضع - إلى الدولة التى يوجد فيها هذا المال. فإذا كان للقانون السائد فى هذه الدولة ينظر لمال معين بوصفه عقاراً، فمن الواجب على للقاضى القطرى أن يحكم بعدم إختصاصه، حتى ولو كان هذا المال يعتبر منقولاً فى قطر، والقول بغير ذلك من شأنه جعل الحكم المرتقب صدوره من القضاء القطرى عديم الجدوى وغير قابل للتنفيذ الجبرى أو للإعتداد به فى دولة موقع هذا المال. وعلى هذا الأساس، فتحن مضطرون للخروج عن القاعدة العلمية السائدة فى الفقه والتشريع والقضاء، والتى تقيد وجوب تفسير قاعدة الإختصاص الوطنى وفقاً للأحكام القانونية السائدة فى دولة القاضى، وعدم إمكان الإعتماد فى ذلك، على قاعدة قانونية أجنبية، نظراً للطبيعة المفردة لقاعدة الإختصاص بوجه عام.

الفصل الثالث

محل الالتزام المتولد عن الإرادة المنفردة كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية

رأينا من قبل، أن القضاء القطرى، فى العديد من الأحكام الصادرة عنه، سألقة العرض، قد قام بإقرار مبدأ عاماً معيناً مفاده، إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، كلما تعلق الأمر باللتزام نشأ فى قطر أو نفذ فيها أو كان من الواجب تنفيذه فيها.

فما مدى إمكان إمتداد المبدأ العام السابق للإلتزامات المتولدة عن الإرادة المنفردة فى قطر، هذا ماسنحاول الإجابة عليه الآن.

بالرجوع إلى قانون المواد المدنية والتجارية القطرى سالف الذكر، يتضح له أنه لم يدرج الإرادة المنفردة كمصدر من مصادر الإلتزام وإنما عدد هذه المصادر فى : العقد، العمل غير المشروع، الكسب دون سبب، القانون. وفى مرحلة لاحقه قام بتنظيم آثار الإلتزام. وعلى هذا الأساس، يثار التساؤل عن موقف المشرع القطرى من الإرادة المنفردة، وعما إذا كانت قادرة على إنشاء إلتزام من عدمه وفى حالة الإيجاب ماهو نطاقه.

المقصود بالإرادة المنفردة :

هو قدرة إرادة شخص واحد على أحداث آثار قانونية معينة، أو بعبارة أخرى « الإرادة المنفردة هى إرادة شخص واحد والإرادة المنفردة قادرة على إحداث آثار قانونية، وهى إذا اتجهت

إلى هذا الغرض أصبحت تصرفاً قانونياً هي التصرف بالإرادة المنفردة فهي قادرة على إنشاء حق عيني كالوصية فهي تكسب الموصى له الحق في الملكية وهي قد تؤدي إلى زوال حق عيني كالنقل عن الرهن، وهي قادرة على تأكيد العقد القابل للإبطال كالإجارة، وهي تجعل العقد غير النافذ في مواجهة شخص نافذاً في حقه، كالإقرار فهو يجعل العقد نافذاً في حق المقر، وهي قد تؤدي إلى إلغاء عقد معين، أن بعض العقود يجوز إلغاؤها بالإرادة المنفردة كعقد العمل وعقد الوكالة، وهي قد تؤدي إلى إسقاط حق شخص، كالأبراء وهو تصرف بإرادة منفردة يؤدي إلى إنقضاء الدين ليس هناك ما يمنع لا من الناحية للقانونية ولا من الناحية المنطقية أن تكون الإرادة المنفردة مصدراً من مصادر الالتزام طالما أن الشخص يلتزم في حدود القانون^(١٣٥).

ويعبر البعض عن المعنى المتقدم، موضحاً قدرة الإرادة المنفردة على « إنشاء آثار قانونية متعددة، كتشياء الأشخاص الاعتبارية، للوقف والمؤسسات الخاصة مثلاً النزول عن إرتفاق إقرار الأصيل لتصرف النائب الذي جاوز فيه حدود النيابة، وإقرار المالك الحقيقي لبيع ملك الغير »^(١٣٦).

(١٣٥) د/ سمير تناغو، المرجع السابق، ص ١٨٤، ١٨٦.

(١٣٦) د/ محمود جمال الدين زكي، الوجيز في نظرية الالتزام، في القانون

المعنى المصري، ج ١، مصادر الالتزام، ١٩٦٨، ص ٢٠٥، د/ بهام

عطا الله، أساسيات، المرجع السابق، ص ٤٥.

وفي الفقه الأحنبي، راجع تفصيلاً ويتعمق شديد :

د/ جلال العدوى، النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص، مجلة الحقوق، س ١٣، ع-٣-٤، ١٩٦٣ - ١٩٦٤، ص ١٧١ ومابعدھا، فکافة التصرفات محل النزول، ھى تصرفات بالإرادة المنفردة.

د/ عبد الھادی العطافی، صور من طرق التعبير عن الإرادة فی القانون الإنجلیزی والفقهاء المدنی السودانی، مجلة القانون والإقتصاد للبحوث القانونية والإقتصادية، مارس ١٩٧٤، ع ١، س ٤٤، ١٩٧٤، ص ٤٧ ومابعدھا، حیث ینکلم سیدته عن الوعد بجائزة.

وتجدر الإشارة إلى أن جانباً من الفقه لا یعترف بدور الإرادة المنفردة بصورة صریحة كمصدر مستقل من مصادر الإلتزام، ولكن یعالجھا كمصدر متولد عن القانون كما هو الحال فی الوعد بجائزة. من ھولاء:

د/ عبد الرزاق السنھوری، الوسیط، نظریة الإلتزام بوجه عام، مصادر الإلتزام، المرجع السابق، ص ١٣٠٠ ومابعدھا.

أ - عبد المنعم حسنی، المرجع السابق، ص ١٤٩ ومابعدھا. وفي الفقه الأجنبی، راجع بتعق :

Gino Gorla, le Rôle de la volonté dans la promesse act juridique, Majallat Al Hoqouq, Revue de droit, Pour les études Juridiques et Economiques, Publiée par la faculté de droit de l'université d'Alexandrie, 6è me Année, 1952-1954, Nos 1 et 2, p.1 "...Ont cherché à construire une théorie très générales de l'acte juridique. Cette théorie devrait comprendre des notions et des principes concernant toute acte juridique: non seulement les actes patrimoniaux entre vifs, mais aussi le testament, l'acceptation d'une succession adoption, reconnaissance d'enfant naturel la confirmation d'un acte annulable ..., Enfin, cette conception générale comprend toute déclaration de volonté produisant des effets juridiques conformes à la volonté du déclarant, du moins conformes au point de vue pratique et au moment de la déclaration".

والشريعة الإسلامية، من الناحية الموضوعية - وليست الشكلية
- إنما تعترف بالإرادة المنفردة كمصدر من مصادر الالتزام (١٣٧).

Ahmed Salama, La comeeption de la enagement unilateral en droit civil comparé, Revue Al Ulum Al. Qanuniya Wal- Igtisadiya, juillet 1963, 5 è me Année, no 2, 1963, p. 52:

"L'acte unitéral, institution juridique existant depuis toujours, occupe un domaine considérable dans les activité humains. On le rencontre fréquements, en droit public et en droit privé. En droit privé il se manifeste dans le droit commercial, comme le droit civil...."

Certoma, op. cit, p. 636: ".... unilatiaal legal transactions comprise a closed class of typical or nominate obligations. ... The unilater legal transactions are the promise to pay (A. 1988 cc), an acknowledgement of debt (A 1988 cc), a promise to the public (A. 1989 cc), negotiable instruments (Artt 1992-2027 cc), the endowment of a foundation, the grant of a hypothec (A 2821 cc)"

Capitant, op. cit, p. 297: "Les actes unilatéraux sont l'oeuvre d'une seule personne, la volonté de cette personne suffit alors pour produire un effet juridique, Tels sont le testament".

(١٣٧) د. جلال العلوي، النزول ... مقالة السابق، ص ٢٣٨ حيث يشير سيادته إلى كل من :

أحمد إبراهيم، للترام للثبرعات ، مجلة القانون والاقتصاد ، ص ٢ ، ٦٠٥ .
الكاساني، بدائع الصنائع، ج٧، ص ٢٤٩.

وراجع أيضاً: حول الوعد بجائزة في الفقه الاسلامي، خصوصاً الشيخ على الخفيف، الجمالة، أو الوعد بجائزة ، بحث مقارن، مجلة العلوم

القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، يناير ١٩٦٣، ع ٢١ ص ٥ ، ص ١٢١ ومابعدها ويعرفها بالآتي :

«الجمالة وفي لسان الفقهاء للترام مال معلوم نظير عمل معين معلوم أو لابسته جهالة ... وهذا الالتزام قد يكون لشخص معلوم وقد يكون الإيجاب فيه غير موجه إلى معين».

وحول التصرف بالإرادة المنفردة في الشريعة الإسلامية ، عموماً راجع : د. محمود محمد الطنطاوي، حقيقة التصرف وأقسامه ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، ص ١٥، ع ١، يناير ١٩٧٣، ص ٢٣ التصرف هو ما يصدر عن الشخص من قول أو فعل يترتب عليه شرعاً نتيجة من النتائج ... » وقد عرفه بعض الفقهاء للمحدثين - لأن الفقهاء القدامى لم يتعرضوا لتحريفه بأنه « الالتزام الذي يصدر من الشخص فيرتب الشارع عليه أحكام سواء أكان بسيطاً أى من جانب واحد كالنذر، أو كان مركباً من التزامين متبادلين يتوقف أولهما على ثانيهما كما في عقود المعاوضات» ص ٢٤ والمراجع المشار إليها فيه.

وفي تأكيد اعتراف الشريعة الإسلامية بالإرادة المنفردة، راجع في الفقه الأجنبي :

Salama (A.) La conception, op. cit, p. 147:

"Nous pouvons ainsi affirmer que la conception de l'engagement unilateral existe dans le droit musulman. Non seulement elle existe en tant qu'idée, mais aussi en tant que théorie, avec son principe et ses règles propres".

وحول الآثار المترتبة على التصرفات الصادرة بالإرادة المنفردة، والحقوق التي يكتسبها الغير في هذا الصدد، ومدى حق من صدرت عنه هذه الإرادة في إلزامها وما يترتب عليه من مسئولية في هذا الخصوص، راجع تفصيلاً : رسالة الزميل الكريم د. محمد مطر، تحت عنوان :

Promissory Estoppel: Theory and Practice, A study in Detrimental Reliance as an Independent Basis of Liability in America, Dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Juridical Science, Tulane School of Law, 1986, p. 12 ss.

وحتى نحدد موقف القانون القطرى من هذا المصدر الارادى للالتزام، يتعين علينا استعراض أحكامه الموضوعية، وبعد ذلك يمكننا أن نقرر عما إذا كان القانون القطرى يعترف بالإرادة المنفردة من عدمه.

أ - تنص المادة ١٤ من قانون المواد المدنية والتجارية على أنه «إذا حدد الموجب ميعاداً للقبول، التزم بإيجابه إلى أن ينقضى هذا الميعاد وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة».

ب - تنص المادة ١٨٧ من القانون المتقدم ذاته على أنه «إذا أبرأ الدائن للمدين سقط الدين».

وتنص المادة ١٨٩ على أنه «لا يتوقف الإبراء على قبول المدين».

ج - وتجيز المادة ٣٥٠ من القانون المتقدم للأفراد إنشاء الكمبالة.

د - وتجيز المادة ٤٥٢ من القانون المتقدم للأفراد إنشاء السند لأمر.

هـ - وتجيز المادة ٤٣٠ من القانون المتقدم للأفراد إنشاء الشيك.

و - وتجيز الشريعة الإسلامية والمطبقة فى قطر فى مسائل الأحوال الشخصية بمفهومها الموسع، - تحرير وصية ووقف الأموال خبيراً، على النحو المقرر فى الشريعة للغراء، ويقوم القضاء الشرعى القطرى بالإشراف على تنفيذ الوصايا والإشراف على الأوقاف الخيرية وبياناً لما تقدم، نقول أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، والمنشور فى الجريدة الرسمية

القطرية فى العدد رقم ١٩٨٧/٣، قد تصدى لبيان تكوين ومهام المحاكم الشرعية بالتفصيل. وبينت للمادة الثانية من القانون المتقدم اختصاصات تلك الجهة ومنها الاشراف على حق التركات وتوزيعها على مستحقيها ، وأفادت المادة الثالثة (ج) أن الوصايا هى أحد الموارد التى تتفق منها الجهة المتقدمة فى إدارة المرفق المائل.

وقد أفادت المادة ١٠ من القانون المتقدم، أن من ضمن اختصاصات رئاسة المحاكم الشرعية (إدارة شئون الأوقاف) :

- الاشراف على الأوقاف فى البلاد وتنظيمها وإدارتها بما يكفل تحقيق أهدافها.
- العمل على استثمار أموال الأوقاف وتطويرها وتنمية وارداتها على أسس اقتصادية.
- إدارة الأموال الموصى بها على مصرف من مصارف البر المسلمة للرئاسة.

فإذا كان الثابت، أن قانون المواد المدنية والتجارية، لم يشر صراحة بنص إلى ما يفيد أن الارادة المنفردة مصدر مستقل للالتزام، فإن النصوص للعديدة سالفه الذكر، والمستخرجة من القانون القطرى إنما تفيد على وجه قاطع أن الارادة المنفردة مصدر مسقط لبعض الحقوق ومنشأ لبعض الحقوق، فهى مصدر لإنشاء الالتزام وزواله فى آن واحد، ونتعشم بإذن الله تعالى أن يقوم

المشرع القطرى بتقنين هذا الوضع فى القانون المدنى القطرى المرتقب صدوره قريباً.

وفى ضوء ما تقدم، كشفنا عن مضمون المبدأ المعنى، وبناء عليه:

أ - ينعد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية إذا تم صدور إيجاب محدد للمدة على التراب القطرى من جانب مواطن انجليزى، ثم لم يحترم هذا الموجب ، المدة التى حددها بنفسه للإيجاب ، الأمر الذى ترتب عليه حرمان العامة من قبول هذا الإيجاب بعد أن قاموا بأعداد الدراسات اللازمة فى هذا الخصوص. فهنا يحق لأى شخص تلقى هذا الإيجاب باهتمام وسعى لدراسته دراسة جادة واتفق الكثير من الجهد والنفقات، أن يقاضى هذا المواطن الانجليزى أمام المحاكم القطرية، لأن ثمة إيجاب محدد المدة صدر عنه على التراب القطرى، ثم عدل الموجب عن هذا الإيجاب ، بعد أن بذل بعض الناس جهداً واتفقوا مالياً ، بما يوجب توفير الحماية القضائية المناسبة لهم، ويكون ذلك عن طريق تقرير الاختصاص الدولى للمحاكم القطرية، بحسبان أن الإيجاب تم فى الاقليم القطرى. وينعد مثل هذا الاختصاص أيضاً، إذا ما تم صدور الإيجاب خارج الاقليم للقطرى، ووجه الى قطرين أو للمتوطنين فى قطر، وذلك عن طريق النشر فى الصحف الأجنبية. فهنا يحق للمتوطنين فى قطر أو للقطريين، مقاضاة من صدر عنه هذا الإيجاب حال عدوله عنه قبل انتهاء المدة المحددة لذلك، بحسبان أن قطر هى دولة وجوب التنفيذ.

ب - كذلك إذا تم تحرير وصية فى قطر، فهذا الوضع يوجب انعقاد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية بنظر كافة المنازعات الناشئة عن هذه الوصية، سواء من حيث تحريرها أو تنفيذها، على حد سواء. وينعقد مثل هذا الاختصاص أيضاً، حتى لو تم تحرير الوصية محل النزاع خارج الديار القطرية، وذلك إذا ما تم تنفيذها على التراب القطرى، أو إذا حوت هذه الوصية شرطاً يفيد وجوب تنفيذها على التراب القطرى.

ج - وإذا قام شخص بتحرير شيك أو كمبيالة أو سند لأمر على التراب القطرى، فهذه الواقعة توجب انعقاد الاختصاص القضائى للمحاكم القطرية، باعتبار أن قطر هى الدولة التى تم فيها التعبير عن الإرادة المنفردة لصاحبها. وينعقد مثل هذا الاختصاص أيضاً، حال الوفاء بأى ورقة من الأوراق التجارية المتقدمة على التراب القطرى، بحسبان أن قطر هى دولة تنفيذ الالتزام المتولد بالإرادة المنفردة. وفى النهاية ينعقد مثل هذا الاختصاص إذا حوت أية ورقة تجارية - مما سلف ذكرها - شرطاً يفيد وجوب الوفاء بقيمتها على التراب القطرى، بحسبان أن قطر هى دولة وجوب التنفيذ .

د - وإذا قام للدائن بإبراء المدين من دينه كلياً أو جزئياً، على التراب القطرى، هنا ينعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذا الإبراء، على أساس أن قطر، هى الدولة التى تم فيها الإبراء، أى الدولة التى تم فيها التعبير عن الإرادة المنفردة لصاحبها.

هـ - وإذا قام شخص بوقف مال معين خارج الإقليم القطري، واشترط أن يتم إنفاق عائد هذا المال على هدف خيري في قطر، هنا ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذا العائد، حيث أن قطر هي دولة وجوب التنفيذ. كذا الحال، إذا ما تم تنفيذ هذا الوقف فعلاً على التراب القطري، ثم ثار نزاع في قطر حول سلامة مثل هذا التنفيذ، هنا تكون قطر هي دولة تنفيذ الوقف، حيث يتم الاتفاق على المشروع الخيري الموقوف من أجله.

ز - وإذا صدر تنازل من شخص أجنبي عن رهن له على مال معين موجود في قطر أو خارجها، هنا ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذا التنازل من حيث وجوده، صحته، وتنفيذه. كذلك ينعقد مثل هذا الاختصاص إذا ما صدر من هذا التنازل خارج قطر، ولكنه حوى شرطاً يفيد أنه سوف يكون نافذاً في الإقليم القطري. هنا تعتبر قطر هي الدولة التي يجب أن يتم فيها تنفيذ هذا التنازل عن الرهن، بما يفيد أنها دولة وجوب التنفيذ، بما ينعقد الاختصاص القضائي الدولي لمحاكمها، بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذا التنازل من حيث وجوده وصحته وتنفيذه على حد سواء.

ح - وإذا ما قام مواطن برازيلي بإقرار عقد قابل للإبطال كان الأخير طرفاً فيه، وصدر منه هذا الإقرار على الإقليم القطري، هنا ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذا الإقرار سواء من حيث وجوده أو صحته أو

تنفيذه. وأساس إنعقاد الاختصاص هنا، هو أن قطر هي الدولة التي تم فيها صدور الإقرار عن المقر المعنى.

ط - وإذا قام الأصيل (البلاجيكي) بإقرار التصرف للصادر عن نائبه والذي تجاوز فيه حدود النيابة، وتم مثل هذا الإقرار على التراب القطري، إنعقد الاختصاص للقضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذا الإقرار، وذلك باعتبارها الدولة التي تم فيها الإقرار؛ أى بعبارة أخرى، الدولة التي تم فيها صدور التعبير بالإرادة المنفردة لصاحبها.

عدم اختصاص القضاء القطري بنظر المنازعات العقارية المتعلقة بعقار كائن فى الخارج :

لا يجوز للقضاء القطري بحال نظر دعوى عقارية متعلقة بعقار كائن خارج قطر، ولو كان سبب هذه الدعوى هو إرادة منفردة تم التعبير عنها على التراب القطري، أو إشتراط أن يتم تنفيذها عليه. فإذا قام مواطن إيطالى بالتنازل عن حقوق إرتفاق متعلقة بعقار كائن فى إيطاليا، ثم ثار نزاع حول حقوق الإرتفاق المعنية، هنا لاينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم للقطرية، لأن العقار كائن فى إيطاليا، والدعوى المعنية دعوى عينية عقارية، وحتى لو كان سببها إرادة منفردة، ثم التعبير عنها على التراب القطري، فإن الثابت أن ولاية القضاء للقطري تنحسر عن نظر مثل هذا النزاع للداعى السابق ذكره فى مواضع مماثلة من هذه الدراسة.

الفصل الرابع

محل الإلتزام المتولد عن الفعل الضار كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية

إعمالاً للأحكام سألقة الذكر ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية إذا ماحدث الفعل الضار في الإقليم القطري، البري، أو البحري، أو الجوي، على النحو الذي يحدده القانون القطري، كذا الإتفاقيات الحدودية مع دول المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وفي النهاية فإن القانون الدولي العام، هو المرجع الأخير، حال عدم كفاية المصادر المتقدمة أو غموضها.

مفهوم العمل غير المشروع أو الفعل الضار في القانون القطري :
الثابت أن تفسير قاعدة الإختصاص القضائي الدولي القطرية، إنما يجب أن يتم وفقاً للأحكام الموضوعية المقررة في القانون القطري برمته، أي بجميع مصادره والمكتوبة وغير المكتوبة على حد سواء.

وقد نصت المادة ٦٧ من قانون المواد المدنية والتجارية القطري، سالف البيان، على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض » (١٣٨).

(١٣٨) تجدر الإشارة إلى أن الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الأول من القانون المتقدم، يحمل عنواناً هو « مصادر الإلتزام الأخرى »، والفرع

والقانون القطري، لا يحدد لنا بنص صريح متى يكون التصرف خطأ؛ أو بعبارة أخرى متى يكون العمل غير مشروع في الإقليم القطري.

و « الخطأ هو إنحراف في السلوك، فهو تعدٍ يقع من الشخص في تصرفه ومجاوزه للحدود التي يجب عليه إلزامها في سلوكه (و) يقع الإنحراف إذا تعدد الشخص الأضرار بالغير، وهذا ما يسمى بالجريمة المدنية، أو إذا هو دون أن يتعد الأضرار بالغير أهمل و«عسر وهذا ما يسمى بشبه الجريمة المدنية » (١٣٩).

الأول من هذا الفصل يحمل عنواناً هو « للعمل غير المشروع»، وعلى هدى مقدم، جاءت صيغة المادة المقترحة سائلة البيان.
(١٣٩) د/ عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، مصادر الإلتزام، ١٩٥٢، المرجع السابق، ص ٧٧٩.

د/ سمير تنافو، المرجع السابق، ص ٢٨٥ « الخطأ هو كل إنحراف عن السلوك المألوف للرجل العادي ».

د/ محمد وهيب، شرح النظرية العامة للإلتزامات، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٤٨م - ١٣٦٧هـ، ص ٣٦٨ ويعرض للكثير من التعريفات المقول بها، وينتهي به الأمر إلى القول بأن الواقع أنه من الصعب تحديد المعنى المقصود من التقصير وتعيين حقيقة المراد منه لأن الفكرة نسبية ترجع لمقتضيات الأحوال وتتغير تبعاً لظروف الزمان والبيئة وعلى ذلك يجب ترك أمرها في النهاية لحسن تقدير القضاء».

د/ محمود جمال الدين زكي، الوجيز ...، الجزء الأول، مصادر الإلتزام، ١٩٦٨، ص ٢٣٧ : «لا يثير تحديد الخطأ أية صعوبة عندما يفرض القانون إلتزاماً محدداً إلتزاماً بتحقيق نتيجة معينة، لأن الخطأ في هذا الفرض ليس سوى الإخلال بهذا الإلتزام فالخطأ هو عدم تحقيق

النتيجة التي جعلها القانون محل الإلتزام الذي فرضه، على أن الخطأ لا ينحصر في هذه الحالات الخطأ للتقصيرى إتحراف فى السلوك لايأتية الرجل العادى إذا وجد فى الظروف الخارجية التى لحاطت بمن أحدث الضرر».

د/ أنور سلطان، النظرية العامة للإلتزام، الجزء الأول، مصادر الإلتزام، دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٤٥١ - ٤٥٢ : « إتحراف فى سلوك الشخص مع إدراكه لهذا الإتحراف »

د/ مصطفى الجمال، منط الإلتزام بالأحكام المدنية، مجلة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، س ١٦، ع ٢٤، ١٩٧٤، ص ٢٦٤ « ولكن الإنسان لا يجب أن يتصرف على نحو معيب، وهو يتصرف على نحو معيب عندما يسبب للغير ضرراً كان بإستطاعته أن يتوقعه أو أن يتفاداه أو أن يخفف منه» والعبارة المقوسة منسوبة للأستاذ جورج ريبير. Ripert .

أ . عبد المنعم حسنى، المرجع السابق، ص ٧٦.

وراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى، ج ٢، المرجع سالف الذكر، ص ٣٥٤ « فئمة للتزام يفرض على الكافة عدم الإضرار بالغير، ومخالفة هذا النهى هى التى ينطوى فيها الخطأ».

وفى الفقه الأجنبى، راجع تفصيلاً : Certoma , op . cit , p. 364-366.

«A. 2043 (Italian Civil Code) defines them as (any fact..... which causes unjust damage) the fallowing elements of a (Tort) or civilly illicit act may be deduced from its definition in A . 2043 cc (I) (ii) (iii) Blameworthiness (Colpevolezza) Which may be either fault (Colpa) or intent (dolo) Consists of a voluntary or intentional transgression of a legal duty. Colpa (Fault) is a Violation of a duty of diligence, care or prudence and can be colpa lieve which is a lack of the diligence of an average man « The bonus paterfamilias»

Smith (W.D.), A Manual of Elementary Law , West Publishing Co, 1896 , p . 271.

« أما للضابط في الإحتراف فيتصور أن يرد إلى إحدى وجهتين، وجهة ذاتية، أو وجهة موضوعية، فيقاس التعدي الذي يقع من الشخص مقياساً شخصياً إذا أخذنا الوجهة للذاتية أو مقياساً مجرداً » (١٤٠).

ويجانب الركن المادي السابق، هناك ركن معنوي يجب أن يتوافر حتى تقوم المسؤولية، أو بعبارة أخرى « الإدراك هو الركن المعنوي في الخطأ، فلا يكفي ركن التعدي ليقوم الخطأ بل يجب لقيامه أن يكون من وقعت منه اعمال التعدي مدركاً لها ولامسؤولية دون تمييز » (١٤١). ويجب أن يترتب على ذلك التعدي ضرراً، بسببه (١٤٢).

Salmond, op. cit, 331. « Every wrong is an act which is ischievous in the eye of the law.

(١٤٠) د/ عبد الرزاق السنهوري، الموضع السابق

د/ سمير تقاغو، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

د/ أنور سلطان، المرجع السابق، ص ٤٥٢.

د/ محمود جمال الدين زكي، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

أ. عبد المنعم حماني، الموضع السابق.

د/ مصطفى الجمال، للمقال السابق، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

الأعمال التحضيرية للقانون المدني، المرجع السابق، ص ٣٥٤

Salmond, op. cit, p. 329 - 330.

(١٤١) د/ عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص ٧٩٦.

د/ أنور سلطان، المرجع السابق، ص ٤٦٢.

د/ سمير تقاغو، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

د/ محمد وهييه، المرجع السابق، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

د/ محمود جمال الدين زكي، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

وقد قام المشرع القطري، بتنظيم أحكام العمل غير المشروع، حيث بين أحكام المسؤولية عن الأعمال للشخصية^(١٤٣)، كما نظم المسؤولية عن عمل الغير^(١٤٤)، وفي النهاية بينت المود من ٧٨ إلى ٨٠ أحكام المسؤولية الناشئة عن الأشياء.

د/ مصطفى جمال، المقال السابق، ص ٢٦٥ (حيث يعرض لإتجاهات الفقه).

أ . عبد المنعم حسني، المرجع السابق، ص ٨٢.

Certoma , op . cit , p . 365 :

« The damage arising out of a civilly illicit act must be caused by a fact is imputable to the defendant. The fact cannot be imputable to the defendant unless it is Voluntary that is, unless it is an act of a subject who is capable of understanding and intending the fact ».

Certoma , op . cit , p . 367 : (^{١٤٦}) راجع في ذلك تفصيلاً :

« the damage is unjust and results in Compensation where it arises through the illegitimate injury of the legal Sphere of another subject Causation which is the nexus between cause and effect »

وفي الفقه العربي، راجع تفصيلاً :

د/ عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص ٨٥٤، ٨٧٢.

د/ محمد وهيب، المرجع السابق، ص ٣٧٧، ٣٨١.

د/ أنور سلطان، المرجع السابق، ص ٤٨٥، ٤٩٥.

د/ محمود جمال الدين زكي، المرجع السابق، ص ٢٥٩، ٢٦٨.

د/ سمير تناغو، المرجع السابق، ص ٣٠٢، ٣٠٦.

أ . عبد المنعم حسني، المرجع السابق، ص ٩٢، ٩٥.

(^{١٤٣}) راجع المواد من ٦٧ - ٧٤ من قانون المواد المدنية والتجارية سالف

الذكر.

(^{١٤٤}) راجع المواد من ٧٥ - ٨٠ من القانون المتقدم.

فى ضوء ما تقدم ، يمكن أن نبين صور للدعاوى التى يمكن أن ينعقد الاختصاص للقضاى الدولى للمحاكم القطرية، بصدها، إعمالاً للضابط المقترح، محل الداسة الآن.

أولاً : المسئولية عن الأعمال الشخصية :

أ - فمن المتصور أن يرفع مواطن أمريكى، ضد مواطن استرالى، دعوى أمام المحاكم للقطرية يدعى فيها الأول، أن الثانى قد قام باتلاف مال يملكه، وأن واقعة الاتلاف قد تمت على الاقليم القطرى؛ بناء عليه يطلب المدعى من القضاء القطرى الحكم له بإلزام المدعى عليه، بأن يعوضه عن ملكيته التالفة عيناً أو بمقابل ، إن لم يتيسر التنفيذ العينى^(١٤٥).

(١٤٥) تنص المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات القطرى على أن «كل من يتسبب فى إتلاف أى مال أو تخريبه أو إجراء أى تغيير فيه بحيث ينقص من قيمته أو منفعته قلصداً بذلك أن يسبب، أو مع علمه بأنه يحتمل أن يسبب خسارة غير مشروعة أو ضرراً للغير، يرتكب جريمة الاتلاف».

وتنص المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات السابق على أنه « كل من يرتكب جريمة الاتلاف، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ستمائة ريال أو بالعقوبتين».

وتنص المادة ٢٤٩ من القانون المتقدم على أنه « كل من يرتكب جريمة الاتلاف بقتل حيوان أو بإعطائه مادة سامة أو ضارة أو بجرحه أو بفعل يجعل هذا الحيوان عديم الفائدة أو ينقص من فائدته أو قيمته، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين». وراجع أيضاً المواد التالية : ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩

من قانون العقوبات القطرى سالف الذكر.

فالادعاء المتقدم هنا للمحاكم القطرية، يتعلق بفعل ضار أو غير مشروع وقع في قطر حسبما جاء في هذا الادعاء، الأمر الذي يجب أن يتخذ معه الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر الدعوى السابقة، بناء على الضابط محل الدراسة : فالإتلاف المدعى بحدوثه في قطر، إنما يدخل في مضمون فكرة الفعل غير المشروع أو الضار وفقاً للأحكام الواردة في قانون المواد المدنية والتجارية سالف للذكر، خصوصاً المواد ٦٧، ٦٨ من القانون المتقدم^(١٤٦)، وقد أشارنا في موضع متقدم من هذه الدراسة، إلى أن للقانون الموضوعي القطري برمته، هو الذي يجب أن يفسر لنا مضمون قاعدة الإختصاص محل الدراسة، حيث أن هذه القاعدة قطرية، والقانون القطري يفسر بعضه بعضاً، حيث لا يتصور بحال أن يرجع إلى قانون أجنبي، لتفسير قاعدة الإختصاص الماثلة. وعلى العكس مما تقدم، إذا ثبت أن عملية الإتلاف المزعومة من جانب المدعى، قد تمت خارج الإقليم القطري، هنا تتحسر ولاية القضاء القطري عن نظر النزاع المتقدم، لأن الفعل غير المشروع لم يتم على الإقليم القطري، ومناطق إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، وفقاً للضابط محل الدراسة، هو وقوع الفعل غير المشروع على الإقليم القطري، وهو ما ينتفي في الفرض الماثل.

(١٤٦) ويجب ألا يختلط الأمر على البعض، بأن يعتقد أننا قد قمنا بعملية تكيف لموضوع الإدعاء، ثم قمنا بعد ذلك بإخضاله في فكرة مسندة معينة هي للفعل الضار الخ، حيث أن شيئاً من ذلك لم يحدث إطلاقاً، ونظراً لعدم تعلق الأمر بتنازع قوانين، إنما بتفسير قاعدة إختصاص قضائي دولي قطرية، بما يجب أن يتم ذلك في ضوء الأحكام الموضوعية في القانون القطري وهذا ما أجريناه في المتن .

وإذا ما قامت المحكمة القطرية، بنظر المنازعة الماثلة، فقد تنتهي إلى عدم ثبوت الواقعة المدعى بها أمامها بموجب صحيفة دعوى المدعى، وفي هذه الحالة، يحق للمحكمة المعنية أن تحكم بعدم إختصاصها دولياً بنظر الدعوى المعنية - مالم يتوافر ثمة ضابط آخر للإختصاص - لانتعدام مناط إختصاصها هنا، ألا وهو ثبوت وقوع فعل ضار أو غير مشروع على الإقليم القطري، وهو ما إنتفى أصلاً في الفرض الماثل، حيث لا جدوى من الإستمرار في السير في الدعوى، بعد ذلك.

ب - ومن المتصور أن يقوم ورثة المقتول الإيطالي، برفع دعوى أمام المحاكم القطرية، ضد القاتل الفرنسي، بطلب إلزام الأخير، بأن يؤدي لهم تعويضاً عن الأضرار التي أصابتهم نتيجة فقدهم لمورثتهم، بسبب قتله، والذي تم في الإقليم القطري. والأضرار المطلوب تعويضها، قد تكون مادية أو معنوية، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

فهل يقبل القضاء القطري نظر مثل هذه الدعوى ؟ أو بعبارة أخرى، هل ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية في مثل هذه الحالة، أم ينحصر مثل هذا الإختصاص عنها، على أساس أن الوراثة والقاتل من الأجانب ولم يتم المساس بالمصالح القطرية.

وفقاً للمادة ١٥٠ من قانون العقوبات القطري، يعتبر القتل جريمة^(١٤٧)، ومن ثم يكون عملاً غير مشروع وفقاً لأحكام المادة

(١٤٧) تنص المادة ١٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧١، بإصدار قانون عقوبات قطر، على أنه « يعتبر الشخص أنه ارتكب جريمة قتل عمداً إذا

٦٧، ٦٨ من قانون المواد المدنية لأن كل جريمة هي بالضرورة عمل غير مشروع، ومادام الثابت أن عملية القتل قد تمت على التراب القطري، فإن الإختصاص القضائي الدولي يتعقد للقضاء القطري في مثل هذه الحالة.

تسبب في وفاة آخر قصداً وبصورة غير مشروعة في أية حالة من الحالات الآتية :

أ - مع سبق الإصرار، أو

ب - بإسلوب بشع أو وحشي، أو

وتنص المادة ١٥١ من القانون السابق على أن « كل من يرتكب جريمة القتل العمد يعاقب بالإعدام، فإذا قبل ولى الدم اللدنة وتم دفعها أو عفا، استبدلت عقوبة الإعدام بالحبس مدة لا تتجاوز أربع عشرة سنة.

وتنص المادة ١٥٢ من قانون العقوبات للقطري على أنه « كل من تسبب في قتل إنسان قصداً في غير الحالات المبينة في المادة (١٥٠) يعاقب بالحبس المؤبد. فإذا قبل ولى الدم اللدنة وتم دفعها أو عفا استبدلت عقوبة الحبس المؤبد بالحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات».

وتنص المادة ١٥٣ على أنه : « كل من تسبب في موت إنسان من غير قصد نتيجة الضرب أو الجرح بآلة حادة أو عمل آخر ليس من شأنه أن يفضي إلى الموت، وتوفي المجرى عليه متأثراً مما وقع عليه يعاقب بالحبس»

وتنص المادة ١٥٤ من القانون المتقدم على أنه « كل من يتسبب في موت شخص آخر عن إهمال أو قلة إحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة، يعاقب بالحبس ».

فكافة الجرائم المتقدمة تعتبر بمثابة أفعال غير مشروعة وفقاً للقانون القطري ويمكن أن ترفع الدعوى المدنية بالمطالبة بالتعويض إستناداً لها، شريطة ثبوت ارتكاب للجرائم المعنية على التراب القطري.

أما إذا ثبت، أن القتل قد تم خارج الديار القطرية، فهذا إما
يعنى، أن الفعل الضار لم يرتكب فى قطر، بما يوجب إنعدام
إختصاص القضاء القطرى دولياً، بنظر مثل هذا النزاع والمرفوع
من جانب ورثة المقتول، لإنشاء مناط ولاية القضاء القطرى، وذلك
مالم يتوافر ثمة ضابط آخر.

وإذا ثبت للمحكمة القطرية المعروض عليها النزاع المعنى،
أن الأمر لا ينطوى على جريمة قتل إطلاقاً وفقاً لأحكام القانون
القطرى، وأت مورثهم قد مات ميتة طبيعية، هنا أيضاً ينحسر
الإختصاص القضائى الدولى عن المحاكم القطرية، لإنشاء مناط
ثبوت ولايتها، ألا وهو وقوع الفعل غير المشروع على التراب
القطرى. ومن هذا المنطلق يجب على المحكمة القطرية المعنية، أن
تحكم بعدم إختصاصها دولياً بنظر المنازعة السابقة، ولا يحق لها،
والأمر كذلك.... الإستمرار فى نظر النزاع المعنى، بعد ذلك.

ج - وإذا متسبب مواطن برازىلى خطأ فى إيذاء مواطن
باكستانى، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم إحترازه
أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة القطرية،
وكان هذا الإيذاء قد وقع فى الإقليم القطرى، هنا يحق للمضرور أن
يرفع دعواه أمام المحاكم القطرية، ضد مرتكب الفعل الضار
البرازىلى، بطلب للحكم بإلزامه بإصلاح هذا الضرر وتعويضه
بالتقدر اللازم لجبر هذا الضرر. وأساس ذلك أن الفعل السابق إنما
هو جريمة وفقاً للمادة ١٦٥ من قانون العقوبات القطرى سالف
البيان، وكل جريمة تعتبر فعلاً غير مشروع بالضرورة، ومادام أن
الأخير قد وقع فى الإقليم القطرى، فمن ثم ينعقد الإختصاص
القضائى الدولى للمحاكم القطرية، وفقاً للضابط محل الدراسة.

وعلى العكس مما تقدم، إذا ما أتضح لنا، أن الإيذاء قد وقع خارج الإقليم القطري، فإن الإختصاص القضائي الدولي، ينحسر عن القضاء القطري كقاعدة عامة في مثل هذه الأحوال، وذلك ما لم يوجد ضابط آخر، يوجب عقد الإختصاص للأخير.

ثانياً : المسؤولية عن عمل الغير :

أ - إذا قام صبي هولندي في التاسعة من عمره، بعمله غير المشروع، بإلحاق ضرر بمواطن ياباني، وحدث هذا العمل في الإقليم القطري، هنا يحق للمضرور، أن يرفع دعوى أمام القضاء القطري، ضد الوالى الشرعى للقاصر المتسبب فى الضرر، بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي له تعويضاً عما أصابه من ضرر مع إعادة الحال إلى ماكانت عليه من قبل (١٤٨).

(١٤٨) تنص المادة ٧٥ من قانون المواد المدنية والتجارية للقطري سالف الذكر، على أنه « كل من يجب عليه قانوناً أو إتفاقاً رقابة شخص فى حاجة إلى الرقابة بسبب قصره أو بسبب حالته الفعلية أو الجسمية يكون ملزماً بتعويض للضرر الذى يحدثه ذلك للشخص للغير بعمله غير المشروع» وتجدر الإشارة إلى أننا لا نعتبر أن القانون القطري، هو الواجب التطبيق فى مثل هذه الحالة بالضرورة، لأن الفصل فى هذه المسألة هو أمر يخرج عن نطاق دراستنا الماثلة والتي تنصب فقط على ضوابط الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، دون التعرض لمسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على المسؤولية التقصيرية والتي تدخل فى مبحث تقازع القوانين حول مسؤولية الوالى والوصى وكل متولى للرقابة على القصر وناقص الأهلية، راجع بوجه عام :

Certoma, op . cit , p . 366 :

هنا ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، وفقاً للضابط محل الدراسة، على أساس أن المسؤولية عن القاصر، إنما تعتبر من صور المسؤولية عن عمل الغير، والتي هي صورة من صور المسؤولية عن العمل غير المشروع، وفقاً لأحكام القانون القطري؛ أو بعبارة أخرى فقد فسرنا ضابط الاختصاص المائل محل الدراسة، وفقاً لأحكام الموضوعية الواردة في القانون القطري، بما يجعل الضابط محل الدراسة قادراً على توفير الحماية القضائية الخاصة الدولية للمضروب بمناسبة الواقعة الماثلة.

ب - وإذا قام تابع نمساوي، بعمل غير مشروع في الإقليم القطري، أدى إلى إلحاق ضرر بمواطن نرويجي، هنا يحق للأخير، رفع دعواه أمام القضاء القطري ضد التابع المتقدم، وضد متبوعه السويدي، بطلب الحكم بإلزام المتقدمين بأن يؤديا له تعويضاً مناسباً.

«The responsibility for parents , tutors , instructors and teachers for damage resulting from illicit act of a person in their care.....» (A. 2048 Italian Civil Code).

وفي الفقه العربي، راجع تفصيلاً :

- د/ عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص ٩٩٢ ومابعدھا.
- د/ محمد وهيبه، المرجع السابق، ص ٣٩١ ومابعدھا.
- د/ أنور سلطان، المرجع السابق، ص ٥٤٥ ومابعدھا.
- د/ مصطفى الجمال، مقله السابق، ص ٢٧١ - ٢٧٢.
- د/ محمود جمال الدين زكي، المرجع السابق، ص ٢٩٠ ومابعدھا.
- د/ سمير تتاغو، المرجع السابق، ص ٣٢٥ ومابعدھا.
- أ . عبد المنعم حسني، المرجع السابق، ص ١١٥ ومابعدھا.
- مجموعة الأعمال التحضيرية، المرجع السابق، ص ٤٠٥ ومابعدھا.

عن الضرر المتقدم، والمترتب على العمل غير المشروع الذى أرتكبه التابع^(١٤٩).

وفضلاً عما تقدم، يحق للمتبوع السويدي، أن يرفع دعواه أمام القضاء القطرى، ضد تابعه النمساوى، بطلب إلزامه بأن يؤدي له، ذات المبلغ الذى سبق له سداده إلى المضرور النرويجى على النحو السابق.

(^{١٤٩}) حول المسؤولية عن عمل الغير، راجع بوجه عام :

Certoma , op . cit , p . 366 :

«The most frequent cases of objective or strict responsibility are : First: the responsibility of employers for the illicit acts committed by their employees in the performance of their duties (A. 2049 Italian Civil Code).

وفى الفقه العربى، راجع تفصيلاً :

د/ عبد الرزاق السنهورى، المرجع السابق، ص ١٠١٢.

د/ أنور سلطان، المرجع السابق، ص ٥٤٤ ومابعدهما.

د/ مصطفى الجمال، مقاله السابق، ص ٢٧١.

د/ محمد وهيبه ، المرجع السابق، ص ٣٨٨.

د/ سمير تناغو ، للمرجع السابق، ص ٣٣٠.

د/ محمود جمال الدين زكى ، للمرجع السابق ، ص ٢٨٩.

أ. عبد المنعم حسنى ، المرجع السابق ، ص ١١٦.

مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى، المرجع السابق، ص ٤١٢

ومابعدهما.

تنص المادة ٧٦ من قانون المواد المدنية والتجارية القطرى، سالف الذكر، على أنه «يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع».

ففي الحالتين المتقدمتين، إتخذ الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر الدعويين سالفى الذكر، على أساس أن العمل غير المشروع قد حدث فى قطر.

ثالثاً : المسؤولية عن الأشياء :

وإذا متسبب حيوان أو آلة ميكانيكية أو بناء، فى الحاق ضرر بمواطن صينى، وكان أى ممن سلف ذكرهم موجوداً فى الإقليم القطرى، هنا يحق للمضرور أن يرفع دعوى ضد مالك الأشياء المتقدمة الأرجنتينى، بطلب الحكم بإلزامه بتعويض الأضرار التى أصابته نتيجة فعل للحيوان أو الآلة أو البناء (١٥٠).

(١٥٠) حول المسؤولية عن الأشياء، راجع بوجه عام :

Certoma , op . cit , p. 366 :

«Second, the responsibility for damage caused by things or animal in the custody of the defendant (A. 2051 - 2052 Italian Civil Code) Third the responsibility for damage caused through the disrepair of buildings (A. 2053 Italian Civil Code) Fourth, the responsibility for damage arising out of the exercise of dangerous activity , (A . 2054 (3) Italian Civil Code).

وفى الفقه العربى راجع تفصيلاً :

د/ محمد لبيب شنب ، المسؤولية عن الأشياء، دراسة مقارنة فى القانون المدنى المصرى مقارنة بالقانون الفرنسى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، خصوصاً ص ٤٢ ومابعدها، ص ٥١ ومابعدها، حيث يُعرف ماهية الأشياء.

د/ عبد الرزاق السنهورى ، المرجع السابق، ص ١٠٥٢ ومابعدها.

د/ محمد وهبة ، المرجع السابق، ص ٤٠٢ ومابعدها .

د/ أنور سلطان، المرجع السابق ، ص ٥٦٥ ومابعدها.

د/ محمود جمال الدين زكى ، المرجع السابق، ص ٣٠٦ ومابعدها.

د/ سمير تناغو ، المرجع السابق، ص ٣٣٨ ومابعدها.

وعلى العكس مما تقدم، إذا ما ثبت أن الحيوان أو الآلة الخطرة والتي تحتاج إلى حراسة، كانت وقت إحداث الضرر بالمضرور، موجودة في خارج الإقليم القطري، فالقاعدة العامة، توجب القول بعدم انعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية في مثل هذه الحالة، لأن الفعل الضار أو غير المشروع لم يحدث في قطر، بل خارجها.

د/ مطفى الجمال ، مقاله السابق ، ص ٢٧١ ومابعدا.

أ . عبد المنعم حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ومابعدا.

مجموعة الأعمال للتحضيرية ، المرجع السابق ، ص ٤٢٣.

وتجدر الإشارة إلى أن :

المشرع القطري، قد قام بتنظيم المسؤولية الناشئة عن الأشياء وذلك في المواد من ٧٨ إلى ٨٠.

وتجرى نصوصها على النحو التالي :

م ٧٨ « حارس الحيوان، ولو لم يكن مالكا له، مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر، ولو ضل الحيوان أو تسرب، مالم يثبت للحارس أن وقوع الحادث، كان بسبب أجنبي لايد له فيه».

م ٧٩ « حارس البناء ولو لم يكن مالكا مسئول عما يحدثه إتهدام البناء من ضرر، ولو لم يثبت أن الحادث لايرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو قدم البناء أو عيب فيه. ويجوز لمن كان مهندبا ضرر يصيبه من البناء أن يطالب المالك بإتخاذ مايلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر فإن لم يقم المالك بذلك جاز الحصول على إذن من المحكمة بإتخاذ هذه التدابير على حسابه».

م ٨٠ « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر يكون بسبب أجنبي لايد له فيه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة».

وقضلاً عن القواعد العامة المتقدمة، فقد توجد قوانين خاصة، منظمة لأحكام المسؤولية المترتبة على فعل الأشياء الميكانيكية والتي تستلزم حراسة خاصة كذا الأشياء الخطرة بطبيعتها.

ومن القوانين الخاصة المعنية، قانون العمل القطري رقم ٣ لسنة ١٩٦٢، فقد تصدت المواد ٥٩ وما بعدها لبيان حقوق العمال في التعويض عن العجز والوفاة بسبب حوادث العمل وأمراض المهنة^(١٥١).

(١٥١) تنص المادة ٥٩ من قانون العمل على أنه « (أ) يكون للعامل الذي أصيب بضرر بسبب الخدمة أو بمرض من الأمراض المهنية المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون الحق في أن يعالج أو تجرى له عملية جراحية أو غير ذلك من وسائل العلاج الأخرى بدون مقابل وذلك وفقاً لما يوصى به الطبيب المرخص الذي يوافق عليه صاحب العمل. ويكون للعامل كذلك الحق في أية نفقات إنتقال بتضمينها العلاج المذكور. (ب) وللعامل أيضاً الحق في أن يتقاضى أجره كاملاً وفقاً للمادة ٣٤ وذلك طيلة مدة العلاج..... »

وتنص المادة ٦٠ من القانون المتقدم على أنه :
« (أ) على صاحب العمل أن يؤدي التعويض عن العجز لكل عامل في خدمته أصيب بعجز دائم أو جزئي بسبب الخدمة. ويؤدي صاحب العمل التعويض عن الوفاة في حالة وفاة أي عامل بسبب خدمته.
(ب) يحسب مقدار التعويض المستحق دفعه طبقاً لما هو مقرر في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون. وبالنسبة للعجز الكلي الدائم الذي يجعل العامل عاجزاً كلياً عن كسب ما يقوم بأوجه، يكون مقدار التعويض هو ذات المقدار المستحق في حالة الوفاة. وراجع أيضاً للمواد ٦١ - ٦٢ من القانون المتقدم.

وحول حق التعويض عن حوادث العمل وأمراض المهنة، راجع تفصيلاً :
Certoma , op . cit , p . 429 :

وقد قام قانون العمل للقطري، بوضع تنظيم إجرائي خاص، لتسوية منازعات العمل، ومن بينها المنازعات التي تهمنا هنا والناجمة عن حوادث العمل والأمراض المهنية، وقد ورد هذا التنظيم في المواد ٦٧ ومابعداها من قانون العمل سالف الذكر. فقد نصت المادة المتقدمة على أنه:

« تشكل لجنة لفض أي نزاع بين أصحاب العمل والعمال يحال إليها وفقاً لأحكام المادة (٦٨) من هذا القانون (ب) تتألف لجنة التوفيق من :

١ - رئيس دائم يصدر بتعيينه مرسوم من الحاكم .

٢ - عضو يختاره أصحاب العمل.

٣ - عضو يختاره العمال».

وتنص المادة ٦٨ من القانون المتقدم على أنه « إذا حدث أي نزاع بين صاحب العمل وبين بعض أو كل عماله وجب على طرفي النزاع أن يحاولا تسويته فيما بينهما. وإذا فشلت محاولة الطرفين في تسوية النزاع وجب عليهما أن يتبعا الخطوات الآتية :

« The master - servant relationship Comprises several types of risk none of which directly burden by the servant Thus the master must bear the following risks, a Vicarious liability for those acts of his servant which damage third parties, a liability for workrelated accidents or sickness

في الفقه العربي، راجع تفصيلاً :

د/ محمد لبيب شنب، الإتجاهات الحديثة في التفرقة بين حوادث العمل والأمراض المهنية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، يناير ١٩٦٧، ع ١، ص ٩، ص ١ ومابعداها.

د/ أحمد شوقي عبد الرحمن، الخطأ الجسيم للعامل وأثره على حقوقه الواردة في قانون العمل، ١٩٧٩، ص ٣ ومابعداها.

١ - يقدم العمال شكاوهم أو طلبهم كتابة إلى صاحب العمل ويرسلوا في ذات الوقت نسخة من الشكوى أو الطلب إلى مدير العمل.

٢ - يجيب صاحب العمل كتابة على شكوى العمال أو طلبهم خلال ستة أيام من أيام العمل إعتباراً من تاريخ تسلمه للشكوى. ويرسل في ذات الوقت نسخة من رده إلى مدير العمل.

٣ - إذا لم يؤد رد صاحب العمل إلى تسوية النزاع وجب على مدير العمل أن يسعى لتسوية عن طريق وساطته.

٤ - إذا لم تؤد وساطة مدير العمل إلى تسوية النزاع خلال ستة أيام من أيام العمل إعتباراً من تاريخ رد صاحب العمل على العمال وجب عليه إحالة النزاع إلى لجنة التوفيق للبت فيه.

٥ - للجنة أن تستعين برأى أى أخصائى قبل إصدار قرارها الذى يجب أن يصدر خلال ستة أيام من أيام العمل إعتباراً من تاريخ إحالة النزاع إليها. ويكون قرارها ملزماً لكل طرفى النزاع إذا كان كلاهما قد وافق كتابياً على ذلك قبل إجتماعها للنظر فى النزاع، فإذا لم يكن قد تم بينهما إتفاق كتابى على ذلك وجب إعتبار قرار اللجنة توصية للطرفين بشأن تسوية نزاعهما (١٥٢).

(١٥٢) وهناك نظم إجرائية خاصة لحسم منازعات العمل فى بعض الدول راجع

على سبيل المثال :

Certoma , op . cit , p . 456 :

«The law of 11 August 1973 , no 533 introduced a special procedure for the resolution of employment disputes with the object of ensuring a more effective and immediate protection of the worker - In Contrast to the ordinary Civil process, the labour process is simpler and speedier. It is Characterised by

فمن الواجب على العمال الأجانب، أن يلجأوا إلى تسوية منازعاتهم المتولدة عن حوادث العمل والأمراض المهنية - وهذا ما يهملنا في المقام المائل - بالطرق سائلة الذكر، قبل اللجوء إلى القضاء القطري، إذا لم تفلح الوسائل المتقدمة في الوصول إلى تسوية عادلة للطرفين المتنازعين. إذن فالمشرع القطري، إنما يوفر بالوسائل المتقدمة، حماية إجرائية إضافية لعلاقات العمل ذات العنصر الأجنبي. ولا يعني ذلك بحال، حرمان العمال الأجانب من اللجوء للقضاء القطري، في مرحلة لاحقة، طلباً للحماية الموضوعية لحقوقهم المتولدة عن القانون الموضوعي الواجب التطبيق.

ثالثاً من قبل، أن وقوع الفعل للضرر أو ارتكاب العمل غير المشروع في الإقليم القطري، أمر يلزم تحققه، لإمكان إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، وذلك بموجب الضابط محل الدراسة. ولكن ذلك غير كاف بمفرده، لعقد مثل هذا الاختصاص، حيث يلزم فضلاً عن ذلك، تحقق الضرر في الإقليم القطري، وتوافر رابطة السببية بينهما، لأن القانون القطري لا يقيم المسؤولية على مجرد الخطأ أو الضرر، بل على ثلاثة عناصر هي الخطأ والضرر والسببية.

First, its orality, second, its immediacy which is ensured through rules such as the requirement that there be no more than 60 day between the filing of the summons and the hearing, and the prohibition against adjournment, and finally, the broadening of the instruction powers of the judge, are only comparable to the powers of criminal Courts enabling the judge to attempt a conciliation he has wider powers than in an ordinary civil process».

فإذا حدث الخطأ في داخل دولة قطر، في حين حدث الضرر خارجها، هنا تكون عناصر المسؤولية، قد تفرقت بين أكثر من دولة، وعلى هذا الأساس، يحق لنا أن نقول - وفقاً لإجتهادنا الخاص - أن عدم إكمال عناصر العمل غير المشروع داخل الإقليم القطري نتيجة لحدوث الضرر خارج دولة قطر، إنما يعني عدم أحقيته المحاكم القطرية في نظر مثل هذا النزاع، وعلى من أصابه ضرر خارج دولة قطر، أن يتداعى مطالباً بحقه أمام المحكمة المختصة؛ أو بعبارة أخرى، إن مجرد حدوث الخطأ في قطر أمر غير كاف لعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، ومادام أن الضرر قد حدث خارج القطر، فهذا يعني عدم حدوث ثمة مساس بالمصالح القطرية المعتمدة قانوناً.

وعلى العكس مما تقدم، فإذا ما حدث الخطأ خارج دولة قطر، في حين أن ثمة أضرار معتمدة قد حدثت في الإقليم القطري، نتيجة لمثل هذا الخطأ، هنا يحق للمحاكم القطرية نظر هذا النزاع، وفقاً للنص المقترح من جانبنا سالف الذكر، حماية للمصالح التي تم المساس بها في الإقليم القطري، فهذه الأخيرة جديرة بالحماية ولاشك. وإذا لم تتصدى المحاكم القطرية لتوفير مثل هذه الحماية للمضطربين سواء أكانوا من القطريين أو الأجانب - سوف يزيدهم ذلك من أموهم حسراً، حيث سيضطرون إلى اللجوء إلى محكمة أجنبية بعيدة عنهم، وما ينطوي عليه ذلك الوضع من إرهاق وكلفة في المال والجهد. وقد رأينا من قبل أن القضاء الأمريكي إنما يعني بتوفير الحماية القضائية للمضطربين، حال حدوث الضرر في الإقليم الأمريكي أو بعبارة أخرى، حال للمساس بمصالح أمريكية معتمدة، حتى ولو حدث الخطأ خارج الولايات المتحدة الأمريكية

بالتفصيل سالف الذكر. وقد رأينا من قبل أن القضاء الإنجليزي، رفض منح الحماية القضائية عند حدوث أضرار طفيفة في الإقليم البريطاني على أثر حدوث الخطأ خارج الأخير، على أساس عدم وجود ارتباط قوى بين الإقليم المعنى وعناصر المسؤولية، فهذا إنما يعنى بمفهوم المخالفة، أن الأخير إنما يعنى بتوفير الحماية القضائية الدولية، كلما تعلق الأمر بمساس بمصالح جوهرية قائمة في الإقليم البريطاني.

وعلى هدى ماتقدم، كان فهمنا سالف الذكر للمبدأ القضائي المعنى. ومن هذا المنطلق إذا كانت الضرر الذي حدث على الإقليم القطري تأفها أو قليل الأهمية، أى غير ماس بمصالح جوهرية معتبرة في قطر، هنا لا يحق للقضاء القطري نظراً لثمة منازعة في هذا الخصوص، وعلى المتضرر أن يلجأ إلى القضاء صاحب الولاية. والقضاء القطري، هو صاحب السلطة في تقدير طبيعة الأضرار المعنية وعما إذا كانت جوهرية وماسة بالإقليم القطري من عدمه، وذلك وفقاً لظروف الحال. فقد يكون الضرر تأفهاً في بداية الأمر، فيحكم القضاء القطري بعدم إختصاصه دولياً بنظر النزاع المعنى ويجعل الخصوم للتداعى أمام المحكمة الأقرب للنزاع، ولكن بعد فترة زمنية معينة قد يظهر للقضاء القطري، أن ثمة أضرار جسيمة قد لحقت بمصالح معتبرة على الإقليم القطري نتيجة للخطأ الذى يرتكب خارج قطر، هنا يحق للقضاء القطري أن يحكم بإنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، حماية للمصالح المعنية والتي تم المساس بها على الإقليم القطري.

والأضرار المعنوية، قد تكون أضرار مادية، أو معنوية (١٥٣)، وقد تكون أضراراً مباشرة أو غير مباشرة (١٥٤)، سواء أكان الخطأ المرتكب في الخارج بطريق الفعل أو الإمتناع (١٥٥).

الثابت لنا مما تقدم، أن ضابط الاختصاص المائل، إنما يتعلق بالمسؤولية التقصيرية، أو بعبارة أخرى بالعمل غير المشروع، وفقاً لمفهوم الأخير في القانون القطري، وذلك على النحو الذى رأيناه آنفاً.

ولكن ثمة تساؤل يمكن أن يثار فى هذا الخصوص :

وذلك فى الفرض الذى توجد فيه رابطة عقدية سابقة، بين من ارتكب الفعل غير المشروع والمضرور. ففى مثل هذا الفرض : هل يتم إعمال ضابط الاختصاص المائل بحسبان أن الفعل غير المشروع قد وقع فى الإقليم القطري، أم على العكس من ذلك، يتعين علينا اللجوء إلى ضابط الاختصاص المتعلق بالعقود وذلك على النحو سالف الذكر، فإذا إطبّق هذا الضابط إنعقد الاختصاص القضائى

(١٥٣) د/ عبد الرزاق السنهورى ، المرجع السابق ، ص ٨٥٥ ، ٨٦٤.

د/ محمد وهبة ، المرجع السابق ، ص ٣٧٩.

د/ محمود جمال الدين ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣.

د/ أنور سلطان ، المرجع السابق ، ص ٤٨٥ ، ٤٩٠.

د/ سمير تنافو ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٤.

(١٥٤) راجع تفصيلاً حول الضرر المباشر وغير المباشر :

د/ على سيد حسن ، فكرة للضرر المباشر بين النظرية والتطبيق، مجلة القانون والاقتصاد، ص ٥٢، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ص ٤٥٩ وما بعدها.

(١٥٥) Certoma, op-ciot, p.365.

د. مصطفى الجارحي، للخطأ بالامتناع ، مجلة القانون والاقتصاد، ص ٥٢،

١٩٨٢-١٩٨٤، ص ٣٦٥ وما بعدها.

الدولى للمحاكم للقطرية بناء عليه، وليس بناءً على ضوابط الإختصاص للمائل والمتعلق بالفعل غير المشروع ؟ أما إذا لم ينطبق ضابط الإختصاص المتعلق بالعقود على الواقعة الماثلة أمام القاضى القطرى، نعين عليه - والأمر كذلك - للحكم بعدم إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، على أساس أن وجود الرابطة العقدية، إنما يحول دون إثارة المسؤولية التقصيرية، بإعتبار أن للأولى أولوية فى الأعمال على الثانية، أو بعبارة أخرى أنه حال إجتماع المسؤولية التقصيرية والعقدية، فالأخيرة هى الأولى بالتفضيل.

فالتساؤل المطروح فى حقيقته هو الآتى :

هل تجوز الخيرة بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية أم أن هذه للخيرة غير جائزة، وماهى الآثار المترتبة على إعتناق أى من الخيارين السابقين على إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، أو على عدم إنعقاده، وذلك حسب مقتضى الحال؟

مدى جواز الخيرة بين المسؤولية العقدية والتقصيرية وإنعكاسها على ضابط الإختصاص المائل :

إذا إقترضا، أن عقد نقل قد تم إبرامه فى استراليا بين الركاب القطريين، من ناحية وشركة الطيران الاسترالية من ناحية أخرى، بغرض نقلهم إلى لندن. وأثناء الرحلة مرت الطائرة فوق الإقليم القطرى ولم يكن مقرراً هبوطها فى الدوحة حيث كانت الرحلة مباشرة سيدنى - لندن. وفى هذه الأثناء قامت الشركة الناقلة من خلال أحد تابعيها بإرتكاب خطأ جسيم أدى إلى سقوط الطائرة فوق الإقليم القطرى و وفاة جميع الركاب القطريين الموجودين على متن الطائرة.

هنا يثور التساؤل حول :

مدى حق ورثة المتوفين القطريين في رفع دعاوهم أمام المحاكم القطرية ضد الشركة للنقل على أساس إرتكاب هذه الشركة للفعل الضار على الإقليم القطري، في ظل وجود عقد نقل مبرم في استراليا بين المتوفين والشركة سالفة الذكر، كما يثور التساؤل أيضا عن مدى حقهم في رفع دعوى تعويض أمام المحاكم القطرية ضد الشركة المتقدمة على أساس عقد النقل المبرم بين مورثيهم والشركة المتقدمة في استراليا على النحو سالف الذكر، وذلك في ظل حدوث الفعل غير المشروع في الإقليم القطري.

لا يمكن الإجابة على التساؤلات السابقة، إلا في ضوء الإجابة على سؤال أولي ألا وهو: مدى جواز أو عدم جواز الخيرة بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، فإذا ما أجابنا على هذا التساؤل، لأصبح من الميسور علينا الإجابة على التساؤل الأصلي المطروح، والذي يهنا في دراستنا الماثلة.

جنوب أعمال الخيرة بالنسبة للمتعاقد المضرور:

قد يتراءى للبعض أن تحديد نطاق المسؤولية التقصيرية هو أمر هين، فكلما إتلفت شرائط قيام المسؤولية العقدية بدأ نطاق المسؤولية التقصيرية أو غير العقدية؛ أو بعبارة أخرى «يبدو»، وقد حدد نطاق المسؤولية العقدية، أن يكون رسم دائرة المسؤولية التقصيرية لاحتاج إلى بيان، إذ يكفي القول بتطبيق قواعدها، في كل مرة لا تتوافر فيها شروط المسؤولية العقدية، فتقوم المسؤولية التقصيرية، إذا لم يوجد عقد بين المضرور المسئول أو قام بينهما عقد باطل أو تقرر إبطاله أو كان العقد صحيحاً، ولكن للضرر لم

ينشأ عن الإخلال بالإنترام ناشئ عنه، بحيث يتحدد نطاق المسؤولية التقصيرية خارج دائرة المسؤولية العقدية. ولكن هل يقتصر نطاق المسؤولية التقصيرية على تلك الحدود، بحيث تعتبر دائماً، مسؤولية بين الأغيار، الذين لا تقوم بينهم علاقة عقدية، ويكون لكل من نوعي المسؤولية المدنية نطاق مستقل، تماماً عن نطاق الآخر، أم يمكن أن يمتد نطاق المسؤولية التقصيرية إلى داخل نطاق المسؤولية العقدية، بحيث يجوز للعائد، الذي لحقه ضرر نتيجة إخلال العائد الآخر بالإنترامه، أن يلجأ بدلاً منها إلى قواعد المسؤولية التقصيرية؟ والفروق القائمة في التنظيم التشريعي، بين نوعي المسؤولية المدنية، تجعل للمسألة أهمية بالغة، فقد يكون طريق المسؤولية العقدية مغلقاً أمام العائد ليصبح جواز الخيرة أمله الوحيد في الحصول على التعويض طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية، وقد يفضل العائد، بدل دعوى المسؤولية للعقدية، مع إمكان إقامتها، دعوى المسؤولية التقصيرية، ليتخلص من إثبات الخطأ إذا كان محل الإنترام العقدى بذل عناية ويتمسك بقرينة المسؤولية التي تقوم على عائق حارس البناء أو الحيوان أو الأشياء غير الحية، أو ليحصل على تعويض كامل عن الضرر الذي أصابه، ولو كان غير متوقع، أو رغم تخفيف التعويض بينه في العقد أو تحديده بنص في القانون، أو يطبق القانون الأجنبي، الذي وقع الإخلال بالإنترام على إقليمه إذا كان في مصلحته، بدل القانون الوطني، الذي يجب تطبيقه على العلاقات العقدية^(١٥٦).

(١٥٦) د. محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول، في ازدواج أو وحدة المسؤولية المدنية ومسألة الخيرة، ويتضمن بحث

و «يجبى المتعاقد للمضرور عدة ثمار من إعمال الخيرة وتظهر هذه الثمار التى يجنبها المضرور من عدة وجوه. يظهر للوجه الأول إذا كان هناك إتفاق بين المتعاقد المضرور والمسئول على تعديل قواعد المسئولين العقدية إما بالإعفاء منها وإما بتخفيفها، إذ أن المسئولية للتقصيرية لايجوز فيها الإعفاء أو التخفيف فإذا تعاقد شخص مع أمين النقل وتضمن العقد المبرم بين العميل والأمين إتفاقاً على الإعفاء أو للتخفيف من المسئولية، ثم أصيب العميل بإصابة مندمجة داخل الإتفاق بين أمين النقل والعميل فهنا تكون المسئولية للتقصيرية أكثر جدوى لهذا المضرور، حيث لايجوز فيها الإعفاء أو التخفيف. ويظهر الوجه الثانى فى قدر التعويض. ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢١ من التقنين المدنى لاتلزم المدين فى

الالتزام بالسلامة فى جميع العقود ، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢ على التوالي.

د. خميس خضر، تنوع المسئولية المدنية إلى عقدية وتقصيرية والخيرة بينهما، فى القانون المدنى المصرى المقارن بالقانون الفرنسى، مجلة القانون والاقتصاد، ع ١-٢، ص ٤٦، سبتمبر - ديسمبر ١٩٧٦، ص ٨٤ ومابعد.

د. هشام صادق ، تنازع القوانين فى مسائل للمسئولية التقصيرية المترتبة على التصادم البحرى والحوادث الواقعة على ظهر السفن ، فى المبادئ العامة وأحكام معاهدة بروكسل لعام ١٩١٠، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٧، ص ٥١-٥٢.

د. عبد الرزاق السنهورى، الوسيط، ١٩٥٢، ج ١، مصادر الالتزام، المرجع السابق، ص ٧٥٩: «ولا شك فى أن الأخذ برأى دون آخر من هذين الرأيين تترتب عليه نتائج عملية هامة».

د. محمد وهيبه ، للمرجع السابق ، ص ٣٦٠.

التزام يصدره العقد الذى لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً إلا بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه - عادة وقت التعاقد. أما فى المسؤولية التقصيرية فيشمل التعويض كل الضرر المباشر، سواء كان هذا الضرر متوقعاً أو غير متوقع وذلك بالتطبيق لنص المادة ٢٢١ من التقنين المدنى المصرى حيث تنص على أنه ويظهر الوجه الثالث لإعمال الخيرة بالنسبة للمتعاقدين المضرور من حيث التضامن. ففى المسؤولية العقدية نصت المادة ٢٧٩ من التقنين المدنى المصرى على أن (التضامن بين الدائنين أو بين المدينين لايفترض، وإنما يكون بناء على إتفاق أو نص فى القانون). أما فى المسؤولية التقصيرية فالتضامن مفروض بحكم القانون بين المسؤولين المتعددين عن الفعل الضار طبقاً لنص المادة ١٦٩ من التقنين المدنى المصرى الذى يجرى على النحو التالى) ويظهر الوجه الرابع من حيث الاعذار فهو أمر لازم لإستحقاق التعويض فى المسؤولية العقدية لأن المادة ٢١٨ مدنى مصرى تستلزم إعذار المدين لإستحقاق التعويض مالم ينص على غير ذلك. وقد جاء النص على غير ذلك فعلاً بالنسبة للمسؤولية التقصيرية حيث نصت المادة ٢٢٠ مدنى مصرى فى البند (ب) على أنه (لاضرورة لإعذار المدين إذا اكان محل الإلتزام تعويضاً ترتب على عمل غير مشروع) وهناك فرق آخر بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، من حيث تقادم الدعوى»

وفى نطاق القانون القطرى :

يثار التساؤل عما إذا كانت هناك جدوى من إعمال الخيرة

بالنسبة للمتعاقدين المضرور؟

لاشك أن هناك أوجه خلاف بين أحكام المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية في نطاق القانون القطري، مما يجعل لمسألة الخيرة ثمة أهمية عملية بالنسبة للمتعاقد المضرور :

أ - التضامن بين المدنيين :

تنص المادة ٧٢ من قانون للمواد المدنية والتجارية القطري سالف البيان على أنه « إذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين للقاضي نصيب كل منهم بالتعويض ».

فالمستفاد من النص المتقدم أن المدنيين في الفعل الضار متضامنون، في حين أن القانون لا يفترض التضامن بين المدنيين - كقاعدة عامة - في نطاق المسؤولية العقدية، حيث لم يورد القانون القطري المتقدم، ثمة نصوص تنفي إفتراض التضامن بين المدنيين، وبما يفيد أن كل مدني يكون مسئولاً عن دينه فقط دون دين باقي شركائه.

ب - الإعذار :

تنص المادة ٩٩ من قانون للمواد المدنية والتجارية القطري سالف الذكر، على أنه « يجبر المدني بعد إعذاره على تنفيذ التزامه » فالتأيت مما تقدم، هو وجوب إعذار المدني حتى يحق للدائن إعمال قواعد المسؤولية العقدية. في حين أن المادة ١١٤ من القانون المتقدم ذاته تنص على أنه « لاضرورة لإعذار المدني (٢). إذا كان محل الإلتزام تعويضاً ترتب على عمل غير مشروع »، وبما يفيد عدم ضرورة إعذار المدني في نطاق المسؤولية التقصيرية.

ج - مقدار التعويض :

تنص المادة ٥٩ من قانون المواد المدنية والتجارية القطري سالف الذكر، على أنه « يجوز للمتعاقد أن يحدد مقدماً قيمة التعويض بالنص عليها في العقد أو في اتفاق لاحق ويجوز تخفيضه إذا أثبت المدين أن التقدير كان فلاحاً أو أن الإلتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه ويقع باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك. أما إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الإتفاقي، فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة، إلا إذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً. في حين أن المادة ٧٣ من القانون المتقدم تنص على أنه «عين القاضى طريقة التعويض تبعاً للظروف ويقرر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضى تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة إلى ماكانت عليه أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض». إذن، فالثابت مما تقدم إختلاف مقدار التعويض في نطاق المسؤولية التقصيرية، عنه في نطاق المسؤولية العقدية.

د - تعديل أحكام المسؤولية :

تنص المادة ١١٦ من قانون المواد المدنية القطري سالف الذكر، على أنه « يجوز الإتفاق على أن يتحمل المدين تبعاً الحادث المفاجئ والقوة القاهرة. وكذلك يجوز الإتفاق على إعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذه لإلتزامه التعاقدى إلا ماينشأ عن غشه أو عن خطئه للجسيم. ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو للخطأ للجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ لإلتزامه. ويقع باطلاً كل شرط يقضى بالإعفاء

من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع». فالظاهر لنا مما تقدم، إختلاف مضمون المسؤولية التقصيرية عن العقدية، من حيث جواز تعديل أحكام الأخيرة، دون الأولى، وذلك على النحو الذى رأيناه منذ قليل.

فما مدى جواز الخيرة بين النوعين المتقدمين من المسؤولية، خصوصاً وأن المشرع للقطرى، لم يورد أى حكم يفيد جوازها أو حظرها، على حد سواء؛ علماً بأن الإجابة على التساؤل السابق هام للغاية فى الموضوع المائل.

الخيرة بين الحظر والإباحة :

سوف نعرض هنا للإتجاه القائل بحظر الخيرة والإتجاه القائل بجوازها وذلك على النحو التالى :

الإتجاه الأول : حظر الخيرة :

يرى خصوم للخيرة، أن المسؤولية العقدية تستقل عن المسؤولية التقصيرية تمام الإستقلال، وأية مشكلة، إنما تثير إما المسؤولية العقدية، وإما المسؤولية التقصيرية، ولأجل الأمر كذلك لإثارة المسئولين معاً، بناء على واقعة واحدة؛ أو بعبارة أخرى « يرى خصوم الخيرة، وهم الأغلبية فى الفقه الفرنسى أن لكل من نوعى المسؤولية المدنية نطاق خاص، وإمكان لأى وضع، أو علاقة قانونية، إلا النوع منهما، إما للعقدية وإما التقصيرية، أو وفقاً لتعبير أحدهم (يدخل الوضع القانونى الواحد فى هذا النطاق أو ذاك، ولا يمكن، فى وقت واحد، أن يظهر فيهما معاً). فتستأثر المسؤولية العقدية وحدها بالعلاقة بين العاقدين، فى نطاق العقد إلى جانبها مسؤولية تقصيرية، ولا يجوز لأحد العاقدين أن يتمسك، فى مواجهة

العائد الآخر بقواعد هذه الأخيرة، تأسيساً على كونها أكثر ملاءمة له فيجب الإنصياح إلى التمييز الذى أقامه القانون : إذا وقع إخلال بالالتزام عقدي تكون المواد ومابعدهما من التقنين الفرنسى التى تنظم للمسئولية العقدية، هى الواجبة للتطبيق، وليست المواد ومابعدهما من ذات التقنين، وهى الخاصة بالمسئولية التقصيرية : فلكل مجموعة من هذه للنصوص نطاق خاص متميز عن نطاق الأخرى، ولا يمكن الإدعاء بأن صياغة المادة كالمادة عندنا بالتساعها لأى فعل للإنسان يحدث ضرراً بغيره تحيط بالإخلال بالالتزامات العقدية وإذا كان يجوز أن يسأل شخص تجاه آخر عن خطأ عقدي وآخر تقصيري، فإن ذلك يفترض فعلين أو امتناعين، كل منهما مستقل عن الآخر بحيث يجتمع للخطأ التقصيري مع الخطأ العقدي، ولكنه لا يمكن، إطلاقاً، أن يحل محله ويستند أصحاب هذا الرأى، فى تدعيمه، إلى حجج عديدة متفاوتة الأهمية ..» (١٥٧).

ومن أنصار هذا الاتجاه من يرى أن للمسئولية العقدية « تجب دعوى المسئولية التقصيرية، ويلزمون الدائن الذى أصابه ضرر من فعل واحد يتمثل فى إخلال بالالتزام عقدي وإخلال بالالتزام قانوني فى نفس الوقت أن يؤسس دعواه على المسئولية العقدية وحدها.....» (١٥٨).

(١٥٧) د. محمود جمال الدين زكى، مشكلات، المرجع السابق، ص

٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥. والمراجع للوفيرة المشار إليها فى الهوامش.

(١٥٨) د. خميس خضر، المقال السابق، ص ٨٧-٨٨ والمراجع للوفيرة

المشار إليها فى الهوامش.

ويذهب العلامة عبد الرزاق السنهورى إلى أنه يأخذ « بالرأى الذى يقول بالأخيرة للدائن وليس له إلا دعوى المسؤولية العقدية، ذلك أن الإلتزام العقدى الذى صار للمدين مسئولاً عن تنفيذه لم يكن قبل العقد إلتزاماً فى ذمته » (١٥٩).

ومن أنصار هذا الإتجاه فى مصر أيضاً من يرى « عدم جواز الأخيرة بين المسئوليتين. فالخيرة لا تنثور إلا إذا كنا بصدد فعل يعتبر إخلالاً بالإلتزام عقدى ويعتبر فى نفس الوقت خطأ تقصيرياً كان ينطوى عدم الوفاء بالإلتزام عقدى على جريمة جنائية. كالمودع لديه مثلاً يمتنع عن رد الشئ للمودع وتتوافر فى عمله أركان جريمة خيانة الأمانة. فى مثل هذا الفرض نرى أن المضرور وهو الطرف الآخر لا يجوز له أن يرجع على مرتكب الخطأ إلا بمقتضى دعوى المسؤولية العقدية وحدها دون المسؤولية التقصيرية. وتبرر ذلك أن المضرور لا يربطه بمرتكب الخطأ إلا علاقة واحدة هى علاقة العقد القائم بينهما. والمسئولية العقدية التى نشأت فى مواجهة مرتكب الخطأ ليست إلا عنصراً من عنصري الإلتزام العقدى الذى حدث الإخلال به. فإذا أراد الدائن أن يترك هذه المسؤولية جانباً، فلا يكون ذلك إلا بإهمال الإلتزام العقدى ذاته. فإذا هو أهمل هذا الإلتزام، لم يعد الطرف الآخر ملتزماً فى مواجهته بشئ ولم يعد بالتالى مخالفاً للإلتزام، لو مرتكباً لأى خطأ فيمتنع عليه الرجوع أصلاً (١٦٠).

(١٥٩) د. عبد الرزاق السنهورى، المرجع السابق، ص ٧٦٦.

(١٦٠) د. سمير تناغو، المرجع السابق، ص ٢٨٠.

الإجاء الثاني : جواز الخيرة :

ويرى أنصار هذا الإجاه، عدم انفصال المسؤولية التقصيرية عن المسؤولية العقدية، فالمسؤولية للعقدية ليس من شأنها أن تجب المسؤولية التقصيرية بل تضاف إليها، فيكون لدى الدائن دعويان : دعوى المسؤولية العقدية ودعوى المسؤولية التقصيرية ويحق له الخيار بينهما حسبما يترأى له، أو بعبارة أخرى « يرى أنصار الخيرة، أن المسؤولية التقصيرية يمكن أن تنفذ إلى نطاق المسؤولية العقدية، إذ ليس بين النوعين فواصل قاطعة أو نطاق عازل لكل منهما عن الأخرى. فالقانون سابق، في وجوده، على جميع العقود، ولذلك لا يستطيع العقد سوى إضافة المسؤولية العقدية إلى المسؤولية التقصيرية، ولكنه لا يمكنه إعادها عن دائرته : على كل مدين، لمصلحة دائنة، التزام لا يقوم لمصلحة أى شخص غيره، فإذا ما أخل المدين بالتزامه هذا قامت مسؤوليته قبل دأته، إنما يكون زيادة عليها، مسئولاً نحو هذا الأخير، عن كل فعل يقيم مسؤوليته قبل الآخرين. فالعقد يلقى على المدين، للترامات جديدة، ولكنه لا يرفع عنه، ولا يمكنه أن يرفع عنه للترامات يفرضها للقانون عليه، إذا لا يجوز للمرء، بإتفاقه مع غيره أن يتخلص من نتائج أخطائه، فالمسؤولية العقدية فى عبارة وجيزة، تضاف إلى المسؤولية التقصيرية، ولكنها لاتمحوها بل تظل هذه الأخيرة تحتها كامنة»^(١٦١).

(١٦١) د. محمود جمال الدين زكى، المرجع السابق، ص ٤٨٩-٤٩٠.

د. خميس خضر، للمقال السابق، ص ٩٠.

د. سمير تناغو، للمرجع السابق، ص ٢٧٩-٢٨٠.

د. عبد الرزاق السنهوري، للمرجع السابق، ص ٧٦٠-٧٦١ حيث يشير

إلى «انقسلم الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر فى هذه المسألة الهامة».

ومن أنصار هذا الإتجاه من يرى وجوب توسيع معنى الخيرة « بحيث يكون للدائن المضرور أن يرفع دعوى مؤسسة على إحدى المسئولين فإذا خسر دعواه، كان له أن يرفع دعوى أخرى مؤسسة على النوع الثانى من المسئولية المدنية، وفى هذا للمعنى أصدرت محكمة النقض المصرية بدائلها الجنائية حكماً وقد رأينا أن المحل فى الدعوى الثانية قد يختلف عن المحل فى الدعوى الأولى ويتحقق ذلك إذا طالب المضرور فى الدعوى الثانية بتعويض غير التعويض الذى طالب به فى الدعوى الأولى فلا تصطدم الخيرة مع مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه. بل فى رأينا أيضاً أن الخيرة لا تصطدم بهذا المبدأ حتى إذا اتحد المحل وذلك لإختلاف الأساس القانونى الذى تقوم عليه الوقائع المادية فى كل من نوعى المسئولية فإحدى الدعويين مؤسس على المسئولية العقدية بما تتضمنه من إخلال بالالتزام مصدره العقد والثانية تؤسس على المسئولية التقصيرية بما تتضمنه من إخلال بالالتزام قانونى. وأخيراً فإن الخيرة تستجيب للعدالة، إذ أن عدم الخيرة يلزم المتعاقد بتأسيس دعواه على المسئولية العقدية دون المسئولية التقصيرية، وقد يفشل الدائن المضرور فى ذلك فينجو لمسئول من المساءلة عن خطأ ارتكبه فعلاً بإخلاله بالالتزام قانونى ومن هنا يجئ قولنا أن جواز الخيرة بين نوعى المسئولية المدنية العقدية والتقصيرية يستجيب إلى العدالة» (١٦٣).

ولعل الإتجاه الأخير - فى مجمله - هو الأقرب للصواب - حسب تقديرنا المتواضع - ولذى من شأنه تحقيق اعتبارات العدالة.

وفي ضوء ماتقدم، يمكن القول :

بأن المشرع القطري، لایمانع من الأخذ بنظرية الخيرة بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، فيحق للدائن المضرور، أن يختار الدعوى التى تناسبه، فيحق له إختيار دعوى المسؤولية التقصيرية إن أراد ، أو دعوى المسؤولية العقدية إن أراد ذلك وبما يحقق مصالحه، واضعين فى الاعتبار أنه لايجوز للدائن المضرور بعد أن يحصل على تعويض معين بناء على دعوى المسؤولية العقدية، أن يعود مرة أخرى ويرفع دعوى جديدة على أساس المسؤولية التقصيرية مطالباً بتعويض جديد أو تكملى، لأنه فى هذه الحالة يكون قد جمع بين الدعويين وهو مايتفق الجميع على خطره.

وإذا ماإتينا إلى أن القانون القطرى - حسب تقديرنا المتواضع - يجيز الأخذ بالخيرة بين المسؤولية التقصيرية والعقدية. ولما كان الثابت أن قاعدة الإختصاص القضائى الدولى القطرية، إنما يجب تحيد مضمونها فى ضوء الأحكام الموضوعية المقرر فى القانون القطرى. فيترتب على ماتقدم، القول بأنه يجوز للدائن المضرور حال حياته أو لخلفائه - بناء حدوث الفعل غير المشروع فى قطر - رفع دعواه /دعواهم أمام القضاء القطرى وفقاً للضابط المائل، حتى ولو كان هذا الدائن مرتبطاً مع المدين المخطأ بعلاقة عقدية سابقة، تم إبرامها خارج قطر وتم تنفيذها خارج قطر أيضاً، أو كان من الوجوب تنفيذها خارج الإقليم القطرى. فإجازة الخيرة بين الدعويين هى التى أتاحت للدائن المضرور، رفع دعواه أمام المحاكم القطرية، ولو كانت الخيرة - غير جائزة جلاً وفقاً لأحكام القانون القطرى - لما حق للدائن المضرور إذا كان حياً أو لخلفائه حيث وقع للفعل غير المشروع - أن يرفع أو يرفعوا دعواه /دعواهم أمام

المحاكم القطرية، لأن وجود العلاقة العقدية السابقة بين المدين مرتكب الفعل غير المشروع والدائن المضرور وخلفائه، مع إنتفاء حق الخيرة، إنما كان يعنى عدم إمكان رفع الدعوى للمعنية أمام المحاكم القطرية على أساس عدم أحقية المضرور وخلفائه فى رفعها، لأن لديهم سبيل آخر هو دعوى للمسئولية العقدية علما بأن هذه الدعوى، لا يمكن رفعها فى قطر لعدم توافر مقومات ضابط الإختصاص المتعلق بالعقود فى الحالة الماثلة، بحسبان أن العقد قد تم إبرامه خارج قطر، وتم تنفيذه هناك، وقطر ليست الدولة الواجب تنفيذ إلزام معين، متولد عن العقد السابق، على ترابها.

ولاشك أن إجتهدنا المتقدم، إنما يتفق مع إعتبارات العدالة لأقصى درجة ممكنة للدائن المضرور وللمدين المتسبب فى الخطأ على حد سواء.

فإذا استدعينا المثال السابق لنا طرحه :

المتعلق بالركاب القطريين الذين سبق لهم التعاقد فى إستراليا مع شركة الطيران الاسترالية على نقلهم إلى لندن عن طريق الجو، ثم قامت هذه الشركة بالبدء فى تنفيذ إلزامها بنقل هؤلاء الركاب من إستراليا، وعرضاً أثناء الرحلة، سقطت الطائرة بخطأ جسيم من أحد أتباع الشركة الناقلة فوق الإقليم القطرى، دون أن تكون النوحة هى إحدى المحطات المتفق على نزول الطائرة الاسترالية فيها للتزود بالوقود أو لتغيير الطاقم أو لركوب بعض الركاب الجدد أو للتزود بالغذاء وهكذا. هنا لا يمكن إعتبار السقوط فوق الإقليم - بفعل الخطأ الجسيم لبعض تابعى شركة الطيران سالفة الذكر - إنما يعنى أن قطر أحد إحدى دول التنفيذ، أو بعبارة أخرى أن قطر هى إحدى

الدول التى يتم فيها تنفيذ العقد المتقدم. فمثل هذا القول - حال وجوده - إنما ينطوى على قدر كبير من التجاوز.

ولعل الصحيح فى الأمر، أن قطر هى الدولة التى تم إرتكاب العمل غير المشروع على ترابها، والقانون القطرى يعطى للدائن المضرور ولورثته، حق الخيرة بين المسؤولية للعقدية والمسئولية التقصيرية، وبذلك يحق لهذا الدائن ولخلفائه - كما هو الحال فى المثال المعروض - أن يرفع دعوى للفعل غير المشروع أى دعوى المسؤولية التقصيرية ضد شركة الطيران الأسترالية سالفه الذكر، بطلب إلزامها بالتعويض عن الأضرار التى أصابتهم نتيجة فقدانهم مورتيم المتوفين بسبب الفعلة التى أدت إلى سقوط الطائرة فوق الإقليم القطرى، على أساس أن الفعل غير المشروع تم فوق الإقليم القطرى. ولا يجوز لشركة الطيران الأسترالية الدفع بعدم إختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى على أساس وجود رابطة عقدية سابقة بينها وبين مورثى المدعين والتى تتمثل فى عقود النقل سالفه البيان، بما يوجب - حسب للعقيدة المفترضة لهذه الشركة - أن يتم رفع الدعوى العقدية أمام المحاكم الأسترالية بإعتبارها الدولة التى تم إبرام عقد أو عقود النقل المعنية على ترابها كما لا يمكن للشركة المتقدمة الإدعاء بأن القانون الأسترالى لايجيز الخيرة بين المسؤولية العقدية والمسئولية التقصيرية، وأن للمسئولية العقدية - وفقاً لأحكام القانون الأسترالى - إنما تجب للمسئولية التقصيرية، بما يفيد عدم جواز طرح دعوى التعويض على غير المحاكم الأسترالية، فكافة هذه الإدعاءات المفترضة من جانبنا فى المثال السابق - حال وجودها، تكون إدعاءات غير صحيحة ويجب أن يلتفت عنها القاضى القطرى، إذا ما قدر أن تعرض عليه يوماً، إستناد إلى أن قاعدة

الإختصاص القضائي الدولي القطرية، إنما يجب أن تفسر في ضوء الأحكام الموضوعية للقطرية، وليس وفقاً للأحكام الموضوعية الموجودة في قانون أجنبي معين وهو القانون الأسترالي في الغرض المطروح الآن ومحل المناقشة الماثلة. ومادام القانون للقطري الموضوعي يجيز حق الخيرة للدائن المضرور، ولورثته فيجب تمكينة من رفع دعواه هو وخلفائه - على أساس العمل غير المشروع - أمام المحاكم القطرية، رغم وجود العلاقة العقدية المعنية. مع ملاحظة عدم أحقية الدائن المضرور أو خلفائه في رفع دعوى المسؤولية العقدية أمام المحاكم القطرية، على أساس عدم وجود أية رابطة بين العقد المعنى والإقليم القطري، فالعقد المعنى قد تم إبرامه في إستراليا وبدء في تنفيذه هناك وإجتزأ هي دولة الوصول، بما يفيد عدم توافر مناط إعمال ضابط الإختصاص المتعلق بالعقود في هذا المقام، ولكن هذا لا يمنع الدائن المضرور حال حياته أو خلفائه من التذاعى أمام المحاكم الأسترالية أو الإنجليزية، وذلك إذا ما توافر مناط إعمال ضابط الإختصاص المعنى، في القانون الأسترالي أو القانون الإنجليزي.

وإذا ما انعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر النزاع سالف الذكر، بناء على الضابط المائل، فمن الواجب على المحكمة القطرية، أن تقوم بإعمال قاعدة الإسناد المختصة لديها بحكم العمل غير المشروع، تمهيدا للوصول للقانون الموضوعي الواجب التطبيق في مثل هذه الحالات، وقد يكون القانون المتقدم هو القانون القطري، أو قانون أجنبي آخر وفقاً لما تمليه قاعدة الإسناد للقطرية في هذا الخصوص. وهذا للموضوع، يخرج دون شك عن نطاق دراستنا الماثلة.

الملحق رقم (١)

الأحكام القضائية المصرية محل الدراسة

(١)

محكمة النقض المصرية

جلسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أنور أحمد خلف نائب رئيس المحكمة، وعضوية
السادة المستشارين: محمد أسعد محمود، والدكتور زكي عبد البر، وجلال
عبد الرحيم عثمان، وسعد الشاذلي.

(١٦٩)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٩ القضائية:

(١، ٢) حجز "الحجز الإداري" ضرائب.

(١) الأمر الصادر بتوقيع الحجز الإداري. شرط صحته. لا عبرة
بالاختصاص المكاني للأمر بالحجز طالما أنه مفوض قانوناً بإصداره.

(٢) صدور أمر الحجز للتنفيذي الإداري ممن له صفة في إصداره لتحصيل
الضريبة. لا وجه التحدي بوجوب تقديم قرار مدير عام مصلحة الضرائب
الذي أناب مصدر الأمر للتحقق من نطاق حدوده.

(٣) حجز "حجز ما للمدين لدى الغير". محكمة الموضوع. نظام عام.
عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر خلال الأيام التالية
لإعلان المحجوز لديه. جزؤه. اعتبار الحجز كأن لم يكن. م ١/٢٩ ق ٣٠٨
لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري. هذا الجزء غير متعلق بالنظام العام.
جواز النزول عنه صراحة أو ضمناً للتقرير بما في النمة لا يعد تنازلاً عن
العيب. لقاضي الموضوع سلطة استخلاص النزول الضمني.

(٤) حجز "حجز ما للمدين لدى الغير" بطلان.

النعي ببطلان حجز ما للمدين لدى الغير لعدم إرفاق الحاجز صورة من التقرير في الزمة بأوراق التنفيذ. ثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين، تضمن ذات المبالغ التي في زمة المحجوز لديه. تحقق الغاية من تحديد المال الذي يجرى عليه التنفيذ. علة ذلك.

(٥، ٦) حجز " حجز ما للمدين لدى الغير " تقادم "تقادم مسقط".

(٥) حجز ما للمدين لدى الغير. يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز لديه. هذا الإعلان ينقطع به التقادم الساري لمصلحته في مواجهة المحجوز عليه ينقطع به التقادم الساري لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز.

(٦) الحجز الصحيح. بقاءه منتجاً لآثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو رضاء أصحاب الشأن أو سقوطه لسبب عارض بحكم للقواعد العامة. توقيع الحجز الإداري بما للمدين لدى الغير. عدم سقوطه بالتقادم أسوة بالحجز على المنقول لدى المدين علة ذلك.

(٧) نقض "سلطة محكمة النقض" حكم " عيوب التدليل.

انتهاء الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة. لمحكمة النقض تقويم الحكم على أساس التطبيق السليم.

(٨) قانون تنازع القوانين من حيث المكان. حجز. اختصاص.

توقيع حجز ما للمدين لدى الغير في مصر على أموال موجودة فيها لمدين مصري الجنسية، هي قيمة وثائق تأمين أبرمت في مصر. الدعوى ببطلان هذا الحجز. اختصاص المحاكم المصرية بنظرها. وجوب تطبيق القانون المصري بشأنها.

(٩) حجز "حجز ما للمدين لدى الغير"

توقيع ما للمدين لدى الغير. أثره. وفاة المحجوز عليه بالمبالغ المحجوزة لا تحتاج به الحاجة.

١- النص في المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، يدل على أن المشرع استلزم لصحة إجراءات الحجز الإداري أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب وأن يكون أمر الحجز الذي يوقع بمقتضاه صادراً من شخص مفوض قانوناً بإصدار الأمر وخول رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو لمن ينييه تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه مستهدفاً بذلك - طبقاً لما جلت له المذكرة الإيضاحية للقانون - ألا يؤدي غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن محل الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة، مما مفاده أنه متى صدر الأمر مستوفياً هذه الشرائط فلا عبرة بالاختصاص المكاني للأمر بالحجز تقنياً لتطويل الإجراءات وتعقدها.

٢- لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضريبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإداري طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذاً له. وتقضي المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن يقصد بمصلحة الضرائب في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذ هذا القانون، وإن كان هذا النص يعتبر نصاً تفسيرياً يلحق بالتشريع السابق من وقت كما صدوره كما بكل تشريع لا حق بخول الشارع فيه للضرائب سلطة أو حقاً، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في المادة ٤٧ معلة بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ رؤساء المأموريات التي يحددها مدير

مصلحة الضرائب حق إصدار الأوراق التي تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خولت مأموري الضرائب سلطة تحصيلها. لما كان ما تقدم، وكان أمر الحجز التنفيذي الإداري قد صدر بناء على قرار مدير عام مصلحة الضرائب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٥ بإنابة مأموري الضرائب ومساعدتهم بالمأموريات بإصدار أوامر للحجز الإداري، وكان الأمر قد صدر من مأمورية ضرائب عطارين ثان الكائنة بمدينة الإسكندرية، فإنه لا وجه للتحدي بوجوب تقديم هذا القرار للتحقق من نطاقه وحدوده طالما أن هذه الإنابة العامة لها سندها من نصوص القوانين الضريبية وقانون الحجز الإداري على سواء.

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحجز الإداري تحت يد الغير يقع بنص المادة ٢٩/١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري بموجب محضر حجز يعلن المحجوز لديه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول، وإن تخلفت ما أوجبه من المادة المذكورة من إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن لا يؤثر على الحجز إنما هو جزء متعلق بالنظام العام، فيجوز لكل ذي مصلحة في التحلل من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز النزول عنه صراحة أو ضمناً لئن كان مجرد تقرير المحجوز لديه للجهة الحاجزة بما في ذمته للمجوز عليه إذعانا لما تفرض عليه المادة ٣٠ من القانون لا يمكن أن يعتبر وحده تنازلاً عن ذلك العيب الذي شاب الإجراء اللاحق. إلا أنه كان المبين من الإطلاع على الاخطارين الصادرين من الشركة للطاعة أنها لم تقتصر فيهما على التقرير في ذمتها للمحجوز عليه ببيان كافة ما تحت يدها لمدين مصلحة الضرائب بل أوردت ذلك باستعدادها لأداء مبالغ وثائق التأمين فور الحصول على إذن مراقبة النقد. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ذلك نزول الطاعة عن

العيب هو عدم إعلان المحجوز عليه بالحجز في الميعاد المحدد - فإنه مما يستقل به قاضي الموضوع مادلماً استخلاصه سائغاً من الأوراق ولا يخرج عن حدود المقبول منطقياً وعقلاً.

٤- النص في المادة ٣١ من قانون الحجز الإداري معدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، يدل على أن القانون لم يعتبر التقرير بما في الذمة هو السند التنفيذي الذي يجري به للتنفيذ على المحجوز لديه بل اعتد بسند الحاجز على المحجوز مجرد تكملة السند التنفيذي من ناحية أنه يعين ويحدد المبلغ الثابت في ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه. وإذا كان من الإطلاع على محضر الحجز التنفيذي المؤرخ أول أبريل ١٩٦٧ أنه أرفق به صورة طبق الأصل من التقرير بما في الذمة للمقدم من الشركة بتاريخ ١١/٢٩/١٩٦٠ - بشأن حجز أول - وكانت البيانات الواردة بهذا التقرير لا تختلف عن البيانات التي بالتقرير المؤرخ ٦ من فبراير ١٩٦٢ - بشأن حجز ثان - وتضمن التقريران المبالغ التي في ذمة الشركة للطاعنة لمدين مصلحة الضرائب بما يستوعب المبلغ المحجوز عليه بأكمله، فإن غاية المشرع من تحديد المال الذي يجري التنفيذ عليه تكون قد تحققت، ويكون للنعي عليه - بأن مأمورية الضرائب الحاجزة لم ترفق صورة من التقرير بما في الذمة - على غير أساس.

٥- مقتضى الحجز أي كان نوعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يتمتع معه على المحجوز لديه الوفاء به لدائته أو تسليمه إليه، كما يتمتع على المحجوز عليه التصرف فيه بما يؤثر في ضمان الحاجز، وحجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه، وإذا كانت المادة ٣٨٣ من التقنين المدني تقضي بأن النقاد الساري ينقطع بالحجز وهي عبارة عامة تسري

على حجز ما للمدين لدى الغير، فإنه يترتب على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع للتقادم الساري لمصلحته في مواجهة المحجوز عليه اعتباراً بأن الحجز من أسباب قطع التقادم وكذلك قطع للتقادم الساري لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز، لأن الحجز وإن كان يعلن إلى المحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلاً إلى المحجوز عليه وينصب على ماله.

٦- الحجز الصحيح يبقى منتجاً كل آثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو برضا أصحاب الشأن أو يسقط بسبب عارض بحكم القواعد العامة، وإذ خلا الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون الحجز الإداري الخاص بحجز ما للمدين لدى الغير من نص يسمح باعتبار الحجز تحت يد الغير يسقط بالتقادم أسوة بما قرره المادة ٢٠ من ذات القانون في شأن حجز المنقول لدى المدين كما خلا قانون المرافعات السابق - المنطبق على واقعة الدعوى - من نص مماثل فيما عدا المادة ٥٧٤ الخاص بالحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وهي المقابلة للمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات الحالي، فإنه يترتب على توقيع الحجزين التنفيذيين المؤرخين ١٦/١١/١٩٦٠ و ٢٤/٢/١٩٦٢ تحت يد الشركة الطاعنة قطع التقادم سواء لمصلحة الشركة الطاعنة ضد المحجوز عليه بالنسبة لمبالغ التأمين المستحقة للمحجوز عليه أو لمصلحة هذا الأخير قبل مصلحة الضرائب الحاجزة في شأن مبلغ الضريبة ما دامت إجراءاتهما متعاقبة على النحو الذي قرره القانون، وإذ كانت الطاعنة تقرر أن مبالغ التأمين مستحقة في ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ كما لا تجادل في أن المطالبة بالضريبة لم تكن قد سقطت بالتقادم عند توقيع الحجزين سالف الذكر، تبعاً لما هو ثابت من توجيه التنبيه بالدفع إلى المدين في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠، وإذ أعقبت المصلحة هذين الحجزين بحجز تنفيذي آخر

ضد الطاعة في أول أبريل سنة ١٩٦٧ بما يترتب عليه استمرار قطع التقادم فإنه لا محل للترع بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغين، وذلك دون ما حاجة للتعرض لمدى اعتبار التقرير بما في الذمة إقراراً قاطعاً للتقادم أو لمدة التقادم الجديدة بعد الانقطاع.

٧- متى أنتهي الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة فحسب محكمة النقض أن تبين التطبيق القانوني السليم مقومة الحكم على أساسه.

٨- نقضي الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون المدني بسريان قانون الدولة التي تم فيها العقد عند اختلاف الموطن ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه، وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات وإذا كان الثابت من الأوراق أن واثق التأمين قد أبرمت في مصر وأن المستأنف وهو المدين المحجوز عليه مصري الجنسية وأن الدعوى الماثلة دعوى بطلان حجز ما للمدين لدي الغير موقع في مصر على أموال موجودة فيها فإن القانون المصري يكون هو الواجب التطبيق علاوة على أن المحاكم المصرية تكون هي المختصة وحدها بنظر دعوى البطلان والطلبات الموضوعية المرتبطة بها.

٩- من آثار توقيع حجز ما للمدين لدي الغير طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في نمته للمحجوز عليه، لما كان ذلك فإن وفاء الشركة الطاعة - المحجوز لديها -

إلى المحجوز عليه بمبالغ وثائق التأمين لا تحتاج به مصلحة الضرائب
الحاجزة.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المدولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع الشكلية - حسبما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الشركة للتأمين على الحياة - للطاعة -
أقامت الدعوى رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦٧ مني أمام محكمة الإسكندرية
الابتدائية وإدارة النقد المركزية بطلب الحكم ببطلاق الحجز التنفيذي الإداري
الموقع من مأمورية ضرائب العطارين ثان بتاريخ أول إبريل ١٩٦٧ تحت
بنك الإسكندرية على أموال الشركة وبعدم الاعتداد به واعتباره معدوم الأثر،
مع إلزام مصلحة الضرائب برد مبلغ ٩٧٤٦ ج و ٦٧٠ ملجم وفوائده القانونية
بمعدل أربعة لكل مائة سنوياً من يوم المطالبة الرسمية حتى السداد وقالت
شرحاً لها أن مأمورية ضرائب العطارين ثان بالإسكندرية - المطعون عليها
الأولي - أوقعت بتاريخ أول إبريل ١٩٦٧ حجزاً تنفيذياً تحت يد بنك
الإسكندرية المطعون عليه للثاني على أموال شركة للتأمين -
الطاعة - لاستيفاء ما يعادل مبالغ ٢٦٦٣ جنياً إسترلينياً، ٣٥٥١،٣١٠
جنياً إسترلينياً و ١٠٣٢،٧١٢ دولاراً أمريكياً قيمته ثلاث وثائق للتأمين
معقودة باسم السيد/ باعتبارها قيمة ما أقرت به الشركة بما في نعمتها
بناء على الحجزين الإداريين المؤرخين ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ من يناير سنة
١٩٦٢ الموقعين تحت يدها على أموال ذلك الأخير باعتباره مدينياً لمصلحة

الضرائب نظير مبلغ ٥٦٧٧ ج و ٢٩٦ مليماً، ١٢٢٩١ ج و ٣٠٠ مليماً يمثلان قيمة ضريبة الإرباح التجارية وضريبة الإيراد العام المستحقة عليه. وإذ كانت هذه الحجوز باطلة وكانت الضرائب المحجوز من أجلها قد سقطت بالتقادم، فقد أقامت دعاواها بطلباتها سائلة البيان. وبتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة ببطلان الحجز المؤرخ أول إبريل سنة ١٩٦٧. والموقع على أموال الشركة الطاعة تحت يد المطعون عليه الثاني واعتبار، كأن لم يكن وإلزام المطعون عليه الأول بصفته - مصلحة الضرائب - بأز - تردد للطاعة مبلغ ٩٧٤٦ ج و ٣٧٠ م والفوائد بمعدل ٤% من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد. استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف المقيّد برقم ٤٧٦ لسنة ٢٤ ق الإسكندرية، ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٠ إبريل سنة ١٩٦٩ بإلغاء الحكم المستأنف برفض الدعوى. طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياًها. وحيث أن الطعن أقيم على ثمانية أسباب. تنعى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في مرحلة الاستئناف بأن الحجز التنفيذي الموقع بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٦٧ جاء على خلاف ما تقضي به المادة الثانية من قانون الحجز الإداري التي لا تجيز اتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر كتابي من ممثل للجهة الحاجزة، ولا تغني الإشارة إلى قرار مدير مصلحة الضرائب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٥ عن تقديمه للوقوف على نطاقه ومدى جواز الإنابة فيه والأشخاص الصادرة إليهم وجوده للزمنية والمكانية علاوة على أن مأمورية ضرائب العطارين ثان الكائنة بالإسكندرية قد

تجاوزت اختصاصها المكاني وأوقعت الحجز التنفيذي على الشركة الطاعنة في مقرها بمدينة القاهرة، وإذا أكتفي الحكم للمطعون فيه بأن هذا الدفاع لا أساس له من القانون، فإنه يكون قد عاره قصور في التسبب علاوة على مخالفة القانون.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بأنه "لا يجوز اتخاذ إجراءات إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتباري للعام حسب الأحوال أو ممن ينييه كل من هؤلاء في ذلك كتابة" يدل على أن المشرع استلزم لصحة إجراءات الحجز الإداري أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب، وأن يكون أمر الحجز الذي يوقع بمقتضاه صادراً من شخص مفوض قانوناً لإصدار الأمر، وخول رئيس الجهة الإدارية الحاجز أو لمن ينييه تحديد الدين المراد الحجز بمقتضاه، مستهدفاً بذلك طبقاً لما جلته في المذكرة الإيضاحية للقانون - ألا يؤدي غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن مجال الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة - مما مفاده أنه متى صدر الأمر مستوفياً هذه الشروط فلا عبرة بالاختصاص المكاني للأمر بالحجز تفادياً لتطويل الإجراءات وتعقيدها.

لما كان ذلك وكان لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضريبية - ومنها القانون رقم لسنة ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد - حق تحصيل للضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإداري طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري

والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذاً له، وكانت المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بأنه يقصد "بمصلحة الضرائب" في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح أو الموظفين الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين واللوائح في تنفيذ هذا القانون، وكان هذا النص يعتبر نصاً تفسيرياً يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخلو الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في المادة ٤٧ معلة بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ "رؤساء للمأموريات التي يحددها مدير مصلحة الضرائب" حق إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها للضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خولت مأموري الضرائب سلطة تحصيلها، لما كان ما تقدم وكان أمر الحجز الإداري الموقع بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٦٧ قد صدر بناء على قرار مدير عام مصلحة الضرائب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإنابة مأموري الضرائب ومساعدتهم بالمأموريات في إصدار أوامر الحجز الإداري، وكان الأمر قد صدر من مأمورية ضرائب عطارين ثان الكائنة بمدينة الإسكندرية، فإنه لا وجه للتحدي وجوب تقديم هذا القرار للتحقق من نطاقه وحدوده طالما هذه الإنابة العامة لها سندها من نصوص القوانين الضريبية وقانون الحجز الإداري على السوء، ويكون النعي في هذا الخصوص ولا أساس له.

وحيث أن حاصل النعي بالسببين الثاني والخامس خطأ للحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والقصور في التسبب، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم قضى بصحة الحجزين المؤرخين ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠، و٢٤ من يناير سنة ١٩٦٢ على سند من القول بأن الشركة المحجوز لديها ردت على الحجزين بما يفيد اعتبارهما صحيحين بقيامهما بالقرار بما في نمتها وإيداء

استعدادها لسداد الدين، في حين أن كلاً من الحجزين المشار إليهما يعتبر كأن لم يكن وفق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، تبعاً لعدم قيام مأمورية الضرائب بإعلان المحجوز عليه بصورة من محضرها مبينة تاريخ إعلانها للمحجوز خلال الثمانية الأيام التالية ولا يعد التقرير بما في الذمة تنازلاً عما شاب الحجز طبقاً للمادة ٣٠ من القانون، ولا دخل لتنفيذ هذا الالتزام بما يتعين على الجهة الحاجزة استيفاءه بإجراءات تالية. ويترتب على بطلان هذين الحجزين بطلان الحجز التنفيذي الموقع بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٦٧ على أموال الشركة للطاعة لاستادته عليهما، وهذا إلى أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان الحجز الأخير لأن مأمورية الضرائب لم ترفق بأوراق التنفيذ صورة من التقرير بما في الذمة إعمالاً لحكم المادة ٣١ من ذات القانون، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على النفاذ رغم جوهريته وهو ما يعيبه بالقصور في التسبب علوة على خطئه في التطبيق القانوني.

وحيث أن هذا النعي غير سديد، ذلك أنه لما كان المقرر في - قضاء هذه المحكمة - أن الحجز الإداري تحت يد الغير يقع بنص المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه يعلم الموصول، وأن تخلف ما أوجبه المشرع في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن، لا يؤثر على الحجز الذي سبقه، وإن ما قرره المشرع من اعتبار الحجز كأن لم يكن إنما هو جزاء غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذي مصلحة في التحلل من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز النزول عنه صراحة أو ضمناً، ولئن كان

مجرد تقرير المحجوز لديه الجهة الحاجزة بما في ذمتها للمحجوز عليه إذعاناً لما تقرضه عليه المادة ٣٠ من القانون لا يمكن أن يعتبر وحده تنازلاً عن ذلك العيب الذي شاب الإجراء اللاحق، إلا أنه لما كان البين من الإطلاع على الإخطارين المؤرخين ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ ، ٦ فبراير ١٩٦٢ أن الشركة الطاعنة لم تقتصر فيهما على التقرير بما في ذمتها للمحجوز عليه ببيان كافة ما تحت يدها لمدين مصلحة الضرائب، بل أردف ذلك بإبداء استعدادها لأداء مبالغ وثائق للتأمين فور الحصول على إذن مراقبة النقد تبعاً لأن هذه المبالغ مقومة بعملية أجنبية ومستحقة لغير مقيم، كما أكتت الشركة هذا المعنى بكتابها الذي وجهته إلى شعبة التحصيل والحجز بالمأمورية بتاريخ ١٠ من مايو ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ذلك نزولاً من الطاعنة عن العيب، فإنه مما يستقل به قاضي الموضوع مادام استخلاصه سائغاً وله سنده من الأوراق ولا يخرج عن حدود المعقول منطقاً وعقلاً لما كان ذلك، وكان النص في المادة ٣١ من قانون الحجز الإداري معدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ بأن "على المحجوز لديه خلال أربعين يوماً من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز ما لقر به أو ما يفي منه بحق الحاجز والمصرفات أو يودعه خزنة الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها - فإذا لم يود المحجوز لديه أو يودع للمبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله إدارياً بموجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوباً بصورة من الإخطار المنوه عنه في المادة ٣٠...." يدل على أن القانون لا يعتبر التقرير بما في الذمة هو السند التنفيذي الذي يجري به التنفيذ على المحجوز لديه، بل اعتد بسند الحاجز على المحجوز عليه، مستهدفاً بإرفاق صورة الأوراق من تقرير المحجوز لديه بما في ذمته بمحضر الحجز مجرد تكملة السند التنفيذي من ناحية أنه يعين ويحدد المبلغ

الثابت في ذمة المحجوز لديه للمحجوز عليه، وإذا كان الثابت من الإطلاع على محضر الحجز التنفيذي المؤرخ أول إبريل ١٩٦٧ أنه أرفق به صورة طبق الأصل من التقرير بما في الذمة المقدم من الشركة بتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٠، وكانت البيانات الواردة بهذا التقرير لا تختلف عنه البيانات التي جاءت بالتقرير المؤرخ ٦ من فبراير ١٩٦٢ وتتضمن التقرير أن نفس المبالغ التي في ذمة الشركة للطاعة لمدين مصلحة الضرائب بما يستوعب المبلغ المحجوز بأكمله، فإن غاية المشرع من تحديد المال الذي يجري للتنفيذ عليه تكون قد تحققت، ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب على غير أساس.

وحيث أن الطاعة تنعى بالأسباب الثالث والرابع والسادس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدفع بسقوط حق مدين مصلحة الضرائب المحجوز عليه في مطالبتها بمبلغ التأمين بانقضاء ثلاث سنوات على استحقاقه لها في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ تطبيقاً للمادة ٧٥٢ من القانون المدني على سند من انقطاع ذلك التقادم بتقرير الشركة للطاعة ببقاء هذا المبالغ في ذمتها بما يعد إقراراً صريحاً منها بحق مدين المصلحة فيها، في حين أن التقرير بما في الذمة ليس من قبيل الإقرار باعتباره تنفيذاً لالتزام قانوني يتعين عليها القيام به وبفرض اعتباره إقراراً قطعاً للتقادم فإن المدة الجديدة تحسب على أساس مدة التقادم الأول أي ثلاث سنوات تسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وفق المادة ٣٨٥ من التقنين المدني وإذ قررت الشركة بما في ذمتها بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ فإن التقادم الجديد تنتهي مدته في ٥ فبراير سنة ١٩٦٥ ويكون الحجز التنفيذي على أموال الشركة في أول إبريل سنة ١٩٦٧ عديم الأثر لتوقيعه بعد اكتمال

مدة التقادم هذا إلى أن الطاعة تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن الضريبة المطلوبة من المحجوز عليه والمحجوز من أجلها تحت الطاعة مستحقة عن السنوات من سنة ١٩٥٠ حتى آخر سنة ١٩٥٥. ولم تتخذ مأمورية الضرائب أي إجراء قاطع للتقادم بشأنها منذ توقيع الحجزين في سنتي ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ فتكون قد لحقها التقادم هي الأخرى عملاً بحكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفوت أكثر من خمس سنوات. كما تمسكت أيضاً بأن مبالغ الضريبة المطالب بها ليست كلها مستحقة على المحجوز عليه بل تضمنت مبالغ على آخرين هم سائر الشركاء معه في شركة التوصية، وإذ أغفل الحكم هذين الدفاعين رغم أن من شأن منحيصها تغيير وجه الرأي في الدعوى فإنه علاوة على مخالفة القانون يكون قاصر التسبيب.

حيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه لما كان مقتضى الحجز أياً كان نوعه - وعلى ما يجري قضاء هذه المحكمة - وضع المال المحجوز تحت أمر القضاء بما يمتنع معه على المحجوز لديه الوفاء به لدائته أو تسليمه إليه، كما يمتنع على المحجوز بما يؤثر في ضمان الحاجز ما للمدين لدى الغير يتم وينتج أثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه، وكانت المادة ٣٨٣ من التقنين المدني تقضي بأن التقادم الساري ينقطع بالحجز وهي عبارة عامة تسري على حجز ما للمدين لدى الغير فإنه يترتب على إعلان ورقة الحجز للمحجوز لديه قطع التقادم الساري لمصلحته في مواجهة المحجوز عليه اعتباراً بأن الحجز من أسباب قطع التقادم، وكذلك قطع للتقادم الساري لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز لأن الحجز وإن كان يعلن المحجوز لديه إلا أنه يقصد توجيهه فعلاً إلى المحجوز عليه وينصب على ما له، لما كان ذلك، وكان قد تقرر في السبب السابق صحة الحجزين التقنينيين المؤرخين ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، ٢٤ من يناير

سنة ١٩٦٢ وكان الحجز الصحيح يبقـي منتجاً كل أثره ما لم يرفع بحكم القضاء أو برضا أصحاب الشأن أو يسقط لسبب عارض بحكم القواعد العامة، وكان الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون للحجز الإداري الخاص بحجز ما للمدين لدى الغير قد خلا من نص يسمح باعتبار الحجز تحت يد الغير يسقط بالتقادم أسوة بما قرره المادة ٢٠ من ذات القانون في شأن حجز المنقول لدى المدين، كما خلا قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى من نص مماثل فيما عدا المادة ٥٧٤ الخاصة بالحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية وهي المقابلة للمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات الحالي، فإنه يترتب على توقيع الحجزين سالفـي الذكر قطع التقادم الساري سواء لمصلحة الشركة الطاعنة ضد المحجوز عليه بالنسبة لمبالغ التأمين أو لمصلحة هذا الأخير قبل مصلحة الضرائب الحاجزة في شأن مبلغ الضريبة ما دامت إجراءاتها متعاقبة على النحو الذي قرره القانون، وإذ كانت الطاعنة تقرر أن مبالغ التأمين مستحقة في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠، كما لا تجادل في أن المطالبة بالضريبة لم تكن قد سقطت بالتقادم عند توقيع الحجزين في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠، ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٢ تبعاً لما هو ثابت من توجيه التنبية بالدفع إلى المدين في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠، وإذ أعقبت المصلحة هذين الحجزين بحجز تنفيذي آخر ضد الطاعنة في أول إبريل سنة ١٩٦٧ بما يترتب عليه استمرار قطع التقادم فإنه لا محل للتردد بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغين وذلك دون ما حاجة للتعرض لمدى اعتبار التقرير بما في الزمة إقرار قاطعاً للتقادم أو لمدة التقادم الجديدة بعد الانقطاع. وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فحسب محكمة النقض أن تبين التطبيق القانوني السليم مقومة الحكم على أساسه، لما كان ما تقدم، وكانت أوراق الدعوى خلواً مما يفيد أن المبالغ

المستحقة لمصلحة الضرائب قبل المحجوز عليه تخالطها مبالغ أخرى مستحقة على بقية الشركاء في شركة التوصية التي يسهم فيها، وكان لا محل للنعي على الحكم بالقصور لعدم رده على وجه من وجوه الدفاعة لا أثر له في الأوراق، فإن النعي بأكمله يكون على غير أساس.

وحيث أن مبنى النعي بالسبب السابع مخالفة الحكم للمطعون فيه القانون، وفي بيان ذلك نقول الطاعة أنها أمام محكمة الموضوع بأن المحجوز عليه استصدر ضدها حكماً من المحاكم الإنجليزية بنفع المبالغ المستحقة بموجب وثائق التأمين المعقودة لديها على أساس عدم انطباق القانون المصري استناداً إلى أنها شركة كندية مركزها بالخارج ويوقع على كافة وثائق التأمين وتنفذ مبالغها بعملات أجنبية، واضطرت الطاعة إلى سدادها مما يحق لها التمسك بذلك الحكم في النزاع القائم لتحديد للقانون الواجب التطبيق من حيث مكانية عقد التأمين بعد إذ لم يعد للمحجوز عليه أموال تحت يدها.

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون المدني تقضى بسريان قانون الدولة التي تم فيها العقد عند اختلاف الموطن ما لم يتفق أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه وكانت المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه يسري على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تبأشر فيه الإجراءات، وكان الثابت من الأوراق أو وثائق التأمين قد أبرمت في مصر وأن المستأمن وهو المدين المحجوز عليه مصري الجنسية وأن الدعوى المائلة دعوى بطلان حجز ما للمدين لدى الغير موقع في مصر على أموال موجودة فيها، فإن القانون المصري يكون هو الواجب التطبيق، علاوة

على أن المحاكم المصرية تكون هي المختصة وحدها بنظر دعوى البطلان والطلبات الموضوعية المرتبطة بها. لما كان ذلك وكان من آثار توقيع حجز ما للمدين لى للغير طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى نمته للمحجوز عليه فإن وفاء الشركة الطاعة إلى المحجوز عليه بمبالغ وثائق التأمين لا تحتاج به مصلحة الضرائب الحاجزة وإذ كانت المحكمة الاستئنافية قد أصابت بتطبيق القانون المصرى على واقعة الدعوى المرفوعة أمامها فإنه لا تترىب عليه إذا هى لم تتحدث عن الحكم الصادر من المحاكم الإنجليزية طالما أن الاختصاص معقود للمحاكم المصرية وحدها.

وحيث إن مفاد السبب الثامن أن للطاعة خفاً فى المطالبة بالفوائد عند نقض الحكم لأن المادة ١٠١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٩ غير منطبقة على واقعة للدعوى.

وحيث إن هذا النعمى أضحى غير ذى موضوع بعد أن تبين أن الطعن برمته غير سديد.

(٢)

محكمة الجيزة الابتدائية

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد القاضي محمد إبراهيم الدسوقي.

(٣٩)

القضية رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٩ عمال كلى الجيزة:

(أ) اختصاص. " اختصاص ولائي " قانون دولي . دولة أجنبية " الحصانة القضائية " . مبدأ استقلال الدول. " النشاط التجاري " .

عدم خضوع الدولة الأجنبية - في مجال القانون الدولي - لولاية القضاء الخاص بدولة أخرى. عدم اختصاص محاكم الدولة بنظر الدعاوى التي ترفع أمامها على دولة أخرى. مبدأ استقلال الدول إزاء بعضها البعض يمنع من أن يكون لمحاكم دولة الحق في تقدير التعهدات التي ارتبطت بها دولة أجنبية. اعتبار الحصانة القضائية المقررة لصالح الدولة الأجنبية مطلقة بالنسبة للأعمال المتصلة بالسيادة. وتتمتع الحكومات الأجنبية بهذه الحصانة بالنسبة لأوجه النشاط الأخرى وخاصة النشاط التجاري. ما لم يكن قيام الدولة بالعمل - موضوع الدعوى - عن طريق أحد موظفيها بقصد إدارة شئونها الخاصة أو تحقيق غرض تجاري بعيد عن عملها بصفتها حكومة.

(ب) مرفق عام . " تعليم " . دولة أجنبية . عقد . " عقد استخدام موظفين أجانب " . خدمة عامة. موظف عام.

إبرام عقد استخدام موظفين أجانب بين المدعي وممثل حكومة أجنبية على التتريس في مدارسها على أنه لا قيام لهذا العقد إلا عند تواجد المدعي داخل أراضي الدولة الأجنبية. اشتراط للحكومة الأجنبية في العقد حقها في

فسخه في أي وقت بسبب ضعف الكفاية أو سوء السلوك دون تعويض. موذى ذلك قيام المدعى بخدمة عامة لدى تلك الدولة واعتباره موظفاً عاماً بها. عدم ضرورة صدور قرار وزاري بتعيينه. جواز تعيين الموظف العام بمقتضى عقد يكون قابلاً للتجديد.

(ج) مرفق عام. "تعليم" دولة أجنبية. "السلطات العامة". "حصانة قضائية". اختصاص. "اختصاص ولائي".

التعليم مرفق من أهم المرافق العامة التي تتولاها الدولة مباشرة. والدولة في تنظيمها أعمال التعليم تعتبر قائمة بعمل عام ينأى عن الأغراض الخاصة أو التجارية. تعاقداً للحكومة الأجنبية مع المدعي على أن يتولى التدريس بمدرستها. مباشرتها لسلطة من سلطاتها العامة. قيام الحصانة القضائية لتلك الدولة. عدم اختصاص القضاء الإقليمي المصري بالدعوى التي يرفعها المدعي ضدها.

١- لا تخضع للدولة الأجنبية - في مجال القانون الدولي - لولاية القضاء الخاص بدولة أخرى وبهذا لا تختص محاكم الدولة بنظر الدعاوى التي ترفع أمامها على دولة أخرى، وذلك لأن مبدأ استقلال الدول إزاء بعضها البعض يمنع من أن يكون لمحاكم الدولة الحق في تقدير التعهدات التي لارتبطت بها دولة أجنبية. وهذه الحصانة القضائية المقررة لصالح الدول الأجنبية مطلقة بالنسبة للأعمال المتصلة بالسيادة والسلطة التي تقوم بها الحكومات الأجنبية باعتبارها سلطة سياسية تباشر عملاً من أعمال الحكومة. أما بالنسبة لسائر أوجه نشاط الدولة الأجنبية وخاصة نشاطها التجاري فالأصل تمتع الحكومات الأجنبية بالحصانة القضائية ولكن تستثنى من ذلك حالات منها حالة ما إذا كان للعمل موضوع الدعوى قد قامت به الحكومة عن طريق أحد موظفيها

بقصد إدارة شؤونها الخاصة أو لتحقيق غرض تجاري بعيد عن عملها بصفتها حكومة.

٢- إذا أبرم عقد استخدام موظفين لأجانب بين المدعى وممثل حكومة أجنبية على التدريس بمدارسها وأنه لا تقوم للعقد قائمة إلا منذ تواجد المدعي داخل الأراضي الأصلية لتلك الدولة واشترط في ذلك العقد على حق تلك الحكومة في فسخه في أي وقت بسبب ضعف الكفاية أو سوء السلوك دون تعويض - فإن مؤدى ذلك أن المدعي يعد قائماً بخدمة عامة لدى الدولة الأجنبية ويعد لذلك موظفاً عاماً بها حتى ولو لم يصدر قرار وزاري بتعيينه، إذ ليس ما يمنع قانوناً من الناحية للاتحية والوظيفية أن يتم تعيين الموظف العام بمقتضى عقد يكون قابلاً للتجديد.

٣- التعليم مرفق من أهم وأوسع المرافق العامة التي تهيم عليها الدولة وتتولاها مباشرة. والدولة إذ تباشر تنظيم أعمال التعليم فيها إنما تتولى عملاً من الأعمال العامة التي تتأى عن الأغراض الخاصة أو التجارية. فإذا تعاقبت حكومة أجنبية مع المدعي على أن يتولى التدريس بمدارسها فإنها تكون قد باشرت سلطة من سلطاتها العامة ومن ثم تتمتع بذلك بالحصانة القضائية التي تحجب عن القضاء الإقليمي المصري اختصاصه بنظر الدعوى.

المحكمة

حيث أن الخلف الذي قام بين الطرفين حول اختصاص هذه المحكمة ولائياً بنظر الدعوى هو أن المدعي وهو مواطن من مواطني الجمهورية العربية المتحدة قد أقام دعواه هذه على دولة أجنبية مما يتعين معه بحث ما إذا كان النزاع موضوع هذه الدعوى يتعلق بتصرف من تصرفات تلك الدولة

الأجنبية يتصل بسيادتها والسلطات التي تقوم بها باعتبارها سلطة سياسية تباشر بها عملاً من أعمال الحكومة وفي هذا يقول الأستاذان محمد العشماوي والدكتور عبد الوهاب العشماوي في كتابهما قواعد المرافعات الجزء الأول بند ٢١٨ ص ٣٧٦ - ٣٧٧ إنه من المقرر فقهاً وقضاءً في مجال القانون الدولي أن الدولة الأجنبية لا تخضع لولاية القضاء الخاص بدولة أخرى وعلى ذلك لا تختص محاكم الدولة بنظر الدعاوى التي ترفع أمامها على دولة أخرى ويبررون هذه القاعدة بأن مبدأ استقلال الدول إزاء بعضها وبعض يمنع من أن يكون لمحاكم دولة الحق في تقدير التعهدات التي ارتبطت بها دولة أجنبية. وهذه الحصانة القضائية المقررة لصالح الدول الأجنبية مطلقة بالنسبة للأعمال المتصلة بالسيادة والسلطات التي تقوم بها الحكومات الأجنبية باعتبارها سلطة سياسية تباشر عملاً من أعمال الحكومة أما بالنسبة لسائر أوجه نشاط الدول الأجنبية وخاصة نشاطها التجاري فقد استقرت محكمة النقض الفرنسية على أن مثل هذه الأعمال وما تعلق بها من دعاوى تخرج عن دائرة الحصانة القضائية المقررة للدول الأجنبية. أما في مصر فإن القاعدة المقررة طبقاً لأحكام المحاكم المختلطة هي أن الأصل تمتع للحكومات الأجنبية بالحصانة القضائية ولكن هناك حالات مستثناة من هذا الأصل منها حالة ما إذا كان العمل موضوع الدعوى قد قامت به الحكومة عن طريق أحد موظفيها وذلك بقصد إدارة شئونها الخاصة أو تحقيق غرض تجاري بعيد عن عملها بصفتها حكومة وهذا للمسلك موافق لمسلك القضاء للفرنسي في هذا الخصوص.

وحيث أنه تطبيقاً لما تقدم فقد نعين على المحكمة وهي في معرض الفصل في اختصاصها ولائياً أن تتحقق فيما إذا كان المدعى عليه دولة

أجنبية وعما إذا كان موضوع النزاع مرتبط بعمل بعيد عن الأعمال الخاصة أو يستهدف تحقيق غرض تجاري أو بالجملة بعيد عن عملها بصفتها حكومة. وحيث أن الذي يبين للمحكمة في هذا الخصوص أن المدعي قد أقام دعواه هذه ضد المدعى عليه الثاني بصفته مدير عام التعليم والبعثات السعودية بصفته نائباً عن وزارة المعارف السعودية هذا هو ما قرره المدعي صراحة رداً على موال وجه إليه من المحكمة وإذن لوزارة المعارف في المملكة العربية السعودية التي اختصها المدعي في هذه الدعوى تمثل دولة أجنبية وأقام المدعي دعواه عليها بهذه الصفة وتكون هذه الدعوى قد رفعت بالتالي على دولة أجنبية كما يبين للمحكمة أيضاً من وقائع الدعوى أن العقد الذي أبرم بين الطرفين والذي رفعت الدعوى استناداً عليه عنوان بأنه عقد استخدام الموظفين الأجانب ووقع عليه الطرفان وكل منهما على علم تام بما ورد به وقد تضمن هذا العقد أن المدعي يقوم بالتدريب في وزارة المعارف أو أحد فروعها بالمملكة العربية السعودية ويقوم بهذه الصفة وبما يدخل عادة في اختصاصها ويقوم بالتدريب في مدارس الوزارة بصفة عامة دون تخصيص وللوزارة أن تصدر قراراً بنقله من مقر وظيفته أو ندبه إلى أي بلد آخر داخل المملكة السعودية حسبما يقتضيه صالح العمل كما أن هذا العقد لا تقوم له قائمة إلا منذ الوقت الذي يتواجد فيه المدعي بدخل الأراضي الإقليمية للمملكة السعودية التي لها الحق المطلق بمقتضى البند الثالث عشر من العقد في فسخ عقد المدعي في أي وقت بسبب ضعف الكفاية أو سوء السلوك دون ما تعويض الأمر الذي لا يدع نزاعاً في أن المدعي كان يقوم بخدمة عامة لدى هذه الدولة وكان يعد لذلك موظفاً عاماً بها خلال المدة التي تواجد خلالها بهذه الدولة ولا يخلع هذا الوصف عنه عدم صدور قرار وزاري بتعيينه إذ ليس ما يمنع قانوناً من الناحية اللاتحفية والوظيفية أن يتم

تعيين الموظف العام بمقتضى عقد قابلاً للتجديد وتكون الحكومة السعودية إذ تعاقدت مع المدعي إنما كانت تباشر سلطة من سلطاتها العامة تولاها عنها موظف عام هو المدعى عليه الأول ولا نزاع في أن الدولة إذ تباشر تنظيم أعمال التعليم فيها إنما تتولى عملاً من الأعمال العامة التي تنأى عن الأغراض الخاصة أو التجارية وقد أضحي التعليم مرفقاً من أهم وأوسع المرافق العامة التي تهيم عليها الدولة وتتولاها مباشرة.

وحيث أنه لكل ذلك فإن الحصانة القضائية لصالح الدولة الأجنبية أضحت قائمة على إطلاقها بتوافر ركنيها. لتحجب عن القضاء الإقليمي المصري اختصاصه بنظر الدعوى ويتعين بالتالي الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة ولائياً بنظر الدعوى عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات.

(٣)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

أجانب

بالجلسة المنعقدة بسراي المحكمة يوم الخميس ٣ مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد الأستاذ/ محمود أحمد غرابية المستشار رئيس الدائرة

وعضوية الأستاذين/ محمود راغب عطية

ومحمود عبد القادر عثمان المستشارين

وحضور الأستاذ/ عبد الوهاب الخياط ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيم أمين السر

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول تحت رقم ٦ سنة ٣١ قضائية أحوال أجانب

المرفوع من

١- السيدة/ أرملة

٢- السيدة/

٣- السيد/

٤- السيد/

٥- السيد/

٦- السيدة/

وحضر عنهم بالجلسات الأستاذ/ للمحامي

٧- منفذ وصية المرحومة ووكيلاً عن
المسيدة/

ضد

تركة

عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٧٥ كلى أحوال شخصية
أجانب صادر بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً.
حيث أن الاستئناف قد تقرر به في الميعاد حائزاً كافة شرائطه القانونية
فيتعين قبوله شكلاً.

وحيث أن وقائع الدعوى قد بينها الحكم المستأنف رقم ٩ سنة ١٩٧٥
كلى إسكندرية فالإليه تحيل المحكمة بشأنها ووجيزها أن المستأنفين تقدموا
بعريضة مؤرخة في ٢١/٥/١٩٧٥ للميد رئيس محكمة إسكندرية الابتدائية
(دائرة الأحوال الشخصية) للأجانب طلباً فيها تعيينها منفذين لوصية
للمرحوم للمتوفي بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٢ وذلك بدلاً من
الأستاذ الذي كان معيناً منفذاً للوصية بموجب الحكم رقم ١٥ لسنة
١٩٧٠ كلى أجانب والسذي توفي إلى رحمة الله قبل إتمام تنفيذ الوصية
وتحصيل أموالها - وقدماً تأييداً لطلبهما المستندات الآتية:

١- صورة رسمية من الحكم المشار إليه.

٢- صورة رسمية من قرار محكمة إسكندرية الابتدائية الصادر في
٢٠/٥/١٩٦٣ للقاضي أولاً بإيداع ترجمة الوصية المؤرخة
١٩/٥/١٩٦٣ - ثانياً - بإثبات وفاة وورثة المرحوم

المتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة.

٣- وصية المرحومة

وحيث أنه بجلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ قرر المستأنفين أنهما يعدلان طلبهما إلى طلب الحكم بتعيين مصف للتركة وليس منفذاً لها.
وحيث أن النيابة العامة طلبت تعيين المستأنفين منفذين لوصية المرحوم

وحيث أن محكمة أول درجة قد أصدرت حكمها في الدعوى بجلسة ١٩٧٥/١٢/١٨ ويقضي برفضها وإلزام المستأنفين بالمصروفات وأمسّت حكمها على مقولة أن الثابت من الحكمين للمقدمين أن الموصي مصري الجنسية فضلاً عن أن موضوع الدعوى هو من قبيل المسائلة الإجرائية ومن ثم يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق وإذ كان التشريع المصري لا يعرف نظام منفذي الوصايا وكانت المادتين ٨٧٦ و ٨٧٧ من القانون المدني المصري قد تكفلتا بتنظيم موضوع مصفي التركات وقد تركتما للمحكمة مطلق التقدير في تعيين المصفي أو رفض تعيينه وكان قد مضى على وفاة الموصي حوالي ١٣ سنة كانت تكفي لتنفيذ وصيته فإن المحكمة لا ترى موجباً لتعيين مصف للتركة خاصة وأن أحداً من الطالبين أو الورثة لم يقل بنسب نزاع بينهم يستدعي اتخاذ هذا الإجراء بما يترتب عليه من تحميل التركة بمصروفات لا مبرر لها.

وحيث أن المستأنفين لم يرتضيا الحكم سالف البيان فطعنا عليه بالاستئناف المائل بتقرير في قلم كتاب المحكمة تاريخه ١٩٧٥/١٢/٣٠ طلباً فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتعيينها مصفين لتركة المرحوم مع إلزام التركة بالمصروفات عن الدرجتين - وأساساً استئنافهما على مقولة أن التصفية لم تتم ويوجد للتركة

أموال يصعب تحصيلها بغير وجود المصنفين وأن الورثة يقرون تعيين مصنف خاصة وأنهم أجانب يقيمون بالخارج.
وحيث أن النيابة العامة قدمت مذكرة مؤرخة في ١٩٧٦/١٢/٧ طلبت فيها إجابة المستأنفين لطلباتهما.

وحيث أن (النيابة العامة) صحت المادة ٩٤٧ مرافعات تنص على أن (تختص المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها آخر موطن للمورث بتعيين مصف للتركة وعزله واستبدال غيره به وبالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتصفية كما نصت المادة التالية رقم ٩٤٨ على أنه (فيما عدا الأحوال التي يختص بها قاضي الأمور الوقتية يرفع الطلب ويفصل فيه وفقاً للأحكام والإجراءات والمواعيد المعتادة في الدعاوى) فمتى كان ذلك وكان طلب تعيين مصف للتركة لم يرد ضمن الأحوال التي يختص بها قاضي الأمور الوقتية وكان المستأنفان قد تقدموا ابتداء بعريضة للسيد رئيس المحكمة الابتدائية طلباً فيها تعيينهما منفذين للوصية وذلك وفقاً لنص المادة ٩٣٩ مرافعات تفصل فيه المحكمة بدون إجراءات لأن الطلب لا يتضمن خصومة إلا أنهما بالجلسة عدلاً طلبهما إلى طلب تعيين مصف للتركة فإن هذا الطلب يكون قد طرح على المحكمة بغير الطريق الذي رسمه القانون في المادتين ٩٤٧ و ٩٤٨ مرافعات وللتين توجبان رفع هذا الطلب والفصل فيه وفقاً للأحكام والإجراءات والمواعيد المعتادة في الدعاوى، فمتى كان ذلك وكانت تلك الإجراءات من النظام العام فتقضي بها المحكمة من تلقاء نفسها فإنه يكون من المتعين للحكم بعدم قبول الطلب لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون وإلغاء الحكم المستأنف إذ قضى على خلاف ذلك.

وحيث أن الحكم المستأنف لم يقض للمستأنفين بشيء ومن ثم فإن ما انتهت إليه المحكمة من قضاء لا يسئ إلى مركزيهما.
وحيث أن المستأنفين قد خسروا الدعوى فترى المحكمة إلزامهما مصروفاتها عملاً بنص المادة ٨٨٣ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول طلب المستأنفين تعيين مصف للتركة لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون وألزمتهما المصروفات عن الدرجتين.

رئيس الدائرة

أمين السر

(٤)

محكمة استئناف الإسكندرية
دائرة الأحوال الشخصية (أجنب)

١٩ - ١١ - ١٩٥٩

الاستئناف رقم ٢ س ١٥ ق أحوال شخصية أجنب

المادة الأستاذة إسماعيل عبد الله زهيد رئيس المحكمة ومحمد تحسين
ولميل جبران المستشاران.

١- أحوال شخصية أجنب . وصية . منفذ الوصية في ظل القانون اليوناني
ليس له أن يباشر سلطته بهذه الصفة بالرغم من قيام طعن على الوصية
بالبطلان ما دام هذا الطعن لم يقض بصحته.

٢- إجراءات. المسائل الخاصة بالإجراءات. يسري عليها قانون البلد الذي
تباشر فيه هذه الإجراءات. المادة ٢٢ مدني.

٣- دعوى وقف للدعوى. الدعوى التي توقف. ما هي؟ المادة ٢٩٣
مرافعات.

١- ليس من أحكام القانون اليوناني، ما يعطي لمنفذ الوصية الحق في أن
يباشر سلطته بهذه الصفة، بالرغم من قيام طعن الوصية بالبطلان، مادام هذا
الطعن لم يقض بصحته.

٢- المسائل الخاصة بالإجراءات يسري على أحكامها قانون البلد الذي تباشر
فيه هذه الإجراءات عملاً في ذلك بما هو منصوص عنه في المادة ٢٢ من
القانون المدني المصري.

٣- الدعوى التي توقف هي بحكم المادة ٢٩٣ مرافعات الدعوى التي ترى المحكمة تطبيق حكمها فيها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم سواء كانت هذه الدعوى هي السابقة أو اللاحقة.

المحكمة

من حيث أن المستأنف الأول الأستاذ أقام هذه القضية أمام محكمة الدرجة الأولى طالباً الحكم بتثبيته منفذاً لوصية المرحومة اليونانية الجنسية والتي توفيت في مدينة الإسكندرية في شهر أبريل من سنة ١٩٥٥ - ولما كان بيت المال المستأنف عليه الأول قد سبق تعيينه مديراً مؤقتاً لشركة السيدة المذكورة فقد أدخل خصماً في الدعوى ولما مثل أمام المحكمة قال الحاضر عنه أنه لا يمانع في تثبيت الأستاذ منفذاً للوصية على الخصوص بالنسبة للأعمال الخيرية المذكورة في وثيقها وذلك عندما يقضي نهائياً بصحة هذه الوصية - أما المستأنف عليهم الباقيون فقد تدخلوا في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى على اعتبار أنهم ورثة للمتوفاة وتقدموا بذاكرة طلبوا فيها الحكم برفض الطلب الذي تقدم به الأستاذ استناداً منهم في ذلك على أن الوصية باطلة لصدورها من الفوصية وهي عديمة الأهلية وقالوا أنهم أقاموا فعلاً أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية القضية رقم ١٥٢٤ سنة ١٩٥٦ بطلب الحكم ببطلان الوصية.

ومن حيث أنه بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الدرجة الأولى بوقف الفصل في هذه الدعوى لحين الحكم نهائياً في الدعوى رقم ١٥٢٤ سنة ١٩٥٦ للمقامة بشأن طلب الحكم ببطلان الوصية وذكرت المحكمة في أسباب ذلك الحكم أنها ترى وقف الدعوى الراهنة لحين الحكم نهائياً في الدعوى المذكورة أو انتهاء النزاع للدثر حول الوصية.

ومن حيث أن المستأنف الأول لم يرتض ذلك الحكم وكذلك لم يرتضيه المستأنف الثاني - وهو من بين الموصي لهم بالوصية المطعون عليها - وأقاما الاستئناف الراهن طالبين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت المستأنف الأول منفذاً للوصية وأسسا استئنافهما على أن الحكم المستأنف فيه مخالف لأحكام القانون المدني اليوناني الواجبة التطبيق وفيه مخالفة أيضاً لأحكام قانون المرافعات المصري وقالوا لئهما لو سلما جدلاً بوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى فإن الدعوى بطلب بطلان الوصية هي التي يقضي بوقفها لا الدعوى الراهنة لأن الدعوى الراهنة أقيمت أولاً والدعوى بطلب بطلان الوصية أقيمت لاحقاً لها.

وقد تقدم بيت المال بمذكرة طلب فيها الحكم بتأييد ما قضت به محكمة الدرجة الأولى وتقدمت النيابة العامة بمذكرة طلبت فيها هي الأخرى. الحكم برفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

ومن حيث أنه ليس في أحكام القانون اليوناني ما يعطي لمنفذ الوصية الحق في أن يباشر سلطته بهذه الصفة بالرغم من قيام طعن على الوصية بالبطلان ما دام هذا الطعن لم يقض بصحته. ومن ثم فإنه لا أساس من الصحة لقول المستأنفين أن القضاء بوقف الدعوى الراهنة لحين الفصل في الدعوى المتعلقة بطلب بطلان الوصية هو قضاء لا يتفق مع أحكام القانون اليوناني الواجبة التطبيق.

ومن حيث أن أمر المحكمة بوقف الدعوى المعروضة عليها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم هو إجراء من إجراءات الدعوى نص عنه في المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات المصري التي جرى نصها بأنه (في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها

كلما رأيت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم) والمسائل الخاصة بالإجراءات يسري على أحكامها قانون البلد الذي تباشر فيه هذه الإجراءات عملاً في ذلك بما هو منصوص عليه في المادة الثانية والعشرين من القانون المنني للمصري....."

(٥)

باسم الأمة

محكمة استئناف الإسكندرية

للدائرة الأولى - أحوال شخصية

بغرفة المشورة المنعقدة بسراي المحكمة في يوم الخميس ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ الموافق ٢١ شوال سنة ١٣٧٥هـ.

تحت رئاسة السيد الأستاذ يحيى محمد مسعود
وعضوية السنيين الأستاذين أنور رومان

وعبد الحليم البيطاش

وحضور السيد الأستاذ عباس رمزي

وحضور طلعت محمد رضوان

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي تحت رقم ١٤ سنة ٨ قضائية
المرفوع من ومدام ومدام مقيمين
بالإسكندرية ومحله المختار مكتب الأستاذ المحامي.

ضد

(١) الدكتور مقيم بالإسكندرية ومحله المختار مكتب الأستاذ
..... المحامي.

(٢) السيد وزير بصفته ومحله المختار إدارة قضايا الحكومة
بميدان عرابي.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية ورأي النيابة العمومية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً .

من حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أنه بعد وفاة السيدة في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٩ بالإسكندرية قدم زوجها الدكتور طلباً إلى قاضي الأحوال الشخصية بمحكمة إسكندرية المختلطة يذكر فيه أن زوجته أودعت لديه في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ مظلوماً يحتوي وصيتها ختمه فور استلامه وطلب من القاضي تحديد جلسة لإجراء فتح المظروف ونشر الوصية التي يحتويها وإيداعها قلم كتاب المحكمة. وقد اتخذ هذا الإجراء فعلاً في جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩ وفيها احتفظ بعض الورثة بحقهم فيما يتعلق بالوصية وحق الدكتور بالنسبة للتركة وقد قدم هذا الأخير بعد ذلك طلباً بتحديد جلسة لحضور الورثة الطبيعيين للمتوفاة لمساعدتهم التقرير بإثبات صفته كوارث وحيد للمتوفاة باعتباره الموصي له. وفي تاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ أصدر القاضي بناء على تحقيق الورثة الذي أجراه قراره باعتبار الدكتور السوارث الشرعي الوحيد بالوصية لزوجته المرحومة السيدة التي كانت حال حياتها إيطالية الجنسية ومقيمة بالإسكندرية وتوفيت بها في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٩.

وفي ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ رفع السيد والسيد دعوام أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الوطنية ببطلان الوصية وذكروا في عريضة الدعوى أن المرحومة وهي أختهم للشقيقة " كانت مريضة " بالسرطان ذلك المرض الذي ينتهي دائماً بالموت وقد صدرت الوصية وهي في أواخر أيامها متأثراً من ذلك المرض فضلاً عن أن علاج هذا المرض يستدعي حق المريض بحقن المورفين التي تؤثر في (أوراق) صح إدراكه

فتجعله يغيب عن وعيه ولا يحسن التدبير والتعقل " ولذا فنكون الوصية باطلة.

وقد دفع الدكتور المرفوعة عليه الدعوى بعدم قبولها لصدر قرار المحكمة المختلطة نهائياً في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ باعتبارها الوارث الوحيد الشرعي للموصية وهذا القرار لم يصدر بناء على الوصية وإنما على أساس نصوص القانون المدني الإيطالي الواجب التطبيق في النزاع إذ أشار القرار في أسبابه إلى المادة ٥٣٦ من هذا القانون وقد رد المدعون على الدفع بأنه غير مقبول لأن القرار بتعيين الورثة في التركة اعتمد الوصية على أساس صحته مع أنه يشوبها البطلان وأبدت النيابة العامة رأيها مؤيدة رفض الدفع وقضت المحكمة في ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ برفضه وقد عدل المدعون طلباتهم بإضافة طلب جديد هو " إلغاء القرار الصادر من قاضي الأحوال الشخصية بمحكمة إسكندرية المختلطة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمتضمن اعتبار المدعي عليه للوارث الوحيد للسيدة واعتبار هذا القرار كأن لم يكن فأحالت المحكمة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر قضايا الأحوال الشخصية وكذلك طلب المدعون إدخال وزارة الصحة خصماً في الدعوى لاستحضار أوراق صرف المورفين ولتقديم ما يدل على أن المتوفاة وهي مريضة كانت فاقدة لإرادتها وأعلنوا الوزارة فعلاً بالحضور لتقديم جميع ترخيص حقن المورفين التي كانت تصدرها إلى الطبيب المعالج للمتوفاة وهو زوجها المدعى عليه في السنوات الثلاث السابقة على وفاتها وإيداعها ملف الدعوى.

وقد رفضت المحكمة طلب إلزام وزارة الصحة بتقديم هذه التراخيص وأبدت النيابة العامة رأيها في مذكرتها التي قدمتها متضمنة أنه من أجل تطبيق ما قرره المادة ٥٩١ من القانون المدني الإيطالي الواجب التطبيق

على موضوع الدعوى باعتبار أن الوصية كانت إيطالية الجنسية وقت موته
يتعين إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون بكل طرق الإثبات أن
الوصية كانت تتناول المورفين لعلاجها وأن الكمية التي كانت تتناولها أثرت
على إدراكها وقت تحرير الوصية فجعلتها عاجزة عن الإدراك وأنها كانت
تحت تأثير الإكراه الحاصل من المدعى عليه ولينفي الأخير ذلك بكل الطرق.
وفي ٣١ مارس سنة ١٩٥٢ أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً
حضورياً وفي مادة أحوال شخصية باختصاصها نوعاً ومحلاً بنظر الدعوى
وبرفض الدعوى وإلزام المدعين بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل
أتعاب المحاماة فقّر المدعون في قلم كتاب المحكمة باستئناف هذا الحكم
طالبين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
والحكم بالطلبات الابتدائية وإلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب
المحاماة عن الدرجتين.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بني على أن الوصية صحيحة طبقاً
لأحكام القانون الإيطالي للواجب للتطبيق لعدم ثبوت عجز الوصية عن
الإدراك أو وقوع ما يحرمها حرية الإرادة إذ أن الشهادات التي قمت في
الدعوى والصادرة من رجال الدين الذين كانوا يترددون على المتوفاة مدة
مرضها ومن بعض أصدقائها تدل على أنها كانت كاملة الإدراك كما أن
حقنها بالمورفين لم يكن بصفة مستمرة بل كان قاصراً على الأوقات التي
تشدد فيها آلام المرض عليها وقد أجرت الوصية بعض تصرفات في تاريخ
لاحق للوصية من بينها عقد بيع صادر لأحد أشقائها ولم يوجه طعن ما لهذا
العقد.

وحيث أن المستأنفين استندوا في استئنافهم إلى ما ورد في دفاعهم الذي
احتوته مذكراتهم من أن السيدة الوصية كانت مريضة بالسرطان

المزمن وأن المرض اشتد عليها اشتداداً كبيراً حتى انقطع أمل الأطباء المعالجين لها في شفائها وأن مرض السرطان شديد الألم مستمرة ولا علاج لهذا الألم إلا بالحقن بالمخدرات وأهمها المورفين وما هو في الواقع بعلاج بل مسكن يخدر الجسم " فيدخل المريض في غيبوبة تمنع عنه الحس والإدراك فيشغل إدراكه ويبطل تكبيره ويخل عقله وتختلف عليه أموره ويصبح طائعاً مطوعاً لمعالجه "

وأبدى المستأنفون أنه لما كان المعالج للسيدة الموصية الذي يحقنها بالمورفين هو زوجها المستأنف عليه فإنها كانت من ثم خاضعة لتأثيره ونفوذها كما أبوا أن من أهم عناصر الدعوى معرفة كمية المخدر التي كانت تحقن بها الموصية وذلك لتبين مقدار تأثيرها ولهذا قد طلبوا أمام محكمة الدرجة الأولى إدخال وزارة الصحة لتقدم ما لديها من أوراق وأذن خاصة بصرف المورفين للسيدة على أن المحكمة رفضت طلب إلزام الوزارة بتقديم هذه الأوراق استناداً إلى أنها تعتبر من الأسرار المهنية التي لا يجوز إفشاؤها على أن بطلان الوصية على أساس عيب الرضا واضح أيضاً من ظروف تحريرها لأن الموصية كانت تقيم مع أخيها المستأنف الأول منذ سنة ١٩٤٠ فأصر زوجها على نقلها إلى منزل خاص سنة ١٩٤٨ أي قبل تحرير الوصية بزمان وجيز لكي تبعد عن رقابة أخوتها ولكي ينفرد بها للتأثير عليها وقد كانت تختص أختها بأمر المحافظة على أموالها المنقولة ولا تولي زوجها أي ثقة ولم يكن معقولاً أن تحرم أختها من ميراثها إلا أن كانت خاضعة لتأثير زوجها، والوصية ذاتها كتبت بطريقة " مبتسرة " بخط ركيك يدل على أن كاتبها لم تكن في حالة طبيعية إذا ما قورن بين خط الموصية الذي كتبتها به وبين خطها العادي إلى غير ذلك من الظروف والقرائن الدالة على خضوع الموصية للإكراه أو الضغط أو النفوذ

من جانب زوجها الذي كان يتولى حقها بالمسكن إذ كان يكفي مثلاً أن يؤخر حقها ساعة فتشتد عليها آلام المرض وتكون مستعدة لإعطاء كل ما لها في مقابل تسكين هذه الآلام ومن هنا يكون انقياد متعاطي الأفيون في سهولة ودون وعي بحيث " يقبل ما يطلب منه طائعاً مختاراً " وقد أخطأت محكمة الدرجة الأولى إذ افترضت دون دليل أن كمية المورفين لم تكن تعطي باستمرار وأن الموصية كانت تحقق بالمورفين وقت اشتداد الألم المرضي فقط بينما الواقع أنها كانت تحت تأثير المورفين باستمرار ولم يكن للمحكمة أن ترفض ما طلبه المستأنفون من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صدور الوصية حال وجود الموصية تحت تأثير المخدر وتكليف وزارة الصحة بتقديم ما يدل على كمية المورفين التي كان تصرف للموصية لمعرفة مقدار تأثيرها. كما أنه لا وجه للاستناد إلى التصرف الصادر من الموصية ببيع بقية أملاكها لشقيق لها ليس من بين رافعي الدعوى لأن هذا التصرف كان بعوض وإيعاز من زوجها وقد يكون محل طعن في المستقبل. ثم أوضح المستأنفون أنه على أساس ما هو معروف من الناحية العلمية عن تأثير المورفين على الإنسان تعتبر الوصية التي حررت في الظروف الماثلة في الدعوى والتي يمكن إثباتها بشهادة الشهود وأخصها أن الموصية كانت تحقق بالمورفين من مدة بعيدة ترجع إلى سنة ١٩٤٥ وبكميات كبيرة تعتبر صادرة من الموصية حين لم تكن تملك الإدراك الصحيح بأن حررت في وقت كان إدراكها فيه منعماً وهو وقت الحقن أو بعده بقليل أو حيث تكون إرادتها مقيدة وغير طليقة بأن يقع ذلك في وقت يخف فيه أثر الحقن ولكن مع بقاء الموصية تحت تأثير الإلحاح فيكون رضاؤها معيياً. وأخيراً أضاف المستأنفون أن لهم مصلحة فيما يطلبونه بصفة أصلية من إلغاء قرار قاضي الأحوال الشخصية الذي لا يمكن أن يكون مبنياً إلا على الوصية وليس على

أحكام القانون الإيطالي فإنه طبقاً للمادة ٥٨٢ من هذا القانون يكون لهم لولا الوصية البادلة نصف التركة بصفتهم الأخوة الأشقاء للمتوفاة ولزوجها المستأنف عليه النصف الآخر وانتهى المستأنفون إلى طلب تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر برفض الدفع للمبدى بعدم قبول الدعوى.

وحيث أن النيابة العامة أثبتت رأيها في هذا الموضوع مؤيدة طلب المستأنفين الإحالة إلى التحقيق وأصدرت المحكمة الاستئنافية في ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ حكماً بقبول الاستئناف شكلاً وبتأييد الحكم الفرعي الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ والقاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ومصلحة وبقبولها وقبل الفصل في الموضوع (١) بتكليف المستأنف عليه الأول الدكتور بتقديم السجل الذي دون في حقن المورفين التي أعطاها لزوجته والذي وعد في جلسة ١٩٥١/٤/١٦ محكمة الدرجة الأولى بتقديمه (٢) بإلزام المستأنف عليه الثاني بتقديم كشف بكميات المورفين التي صرفتها الوزارة للمستأنف الأول لعلاج زوجته المرحومة وذلك من مايو سنة ١٩٤٥ إلى تاريخ وفاتها في ١٩٤٩/٥/٢٠ (٣) إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن شقيقتهم المرحومة كانت عند إصدار الوصية لزوجها المستأنف عليه الأول غير قادرة على الإدراك وغير حرة الإرادة وللمستأنف عليه الأول النفي بنفس الطرق.

وحيث أنه تذاً لهذا الحكم أعلن المستأنفون المستأنف ضده الثاني (وزير الصحة) بمنطوقه وبتكليفه بما ورد فيه وقد قدم المستأنف ضده كشفاً مرفقاً به عشرون ترخيصاً في التواريخ المبينة به وبنوع المخدر إن كان من المورفين أو البانتييون وكميته وهي منصرفه باسم الدكتور لعلاج زوجته السيدة وتقع التواريخ المذكورة بين ١٩٤٧/٨/٢١

و ١٩٤٩/٥/٤ وكذلك قدم المستأنف ضده الأول نفاذاً لما كلفه به الحكم بقدر صرف الحقن مخثومة صفحاته بخاتم مقيش صحة الإسكندرية وعليه التوقيعات الرسمية وما دون فيه يخص المدة بين ١٩٤٧/٨/٢٣ و ١٩٤٩/٥/٢٠.

وحيث أن شهود المستأنفين أربعة شهد أولهم أنه يعرف حالة السيدة المتوفاة وهي أخت زوجته إحدى المستأنفات منذ عودتها من إيطاليا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٨ وأنها كانت متعبة جداً وكان يتردد كثيراً لرؤيتها في المنزل فكانت لا تعرفه عندما يدخل عندها وكانت دائماً بها ألم شديد وتأخذ المورفين باستمرار خوفاً من رجوع الألم وقد كانت بناته يعطين لها أبر المورفين بعلم للدكتور وعديله للدكتور زيادة على ما يعطيه لها الطبيب وذلك بسبب تألمها الشديد كل ساعة أو نصف ساعة تقريباً أو الأصوب كل ساعة ونصف وكان المورفين يؤتي لها به بتذكر من الطبيب وقد كان هو شخصياً يحضره بتذكر من أطباء غير زوجها والدكتور اللذين كانا يعالجانها وكانت تقيم بعد عودتها من إيطاليا في منزل أخيها وأنه لم يكن يعلم بالوصية لأنه لم يكن يتدخل في المسائل العائلية وهو لا يتذكر هل كانت المتوفاة في حالة وعي في مدة السبعة أو الثمانية أشهر التالية لعودتها من أوروبا وكانت في بعض الأحيان تعرفه ولكنها لم تكن في حالة من يستطيع أن يتكلم بتعقل.

وشهدت الشاهدة لثانية ابنة الشاهد الأول بأن المتوفاة وهي خالتها كانت مريضة بالسرطان وتحقق باستمرار بالمورفين لأنها كانت تتألم دائماً ولم تكن تعرفها في بعض الأحيان عندما تدخل عندها ولم تكن تستطيع أن تتحدث معها وقد كانت في بعض الأوقات تعلم ما يدور حولها ولكنها كانت تطلب دائماً حقنها بالبينتيون وكان الذي يعطيها الحقن الدكتور

وأيضاً هي ووالدتها وأختها والدكتور من وقت لآخر عند حضوره وذلك بعلم للدكتور وكان الحصول على المورفين من الأطباء الآخرين الذين يشرفون عليها وهم الدكتور والدكتور وأنها لم تعلم بالوصية إلا بعد الوفاة.

وشهدت الشاهدة الثالثة الممرضة أنها كانت تعالج المتوفاة قبل العملية التي أجريت وبعدها خلال أربع أو خمس سنوات وأنها كانت تحقق دائماً في النهار وفي الليل بالمورفين وتطلب ذلك كل نصف ساعة لأنها تتألم وكانت حالتها تحسنت بعد رجوعها من أوروبا ثم ساعت بعد ذلك ولم تكن التي تعطيها الحقن بل كانت تقيم إلي جانبها كممرضة والذين كانوا يحقنونها وعندما تطلب منهم ذلك وكان الدكتور يحقنها فقط عندما يحضر للغداء أو العشاء وهو الذي كان يحضر لها جميع الحقن.

وشهد الشاهد الرابع الطباخ أنه كان يشتغل عند منذ سنة ١٩٣٠ لغاية سنة ١٩٤١ وكنت زوجة الدكتور تسكن عنده وهي مريضة بالسرطان ويعالجها الأطباء ومنهم زوجها وقد سافرت لأوروبا ولما عادت ساءت صحتها وكانت أحياناً تكلمه وكلامها " خطرقة " وليس كلاماً عادياً وكانت تأخذ حقن المورفين كل ثلاث ساعات وتنام بعد الحقنة وكانت قبل الحقن تتألم وتبكي وتصبح وكان يعطيها لها زوجها وأطباء آخرون ومنهم الدكتور غصن وكذا زوجة الدكتور وبناتها وقد استمر أكثر من سنتين وأنه لا يعلم بالوصية.

وحيث أن شهود المستأنف ضده أربعة شهد أولهم الدكتور الطبيب بالمستشفى الإسرائيلي أن مدام كانت مريضة بالسرطان في ثديها وقد عادها في سنة ١٩٤٩ وكان مرضها شديداً ولكنها كانت تجيب على جميع أسئلته بتعقل وقد نصح بإعطائها المورفين باستمرار كعلاج لحالتها التي

تستدعي إعطاءها حقتين أو ثلاث في اليوم أو أربعة على الأكثر وكان بها حروق في صدرها تؤلمها وسببها الأشعة فإذا سكن ألم السرطان فقد يتحرك ألم الحروق ولذا فإن حالتها كانت تستدعي حقناً أزيد من المعتاد والمريض بعد أخذه الحقن يكون في حالة طبيعية ويمكنه إدراك كل شيء أما في أثناء الآلام وقبل الحقن فيقل إدراكه لما يعانيه ومن كان في حالة للمريضة يمكن أن يكون في حالات عادية وإدراك تام وأن يقوم بتصرفات كالهبة والوصية والبيع وغيره. وحالة المريضة بعد إعطائها الحقنة أولاً تكون محكومة بشدة الألم ويقل الإدراك تبعاً لشدة الألم مدة وجيزة تقدر بنحو ١٥ أو ٢٠ دقيقة ثم تصبح عادية ويكون كامل الإدراك في مدة تتراوح بين ٦,٥ ساعات هذا إذا كان يتعاطى ٣ أو ٤ حقن في اليوم الذي يتعاطى المورفين يصبح المورفين قليل المفعول بالنسبة له وتكون حالته على الدوام عادية مهما كان عدد الحقن. وشهد الشاهد الثاني للدكتور طبيب الأشعة أنه كان يعالج مدام بالأشعة منذ ابتداء مرضها بعد عمل عملية في المستشفى الإسرائيلي من مرض السرطان في ثنيها وقد صرح بسفرها لأوربا لرفع قواها المعنوية ولتستشير بعض الأطباء في الخارج وبعد رجوعها لم يوقف المرض ولكن تحسنت روحها للمعنوية وكانت تتعاطى المورفين لأنه آخر وسيلة لتسكين الآلام. وكانت تأخذ ٤ أبر في الأربعة وعشرين ساعة أو أكثر من ٨ إلى ١٠ حسب الألم وذلك بعد رجوعها من أوربا. وكان إدراكها تاماً وقد زارها مع الدكتور في أواخر فبراير ١٩٤٩ زيارة طويلة لأن الدكتور دعي للاستشارة وكان يستفهم عن حالتها المرضية منذ البداية وكانت تجيب بإدراك تام ووضوح على جميع الأسئلة. ولم يكن أخذ المريضة للمورفين يؤثر على إدراكها ويجعلها في حالة غيبوبة لأن مرضى

السرطان الذين يعانون على المورفين يصلون إلى درجة يكونون فيها ذوي وعي كالسليم. ومثل المريضة يمكنها أن تتصرف كأى إنسان عادي.

وشهد الشاهد الثالث المحامي أنه كان صديقاً لمدام
ويزورها وزوجها وكانت مريضة بالسرطان لأكثر من ثلاث سنوات قبل وفاتها وقد سافرت لأوروبا في سنة ١٩٤٨ وقد تحسنت حالتها بعد عودتها. وقد اتصلت به تليفونيا في مكتبه في يوم من شهر أكتوبر أو نوفمبر وسألته كيف تحرر الوصية وفقاً للقانون الإيطالي بما أنها إيطالية فعرفها بأنه يمكنها عملها بعقد رسمي أو بخط يدها وأفهمها أنها في حالة ما تكون للوصية عرفية يجب أن تكتبها كلها بخطها وتوقع عليها وتؤرخها وطلبت منه صيغة للوصية فعرفها بأن الوصية العرفية ليس لها صيغة ولها أن تكتب ما تريد وتوصي بالشئ الموصى به لمن تريد وبعد ذلك زارها في مسكنها وودها في الفراش وكانت في حالة إدراك طبيعية وحسنة جداً أما عن حالتها الجسمية فإنها كانت ضعيفة جداً أي هزيلة وأخبرته أنها يئست من العلاج وقد كانت مع ذلك (معناة) بنفسها كعادتها ورغم وجودها في الفراش فإنها كانت في أكمل زينتها وعند زيارته لها لم يأت ذكر للوصية ولا يعلم إذا كانت حررتها أم لا وقد علم بعد الوفاة وقام بالإجراءات اللازمة لتنفيذها. وهو يعلم أن المتوفاة كانت تتعاطى المورفين بواسطة زوجها.

وشهدت الشاهدة الرابعة أنها كانت تزور مدام بعد رجوعها من أوروبا وهي تسكن في شارع قد كانت مريضة بالسرطان ما يقرب من الأربع سنوات وسافرت لأوروبا للعلاج وبعد عودتها لم تتحسن حالتها وكانت أثناء مرضها تتعاطى حقن المورفين وقت الألم وكانت لكامل إدراكها وبحالة طبيعية وأحياناً تشكو من الألم ولكن حالتها

العقلية عادية وكانت تحدثها حديثاً عادياً وتتأقش معها ولم تزرها وهي في بولكلي وقد علمت بعد وفاتها بالوصية.

وشهد الشاهد الخامس الموظف السابق بالمحاكم المختلطة أنه وزوجته كانا من أصدقاء عائلة ويزورانها وكانت مدام مريضة بالسرطان وآخر زيارة لهما كانت قبل وفاتها بنحو العشرين يوماً وهي مقيمة بشارع فولاد وكانت حالتها عادية وروحها المعنوية عالية ومثل حالة المريضة تسمح بقيامها بتصرفات في بعض أملاكها ويمكنها من التصرف بكامل إدارتها وهذا ما يستنتجه من زيارته لها.

وحيث أن كلاً من الطرفين قد علق في مذكرته على شهادة الشهود في التحقيق التي خرج منها المستأنفون بأن المتوفاة كانت تأخذ المورفين باستمرار لما تعانيه من الألم المرضي مما يدل على أنها لم تكن حرة الإرادة وعلقوا على ما قرره شهود النفي من أن المتوفاة كانت أثناء المرض وبعد أخذ حقن المورفين تتمتع بإدراك كامل بأن هذه الأقوال فضلاً عن تناقضها في الرواية لا تتفق مع الرأي العلمي الصحيح عن حالة المريض بالسرطان الذي يؤثر على إدراكه وإرادته عوامل أربعة. (أولها) تأثير العقل فيها نتيجة لهذا المرض الذي يحدث اضطرابات جسمانية عامة تؤدي إلى شلل الإرادة أو ضعفها وإلى حالة من الغناء أو السلبية مما يجعل المريض يأتي في التصرفات بعكس ما يريد بحيث تكون هذه التصرفات باطلة يصدرها عن غير إرادة وإدراك وقد يؤثر المرض بجعل المريض أكثر قابلية للاستيحاء كما يشاهد في الحالات الهستيرية فيخضع لإيحاء بعض الأشخاص ممن يشعر نحوهم بضعف عاطفي أيًا كان سببه ومصدره ولو كان الخوف أو الكراهية أو الحب (والثاني) هو العامل النفساني أي حالة الخوف التي تعترى للمريض فتتهز نفسه لترقبه الموت وكلما اشتد تعلق الشخص بالحياة فإنه

يصل إلى درجة من الانهيار النفسي تؤثر في العقل فيغيب الإدراك والإرادة (والثالث) المخدر نفسه الذي يضعف وعي المريض وإدراكه أثناء خضوعه لتأثيره إذ أن المريض بإيمانه للمخدر نتيجة للعلاج وعدم استطاعته الاستغناء عنه يزداد اضطرابه العقلي عند ضياع تأثير المخدر فيصبح إدراكه معيباً (والرابع) شدة ألأم مرض السرطان وتأثيرها العصبي في الجهاز العقلي لما يحدثه من أرق وانزعاج فهو يتألم عند انقطاع المخدر وأيضاً برغم أخذ المخدر وهو ما يضعف الإدراك ويعيب الإرادة.

وحيث أن المستأنفين اسندوا الآراء المتقدم ذكرها إلى ما ورد في كتاب John H; Ewen, F.R.C.P.E., "MENTAL HEALTH" لمؤلفه " D.P.M. في الصحيفة ١٠٠ تحت عنوان " Opium and Morphine "

وقد جاء وصف الأعراض العقلية لإدمان هذين المخدرين فيما يلي:

" MENTAL SYMPTOMS. — Personality changes are prominent and as time goes on intellectual deterioration inevitably makes its appearance.

Personality changes are shown by a diminution of the sense of responsibility and by a gradual loss of efficiency. The patient's habits and appearance become slovenly and there is laxity of moral character with irritability, emotional instability and want of reliability.

Over psychotic mental symptoms are of gradual onset, commencing often with ideas of suspicion leading to delusions of persecution and auditory hallucinations. A state of delirium may supervene.

Mental deterioration progresses to degradation with impairment of ethical standards resulting in lying, thieving and other criminal acts. Attention is defective with

impairment of memory, lack of concentration and some disorientation“;

ومجمل هذه العبارات باللغة العربية أن تغييرات الشخصية تكون ظاهرة وبمضي الوقت يظهر التدهور العقلي حتماً. وتبدو تغييرات الشخصية في نقص الشعور بالمسئولية ونقص المقدرة تدريجياً. وتصبح عادات المريض ومظهره رثة ويكون الترخص في السلوك الأخلاقي مع سرعة التهييج وتزعزع الاستقرار العاطفي وانعدام الاعتماد على المريض. وازدياد الأعراض العقلية يحصل تدريجياً ويبدأ غالباً بالأفكار التشككية التي تؤدي إلى خيالات الاضطهاد والأوهام الصوتية وقد يتخلل ذلك حالة الغيبوبة ويتقدم الانحلال العقلي نحو الانحطاط مع تدهور المعايير الأخلاقية مما ينشأ عنه الكذب والسرقة والأفعال الإجرامية الأخرى ويكون الانتباه ناقصاً مع تدهور الذاكرة وانعدام التركيز وبعض الارتباك.

وقد ذكر المستأنفون في مذكرتهم أن الرأي العلمي الوارد في هذا الكتاب يؤيد ما أبداه الأطباء الذين قدمت أمام محكمة أول درجة شهادات طبية بأرائهم وهم الدكتور..... والدكتور والدكتور والدكتور وتتضمن ما يفيد أن المريض الذي يستعاطى المورفين بسبب آلام السرطان يسبب له تعاطيه انحطاطاً في قواه العقلية والأخلاقية وعدم الشعور بالمسئولية والاضطراب وضعف الثقة بالنفس والتعرض للتأثير عليه بسهولة بحيث إذا تأخر إعطاؤه المورفين فإنه يقوم بعمل أي شيء يطلب منه عمله مقابل الوعد بإعطائه المخدر وهو ما ذكر خاصة في شهادة الدكتور وشهادة الدكتور وأن إرادة المريض الذي يتعاطى المورفين باستمرار لا تكون سليمة في كل الأوقات وهو ما أضافه الطبيب الأخير في شهادته.

وحيث أنه مما يلاحظ أن الأطباء المشار إليهم ليسوا من الأخصائيين في الأمراض العقلية أو ما يتصل بها فضلاً عن أن أولهم زوج لإحدى المستأنفات وقد انتفخوا في مؤدى الرأي الذي أبدوه في شهادتهم لا ما إضافة الاثنان الأخيران منهم فيما سبق ذكره ولم يسند أحد منهم الرأي إلى مصادر علمية تؤيد أخذه به.

وحيث أن المستأنف ضده اعتمد في مذكرته على للرأي الوارد في التقرير الطبي الشرعي الذي قدمه والصادر من الدكتور أستاذ الطب الشرعي بكلية الطب بجامعة الإسكندرية وقد أرتكن فيه بين ما اطلع عليه من أوراق الادعى كما أوضحه في صدر تقريره إلى صورة الحكم الابتدائي وحكم الإحالة إلى التحقيق وكشف وزارة الصحة ودفتر حفظ وإعطاء الحقن ومخضر التحقيق وذلك " لمعرفة ما إذا كان الاعتياد على تعاطي المورفين في المدة وبالمقادير المبينة بنقتر إعطاء الحقن يؤثر على إدراك المريضة الكامل بحيث يمكن القول بأن المريضة كانت فاقدة الإرادة أو ناقصتها نقصاً يؤثر على سلامة الوصية " وقد انتهى في تقريره إلى أنه يرى " عدم وجود أي دليل على سوء إدراك السيدة أو سلب إرادتها ولا ما يتنافى مع أقوال الأطباء المعالجين ".

وحيث أن هذا الرأي الذي تضمنه التقرير والصادر من طبيب يدخل في اختصاصه مثل البحث المعروض أقامه على أسس من البيانات الثابتة في الأوراق وما قرره الشهود ومن الآراء العلمية الموضحة في التقرير والمُسندة إلى المراجع المنوه بها فيه ويستفاد منها أن متعاطي المورفين فريقان منهما من يتعاطاه ليسكن آلاماً مبرحة وأن تأثير اعتياد هذا الفريق ويسمى morphiniste يختلف عنه في الفريق الآخر الذي يسمى morphinomane وكميات ما يتعاطاه من المخدر متوسطة وتكاد تكون ثابتة وهي بضعة

مستنجزات وبالنسبة للحالة العقلية تبقى قوة تميزه طبيعية ومقدرته على العمل عادية. وقد اتضح أن المتوفاة من هذا الفريق وأنها كانت تأخذ المورفين بكميات متوسطة نسبياً وأن للكمية بقيت ثابتة تقريباً بل كانت تقل عن سابقتها مراراً وكانت المتوفاة في بعض الأحيان لا تعطى المخدر مما يشير إلى أن عانتها لم تصل إلى حد الإدمان الذي تظهر بتركه أعراض خطيرة لسحب المخدر ذلك أن التأثير السيئ من انحطاط جسماني وعقلي لا يكون ناتجاً من المورفين بل من التغيرات الفسيولوجية التي تنشأ عن التعود على المخدر وتشتد ظهوراً إذا ما أوقف المخدر أو لم يمكن الحصول عليه. وفيما يختص بالانحلال العقلي في حالة الإدمان فإن من المشكوك فيه أن يحدث بالمريض أي تغيير محدد إذا لم يكن مغل العقل قبل الإدمان وقد تبين فيما يختص بالسيدة المتوفاة أنه في يوم تحرير الوصية وقبلها وبعدها كانت تتعاطى ١٢ حقنة يومياً مما لا يدع مجالاً للقول بأنها كانت فريسة لأعراض سحب المخدر. ولذا فإنه لما كانت السيدة المذكورة تجد المخدر بسهولة لصرفه بتصاريع من وزارة الصحة ولم تكن تتعاطاه لحالة عقلية سابقة فليس ثمة دليل على أن السيدة المذكورة كانت سيئة الإدراك أو مطلوبة الإرادة.

وحيث أنه طبقاً للرأي الذي تضمنه التقرير فإن الوصية الصادرة من السيدة في التاريخ المؤرخة به ولثناء مرضها وأخذها حقن المورفين تخفيفاً للألام الشديدة التي يحدثها مرض السرطان لا دليل على أنها صدرت عندما كانت الموصية فاقدة الإدراك أو غير حرة الإرادة.

وحيث أن دفاع المستأنف ضده في الدعوى يتفق مع ما انتهى إليه الرأي الفني المشار إليه آنفاً والذي لم يناقش المستأنفون ما ورد فيه إذ بني هذا الدفاع على أساس أن الموصية احتفظت بقواها العقلية مدة مرضها وكانت تصرفاتها كاملة وأنها كانت تحقن بالمورفين بالكميات الضرورية فقط

لتخفيف آلامها وأنه على فرض أن المستأنف ضده وهو زوج الموصية وطبيبها نفوذاً نسبياً عليها فإنه لا يبطل الوصية وقد تصرفت بالبيع مع السيدة إحدى المستأنفات لأخيها في ٢٢ فدناً وذلك قبل الوفاة بشهر واحد ولم يطلب أحد إبطال هذا العقد.

وحيث أنه مما يلاحظ أن المستأنفين الذين كانوا قد طعنوا بصور الوصية من المتوفاة في مرض الموت عدلوا من أول الأمر عن التمسك بهذا الطعن كسبب من أسباب بطلان هذه الوصية وفي الحق أن مثل هذا السبب لا يتفق مع الأسباب الأخرى التي أرتكنوا إليها. وكذلك قد أقر المستأنفون في أولى مذكراتهم المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى بأن الموصية كانت أثناء مرضها متمتعة بقواها العقلية ولكنها غير قادرة على الإدراك وقت تحرير الوصية بسبب حقلها بالمورفين ولكنهم ما لبثوا أن عادوا إلى التمسك بكل الوجهين وفي هذا من التناقض ما يدل على اضطراب حجتهم في الطعن على الوصية.

وحيث أنه ظاهر مما تقدم أنه لا محل للطعن ببطلان الوصية لعيب من عيوب الإرادة ولا شك أنه يؤيد صحة الوصية التصرف التالي لصورها والذي لم ير المستأنفون أن يطعنوا فيه أسوة بالوصية مكتفية بالقول بأن السبب مفتوح لهذا الطعن مع أن حقيقة الواقع أنه لا صالح لهم في مثل هذا الطعن لأن التصرف حاصل لأخ المتوفاة واشتركت فيه إحدى المستأنفات ولا فرق في ذلك أن يكون التصرف المشار إليه حاصلًا بعوض.

وحيث أنه طبقاً للمادة ٤٥٧ من القانون المدني الإيطالي تكون أيلولة الشركة لمستحقها إما بحكم القانون أو بالوصية ولا تكون للورثة بموجب القانون إلا حيث لا توجد وصية على ألا تؤثر نصوصها على الحقوق التي يحتفظ بها القانون للورثة الشرعيين وإذا ما كان الإيصاء شاملاً لمجموعة

أموال الموصي أو لجزء منها فإنه طبقاً لنص المادة ٥٨٨ من هذا القانون يكون للموصي له صفة الوارث.

وحيث أن المادة ٥٩ من القانون المذكور نصت على أنه يجوز لمن لم يقرر القانون عدم أهليتهم أن يتصرفوا بالوصية وأوردت في الفقرة الثالثة منها بين من ليست لهم أهلية الإيصاء أولئك الأشخاص الذين " .. يثبت أنهم وإن من يحجز عليهم كانوا لأي سبب ولو وقتي عاجزين عن الإدراك أو الإرادة عند تصرفهم بالوصية ".

وحيث أنه يتبين من ثم أن الوصية صدرت صحيحة لعدم مخالفتها للحقوق التي قررتها أحكام قانون الوصية.

وحيث أن القول من المستأنفين بأن الوصية ما كانت لتوصي للمستأنف ضده لو لم تكن واقعة تحت تأثيره خصوصاً وقد عمل على نقلها قبل الوصية إلى منزل انفرد بها فيه بعد أن كانت تقيم طول الوقت مع أخيها - أن هذا القول فضلاً عن أنه لم يقدم عليه أي دليل فإن مجرد التأثير لا يدخل ضمن الأسباب التي يجوز التمسك بها في إبطال الوصية.

وحيث أنه في الواقع لا يعتد بالبواعث على الإيصاء لأن هذا أمر يعتبر من صميم المشاعر الإنسانية وإذا كانت الوصية قد أثرت زوجها بتركها ففعل ذلك لرابطة الزوجية وأنه لم يكن لها ولد أو عرفاناً بالجميل لعنايته بأمرها وموالاتها بالعلاج أثناء مرضها.

وحيث أن القانون الإيطالي قد نحا في تعديلاته الأخيرة في شأن المواريث نحو تحسين مركز الزوج للوارث بما زاد من نصيب لأصحاب للفروض بحيث يزداد مثلاً عند عدم وجود وارث من هؤلاء نصيب الزوج من الثلث إلى الثلثين في حق المنفعة وقد يصل حقه إلى كامل التركة في بعض أحوال الوراثة. ومن ثم يؤخذ أنه لا غبار على أن يكون ما حصل طيه

المستأنف ضده بالوصية قد جاوز ما يستحقه بالإرث لو لم تكن صدرت وصية لأن ما زاد بسببها يبلغ قدرأ يعتد به. وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله - وقد أثبت النيابة العامة رأيها موقفاً لذلك - ولذا فيتعين تأييده موضوعاً مع إخراج وزارة الصحة من الدعوى بلا مصروفات. وحيث أنه يتعين إلزام المستأنفين بالمصروفات عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً في موضوع الاستئناف (أولاً) بإخراج وزارة الصحة من الدعوى بلا مصروفات (وثانياً) بتأييد الحكم المستأنف، مع إلزام المستأنفين بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

سكرتير الجلسة

(٦)

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة (الأحوال الشخصية)

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مرمي فرحات بك.

رئيس المحكمة

وعضوية حضرتي صاحبي العزة اسحق عبد السيد بك

ومحمد فؤاد جابر بك للمستشارين

وكيل النيابة.

وحضور حضرة الأستاذ جورج غالي

سكرتير الجلسة

ومحمد سمير سمير

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي برقم ١١ سنة ٦ قضائية.

المرفوع من:

ضد

جانب وزير مالية اليونان

جانب

الوقائع

رفع جناب وزير المالية الدعوى رقم ٤٨٠ أمام المحكمة للتقصية

اليونانية بالإسكندرية ضد المستأنفة طالب استبدال

بصفته منفذة وصية زوجها المرحوم وترشيح المعن إليه الثاني

بدلاً عنها بسب عدم قيام بتنفيذ الوصية وبتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٤٩ حكمت

المحكمة بعزل كمنفذة للوصية فاستأنفت المستأنفة هذا

الحكم وتداول الاستئناف بالجلسات.

وبجلسة ١٢ مايو ١٩٥٢ حضر الأستاذ المحامي عن
المستأنفة وقرر أنه ينسحب ويطلب شطب الدعوى ولم يحضر
المستأنف عليه.

للمحكمة

حيث أن المستأنف عليهما لم يحضر بجلسة اليوم وحيث أن الحاضر
عن المستأنفة قرر أنه ينسحب من الدعوى لشطب، فيتعين للحكم بشطب
الاستئناف عملاً بالمادتين ٩١ ، ١٦ من قانون المرافعات

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بشطب الاستئناف عملاً بالمادتين ٩١ ، ١٦ من قانون
المرافعات إلزام المستأنف بالمصاريف.

(٧)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

للأجانب

بالجلسة المنعقدة بمسراي المحكمة يوم الخميس ٣ فبراير سنة ١٩٧٧.

برئاسة السيد الأستاذ/ محمود غرابه المستشار رئيس الدائرة

وعضوية الأستاذين محمود عبد القادر عثمان

ومحمود راغب عطيه المستشارين

وحضور الأستاذ/ عبد الوهاب الخياط ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيم أمين السر

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف رقم ٢ سنة ٣١ قضائية أحوال شخصية أجانب

المرفوع من:

الأستاذ/

ضد

بنك

عن حكم محكمة الإسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٧٣ كلى

أحوال شخصية أجانب قاض بعدم سماع للدعوى بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٥.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمدولة.
حيث أن الوقائع قد فصلها الحكم المستأنف والحكم الصادر من هذه
المحكمة بهيئة أخرى بجلسة ١٩٧٦/٦/٧٨ فإليها تحيل المحكمة في تعرف
تلك الوقائع منعاً للتكرار وقد قضى للحكم الأخير بقبول الاستئناف شكلاً
وتكليف المستأنف بتقديم صورة من القانون الإنجليزي المنظم للوصية
مصحوباً بالترجمة الرسمية لها وإن كانت تلك الوقائع توجز في أن المستأنف
أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ كلى أحوال شخصية أجانب غير مسلمين
طالباً صدور الأمر بتعيينه منفذاً لوصية المرحومة طبقاً لما جاء
بوصيتها بمقولة أن المتوفاة المذكورة من ذوي الإرادة وهي رعية بريطانية
وتقيم بمدينة الإسكندرية وقد توفيت بتاريخ ٧٤/١١/٤ وكانت حال حياتها قد
حررت وصية بتاريخ ٦٩/١٢/١٠ أودعت هذه المحكمة في ٧٤/١١/٢١
بالملف رقم ١٠٥ لسنة ٧٤ ووضح منها أنها عينت المستأنف منفذاً لهذه
الوصية والتي جاء بها أنه لعدم وجود صاحب فرض أو وريث شرعي فقد
أوصت للقنصلية البريطانية بالإسكندرية بكل ما يتبقى من سندات أو أسهم
موجودة طرف البنك شارع صلاح سالم وما يتبقى في دفتر التوفير
ببنك بور سعيد طلعت حرب بالإسكندرية، والمستأنف بجميع المنقولات
المنزلية وكل ما يوجد بمسكنها، وأنه إذا تبقى أي شيء من الدين المستحق
لها طرف السيد يصرف مناصفة لولديه وقدم المستأنف تأييداً لما
قرره شهادة صادرة من القنصلية البريطانية بالإسكندرية تفيد أن المتوفاة
المرحومة بريطانية الجنسية ومرفق لها ترجمتها الرسمية - وعند
نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة قام المستأنف باختصاص بنك
وقد قدم البنك المختص مذكرة بدفاعه دفع فيها أصلياً بعدم سماع الدعوى

لعدم استيفاء الوصية الشكل الذي يتطلبه القانون واحتياطياً للتجهيل بالنسبة للتوقيع المنسوب صدوره للوصي - وقدمت للنيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الدفع المبدى من البنك المذكور بعدم سماع الدعوى وقبل الفصل في الموضوع بتكليف المدعي بتقديم صورة رسمية من نصوص القانون البريطاني الواجب التنفيذ على موضوع الدعوى ثم تبدى النيابة برأيها على ضوء من يظهر.

وحيث أنه بجملة ١٩٧٥/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بعدم سماع الدعوى وألزمت المستأنف بالمصروفات والأتعاب وأسست قضاءها على أن نص المادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ يتناول حكماً متعلقاً بمسائل الإجراءات ولا يتعلق بشكل الوصية أو موضوعها وبالتالي فإنه يكون واجباً إعماله في شأن النزاع المعروض وذلك عملاً بنص المادة ٢٢ من القانون المدني المصري وذلك لأن المادة ١٧ من ذات القانون قد نصت على قاعدة الإسناد بالنسبة لمسائل الموارث والوصايا وأنها قصدت بذلك الأحكام الموضوعية دون الإجرائية، ولما كان الثابت لها أن الوصية المقدمة من المستأنفة (المدعي) لم تحرر بخط الوصية ولم يصدق على توقيعها عليها حتى وفاتها فمن ثم يكون الدفع في محله وقضت بقوله.

وحيث أن المستأنف لم يرتض ذلك للحكم فقد طعن عليه بالاستئناف المائل بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ٧٥/٤/٥ طلب للأسباب الواردة به الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتعيينه منفذاً لوصية المتوفاة/.....

وحيث أن النيابة العامة قمت في الاستئناف منكرة برأيها مؤرخة ٧٦/٢/٢٦ ارتأت فيها للحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للمسير في موضوعها

والفصل فيها وفقاً للمنهج الشرعي. وقد أصدرت المحكمة حكمها المؤرخ ٦٧/٦/٦٧ المشار إليه في صدر هذا الحكم تأسيساً على أن الدعوى بحالتها غير صالحة للفصل فيها لخلو أوراقها من صورة رسمية من نصوص القانون الإنجليزي وتنفيذاً لقرار المحكمة أودع المستأنف حافطتي مستندات انطوت أولاًهما على إقرار صادر من أحد المحامين لدى المحكمة العليا للمملكة المتحدة البريطانية وأرفق به ترجمة عربية للجزء التاسع من قرار الوصايا لسنة ١٨٣٨، بينما انطوت ثانيهما على ١- صورة فوتوغرافية من ترجمة الإقرار الصادر من الموثق البريطاني بصحة صورة القانون البريطاني المؤرخ ١٨٣٧/٣/٣ الخاص بالوصايا - ٢- صورة فوتوغرافية من المادتين ٣، ٩ من القانون المذكور.

وحيث أن النيابة العامة قدمت على ضوء هذه المستندات مذكرة ثانية برأيها أحالت فيها إلى دفاعها وطلباتها السابق إيدؤها بمنكرتها الأولى المؤرخة ١٩٧٦/٢/٢٦ وعلمت فيها على تلك المستندات بأن تقديمها حالياً لهذه المحكمة غير ذي ضرورة طالما أن الدعوى بحالتها غير متوافر لها عناصر الفصل في موضوعها والذي سبق لها أن أبدته من أنها ترى إعادة طرحه برمته أمام محكمة أول درجة.

وحيث أن المحكمة تؤيد النيابة العامة فيما ذهبت إليه في منكرتها المؤرخة: ٧٦/٢/٢٦ والتي نحيل إليها المحكمة وبالتالي ترى أن ما يحكم الوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت هو قانون جنسية الموصى وقت موته، وأن ما يحكم شكل الوصية هو قانون جنسية الموصي وقت الإيصاء أو قانون البلد الذي تمت فيه الوصية وذلك وفقاً لنص المادة ١٧ مدني وأن اشتراط وجود الأوراق المشار إليها في نص المادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ٤٦ هو أمر متعلق بشكل الوصية وليس متعلقاً

بالإجراءات على خلاف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة، مما لا يكون معه مجال لتطبيق ما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون المدني فيما يتعلق بالإسناد بالنسبة للقانون الواجب التطبيق على المسائل الخاصة بالإجراءات إذ المقصود بعبارة "المسائل الخاصة بالإجراءات" هي الأوضاع التي تتبع لاستصدار أمر ولائي أو حكم قضائي من إعلانات وغيرها من الإجراءات اللازمة لمباشرة إجراءات التنفيذ أو غير ذلك من الإجراءات التي رسمها القانون لذلك، وليس من بينها الشكل الذي تفرغ فيه للوصية.

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم على ولقعة التداعي، فإنه لما كانت المورثة إنجليزية الجنسية وقت الإيصاء فإن ما يحكم وصيتها من ناحية الموضوع طبقاً لقاعدة الإسناد الواردة بالفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون الإنجليزي، وأن ما يحكمها من ناحية الشكل فهي أما نصوص القانون الإنجليزي (قانون الجنسية) وأما نصوص القانون المصري (قانون البلد الذي تمت فيه الوصية) وذلك عملاً بقاعدة الإسناد الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٧ سالف الذكر الأمر الذي يكون معه الدفع المبدى من المستأنف عليه بعدم سماع الدعوى استناداً على نص المادة ٢/٢ من القانون ٧١ لسنة ٤٦ والذي قضت به محكمة أول درجة في غير محله متعيناً إلغائه.

وحيث أنه لما كان ذلك وكانت الدعوى بحالتها لا تتوافر لها عناصر الفصل في موضوعها على النحو الوارد بمذكرة النيابة العامة والذي تؤيدها فيه المحكمة فمن ثم يتعين إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها عملاً بنص المادة ٣٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

وحيث أنه عن المصروفات فتلزم المحكمة بها المستأنف عليه عملاً بالمادتين ٣٨١، ٣٢٢ من اللائحة سالف الذكر.

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة فسى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ولزمت المستأنف عليه المصروفات وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

أمين السر

رئيس الدائرة

(٨)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

أجانب

بالجلسة المتعقّدة بسراي المحكمة يوم الأحد ٨ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار الأستاذ محمود أحمد غرابية رئيس الدائرة

وعضوية الأستاذين محمود راغب عطية

ومحمود عبد القادر عثمان المستشارين

وحضور الأستاذ/ محمد عبد العزيز زكي ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهين أمين السر

قدم الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٠ق أحوال شخصية أجانب

المرفوع من: ويتوب عنها رئيسها الأستاذ المحامي

ومقرها شارع

ضمم

١- السيدة/

٢- السيد/

٣- السيدة/ زوجة

٤- السيد/

٥- السيد/

يقيمون بفيلا المرحومة بشارع

٦- الأنسة/ مقيمة

المضموم إليها الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٠ ق أحوال شخصية أجنب
المرفوع من الأتسة

ضمم

١- الجمعية اليونانية بالإسكندرية

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

عن حكم محكمة إسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٦٧
كلي أحوال شخصية أجنب صادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ قاض
برفض الدعوى.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق وإيداء النيابة الرأي
والمداولة قانوناً.

من حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق
- تتحصل في أن (المستأنفة) تقدمت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٧ بطلب
إلى رئيس دائرة الأحوال الشخصية (أجنب) بمحكمة إسكندرية الابتدائية ضد
كلًا من:

(١) السيدة/ (٢) السيد/ تقول فيه أن المرحومة
السيدة/ أرملة المرحوم/ توفيت بتاريخ ٣١/٧/١٩٦٧
وهي يونانية الجنسية وكانت قد أشرفت على التسعين عاماً وبعد أن مات
عنها زوجها المحامي وابنها الوحيد الأستاذ/ المحامي

ولم تترك ورثة من أصحاب الفروض وقد خلفت وصية خطية حررتها (بخطها) صح بخط يدها وبتوقيعها بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ وأودعتها بالقصلية اليونانية بعد تسجيلها بها تحت رقم ٢٧٥٦٢ وبمقتضى الوصية المذكورة عينت الموصية الجمعية (الطالبة) وارثة وحيدة لها كما ألوصت فيها لآخرين ببعض المال وإذ أضحت المذكورة طاعنة في السن وبلغ بها الهرم مداه وانحطت حالتها الصحية وضعفت قواها الذهنية تعرضت وهي في هذه السن وفي أخريات حياتها لرهبة بثها في نفسها المستأنف ضدها الأولين (المقدم ضدهما الطلب) واستهدفت تحت تأثير هذه الرهبة لأجراء نفسي حملها على أن تنتازل عن كافة أموالها وممتلكاتها وعمدا المستأنف ضدهما تحقيقاً لهذا الغرض إلى فرض وحدة منعزلة وقائلة عليها في فيلتها وأغلقا الفيلا دونها ودون العلم الخارجي وحالا بينها وبين أصدقائها حتى لا يزورها ولا يراها أحد واحتفظا بها أسيرة حتى تخضع لمطالبهما وأخذا في استنزاف أموالها وممتلكاتها حتى لم يبق لها إلا الفيلا التي تسكنها والتي لا يمكن نقل ملكيتها إلا بإجراء رسمي وتوصلا إلى نقل ملكيتها إليهما عمداً إلى حملها على إصدار وصية جديدة تتمخ بها وصيتها السابقة وتوصي فيها لهما بكامل تركتها فقد تم لهما ما أرادا وأصدرت لهما الوصية المطلوبة والتي تحررت عن طريق نائب القنصل اليوناني بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ وقيت بالقصلية تحت رقم ٢٨٣٦٥ وأضاف (للتالبة) أن الوصية المذكورة فضلاً عن بطلانها من ناحية الشكل فهي باطلة وغير صحيحة ومحركة من حيث الموضوع وعملاً بأحكام المواد ١٧٨٢ و ١٨٦٠ و ١٧١٩ من القانون المدني اليوناني الذي تخضع له الوصية طبقاً لقاعدة الإسناد المقررة بالمادة ١٧ من القانون المدني المصري وانتهت (الطالبة) إلى طلب تحديد جلسة للحكم لها - أولاً - ببطلان وصية المرحومة السيدة/.....

المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية تحت رقم ٢٨٣٦٥ - ثانياً - انحصار إرث المرحومة المذكورة فيها وحدها دون شريك أو وارث آخر إعمالاً لوصيتها الخطية المصرية المحررة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ والمودعة بالقنصلية اليونانية للعامة بإسكندرية تحت رقم ٢٧٥٦٢ مع إلزام المقدم ضدهما (المستأنف ضدهما الأولين) المصروفات والأتعاب.

وقد تمت (الطالبة) العديد من المذكرات مصممة على طلباتها وركنت في طلب بطلان الوصية المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ إلى أسانيد حاصلها.

أولاً: أن الوصية المذكورة صدرت من الموصية وهي فاقدة الإدراك إذ لم تكن متمتعة بالعقلية السليمة الواعية التي تمكنها من إدراك ما يدور حولها وما تقدم عليه نظراً لأنها كانت طاعنة في السن وأشرفت على سنسعين عاماً من عمرها.

ثانياً: أن الوصية صدرت من المورثة تحت تأثير الاستهواء والتسلط. ثالثاً: أن القانون اليوناني يحرم المستأنف ضدهما الأولين من ميراث المورثة نتيجة للتصرفات التي مارسها ضدها لحملها على تعديل وصيتها.

رابعاً: أن المستأنف ضدهما اعترفاً ببطلان الوصية وعدم شرعيتها إذ عمداً بتاريخ ١٩٦٦/٤/٦ إلى حمل الوصية على تحرير عقدها بالفيلا لصالحهما - وهي ذاتها موضوع الوصية المطلوب الحكم ببطلانها.

ومن حيث أنه لدى نظر الدعوى أمام المحكمة بجلسة ١٩٦٨/٣/٧ تدخل الأستاذ منضماً إلى الجمعية (المستأنفة) في طلباتها وركن إلى ملحق للوصية صادر بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩ - كما طلب بجلسة ١٩٦٨/١٠/٢ كل من و و قبول تدخلهم في الدعوى

منضمين إلى المدعى عليهما (المستأنف ضدتهما الأولين) في طلباتهما وركنوا إلى ملحق الوصية المؤرخ ١٩٦٢/٥/٩.

وطالب المدعى عليهما (المستأنف ضدتهما الأولين) الحكم برفض الدعوى استناد إلى أن الوصية المطعون عليها جاءت رسمية وخالية من كل عيب ومستوفية لكل إجراءاتها الشكلية والموضوعية وأضافا أن عقد الهبة لا يوهن من شأن الوصية بل أنه يؤكدها ولا يتعارض معها فكلا التصرفين هدفا إلى تحقيق غرض واحد.

ومن حيث أن النيابة العامة طلبت في مذكرتها المؤرخة ١٩٦٩/٤/٢٣ إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفة بكافة طرق الإثبات القانونية أن الموصية المرحومة كانت فاقدة الإدراك وقت تحرير الوصية إلى المدعى عليهما (المستأنف ضدتهما الأولين) في ١٩٦٦/٥/٤ وأنها وقعت تحت تأثيرهما ونتيجة خديعة منهما ولولا ذلك لما أقدمت على الإيصاء لهما.

ومن حيث أن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٢ أولاً: بقبول تدخل الأستاذ/ المحامي منضماً إلى المدعية المستأنفة - وكل من و و و خصوماً منضمين إلى المدعى عليهما.

ثانياً: وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعيان (..... الطالبة والمنضم إليها) بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن الموصية المرحومة/ كانت فاقدة الإدراك وقت تحرير الوصية إلى المدعى عليهما الأولين في ١٩٦٦/٥/٤ وأنها وقعت تحت تأثيرهما من استهواء وتسلط ونتيجة خديعة منهما ولولا ذلك لما أقدمت على الإيصاء لهم وأجازت للمدعى عليهم التفي بذات الطرق.

وأوردت المحكمة في أسباب ذلك الحكم السند القانوني لولاية المحاكم المصرية في نظر الدعوى وباختصاصها وأن الإجراءات التي تسري بشأنها إنما هي الإجراءات المقررة بالقانون المصري عملاً بقاعدة الإسناد الواردة بالمادة ٢٢ من قانون المرافعات) صح المدني وخلصت إلى أن القانون اليوناني هو القانون الواجب للتطبيق في شأن النزاع المطروح وتعرضت لبعض مواد ذلك القانون وانتهت إلى قضائها سالف الذكر.

وإذ توفي الأستاذ المحامي - والذي قبل خصماً في الدعوى منضماً إلى المستأنفة قبل تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق وحضرت شقيقته باعتبارها وارثته الوحيدة بجلسة ١٩٧٠/١١/٥ وانضمت إلى الحاضر عن المستأنفة - ثم أصدرت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٢ حكماً بالإحالة إلى التحقيق في مواجهتها بدأت المعنى الأول. ونفاذاً لحكم الإحالة إلى التحقيق سمعت محكمة أول درجة شهود الطرفين على النحو الثابت بمحضر التحقيق المؤرخ ١٩٧١/٥/٦ وفي أعقاب ذلك تبادل أطراف الدعوى مذكراتهم وصمم كل على طلباته وقدمت النيابة العامة مذكرة مؤرخة ١٩٧٢/١٠/٢٩ انتهت فيها إلى طلب الحكم برفض الدعوى وبإثبات وفاة في ١٩٦٧/٧/٣١ وانحصار إرثها في المستأنف ضدهما الأولين إعمالاً لتوصيتها المؤرخ ١٩٦٦/٥/٤ وساندت النيابة ما انتهت إليه من رأي بالقرائن التي ساقتها وحاصلها أن الوصية حدثت من الموصية عن إرادة حرة وأن شاهدي المدعي عليهما قرراً بسلامة الإدراك وأنها كانت على وعي تام وأن التبرير الموضوعي الذي أبنته إحدى شهادات المدعية تناقض وطبائع الأمور إذ لو كانت الموصية تخشى تهديد المدعى عليها الأولى بتركها وترك خدمتها والسفر إلى اليونان لزهنت الموصية في خدمتها وآثرت فراقها على العمل لديها كما أنه ليس في تحرير

عقد الـهبة للمدعى عليهما ما ينقض الوصية ولا يبنى بذاته عن إحساسهما ببطلان الوصية بل أنه تأكيد لرغبة الهبة) صح الوصية في أن تخلف تركتها للمدعى عليهما إيصاء أو هبة.

ومن حيث أن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ برفض الدعوى مؤسسة قضاءها على ما ساقته من قرآن حاصلها أولاً: أنه لم يثبت بأي دليل مادي (شهادات طبية أو خلافة) أن المتوفاة المرحومة كانت تعاني أي ضعف في قواها العقلية أو الصحية أما أو كبر السن أو الشيخوخة فليست بذاتها دليلاً على توافر هذا الضعف ويؤيد ذلك ما أثبتته نائب القنصل العام في صلب الوصية المؤرخة ١٩٦٦/٥/٤ من أنه تأكد عن طريق توجيه أسئلة مختلفة للموصية من سلامة قواها العقلية. ثانياً: ما ورد بمذكرة الأحوال المؤرخة في ١٩٦٥/٥/١٨ تحت رقم ١٥ قسم الرمل.

ثالثاً: ما قرره شهود المدعية من أقوال إنما هو صادر عن اعتقاد شخصي مبني على الحدث والاستنتاج.

رابعاً: أن الوصية كانت تمت خاتمتها (المستأنف ضدها الأولى) بالإخلاص في وصاياها السابقة ومن ثم فقد جاء الإيصاء طبيعياً وعرفاناً لها بالجميل لطول خدمتها دون ضغط أو إكراه أو تسلط وانتهت المحكمة بقضائها إلى صحة الوصية للصادرة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ إذ لم يلحقها ثمة بطلان كما أنه لا ينال من صحتها تحرير عقد هبة بالفيلأ وهي إحدى عناصر التركة الموصى بها إذ أن هذا الأمر لا يعدو أن يكون تأكيداً لرغبة الوصية في إثثار المستأنف ضدهما الأولين لكل أموالها وبكافة الطرق التي يجيزها القانون.

وإذ لم ترتض القضاء الصابر ضدها من محكمة أول درجة - على النحو السالف - أقامت عليه طعناً بطريق الاستئناف الحاصل بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٢ طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع - أولاً - بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببطلان وصية المرحومة السيدة/ المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٢٨٣٦٥. ثانياً - إثبات انحصار إرث المرحومة السيدة/ في بالإسكندرية (المستأنفة) دون شريك ولا وارث آخر لها سواها إعمالاً لوصيتها الخطية السرية المحررة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ والمودعة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٢٧٥٦٢ ثلثاً - إلزام المستأنف ضدهم (عدا الأخيرة) المصروفات والأتعاب عن الدرجتين.

وساقت الجمعية لاستئنافها أسباباً حاصليها.

أولاً: أخطأت محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من ضرورة قيام الدليل المادي المثبت لفقد الإدراك أو ضعف القوى العقلية إذ هذه الأمور غالباً ما تثبت بالقرائن.

ثانياً: ثاب قضاء الحكم للفساد في الاستدلال عندما عول على ما أثبتته القنصل الذي حرر الوصية إذ هو في هذا المقام لا يعدو موثقاً يناط به إثبات مضمون الوصية ولا يمتد ذلك إلى فحص إرادة الموصي أو الوقوف على سلامة قواه العقلية واستناداً إلى ذلك لا تلحق الحجية كل ما قام به نائب القنصل خارجاً عن حدود مهمته الرسمية.

ثالثاً: أن ما استخلصته محكمة أول درجة من مذكرة الأحوال رقم ١٥ قسم الرمل المؤرخة ١٩٦٥/٥/١٨ إنما هو استخلاص غير سائق ولا يؤدي إلى المدلول الصحيح لما هو ثابت بها.

رابعاً: أن الدعوى حافظة للقرائن التي تقطع ببطلان الوصية وقد أطرحت محكمة أول درجة هذه القرائن في غير مساغ ودون التعرض لها أو مناقشتها مع أن الاستتباب السليم من الوقائع يؤدي إلى الوقوف على هذه القرائن والاعتداد بها كعنصر أساسي هند الاستدلال .

خامساً: أن محكمة أول درجة لم تأخذ بأقوال شهود المدعية (المستأنفة) مع أن المدلول الصحيح لها يؤدي إلى صحة الاستدلال بها في مقام الإثبات. سادساً: أن الاستدلال بأقوال شاهدي المستأنف ضدهما يشوبه الفساد إذا المدلول الصحيح لهذه الأقوال لا يؤدي إلى الاستخلاص للمائع إلى ما انتهى إلى حكم أول درجة.

سابعاً: أن الهبة التي جاءت بعد الإيصاء إنما هي من الأمور التي تنبئ بجلاء عن عدم شرعية الإيصاء ولا يعقل أن يتجرد الشخص من ماله حال حياته. ثامناً: أن أحكام القانون اليوناني المطبق على واقعة الدعوى تقطع ببطلان الوصية موضوع التداعي.

وإذ لم ترتض المتخلة في الدعوى لنضماماً إلى الجمعية المستأنفة - (الآنسة) قضاء الحكم هي الأخرى لقامت طعناً عليه بطريق الاستئناف الحاصل في قلم الكتاب بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٤ طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف على سند مما ساقته من أوجه حاصلها.

أولاً: أن الحكم المستأنف صدر باطلاً إذ أغفل ذكر أسمها ضمن أسماء الخصوم.

ثانياً: أن الحكم المستأنف صدر مشوباً بالقصور في البيان إذ لم يرد على ما أبداه مورثها من قبل من أوجه دفاع.

ثالثاً: أن الحكم المستأنف قضى بصحة الوصية - موضوع الداعي - مع أنها غير مستوفاة للشرائط الشكلية المقررة في القانون.
رابعاً: أن محكمة أول درجة قد أطلقت الإثبات لعناصر الدعوى ومن ثم لا يجوز لها من بعد ذلك تقييده وحصر الإثبات في أدلة بذاتها وإلا شاب قضاءها التناقض.

ومن حيث أن الخصوم تبادلوا المنكرات لدى هذه المحكمة وقد أصر كل على طلباته مردداً ما سبق أن أبداه من أوجه دفاع أمام محكمة أول درجة.
وقد أبدت النيابة للرأي في منكرتها للمؤرخين ١٩٧٥/٦/٦ طالبة الحكم برفض الاستئناف وتأييد قضاء الحكم المستأنف وذلك استناداً إلى الأسانيد التي ساققتها بمنكرتها المقدمة لدى محكمة أول درجة وحاصلها أن إرادة الموصية كانت حرة ومختارة وليس ثمة ما يشوب تلك الإرادة مما تكون معه الوصية الصادرة عنها صحيحة ولا مطعن عليها وإذا عقت المستأنفة (الجمعية) على مذكرة النيابة آنفة البيان - عادت النيابة وقدمت مذكرة أخيرة - على لسان أحد أعضائها - خلافاً للعضو الذي أبدى الرأي أولاً وانتهت في ختامها إلى طلب الحكم - أولاً - بقبول الاستئناف شكلاً - وثانياً - وفي الموضوع.

(١) بإلغاء الحكم المستأنف (٢) ببطلان وصية المرحومة السيدة/
المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٢٨٣٦٥. (٣) بصحة ونفاذ وصية المرحومة السيدة/ الخطية العرية المحررة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ المودعة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية والمسجلة بها تحت رقم ٢٧٥٦٢.
(٤) إثبات انحصار إرث المرحومة السيدة/ في
اليونانية بالإسكندرية إعمالاً للوصية المؤرخة ١٩٦٢/٣/١٥. (٥) بالإلزام

المستأنف ضدّهما الأول والثاني المصروفات عن درجتي التقاضي وإلزام كل من المستأنف عليهما الثالثة والرابعة والخامس مصاريف تدخله.

وقد ساقّت النيابة تبريراً لما انتهت إليه من طلبات (لدى) صح عدة قرائن استخلصتها وموداها وقوع الموصية تحت تأثير من خادمتها - المستأنف ضدّها الأولى يتمثل في تسلطها عليها وبث الرهبة في نفسها مما جعلها تنقاد لإرادتها وتتصرف وفق ما تملّيه عليه ومن ثم قامت الوصية على إرادة فاسدة غير مختارة الأمر الذي يصمها بالبطلان وعدم المشروعية.

ومن حيث أن لليونانية - على ما سلف - قد طعنت على قضاء الرفض الصادر ضدّها وقيد الطعن برقم ٢ لسنة ٣٠ق.

كما طغت المتخلّة في الدعوى انضماماً إليها كذلك وقيد الطعن برقم ٣ سنة ٣٠ق، وقد قررت المحكمة ضم الطعنين للفصل فيهما معاً بحكم واحد - ولما كان كلاهما قد استوفى أوضاعه المقررة في القانون ومن ثم فهما مقبولان شكلاً.

ومن حيث أن الطرفين يتنازعان الوصية المؤرخة ١٩٦٦/٥/٤ تنعى عليها بالبطلان لما ساقته في صحيفة الدعوى وأوردته بمذكراتها ولما قام عليه الطعن من وجه حاصله أن إرادة الموصية لم تكن إرادة سليمة مدركة واعية بل كانت إرادة مشوبة بالضغط والإكراه والتسلط والاستهواء وبناهض المستأنف ضدهم الخمسة الأول هذا القول ويذهبون إلى صحة الإيصاء وسلامة الإرادة وخلوها من كل ما يعيبها وقد ساق كل طرف حججه وأسانيده على النحو الواردة بمذكراته.

ومن حيث أن هذه للمحكمة تذهب في يقين راسخ واطمئنان كامل - بعد استعراضها لوقائع الدعوى والوقوف على دفاع طرفيها إلى صحة الطعن بالبطلان المنعني به على الوصية المؤرخة ١٩٦٦/٥/٤ إذ قامت إرادة

الموصية مشوبة بالفساد إذ لم تكن حرة أو مختارة فيما لتجهت إليه من إيصاء - وتسوق المحكمة على هذا الذي استخلصته وإطمأن إليه وجدانها القرائن الآتية مجتمعة ومتسادة.

أولاً: أن ما ورد بمذكرة الأحوال رقم ١٥ قسم الرمل المؤرخة ١٩٦٥/٨/١٥ إنما هو قاطع الدلالة في عزل الموصية عن أقاربها وأصدقائها وفرض الوحدة عليها وقد أوقعها ذلك فريسة للاستهواء والتسلط من جانب خادمتها المستأنف ضدها الأولى وقد سلبها ذلك الإرادة الصحيحة ومكن من الاستحصال على الوصية المطعون عليها.

ثانياً: أن أقوال شهود المستأنفة في الاستخلاص السائغ قاطعة في أن المستأنف ضدها الأولى كانت في قمة التسلط على الموصية إذ تتفرد بها وتمنع الاتصال عنها وتحيطها بقلعة من أقاربها وتعمل على بث الرهبة والرعب في نفسها بالتهديد لها بتركها وحدها وعلى الطاعة في السن المنحطة القوة الأمر الذي أدى إلى إحداث الأثر النفسي لما هو مطلوب ومن ثم امتثلت الموصية طوعاً لما يملئ عليها فأفرغت وصيتها - ولا ينال من أقوال شهود المستأنفة ما ورد على لسان الشاهدة الأولى - - للمستأنف ضدهما إذ هذه الأقوال لا ترقى إلى حد الاطمئنان لما ثبت من قيام نزاع قضائي بين زوج الشاهدة المذكورة وابنتي أخت الموصية مما حملها على مناهضة أقوالهما على غير الحق.

ثالثاً: أن اليمين من مطالعة الوصايا السابقة وللصادرة عن الموصية (الوصيتان المؤرختان ١٩٥٨/٨/٢٠ و ١٩٦٢/٣/١٥) وهما محررتان بخط يدها ويتوقعها إنها حرصت في كل منها على التقرب إلى الله والعمل على مرضاته بما أوصت به من مبالغ لأقاربها مقبرة العائلة وإجراء قداس روحها وروح زوجها وابنتها وجاعت للوصية المطعون عليها خالية من

ذلك جميعه وقاصرة على الإيضاء بجميع أموالها للمستأنف ضدها الأولى والثاني وهذا يتنافى مع طبائع الأمور إذ (لا) صح يقبل عقلاً أن يوصي المرء وهو في صحته إلى من يخدم دنياه حتى إذا تقدمت به السن وقرب من منيته يميل إلى الإيضاء بما ينفعه في آخرته ومن ثم لا يقبل في المنطق السليم وعندما تجري الأمور في مجراها الطبيعي أن تحصر الموصية في وصاياها الأولى على الإيضاء لجهات البر والفقراء وعندما تقترب من نهايتها وتصبح قاب قوسين أو أدنى من لقاء مولاها أن تضرب عرض الحائط وتعزل عنه إلى الإيضاء بجميع ثروتها ومالها إلى المستأنف ضدها الأولى والثاني وتلغي جميع وصاياها السابقة إلا أن يكون لذلك تفسير واحد وهي أنها وقعت أسيرة خادمتها (المستأنف ضدها الأولى) التي عزلتها عن الجميع وتسلطت على إرادتها وبثت الرهبة في نفسها بتهديدها بترك الخدمة لديها والسفر إلى اليونان وعاملتها بقسوة وغلظة وخشونة على الوجه المستفاد من أقوال شهود المستأنفة بما أكرهها على أن تذعن لإرادة المستأنف ضدها وتمهر للوصية المطعون عليها ويرشح إلى تأكيد ذلك أن الوصية نعتت المستأنف ضدها الأولى في كل من وصيتها الأولى والثانية بلفظ الخادمة على حين وصفتها في وصيتها الأخيرة للمطعون عليها بلفظ السيدة مما يدل على أن الأخيرة هي مصدر تلك الوصية والدافعة على إرثها.

رابعاً: الثابت من المستندات المقامة من المستأنفة (ضدها) صح أن المستأنف ضدها الرابع والخامس وهما ابني المستأنف ضدها الأولى كانا نزيلي الملجأ ولم ينشأ في كنف الموصية كما تذهب والدتهما عندما أرادت للتدليل على حب الموصية لهما وإن كان مقبولاً من باب الغرض الجدلي أن الإيضاء للمستأنف ضدها الأولى كان لحب الموصية لها ولأولادها ولوفاء خادمتها لها فما هو المبرر لإيضاء الموصية لنصف ثروتها للمستأنف ضده الثاني (زوج

ابنة المستأنف ضدها الأولى) خاصة وأن الثابت أنه لم يكن للموصية من الأموال ما يحتاج إلى إدارة الأخير وإشرافه وما هو المبرر لتفضيل الغير على ذوي قربانها وعلى أمور آخرتها وأرواح أحبائها - وعلى فرض أنها تكافئ المستأنف ضدها الأولى بالإيصاء مقابل خدماتها فلماذا تلغي ما أوصت به لمحاميها - مورث المستأنف ضدها السادسة بلا مبرر لذلك إلا الإذعان الناتج عن التسلط والإكراه الذي حرك يد الموصية قسراً لتخط بتوقيعها على وصية ١٩٦٦/٥/٤ وهي مغلوبة على أمرها فاقدة لإدراكها بفعل خادمتها وتصرفاتها نحوها بما جعلها أسيرة إرهابها غير مختارة إلا ما تختاره الأخيرة قهراً عنها وإذعاناً منها مؤثرة السلامة والنجاة ما بقي لها من عمر. خامساً: يدل عقد الهبة المنسوبة إلى (المدعية) صح الموصية أنها أصدرته إلى المستأنف ضدها بتاريخ ١٩٦٦/٩/٦ تهب لها فيه فيلتها برغم أن تلك الفيلا هي أهم أعيان الوصية الأمر القاطع الدالة على حرص المستأنف ضدها على الاستيلاء على ذلك المبنى ذي الحديقة المسورة البالغ مساحتها ٢٥٠٠ ذراع مربع بشتى الطرق والوسائل ويدل العقد المذكور في الوقت ذاته على (.....) صح لندام إرادة الموصية إذ ما الذي يدعوها إلى التخلص عما بقي لها من مال بلا مقابل إلا أن تكون قد أثرت الخلاص من مالها للتخفيف مما حاق بها من إرهاب يقع عليها من خادمتها (المستأنف ضدها الأولى).

سادساً: ولا ينال مما تقدم أنه كان في استطاعة الموصية أن تجار بالشكوى إلى رجل الشرطة أو للقضلية ليندفع عنها أجور خادمتها أو يخلصها من إرهابها أو ما تمارسه معها من إكراه ذلك لأن الثابت أنه عند حضور كل من المذكورين لمنزلها كانت هي في دائرة تأثير ما تمارسه معها خادمتها بدليل أن شهود الوصية المطعون عليها أحدهم - الذي سمعت أقواله بالتحقيق أمام

محكمة أول درجة - زميل المستأنف ضده الثاني زوج ابنة المستأنف ضدها الأولى.

سابعاً: أن الموصية أرملة عجوز كانت نهياً وفريسة لمن أحاطوا بها وأقاموا عندها قسراً لتنفيذ مخططهم والاستيلاء على كل أموالها وإلا ما الذي يدعو هذا الجميع الأخير على الإقامة معها - وهي نفر واحد - لا يخدمه ألفاً وليس لهذا من تفسير إلا أنهم كانوا حلقة واحدة بحكم قرابتهم يديرون ويمارسون شتى وسائل الضغط والإكراه والتسلط على الموصية من خلال إقامتهم الطويلة معها على مدى مرضها الطويل وهي طريحة الفراش حتى إذا ما سنحت الفرصة وخضعت إرادة الموصية لما يملئ عليها قامت المستأنف ضدها الأولى - وهي المحرك الأول - بسلب ثروة الوصية المعسولة الإرادة عن طريق إذعانها للإيصاء بكل ثروتها خلوصاً من وطأة الإرهاب المستمر الواقع عليها.

وحيث أنه لما سلف جميعه تكون الموصية قد وقعت فريسة للتسلط والاستهواء والضغط والإكراه مما سلب إرادتها ومن ثم تكون الوصية الصادرة عنها بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ قد شابها البطلان وإذا جرى الحكم المستأنف على خلاف هذا للنظر فإنه يكون قد جانب الصواب وعاره الفساد في الاستدلال مما يتعين معه إلغاؤه وللقضاء ببطلان الوصية المذكورة إعمالاً لحكم المادة ١٧٨٢ من القانون اليوناني للواجب التطبيقي.

ومن حيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المستأنف ضدها الأولى والثاني عن درجتي التقاضي - كما يلزم المستأنف ضدهم من الثالثة إلى الخامس بمصاريف تدخلهم عملاً بنص المواد ١٨٤ و ١٨٧ و ٢٤٠ و ٨٨٣ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف وبإبطالان وصية المرحومة السيدة/ المحررة بتاريخ
١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم
٣٨٣٦٥ وإثبات انحصار إرثها في الجمعية اليونانية بالإسكندرية دون شريك
ولا وارث آخر لها سواها إعمالاً لوصيتها الخطية السرية المحررة بتاريخ
١٩٦٢/٣/١٥ والمودعة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم
٢٧٥٦٢ - وألزمت المستأنف ضدهما (الأولى والثاني) المصروفات عن
درجتني التقاضي ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وألزمت
المستأنف ضدهم الثلاثة والرابع والخامس بمصروفات تدخلهم ورفضت ما
عدا ذلك من الطلبات.

أمين السر

رئيس الدائرة

(٩)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

أجانب

بالجلسات المنعقدة بسراي المحكمة يوم الخميس ٩ يونيو سنة ١٩٧٧
برئاسة السيد المستشار/ محمود أحمد غرابية رئيس الدائرة
وعضوية الأستاذين محمود راغب عطية
ومحمود عبد القادر عثمان المستشارين
وحضور الأستاذ/ عبد الوهاب الخياط ممثل النيابة
وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيمن أمين السر
صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول تحت رقم ٢ سنة ٣٢ قضائية أحوال شخصية
أجانب المرفوع من:

١- السيدة/ أرملة

٢- السيدة/

ضد

السيد/

عن حكم محكمة إسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٧٥ كلي
أحوال شخصية أجانب صالدر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨ قاض برفض الدعوى.

المحكمة

بعد سماع للمرافعة والاطلاع على الأوراق وإيداء النيابة الرأي والمداولة قانوناً.

من حيث أن المستأنف ضده أعلن قانوناً ولم يحضر وأعيد إعلانه ومن ثم يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حضورياً في حقه إعمالاً لحكم المادة ٨٧١ مكرر المضافة بمقتضى القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢.

ومن حيث أن الاستئناف قد استوفى الأوضاع المقررة له في القانون فيتعين الحكم بقبوله شكلاً.

ومن حيث أن الوقائع - على ما يبين عن الحكم المستأنف وسائر الأوراق - تتحصل في أن المستأنفتين أقامتا الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٧٥ أحوال شخصية أجانب - إسكندرية بطلب الحكم ببيان إعلام الورثة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب الإسكندرية واعتبار السيدة/ ابنة الورثة الوحيدة لزوجها المرحوم دون أحد آخر سواها بمقولة أن هذا الأخير توفي بإسكندرية بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢١ وكان حال حياته يوناني الجنسية وقد خلف وصية خطية. مؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ أودعت ملف الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب إسكندرية ويمقتضاها تم الإيصاء على الوجه التالي:

١- أن تؤول ملكية للرقبة في أمواله العقارية لصالح ابن أخيه المستأنف ضده، وأن يؤول حق الانتفاع على هذه الأموال لزوجته السيدة/ ابنة طوال حياتها.

٢- أن يتمتع ابن أخيه (المستأنف ضده) عن أي بيع أو إسقاط لحقه في ملكية الرقبة قبل وفاة صاحبة حق الانتفاع وإلا سقط حقه في الوصية.

٣- أنه في حالة اعتراض أي وارث من وراثته المذكورين على الوصية أو رفض تنفيذها يسقط حقه في التركة وتؤول كافة الأموال إلى الوراث الآخر وتصبح له الملكية كاملة رقبية وانتفاعاً.

استطردت المستأنفتان القول بأنه صدر إعلام وراثه بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٩ من محكمة إسكندرية للأحوال الشخصية (أجانب) باعتبار الورثة الوحيدين للمرحوم هما زوجته السيدة/ ابنة وابن أخيه (المستأنف ضده) ولما كان هذا الأخير قد خالف شروط الوصية إذ تصرف بالبيع في العقار رقم ٦٠١ طريق الحرية قسم الرمل وقضى في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٦٠ منني كلي إسكندرية ببطالن البيع وعدم نفاذه ومن ثم يكون قد تحقق شرط حرمانه من الميراث وأصبحت الزوجة هي الورثة الوحيدة للتركة، وإذ توفيت هذه الأخيرة بالإسكندرية في ١٩٦٤/٤/٦ وورثها شقيقها (.....) وهذا توفي بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ وانحصر إرثه في زوجته وابنته ومن ثم فهما المستحقان لتركته وبحق لهما والحال كذلك طلب بطلان إعلام للوراثه رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب إسكندرية وانحصر أرث في زوجته السيدة/ وذلك على نحو أوردته بطلباتهما سالفة البيان وقامت المستأنفتان تأييداً لدعواهما حافظلة انطوت على المستندات التالية:

أولاً: صورة رسمية من وصية للمرحوم المؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ والموعدة ملف الدعوى ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب إسكندرية.

ثانياً: صورة من إعلام الوراثة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ بإثبات وفاة المرحوم بالإسكندرية بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢١ تاركاً وصية مؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ وورثته هما (١) السيدة/ بنت - أرملته - (٢) السيد/ ابن أخيه.

ثالثاً: إعلام وراثته بفيد وفاة المرحوم بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦
وانحصار إرثها في شقيقتها (.....) صح
رابعاً: إعلام وراثته بفيد وفاة وانحصار إرثه في أرملته
..... وابنته وهما المستأنفتان.

خامساً: صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة
١٩٦٥ مدني كلي إسكندرية ويقضي برفض الدعوى التي أقيمت بصحة ونفاذ
التصرف الصادر من المستأنف ضده لمخالفته لشروط الوصية.
سادساً: صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٩٣ سنة ١٨ ق
يقضي بتأييد الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٦٠ مدني كلي
إسكندرية.

سابعاً: ترجمة رسمية للمادة ١٧١٠ من القانون المدني اليوناني ومقتضاها أن
الوصية هي شريعة التركة.

ومن حيث أن المستأنفتين صممتا على طلباتهما لدى محكم أول درجة
وأبدت النيابة رأيها مؤداها حرمان المستأنف ضده من نصيبه في تركة
الموصي المرحوم وأيلولة هذا النصيب إلى زوجة الموصي
المرحومة وركنت النيابة في رأيها إلى شروط الوصية ومخالفة
المستأنف ضده لتلك الشروط الأمر الذي يؤدي إلى سقوط حقه في الوصية
وأيلولة التركة جميعها لزوج الموصي إعمالاً لحكم المادة ١٧١٠ من القانون
المدني اليوناني الواجب التطبيق على واقعة الدعوى نفاذاً لقاعدة الإسناد
المقرر بالمادة ١٧ من القانون المدني المصري.

ومن حيث أن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨ برفض
الدعوى مؤسسة قضاؤها على تخلف شرط حرمان المستأنف ضده من نصيبه
ففي الوصية إذ هو لم يعترض عليها أو يرفض تنفيذها ومجرد تصرفه في

بعض الأموال الموصى بها كان معلقاً على موافقة زميلته في تلك الوصية الأمر الذي لا يتحقق معه شرط الحرمان ومن ثم تضحى الدعوى على غير أساس.

وإذ لم يرتض المستأنفتان هذا القضاء طعننا عليه بالاستئناف المائل -
الحاصل بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٦ طالبتين الحكم بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع لإلغاء الحكم المستأنف وبحرمان المستأنف
ضده في ميراث للمرحوم عمه واعتبار وراثته الوحيدة المرحومة
..... أبنه دون أحد آخر مع إلزام المستأنف ضده المصروفات
والأتعاب عن الدرجتين.

ونعت المستأنفتان على قضاء الحكم المطعون فيه خطأ في الإسناد
ومخالفته للقانون إذ أهدر شرط الموصي الذي مؤده أن الاعتراض على
الوصية ورفض تنفيذها من جانب أحد الورثة يسقط حقه فيها وينتقل هذا
الحق لصالح الوارث الآخر.

ومن حيث أن المستأنفتين تقدمتا بمذكرة لدى هذه المحكمة صممتا فيها
على طلباتهما وأوردتا شرحاً لها بما لا يعدوا أن يكون ترديداً لما جاء
بصحيفة الدعوى وأوجه الطعن. ولم يحضر المستأنف ضده في أي من
الجلسات لإبداء ثمة دفاع.

ومن حيث أن النيابة العامة أبدت الرأي في الدعوى لدى هذه المحكمة
وهو لا يخرج عما سبق أن أيدته أمام محكمة أول درجة وحاصل ما انتهت
إليه مؤده أن شرط حرمان المستأنف ضده قد تحقق بمقتضى نص الوصية
ومن ثم يؤول الميراث جميعه لأرملة الموصي وطلبت استناداً إلى ذلك إلغاء
الحكم المطعون فيه والقضاء للمستأنفتين بطلباتهما.

ومن حيث أن القانون اليوناني هو القانون الواجب للتطبيق على واقعة الدعوى باعتباره قانون الموصي - عملاً بقاعدة الإسناد المقررة بالمادة ١٧ من القانون المدني المصري - ولما كانت المادة ١٧١٠ من القانون اليوناني تعتبر الوصية شريعة التركية ومن ثم استناداً إلى ذلك يتعين إعمال شروط الوصية المؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ وإذ اشترط الموصي شرطاً مؤداه أن الاعتراض على الوصية أو رفض تنفيذها من جانب أحد ورثته (أحد الموصى لهم) يسقط حقه في نصيبه وينتقل بهذا السقوط إلى الوارث الآخر وقد أثبت الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٦٠ مدني كلي إسكندرية والمؤيد استئنافها بالاستئناف رقم ٤٩٣ سنة ١٩٨١ أن المستأنف ضده قد خالف شرط الموصي وتصرف في ملكية الرقبة بالنسبة لبعض الأموال الموصى بها ومن ثم يكون قد تحقق شرط حرمانه من نصيبه في الوصية إعمالاً لمقتضى نصوص الوصية وما شرطه ويتعين تبعاً لذلك انتقال هذا النصيب إلى الوارث الآخر إعمالاً لحكم المادة ١٧١٠ من القانون اليوناني وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذه المبادئ فإنه يكون على غير صواب ومخطئاً في تطبيق القانون مما يتعين معه إلغاؤه والقضاء للمستأنفين بطلبتهما وانحصار إرث المرحوم في أرملته المرحومة دون وارث آخر له مواها.

ومن حيث أن المستأنف ضده قد أصبح محكوماً ضده بالحق ومن ثم يتعين إلزامه المصروفات عن درجتي التقاضي عملاً بالمادة ٨٨٣ من لوائح.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء
الحكم المستأنف وبحرمان المستأنف ضده من نصيبه في تركة المرحوم
..... واعتبار الورثة الوحيدة له هي أرملته المرحومة ابنة
المرحوم وألزمت المستأنف ضده المصاريف عن درجتي
التقاضى ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة.

أمين السر

رئيس الدائرة

(١٠)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة (١٧)

بالجلسة المنعقدة بسراي المحكمة يوم الثلاثاء الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد الأستاذ/ محمد فؤاد هيبه السمعاني رئيس المحكمة

وعضوية الأستاذين/ عبد المنعم أحمد بركة

ومصطفى أحمد سليمان المستشارين

وحضور الأستاذ/ محمد ساس ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيم أمين السر

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول تحت رقم ٣ سنة ٣٢ ق أحوال شخصية
أجنبي، المرفوع من مقيم بشارع عمرو بن كلثوم رقم ١ قسم
العطارين.

ضد

١-

٢-

٣- أرملة

٤-

٥-

٦- زوجة

٧- الأتسة

المضموم إليه الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ قضائية أحوال شخصية أجنب
المرفوع من:

١-

٢- أرملة

ضد

(١)

(٢) طالب تدخل

(٣)

(٤) السيدة/..... أرملة بنت

(٥) زوجة

(٦)

(٧)

(٨)

عن حكم محكمة إسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٧٥ كلى
أحوال شخصية أجنب الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ والحكم الصادر في
نفس الدعوى بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق ورأي النيابة
والمداولة قانوناً.

من حيث أن واقعات الدعوى سبق أن فصلها الحكمان الصادران من
محكمة أول درجة بجلستي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ و ٢٤ من مارس سنة
١٩٧٧ وتحيل إليها هذه المحكمة منعاً من التكرار وتوجز في أن
أقام الدعوى بطلب قدمه أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ قائلاً

بوفاة بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ بالإسكندرية وهي يونانية الجنسية وأنها لم تترك وصية وأنه وارثها الوحيد طبقاً لأحكام القانون المصري واليوناني وطلب إثبات وفاة المذكورة بالتاريخ المبين وانحصار إرثها فيه دون أحد آخر بلا وصية.

وبجلسة ١٩٧٥/٢/١٣ أمام محكمة أول درجة ادعى المستأنف في الاستئناف للرقيم ٢ سنة ٣٢ ق طالباً قبول تدخله ضمن الموصي لهم في الوصية المؤرخة ١٩٧٢/٦/٢٧ الصادرة من المتوفاة.

وبجلسة ١٩٧٥/٥/٨ أمام محكمة أول درجة طلب كل من و أرملة بنت المستأنفان في الاستئناف للرقيم ٣ سنة ٣٣ ق طالبين قبول تدخلهما باعتبارهما من الورثة الشرعيين وبذات الجلسة تدخل كل من زوجة و و طالبين قبول تدخلهم في الدعوى باعتبارهما موصى لهن بموجب وصية محررة باليونانية ومنشورة بمحكمة أثينا الابتدائية في ١٩٧٥/٤/٢٤ والمؤرخة في ١٩٧٣/١١/٢٧.

وقد طعن طالب التدخل ببطلان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ وقرر بالطعن عليها بالتزوير بقلم كتاب المحكمة في ١٩٧٦/٥/٣٠ للأسباب المبينة بتقرير الطعن ثم قام بإعلان شواهد التزوير.

وبجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة حضورياً:
أولاً: بقبول تدخل كل من و و
و و و السابق بيانهم.

ثانياً: برفض طلبات المتدخل موضوعاً وألزمته مصاريف تدخله ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة.

ثالثاً: قبول الفصل في الموضوع باستجواب الخصوم بشأن الوصية المقدمة من المتدخلات الأربعة بنات

ولمست المحكمة قضائها على أن الوصية المقدمة من طالب التدخل ليست مكتوبة بخط الوصية وهي وصية خطية وإنما محررة بالآلة الكاتبة كما أنها موقعاً عليها بتوقيعين منسويين للموصية فتكون الوصية الخطية باطلة طبقاً لأحكام القانون اليوناني الواجب للتطبيق في المواد ١٧١٦ و ١٧١٧ و ١٨١٧ ويكون الدفع المبدى منه ببطان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧، ولالطعن عليها بالتزوير غير منتج وغير مقبولين ورأت المحكمة الاستجواب في شأن الوصية المقدمة من المتدخلات الأربعة بنات وصية رسمية عملاً بنص المواد ١٧٣٣ و ١٧٣٤ من القانون المدني اليوناني والمرسوم بقانون رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٦/٨ - ١ - ١٩٧٣ الخاص بأحكام قانون موتقي العقود اليوناني ولجرت المحكمة الاستجواب بتاريخ ١٩٧٧/١/١٣ في خصوص التوقيعات الواردة على الصورة الشمسية المعتمدة للوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧.

وبجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة حضورياً: أولاً: برفض الدفع ببطان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ المبدى من المتدخلين أرملة ورفض دعاوهما وإلزامهما بمصروفات تدخلهما وخمسائة قرش مقابل أتعاب المحاماة.

ثانياً: بثبوت وفاة في ١٩٧٥/١/٢٩ وانحصار ارثها وفقاً لوصيتها الرسمية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ والمنشورة بمحكمة أثينا الابتدائية بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٤ بموجب المحضر رقم ٩٩٥ سنة ٩٧٥ في كل من الشهير بحق النصف في تركتها وفي كل من المتدخلات الأربعة و بنات بحق النصف الآخر بالسوية بين

وألزمت التركة بالمصاريف والمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وألست المحكمة قضاءها على أن الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ قد تمت في أثينا وبحكمها القانون اليوناني من حيث الشكل وثبت أنها من النوع الرسمي للمحرر أمام موقّنين وشاهد واحد وأن الوصية قد اشتملت في (نهايتها صح نهاية كل ورقة توقيعات الموصية والمترجم والموقّنين والشاهدة عدا الورقة الثالثة فقد خلت نهايتها من توقيع الشاهدة وإنما وقعت بهامش الصفحة الأولى من الورقة الثالثة أسفل الإحالة التي بها ووقع عليها الموقّنان والمترجم والموصية وأن المادة ٢/١٩ من المرسوم بقانون رقم ١٣٣٣ المنكور نصت على أنه يتم التوقيع من جانب جميع الأشخاص المذكورين على كل ورقة من أوراق المستند مع ذكر الإحالات والتعقيبات وفي حالة عدم وجود هذه الإحالات فعلى كل ورقة وفي آخر الوثيقة، وأن الثابت أن الصحيفة الأولى من الورقة الثالثة تتضمن إحالة موقع عليها من الجميع فتكون الوصية صحيحة قانوناً وأخذاً بحكم النقص بأثينا الرقيم ٣٠٤ سنة ١٩٥٩ المستشهد به المقدم صورته الرسمية من أن التوقيعات الموجودة على الهوامش إنما وضعت لتأكيد وإثبات الإضافات التي أدخلت عليها وعندما ثبتت صحتها فإنها في الوقت نفسه تثبت صحة الورقة كلها وهي ما أراد المشرع أن يحافظ عليها ولم يعلق المشرع أهمية عن المكان الذي يجب أن توضع عليه التوقيعات بل اهتم من عدم إهمال التوقيع على كل ورقة.

وانتهت محكمة أول درجة في أسبابها إلى صحة الوصية ورفض الطعن المبدئي من المتدخلتين - المستأفقتان في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق ببطلاتها ومن ثم يتعين إعمال الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ عملاً بالمادة ١٧١٠ من القانون المدني اليوناني توزيع تركة المتوفاة وفقاً لما جاء

في وصيتها وتكون المستأنفتان ليستا من الموصى لهم ولا ممن عدتھن المادة ١٧٢٥ من القانون المدني اليوناني وأن تركة للموصية المتوفاة تؤول إلى المحكوم لهم ولأن شقيقة الموصية المسماة قد توفيت ولأن الموصى لها قد تنازلت عن نصيبها الوارد بالوصية بموجب محضر رفض الميراث الرسمي المقدم بملف الدعوى فيؤول نصيبها إلى أخوتها الأربعة المحكوم لهم.

ومن حيث أن لم يرتض الحكم للصادر بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٥ طعن عليه بتقرير في قلم الكتاب تاريخ ١٩٧٦/١٢/٥ وقيد استئنافه برقم ٣ سنة ٣٢ قضائية للأسباب الآتية:
أولاً: أن محكمة أول درجة لم تحقق صلة القرى الحقيقية لـ للمتوفاة.

ثانياً: أن الوصية المقدمة منه محررة بمعرفة الأستاذ المحامي ووكيل الموصية وعلى الآلة للكتابة وأن المهم هو توقيع الموصية ولم يطعن أحد من الخصوم عليها.

ثالثاً ورابعاً: لم تحقق للمحكمة طعنه بالتزوير على الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ ولم تندب قسم أبحاث للتزييف والتزوير بالطب الشرعي لاتخاذ إجراءات المضاهاة على توقيع الوصية.

ومن حيث أن و بنت لم يرتضيا الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٤ وورد خطأ بالتقرير تاريخه ١٩٧٥/٣/٢٤ وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥ على سند من الأسباب الآتية:

أولاً: أن محكمة أول درجة أخطأت برفضها الدفع المبدى منهما ببطلان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ وذلك أن المادة ١٧١٨ من القانون المدني

اليوناني رتب البطلان على عدم مراعاة حصول التوقيع في نهاية الصحيفة وهو بطلان لا يزول بالتوقيع الوارد بهامش الصحيفة الخامسة من الوصية كما أوردت محكمة أول درجة لأن ذلك التوقيع ليس هو المطلوب قانوناً في نهاية الورقة أي الصفحة الثانية للورقة وتمثل في حالة الوصية الراهنة الصفحة السادسة وجوب المادة ١٩/٢ من القانون المدني اليوناني رقم ١٣٣٣ لا ينطبق على هذه الحالة إزاء سريان المادة ١٧٣٣ من القانون المدني اليوناني والتي تشترط توقيع جميع الأشخاص في نهاية كل ورقة وليس في الهامش وهو نص صريح غير قابل لأي اجتهاد (نص علي) ونعي على محكمة أول درجة أخذها بأحكام القضاء اليوناني وأنها قد قدما ما يفيد مخالفة الفقه اليوناني لقضاء محكمة نقض أثينا الذي استند إليه الحكم المستأنف.

ثانياً: تضمن للحكم المستأنف أن الورقة الثالثة قد خلت نهايتها من توقيع الشاهد، وفي ذلك ما يكفي لوقوع البطلان الذي تنص عليه المادة ١٧٣٣ من وجوب التوقيع في نهاية الصحيفة الثانية للورقة الثالثة وطلبت المستأنفتان الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب المتدخلات المحكوم لهن واعتبار الوصية المؤرخة ٢٣/نوفمبر سنة ١٩٧٣ تحت رقم ٣٢٢٤ باطلة وكأن لم تكن أو ثبوت وفاة أرملة ١٩٧٥/١/٢٩ وانحصار إرثها بدون إيصاء في بواقع نصف للتركة والمستأنفتين بواقع النصف الآخر مع إلزام المستأنف ضدهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين.

وقدم الحاضران عن المستأنفتين في الاستئناف رقمي ٣ سنة ٣٢ ق و ٣ سنة ٣٣ ق مذكرتين شارحتين بجلسة ١٩٧٨/١/٣ بسطا فيها وقائع النزاع وشرحا لأسباب استئنافهما بما لا يخرج عن تقرير الطعن وطلب

المستأنف في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بطلباته المبدأة أمام محكمة أول درجة.

كما طلب المستأنفتان في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق الحكم بطلباتهما المبدأة بتقرير الطعن بالاستئناف كما قدم الحاضر عن المستأنف ضدهلجلسة ١٩٧٧/١٢/٥ طالباً الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكمين المستأنفين وإلزام كل مستأنف مصاريف استئنافه ومقابل أتعاب المحاماة وذلك أخذاً بأسباب الحكمين المستأنفين، وقدم الحاضر عن باقي المستأنف عليهن الأربعة مذكرة للمحكمة المذكورة) صح للجلسة المذكورة ١٩٧٧/١٢/٥ طالباً بتأييد الحكمين المستأنفين.

ومن حيث أن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها المؤرخة ١٧ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بطلب - أولاً - بقبول كل من الاستئنافين شكلاً. وثانياً: في موضوعهما وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة وذلك أخذاً بأسباب الحكم المستأنف.

ومن حيث أنه بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق للاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط.

وإذ نظر الاستئنافان بجلسة المرافعة الأخيرة ١٩٧٨/١/٣ قررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة اليوم وقدمت السيدة وأخرى طلباً في ١٩٧٨/١/٨ لإعادة الدعوى للمرافعة حتى يتسنى لهما التدخل وإيداع دفاعهم بشأن العقار المملوك لهما المباع لهما من المتوفاة وقتما صورة شمسية لذلك العقد وتلقت المحكمة عن هذا الطلب إذ أن الخصومة الماثلة

متعلقة بإثبات وفاة وصحة وصية وميراث ولا شأن لهذه المحكمة بالنزاع المقال عن ملكية عقار مباع من الموصية قبل وفاتها.

ومن حيث أن الاستئناف حازا الشكل المقرر في القانون.

ومن حيث أن الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢٢ قد تكفل الحكم المستأنف في أسبابه بالرد على ما أثاره المستأنف في تقرير طعنه وما تضمنته منكرته الشارحة لأسباب استئنافه المقدمة لجلسة ١٩٧٨/١/٣ وهو لم يأت بجدية يستدعي إيراد أسباب أخرى وإذ قضى ذلك الحكم صحيحاً في أسبابه ببطلان الوصية المقدمة من المستأنف والتي يتمتع بحقوقه المدعاة فيها وذلك تطبيقاً لأحكام التقنين المدني اليوناني ومن ثم فإنه لا حق له ولا صفة فيما أبداه من طلبات سبق ذكرها آنفاً ويتعين للقضاء برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف الصادر بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٥.

ومن حيث أن المصاريف شاملة مقابل أتعاب سحامة يلزم بها المستأنف عملاً بنص المادة ٨٨٣ من قانون المرافعات والمادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨.

ومن حيث أن الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣٣ في محله لأسبابه وقد تكفل بالرد على الأسباب التي أقيم عليها هذا الاستئناف وما ورد شرحاً لها بالمذكورة المقدمة من محامي للمستأنفتين بجلسة ١٩٧٨/١/٣ وتضيف إليها هذه المحكمة أن الحكم الصادر من محكمة للنقض اليونانية بكامل هيئتها والمقدمة ترجمة رسمية له باللغة العربية بالحافظة رقم ٨ دوسيه أمام محكمة أول درجة والصادر بجلسة ٤ - ١٥ يونيو سنة ١٩٦٩ قد انتهى إلى أن الغرض المقصود من المشرع اليوناني بشأن الوصايا أن تكون الوصية المكونة من عدة ورقات حتى عندما لا توجد توقعات الموصي والأشخاص المشتركين معه في ذيل كل ورقة ما عدا الورقة الأخيرة بل موجود على

الهوامش فإنها عندما تثبت صحتها تثبت في الوقت نفسه صحة الورقة كلها وهو ما أراد المشرع أن يحافظ عليه واستطرت المحكمة قائلة بأن المشرع لم يعلق أهمية عن المكان الذي يجب أن توضع عليه التوقيعات بل اهتم عن عدم إهمال التوقيع على كل ورقة.

وترى هذه المحكمة الاستئنافية أن المشرع اليوناني قد قنن حكم محكمة النقض اليونانية هذا بما نص المرسوم بقانون رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٦ (حافضة رقم ١٢ أمام محكمة أول درجة) والذي صدر تالياً لحكم محكمة النقض والطعن على واقعة للدعوى والذي حصله صحيحاً للحكم المستأنف وتؤيده فيه هذه المحكمة وقد حازت الوصية هذه المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ الشكل المقرر قانوناً في أحكام القانون المدني اليوناني والمرسوم بقانون ١٣٣٣ المشار إليه.

ولما ما جاء في مذكرة دفاع المستأنفتين إشارة إلى رأي الفقه اليوناني - حافظتهما رقم ١٦ دوسيه محكمة أول درجة - فإن ذلك لا يقيد هذه المحكمة ما دامت أنها قد انتهت إلى صحة الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧. وما دام أن هاتين المستأنفتين لم يطعنا على صحة توقيع الموصية والموتقين والشاهدة وأما طعن المستأنف في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢٢ فقد سبق البيان وأخذاً بأسباب الحكم المستأنف أنه لا محل له بعد أن أصبح غير منتج وغير ذي موضوع بعد رفض طلبات ذلك المستأنف.

وحيث أنه لهذه الأسباب وللأسباب التي انبنى عليها الحكم المستأنف نقضي المحكمة برفض الاستئناف وتأبيد الحكم للمستأنف الصادر بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٤.

ومن حيث أن المصاريف تلزم بها المستأنفتين شاملة مقابل أنعاب المحاماة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة وفي الاستئناف رقمي ٣ سنة ٣٢ ق و ٣ سنة ٣٣ ق
أولاً: بقبولهما شكلاً.

ثانياً: برفضهما موضوعاً وبتأييد للحكم المستأنف في كل استئناف.

ثالثاً: بإلزام المستأنف في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق بمصاريف استئنافه
ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

رابعاً: بإلزام المستأنفتين في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق بمصاريف
استئنافهما ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس الدائرة

أمين السر

(١١)

محكمة النقض المصرية

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أنور أحمد خلف وعضوية السادة المستشارين:
محمد أسعد محمود، وجلال عب الرحيم عثمان، وسعد الشاذلي، وعبد السلام
الجندي.

(٧٧)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق. " أحوال شخصية ":

(١) دعوى " للتدخل في الدعوى " . نقض " الخصوم في الطعن " .
القضاء بعدم قبول تدخل الخصم هجوماً أمام محكمة أول درجة، وعدم
قبول تدخله انضمامياً في الاستئناف. أثره . عدم جواز اختصاصه في الطعن
بالنقض.

٢- قانون " القانون الأجنبي " . وصية.

الشروط الموضوعية للوصية. خضوعها لقانون الموصي وقت وفاته
الاستناد إلى قانون أجنبي . واقع. وجوب تقديم الدليل عليه. مثال بشأن
الوصية في القانون اليوناني.

٣- عقد " شكل للعقد " . قانون . وكالة.

شكل العقد . خضوعه لقانون البلاد المبرم فيه. عقد للوكالة الصادر في
الخارج. عدم جواز التحدي بأحكام قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
(٤) وكالة " إثبات للوكالة " . محاماة.

صدور التوكيل في قبرص. التصديق عليه من السلطات الرسمية بها،
وتصديق قنصلية جمهورية قبرص بالقاهرة أيضاً، ثم تصديق مديرية أسن

القاهرة على صحة ختم القنصلية، كاف لإسباغ صفة الوكالة على المحامي. خلو التوكيل من تصديق القنصل المصري بجمهورية قبرص. لا أثر له. علة ذلك.

٥- وصية. نقض "أسياب الطعن".

السبب الجديد، عدم جواز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض. مثال بشأن عقد وصية.

(٦) بيع "دعوى صحة للتعاقد". دعوى "التدخل في الدعوى". صلح.

التدخل الخصامي في دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها. وجوب الفصل في طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه.

(٧) استئناف "نطاق الاستئناف". حكم "استئناف الولاية". صلح.

قضاء محكمة أول درجة بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وبعدم قبول طالب التدخل. استئناف ولايتها في النزاع. القضاء بإلغاء الحكم استئنافاً وقبول التدخل. وجوب المضي في نظر موضوع للتدخل. علة ذلك.

(٨) وصية. قانون "لقانون الواجب التطبيق". أحوال شخصية.

صدور الوصية من يوناني الجنسية. وجوب تطبيق قانون بلد الموصي وقت وفاته. المادة ٥٥ من القانون المدني. الملغي. لا محل لتطبيق القانون المدني المصري أو الشريعة الإسلامية.

(٩) قانون "القانون الواجب التطبيق". نظام عام. بيع.

استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق. مناطه. مخالفتها للنظام العام أو الآداب في مصر. لا يدخل في هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني بصدد الشرط المانع من التصرف. (١٠) عقد "تفسير العقد". محكمة الموضوع.

تفسير العقود. مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب مائفة.

(١١) وصية. قانون.

مهمة منفذ الوصية في القانون المدني اليوناني. الحصول على إذن بالتصرف في الأموال من محكمة التركة. حالاته.

(١٢) اختصاص " اختصاص نوعي ". أحوال شخصية " دعوى الأحوال الشخصية ". وقف.

تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف. عدم تعلقه بالاختصاص النوعي.

١- إذا كان الثابت أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول تدخل المطعون عليه الثالث الهجومي، ولم يستأنف هذا الحكم، وكانت محكمة الاستئناف قد رفضت أيضاً قبول تدخله الانضمامي للمطعون عليها الأولى في استئنافها، ولما كان لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن مختصماً في النزاع الذي حسمه الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليه الثالث بصفته.

٢- للشروط الموضوعية للوصية موضوع النزاع سواء ما تعلق منها بحق الإيصاء أو القدر الذي تنفذ فيه الوصية يخضع للقانون اليوناني وهو قانون الموصي وقت موته، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستناد إلى قانون أجنبي، ولقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها، وإذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يفيد أن نصاً في القانون اليوناني يرتب البطلان على

انعدام وجود الموصي له عند الإيصاء، فليس يجدي في هذا المقام التحدي ببطلان الوصية استناداً إلى حكم قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦.

٣- إشكال العقود والتصرفات - وعلى ما يجري به قضاء النقض - تخضع لقانون البلد الذي أبرمت فيه، لما كان ذلك فإنه لا وجه للتذرع بشأن عقد الوكالة الصادر في قبرص بأحكام قانون الشهر العقاري المصري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦.

٤- متى كان البين من الرجوع إلى التوكيل المقدم من المطعون عليها الأولى أنه تم في قبرص وحرر باللغة الإنجليزية وقد صدقت السلطات الرسمية المختصة بلارنكا بجزيرة قبرص على توقيعات الموكلين وتلا ذلك تصديق قنصلية جمهورية قبرص بالقاهرة ثم تبعه تصديق مديرية أمن القاهرة على صحة ختم القنصلية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٥ فإن هذا التوكيل يعتبر حجة في إسباغ صفة الوكالة للمحامي الحاضر عن المطعون عليها الأولى، لا يغير من ذلك أنه جاء خلواً من تصديق القنصل المصري بجمهورية قبرص وفق المادة ١٤/٦٤ من قانون نظام الملاكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤، لأن ما يجري به هذا النص وإن خول اختصاصاً لأعضاء البعثات الدبلوماسية المصرية بالتصديق على الإماءات الموقع بها على المحررات الصادرة من سلطات البلاد التي يؤدون فيها أعمالهم إذا كان الغرض منها الاحتجاج بها أمام السلطات المصرية، إلا أنه لا يرتب - أو أي نص آخر - جزاء على تخلفه طالما كانت للتوقيعات مصدقاً عليها من السلطة المختصة في جهة إصدارها ومصدقاً أيضاً على صحة توقيع هذه السلطة الأمر الذي يضمن سلامة الإجراءات، خاصة ولم يقدم الطاعنون دليلاً على أن الشكل الذي أفرع فيه التوكيل موضوع النعي هو غير الشكل المحلي في مقاطعة لارنكا بجزيرة قبرص.

٥- إذ كان ما يثيره الطاعنون المشترون بشأن مدى حق المطعون عليها الأولى - للموصى لها ببيع العين المبيعة - وهل هو حق عيني أو شخصي، ومدى الالتزام الذي تحملت به ذمة الموصي وتمحيص شروط دعوى إبطال التصرفات، يعتبر سبباً جديداً مما لا يجوز إيدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن النعي يكون على غير أساس.

٦- تمسك المتدخلة في دعوى صحة التعاقد بطلب رفض الدعوى لبطلان عقد البيع، بعد تدخل خصامياً تطلب به المتدخلة لنفسها حقاً ذاتياً مرتبطاً بالدعوى الأصلية ويتعين على المحكمة ألا تقضي بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل في طلب التدخل رفضاً أو قبولاً، اعتباراً بأن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة، وعلى أساس أن الحكم الذي يصدر بصحة التعاقد أو بإلحاق الصلح المبرم بمحضر الجلسة منوط بالتحقيق من عدم سلامة دعوى الخصم المتدخل أياً كان السبب وسواء كان مرده إلى تخلف الصفة أو إلى فساد الإدعاء. (١)

٧- متى كانت محكمة أول درجة قد قضت في الشق الأول من الدعوى - بشأن صحة ونفاذ عقد البيع - بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة، وفي الشق الثاني - بشأن طلب التدخل - بعدم قبول التدخل أخذاً بتخلف شرطه الصفة والمصلحة في المؤسسة المتدخلة، فإن محكمة أول درجة تكون بذلك قد استنفدت ولايتها في النزاع القائم، وقالت كلمتها في موضوع الدعوى بشقيها، ولما كانت محكمة الاستئناف قد تحققت من وجود الصفة والمصلحة للمتدخلة وقضت بإلغاء حكم محكمة أول درجة ويقبل تدخل المؤسسة، فإنه يتعين عليها ألا تقف عند هذا الحد بل تمضي في الفصل في موضوع طلب

(١) نقض ١٩٧٠/٢/٣ مجموعة المكتب الفني السنة ٢١ ص ٢٢١.

التدخل وتحقيق دفاع الخصوم في الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلة بشأنها باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية، ولا يسوغ لها التخلي عن الفصل في هذا الطلب إلى محكمة أول درجة، لأن الفصل في موضوع التدخل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) - لا يعد منها تصدياً، وإنما هو فصل في طلب استئنفت محكمة أول درجة ولايتها بشأنه.

٨- طبقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني الملغى - الذي تمت الوصية في ظله تسري على الوصية أحكام قانون بلد الموصي وقت وفاته. وإذا كان الثابت أو الموصي يوناني الجنسية، وقد حررت الوصية في ٢١ من أبريل سنة ١٩٣٦ وأشهرت عقد وفاته أمام المحكمة القنصلية اليونانية بالزقازيق بتاريخ ١٢ من أغسطس ١٩٣٧ فإنه يطبق في شأنه القانون الذي تشير به قواعد الإسناد وهو القانون المدني اليوناني دون القانون المدني المصري أو الشريعة الإسلامية.

٩- المناطق في استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق - وفق المادة ٢٨ من القانون المدني - هو أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتصل بمصلحة عامة وأساسية للجماعة، ولا يدخل في هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في صدد شرط المنع من التصرف.

١٠- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود بوجه عام واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها في

(١) نقض ١٩٧٠/٣/٢١ مجموعة المكتب الفني لسنة ٢١ ص ٢٢١

ذلك يقوم على أسباب مائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين من المعنى الظاهر لعباراته.

١١- النص في المادتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ من القانون المدني اليوناني، يدل على أن مهمة منفذ الوصية في الأصل مقيدة بتنفيذ أحكام الوصية ومحددة بأعمال الإدارة ولا يباح له التصرف عند الضرورة الملجئة إلا بموافقة الوارث، فإن لم يكن هناك وارث أصلاً أو تعذر إيداء رأيه لسبب أو لآخر، فلا مناص من الحصول على إذن بذلك من محكمة التركة، وإذ نهج المطعون فيه هذا المنهج، فإنه يكون قد التزم بالتفسير السليم لنصوص القانون المدني اليوناني آنفة الإشارة.

١٢- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية لها ولا يتعلق بالاختصاص النوعي.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة.

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا للدعوى رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٦٥ مدني أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليه الثاني، وقالوا شرحاً لها أنه بصفته منفذاً لوصية المرحوم للموتقة أمام مدير أعمال القنصلية الملكية اليونانية بالزقازيق بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٣٦ باع إليهم بعقد بيع ابتدائي تاريخه ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٥ العقار المبين الحدود والمعالم نظير مبلغ ٧٠٠٠ ج سبداً منها مبلغ ٢٠٠٠ ج

على أن يدفع الباقي عند إعداد التملك، وإذ نكل البائع عند تنفيذ التزامه فقد أقاموا دعاوهم بطلب صحة ونفاذ العقد المشار إليه شيوعاً على أساس تسعة قرارات لكل من الطاعنين الأول والثاني وستة قرارات للطاعن الثالث مقابل الثمن المسمى. وخلال نظر الدعوى بالمحكمة طلب كل من المطعون عليه الأول بصفته ممثلاً لمؤسسة مطعم التلاميذ بمدينة لارنكا بدولة قبرص والمطعون عليه الثالث بوصفه وكيلًا عن ورثة الموصي، التخل في الدعوى طالبين رفضها تأسيساً على أن المطعون عليه الثاني - البائع - لا يملك باعتباره منفذاً للوصية التصرف في العقارات الموصي بها والمخصص ريعها للإفناق على مؤسسة مطعم التلاميذ الخيرية قدم الطاعنون والمطعون عليه الثاني عقد صلح بينهما. ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٧ (أولاً) بعدم قبول طلبي التخل (ثانياً) بإلحاق عقد الصلح للمؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه لتكون له قوة السند التنفيذي واعتباره. وانتهاء الدعوى به استأنفت المؤسسة - المطعون عليها الأولى - هذا الحكم بشقيه، وقيد استئنافها برقم ٩٤ لسنة ١٩٦٧ المنصورة (مأمورية الزقازيق) طالبة إلغاء الحكم المستأنف وقبولها خصماً متخلاً ورفض الدعوى، طلب المطعون عليه الثالث بصفته وكيلًا عن ورثة الموصي التخل في الاستئناف منضماً للمؤسسة المستأنفة، وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة (أولاً) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول طلب تدخل مؤسسة مطعم التلاميذ خصماً في الدعوى وقبول تدخلها (ثانياً) بعدم جواز اختصام المطعون عليه الثالث بصفته وكيلًا عن ورثة الموصي في الاستئناف ورفض طلب تدخلهم خصوصاً منضمين (ثالثاً) إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلحاق عقد الصلح للمؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ بمحضر الجلسة ورفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع

الرقم ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٥ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة نفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثالث بصفته، وأيدت الرأي في الموضوع بنقض الحكم، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وبالجلسة المحددة علقت النيابة عن رأيها وطلبت رفض الطعن.

وحيث أن الدفع المبدى من النيابة العامة ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثالث بصفته وكيلًا عن ورثة البائع في محله، ذلك أنه لما كان للثابت أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول تدخله الهجومي ولم يستأنف هذا الحكم، وكانت محكمة الاستئناف قد رفضت أيضاً قبول تدخله الاتضمامي للمطعون عليها الأولى في استئنافها، وإذا كان لا يجوز على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن مختصماً في النزاع الذي حسمه الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليه الثالث بصفته.

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهما الأولى والثاني.

وحيث أن الطعن بني على ستة أسباب، ينعي الطاعنون بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وللقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون أن محكمة أول درجة أسست قضاءها بعدم قبول تدخل المطعون عليها الأولى على سند من عدم قيام دليل على أن لمصدري التوكيل للمحامي الحاضر عن المؤسسة صفة تخولهم تمثيلها أمام القضاء، وأن الشهادتين الصادرتين من سفارة جمهورية قبرص بالقاهرة متناقضتان ولا تثبتان هذه الصفة، وعلى الرغم من ذلك فإن محكمة الاستئناف قضت بقبول التدخل استناداً إلى هاتين الشهادتين دون أن تناقش المطاعن التي ساقها الحكم

الابتدائي عليهما، وفي حين أن سفارة قبرص بالقاهرة ليست الجهة المختصة بإثبات الصفة، بل يلزم لذلك دليل رسمي على وجود المؤسسة خاصة وأنها لم تكن قائمة أولها كيان قانوني أو محددة المكان والغرض عند الإيضاء فتعد باطلة وفق المادة السادسة من قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، كما أن سند التوكيل الصادر للمحامي معيب هو الآخر لعدم تصديق السفارة المصرية بقبرص على ما به من توقيعات، ولأن الموثق لم يثبت إطلاعه على سند الصفة طبقاً لأحكام قانون الشهر العقاري المصري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦. علاوة على عدم توافر مصلحة المؤسسة في التدخل لأن الوصية إنما تخولها حقاً شخصياً ينصب على فائض الربع دون العقارات الموصى بها والتي يمكن استبدال أخرى بها تدر زبناً مماثلاً أو يزيد. وإذا لم يعرض الحكم للالتزام الذي تتحمل به نمة الموصي ولا شروط دعوى إبطال التصرفات وما تقتضيه من بحث لمدى حسن نية المشتريين، فإنه يكون قد عاوه قصور في التسبب فضلاً عن مخالفة القانون.

وحيث أن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه عرض لثبوت صفة المطعون عليها الأولى بقوله " ... يبين من الإطلاع على ما قدمته مؤسسة مطعم للتلاميذ من مستندات أنها مؤسسة ذات كيان قائم فعلاً، وقد انشئت تنفيذاً لأوصية المرحوم يدل على ذلك الشهادة الصادرة من جمهورية قبرص بالقاهرة المؤرخة ١٩٦٦/١١/٢٢ إذ يتضح منها أن السادة و و أعضاء في مؤسسة، لا بدع مجالاً للشك في وجود هذه المؤسسة يؤيد ذلك ما سطره المستأنف عليه للربع منفذ الوصية - المطعون عليه الثاني - من إقرار يعترف فيه بأن صافي نصيب مطعم للتلاميذ بلانكا الموصى له هبة المطعون عليها الأولى في إيرادات للتصيب الموصى به

والموجودة في حيازته مبلغ ٣٦٦٦ ج في المدة من ١٩٥٤/١/١ لغاية ١٩٥٩/١٢/٣١، ومبلغ ٢٠٠٠ ج تقريباً عن المدة من ١٩٦٠/١/١ لغاية ١٩٦٣/١٢/٣١، وقد تحرر هذا الإقرار بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٧ وهي تقارير موضوعية سائغة لا تناقض فيها ولها سندها من أوراق الدعوى وكفاية لحمل قضاء الحكم في ثبوت وجود المؤسسة وصفة من يحق لهم تمثيلها، ولا على الحكم بعد ذلك إذا هو لم يتعقب ما أورده حكم محكمة أول درجة لأن فيما انتهى إليه إطاراح ضمنى لما جاء بالحكم المستأنف من أسانيد. ولما كانت الشروط الموضوعية للوصية موضوع النزاع سواء ما تعلق منها بحق الإيصاء أو للقر الذي تنفذ فيه الوصية يخضع للقانون اليوناني وهو قانون الموصي وقت موته على ما مبلى في الرد على السببين الخامس والسادس، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستناد إلى قانون أجنبي واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها، وكان الطاعنون لم يقدموا ما يفيد أن نصاً في القانون اليوناني يرتب البطلان على انعدام وجود الموصي له عند الإيصاء، فليس يجدي في هذا المقام التحدي ببطلان الوصية استناداً إلى حكم قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - لما كان ذلك وكانت أشكال العقود والتصرفات - وعلى ما يجري به قضاء النقض - تخضع لقانون البلد الذي أبرمت فيه فلا وجه للترفع بأحكام قانون الشهر العقاري المصري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦. وإذا كان البين من الرجوع إلى التوكيل المقدم من المطعون عليها الأولى أنه تم في قبرص وجرر باللغة الإنجليزية وصدر من كل من و بصفتهم الأمناء على الجمعية الخيرية " وهبة إلى الأستاذين والمحامين مجتمعين أو منفردين لاتخاذ كافة الأعمال القانونية اللازمة، وقد صدقت السلطات الرسمية المختصة بلارنكا بجزيرة قبرص

على توقيعات الموكلين في ٢٨ من مايو ١٩٦٥، وثلاً ذلك تصديق قنصلية جمهورية قبرص بالقاهرة في أول يونيو ١٩٦٥ على توقيع السلطة المختصة ثم تبعه تصديق مديرية أمن القاهرة على صحة ختم القنصلية في ٥ يونيو ١٩٦٥ فإن هذا التوكيل يعتبر حجة في إسباغ صفة الوكالة للمحامي الحاضر عن المطعون عليها الأولى لا يغير من ذلك أنه جاء خلواً من تصديق القنصل المصري بجمهورية قبرص وفق المادة ١٤/٦٤ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لأن ما يجري به هذا النعي وإن خول اختصاصاً لأعضاء البعثات الدبلوماسية المصرية بالتصديق على الإضاءات الموقع بها على المحررات الصادرة من سلطات البلاد التي يؤدون فيها أعمالهم إذا كان الغرض منها الاحتجاج بها أمام السلطات المصرية، إلا أنه لا يرتب - أو أي نص آخر - جزاء على تخلفه طالما كانت التوقيعات مصدقاً عليها من السلطة المختصة في جهة إصدارها ومصدقاً أيضاً على صحة توقيع هذه السلطة الأمر الذي يضمن سلامة الإجراءات خاصة ولم يقدم الطاعنون دليلاً على الشكل الذي أفرغ فيه التوكيل موضوع النعي هو غير الشكل المحلي في مقاطعة لارنكا بجزيرة قبرص، لما كان ما تقدم وكان ما يثيره الطاعنون بشأن مدى حق المطعون عليها الأولى وهل هو حق عيني أو شخصي ومدى الالتزام الذي تحملت به نمة الموضي وتمحيص شروط دعوى إبطال التصرفات يعتبر سبباً جديداً مما لا يجوز إيدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن النعي بكافة وجوهه يكون على غير أساس.

وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولون إن ما كان مطروحاً على محكمة أول درجة هو عقد الصلح المبرم بين الطاعنين وبين المطعون عليه الثاني

بصفته، وقد رأت المحكمة أنه من أعمال التوثيق فقضت برفض قبول تدخل المطعون عليها الأولى وبالحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة، استناداً إلى أنها لم تستبين فيه مخالفة للنظام العام أو الآداب، وأن أثر التصديق عليه نسبي فيما يبسن أطرافه لا يمتد إلى سواهم من أصحاب الصفة أو المصلحة في المناضلة عن العقار موضوع للتصرف، وبذلك فإن محكمة أول درجة قد حجبت نفسها عن نظر موضوع التداعي. غير أن محكمة الاستئناف بعد أن ألغت هذا الحكم وقضت بقبول التدخل مضت في نظر موضوع الدعوى، وما كان لها أن تتصدى للموضوع إلا بعد أن تقول محكمة الدرجة الأولى لکمتها فيه إعمالاً لمبدأ التقاضي على درجتين وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي، مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن هذا اللعي في غير محله، ذلك أن الدعوى المعروضة كانت تنطوي أمام محكمة أول درجة على شقين أولهما ما طلبه الطاعنون من صحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهم من المطعون عليه الثاني بصفته، والثاني ما طلبته المطعون عليها الأولى من رفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أن ريع المبيع ينصرف طبقاً للوصية إلى المؤسسة، وأن تصرف المطعون عليه الثاني كان تصرفاً لا يملكه، وقد قرر الخصوم الأصليون في الدعوى - وهم الطاعنون والمطعون عليه الثاني بصفته - أنهم لئها صلحاً النزاع المتعلق بالتعاقد على بيع العقار وطلبوا إلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة رغم قيام طلب التدخل بشأنه، ولما كان تمسك المتدخلة في دعوى صحة التعاقد بطلب رفض الدعوى لسبطلان عقد البيع يعد تـكـخلأ خصامياً تطلب به المتدخلة لنفسها حقاً ذاتياً مرتبطاً بالدعوى الأصلية، ويتعين على المحكمة ألا تقضي بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل في طلب التدخل رفضاً أو قبولاً، اعتباراً بأن هذا للبحث هو مما يدخل في صميم الدعوى

المطروحة، وعلى أساس أن الحكم الذي يصدر بصحة التعاقد أو بإلحاق الصالح المبرم بمحضر الجلسة منوط بالتحقيق من عدم سلامة دعوى الخصم المتدخل أيضاً كان السبب وسواء كان مرده إلى تخلف الصفة أو إلى فساد الإدعاء، وكانت محكمة أول درجة قضت في الشق الأول من الدعوى بإلحاق عقد الصلح بالجلسة، وفي الشق الثاني بعدم قبول التدخل أخذاً بتخلف شرط للصفة والمصلحة في المؤسسة المتدخلة، فإن محكمة أول درجة تكون بذلك قد استنفدت ولايتها في النزاع القائم وقالت كلمتها في موضوع الدعوى بشقيها، لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد تحققت من وجود الصفة والمصلحة المتدخلة وقضت بإلغاء حكم أول درجة ويقبل تدخل مؤسسة مطعم للتلاميذ، فإنه يتعين عليها ألا تقف عند هذا الحد، بل تمضي في الفصل في موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الخصوم في الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلة لشأنها باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية، ولا يسوغ لها التخلي عن الفصل في هذا الطلب إلى محكمة أول درجة لأن الفصل في موضوع طلب التدخل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعد تصدياً وإنما هو فصل في طلب استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بشأنها، لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

وحيث أن حاصل للنعي بالمسببين الخامس والسادس خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون، وفي ذلك يقول الطاعنون إن الحكم طبق أحكام القانون المدني الليوناني على الوصية وانتهى إلى أنها تحظر التصرف في الموصى به رغم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية التي ترى أن التأييد في الوصية بالغلة لا يمنع من البيع على خلاف التأييد في الوقف،

ورغم مخالفتها لأحكام القانون المدني المصري التي تقضي في المادة ٨٢٣ بعدم صحة الشرط الوارد في الوصية بمنع التصرف،
وحيث أن هذا النعي غير سديد، ذلك أن طبقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني الملغى - الذي تمت الوصية في ظله - تسرى على الوصية أحكام قانون بلد الموصي وقت وفاته، وإذا كان الثابت أن الموصي يوناني الجنسية، وقد حررت الوصية في ٢١ إبريل سنة ١٩٣٦ وأشهرت عقب وفاته أمام المحكمة القنصلية اليونانية بالزقازيق بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٧، فإنه يطبق في شأنها القانون الذي تشير إليه قواعد الإسناد وهو القانون المدني اليوناني دون القانون المدني المصري أو الشريعة الإسلامية. لما كان ذلك، وكان المناط في استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق - وفق المادة ٢٨ من القانون المدني - هو أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتصل بمصلحة عامة أو أساسية للجماعة، وكان لا يدخل هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانوني الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في صدد شرط المنع من التصرف، فإن للنعي على الحكم لتطبيقه القانون اليوناني لا محل له.

وحيث أن الطاعنين ينعون بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أسس قضاءه برفض دعوى صحة التعاقد على سند من القول بأن المطعون عليه الثاني باع إليهم عقاراً لا يملك للتصرف فيه، وأن حقه مقصور على إدارة العقارات الموصى بها وتوزيع ريعها على الجهات المعنية في الوصية، وإنه كان حقاً عليه اللجوء إلى محكمة لاستصدار إذن بالبيع قبل إجرائه في حين أن نصوص

الوصية صريحة في حرمان زوجة الموصى وحدها من التصرف دون منفذ الوصية، وأن المادتين ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ من القانون المدني اليوناني تبيحان لمنفذ الوصية التصرف حال الضرورة، ولا يستلزمان إذن المحكمة إلا إذا كان الوارث موجود وإذ توفيت الزوجة وانعم الوارث فتصبح يد منفذ الوصية مطلقة في التصرف دون لزوم للآذن من المحكمة - هذا إلى أن منفذ الوصية لجأ تزيماً منه إلى القضاء لاستصدار الإذن بالبيع في الدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية أجانب إسكندرية، وكان واجباً على محكمة الاستئناف أن توقف الدعوى القائمة حتى يتم الفصل في طلب الإذن، فيكون قضاؤها يرفض دعوى صحة التعاقد منطقياً على خروج على قواعد الاختصاص النوعي، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود بوجه عام واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائغة. ولما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين من المعنى الظاهر لعبارته وكان البين من الإطلاع على الصورة الرسمية للوصية موضوع النزاع أن نصها جرى كما يلي: " أعين وراثه عامة زوجتي بشرط أن تقوم بتنفيذ الوصية الآتية هذا على أن تستمر كافة أموالها الثابتة الأخرى - ما عدا للمساهمتين ٣ ف و ١٤ ط و ٢٢ س، ٣ ف و ١٠ ط و ٤ س" للتسي بها لزوجتي - دون نزاع ملكيتها وتقوم بإداراتها زوجتي كما نشاء وتحصل على إيراداتها مدى حياتها ... وبعد وفاة زوجتي توزع إيرادات أموالها الثابتة بالطريقة الآتية هذا وتنشأ بباقي إيرادات أموالها مؤسسة خيرية بناحية سكاللا لارنكاس بقرص تسمى - هبة ويكون الغرض منها العناية بطبقة فقيرة بلا موارد واترك

منفذاً لوصيتي كل من السيد/ وقد توفي - والسيد/ المطعون عليه الثاني - سواء مجتمعين أو كل منهما على انفراد - سيقومان بتنفيذ رغباتي الأخيرة. كما أترك لذات المنفذين مدى حياتهما إدارة أموالي وتحويل إيراداتها إلى أصحاب الحق وكذا الإشراف على تنفيذ رغباتي" وكان الحكم قد استخلص من نص الوصية المذكور أن نية الموصي قد انعقدت على منع منفذ الوصية من التصرف بالبيع في الأعيان الموصى بها فيما عدا ما خصص فيها لزوجته، وكانت عبارات الوصية تحمل هذا المعنى فإنه لا يكون قد تجافى على صحيح قواعد التفسير. لما كان ذلك، وكان النص في المادة ٢٠٢٠ من القانون المدني اليوناني على أن "مأمورية المنفذ هي تنفيذ أحكام الوصية وللمنفذ الحق في أن يباشر أي عمل سواء أباحه الموصي صراحة أم كان ضرورياً لتنفيذ أوامره. وبذات الشروط يكون لها الحق في إدارة للتركة كلها أو بعضها وفي المادة ٢٠٢١ على أنه في حالات المادة السابقة إذا اقتضى الأمر بيع عقارات للتركة أو أوراق مالية حكومية أو أسهم أو سندات شركات مساهمة أو الاقتراض أو الصلح أو إنفاق مصروفات تزيد على مائة ألف درلخمة، ولم يوافق الوارث على ذلك فإن للمنفذ الحق في أن يشرع في هذه الأعمال بعد الإنن في ذلك من محكمة التركة وتستمع المحكمة قبل ذلك إلى الوارث ما لم يكن ذلك مستحيلاً أو متعذراً بصفة استثنائية يدل على أن مهمة منفذ الوصية في الأصل مقيدة بتنفيذ أحكام الوصية ومحددة بأعمال الإدارة، ولا يباح له التصرف عند الضرورة الملجئة إلا بموافقة الوارث، فإن لم يكن هناك وراث أصلاً أو تعذراً إيداء رأيه لسبب أو آخر فلا مناص من الحصول على إذن بذلك من محكمة التركة وإن نهج الحكم المطعون فيه هذا المنهج فإنه يكون قد التزم التفسير السليم لنصوص القانون المدني اليوناني آنفة الإشارة. لما كان ما تقدم

وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تشكيل دوائر لتظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية بها ولا يتعلق بالاختصاص النوعي، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

وحيث أنه لما سلف يتعين رفض الطعن برمته.

(١٢)

بسم صاحب الجلالة أحمد فؤاد الثاني ملك مصر والسودان

محكمة استئناف الإسكندرية

دائرة الأحوال الشخصية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة الأستاذ أحمد عبد اللطيف. رئيس المحكمة
وعضوية حضرتين الأستاذين عبد الغني البطوطي وأحمد قوشة. مستشارين.
وبحضور الأستاذ جورج غالي.
وكيل النيابة.
ومحمد سمير سيد. كاتب الجلسة.

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي رقم ١٣ سنة ٨ قضائية.

المرفوع من: و و

ضد : (١)

(٢)

(٣)

الوقت

رفعت السيدتان و وآخرين الدعوى رقم ١٢٥٠ سنة
١٩٥٠ أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية دائرة الأحوال الشخصية ضد
المسيد/ عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر - والجالية
اليونانية بالإبراهيمية والجالية اليونانية القبرصية. وطلب المدعون في
دعواهم الحكم بإلغاء وبطلان الوصايا الصادرة عن وتوزيع التركة
طبقاً للقانون في حالة وفاته بدون وصية وارثتوا في طلباتهم على الأسباب
المبينة بعريضة الدعوى.

وبجلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٥٢ حكمت المحكمة المذكورة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمسايق الفصل فيها للمقدم من المدعى عليها الأولي وبجواز نظر الدعوى. وفي موضوع الدعوى برفضها وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ ٦٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة، فاستئناف المستأنفتان هذا الحكم وأرئكتنا على الأسباب الواردة بعريضة الاستئناف وذلك بتقرير في قلم كتاب محكمة الإسكندرية الابتدائية تاريخه ١٧ يونيه سنة ١٩٥٢.

وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ دفع الحاضر عن المستأنف عليهما الأولى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني.

وتداول الاستئناف بالجلسات، وبجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ تأجل الاستئناف لجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ للحكم في الدفع.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والمدولة قانوناً

من حيث أن المستأنفين وآخرين رفعوا الدعوى رقم ١٢٠٥ سنة ١٩٥٠ كلى الإسكندرية أحوال شخصية ضد المستأنف عليها طالبين الحكم ببطلان الوصايا المبينة بصحيفة الدعوى المذكورة وتوزيع تركة المتوفى حسب قوانين التركة في حالة وفاة بدون وصية إلى آخر الطلبات الواردة بها، وبتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٥٢ قضت المحكمة برفض دعوى المدعين مع إلزامهم بالمصروفات ومبلغ ٦٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة وبتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٥٢ قررت المستأنفتان بالطعن على هذا الحكم وطلبتا قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالطلبات المطلوبة في الدعوى الابتدائية مع إلزام المستأنف بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين.

وحيث أن المستأنف عليهما الأولى دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٨٧٥ ، ٨٧٧ من قانون المرافعات والقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية.

وحيث أنه تبين للمحكمة من الإطلاع على مفردات الدعوى الابتدائية وعلى تقرير الطعن بالاستئناف أن الحكم صدر حضورياً في الدعوى بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥ وأن المستأنفين قررتا بالطعن استئنافياً في ١٧ / ٦ / ١٩٥٢ أي بعد أكثر من خمسة عشر يوماً.

وحدث أن المستأنفين تمسكتا في مذكرتهما المقدمة أخيراً بوجوب إخضاع الدعوى الحالية من حيث إجراءات الطعن على الحكم ومواعيده للمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ التي نص فيها على أن ميعاد الاستئناف في القضايا الكلية أربعون يوماً من تاريخ إعلان الحكم وذلك بحجة أن الدعوى قد رفعت قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ الذي لم ينص فيه على أنه له أثر رجعي ومن ثم يكون للدفع في غير محله لأن المستأنفين قررتا بالطعن قبل فوات الميعاد.

وحيث أن المحكمة لا تقر للمستأنفتين فيما ذهبتا إليه من دفاع فإن المادة الأولى من الأحكام العامة لقانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ (وهو القانون الذي تمسك المستأنفتان بوجوب تطبيق ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ منه) تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ولا نزاع في أن الدعوى الحالية لم يكن قد فصل فيها حين صدور القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ والقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ وبذلك تكون خاضعة لأحكام قوانين المرافعات الجديدة.

وحيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ نصت على إلغاء قانون المرافعات في المواد للمدنية والتجارية المعمول به أمام المحاكم المختلطة عدا الكتاب الخامس وهو الخاص بالإجراءات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية الصادرة به الرسوم بقانون رقم ٩٤ الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وقد الحق هذا الباب بقانون المرافعات الجديد وأصبح مكملاً له متسلسلاً في مواده وردت فيه نصوص خاصة بطريق الاستئناف في قضاء الأحوال الشخصية للأجانب ثم حل محله القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ الذي حدد طريق الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة ابتدائياً ونص على مواعيد الطعن فيها وذلك في المادة ٨٧٥.

وحيث أن نفس المادة ٤٠٢ مرافعات قد صدرت بالجملة الآتية :
(ما لم ينص القانون على خلاف ذلك "مما يؤخذ منه عدم انطباق المواعيد الواردة بها على ما أفرد له القانون مواعيد خاصة يجب احترامها والعمل بها دون سواها).

وحيث أن ميعاد استئناف الأحكام الحضورية في الأحوال الشخصية هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم طبقاً لنص المادة ٨٧٥ مرافعات ومن ثم يكون الدفع المقدم من المستأنف عليها الأولي بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد هو دفع في محله ويتعين على المحكمة قبوله.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيابياً للمستأنف عليها الأخيرة وحضورياً للباقيين بقبول
الدفع المقدم من المستأنف عليهما الأولين وبعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه
بعد الميعاد وألزمت المستأنفين بالمصروفات و ٦٠٠ قرش (ستمائة قرش)
مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة الاثنين الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٥٣
الموافق ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢

رئيس المحكمة

سكرتير الجلسة

الملحق رقم (٢)
الأحكام القضائية العربية محل الدراسة

(١)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٤/٢

رقم القضية: ١٩٩٢/م/٢٨٥١

التاريخ: / / ١٤ هـ

الموافق: ١٩٩٧/٣/٢٧ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٧

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة

رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

وكيل المحكمة

علي يوسف منصور

القاضي بالمحكمة

مسعد رمضان المساعي

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٤/٢

الطاعة:

وكيلتها المحامية/

ضد

المطعون ضده:

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعة الدعوى رقم ٢٨٥١ لسنة ١٩٩٢ أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ٦٨١٩,٥٥٩ ديناراً قيمة مكافأة نهاية خدمته لدى بنك الاعتماد والتجارة الدولي والتي بدأت من ١/٥/١٩٨٤ حتى ٢٠/١/١٩٩٢، تمسكت الطاعنة بأن مدة عمل المطعون ضده بدولة البحرين بدأت من يولييه سنة ١٩٨٩ وحتى يناير ١٩٨٩ وأنه لا يستحق مكافأة نهاية خدمة طبقاً لأحكام قانون العمل البحريني. حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون ضده كان يعمل بفرع بنك الاعتماد بفلوريدا بأمريكا ثم أعير للعمل بفرع البنك بالبحرين منذ ٢٤/٧/١٩٨٩م حتى استقال في ٢٠/١/١٩٩٢ قبل أن يتم ثلاث سنوات في العمل بالبحرين. استأنف المطعون ضده بالاستئناف رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٣ ومحكمة الاستئناف العليا حكمت بتاريخ ٢٨/١١/١٩٩٣ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة أن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٥٧٢,٠٥٠ ديناراً قطعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التمييز، وقدم المكتب الفني للمحكمة مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن.

وحيث أن الطعن أقيم على سبعين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أعمل أحكام قانون

العمل البحريني على كامل مدة عمل المطعون ضده بما فيها مدة عمله بأمريكا مع أنه طبقاً لقواعد القانون الدولي الخاص فإنه يجب تطبيق قانون مركز إدارة الأعمال إذا كان العقد منفذاً في أكثر من دولة كما هو الحال في النزاع القائم، ومع التسليم بأن قانون العمل البحريني ينطبق على مدة عمل المذكور في البحرين فإن تلك المدة لم تكتمل ثلاث سنوات وبالتالي فلا يستحق مكافأة نهاية خدمة طبقاً لأحكامه.

وحيث أن هذا النعبي في غير محله ذلك أن اللين من اتفاقية إعاره المطعون ضده للعمل في البحرين والمرفقة بالأوراق - والتي أثبت الحكم الابتدائي مضمونها في مدوناته - أن عقد عمل المطعون ضده مع بنك الاعتماد والتجارة الدولي ينفذ بصفة أساسية في أمريكا وأنه ينفذ بصفة مؤقتة في البحرين طوال مدة إعارته إليها بما يستتبع أن يكون العقد خاضعاً لقانون الدولة التي يجري فيها تنفيذ العمل الرئيسي وذلك تطبيقاً لقواعد القانون الدولي الخاص لعدم وجود قاعدة إسناد في القانون البحريني تعين القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة، بيد أنه لما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد تقديم أحكام ذلك القانون الأجنبي الذي يعد واقعة يجب على الخصوم إثباتها وذلك للتحقق مما إذا كان يكفل للمطعون ضده حقوقه بالنسبة لمكافأة نهاية الخدمة وكونه هو الأصلح له في التطبيق بشأنها وكانت القواعد الخاصة بذلك المكافأة في القانون البحريني هي من القواعد التنظيمية التي يجب إخضاع عقد العمل في خصوصها لذلك القانون فإنه لا مناص لإزاء ذلك من تطبيق القانون البحريني على كامل مدة عمل المطعون ضده سواء ما تم منها بالبحرين أو خرجها باعتبار ذلك القانون هو قانون القاضي الذي يجب إعماله في مثل الحالة المعروضة وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك، وطبق

قانون العمل البحريني على النزاع برمته فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير سند.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً.

وحيث أن المحكمة تلزم الطاعة المصاريف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وبإلزام الطاعة المصاريف مع مصادرة الكفالة.

رئيس المحكمة

مستشار

مستشار

مستشار

(٢)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
إدارة المحاكم
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٧/١٨

رقم القضية: ٨/١٩٦٨/٩٢/٢

التاريخ: / / ١٤ هـ

الموافق: ١٣/٤/١٩٩٧م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجاسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٧

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

مسعد رمضان الساعدي القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر القاضي بالمحكمة

ويحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٨/١٩٩٧

الطاعنة:

ضد

المطعون ضدهما: ١- ٢-

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمراقبة وبعد المدولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت للدعوى رقم ٨/١٩٦٨/٩٢/٠٢ أمام المحكمة الكبرى المدنية بلائحة ضمنيتها أنه بتكليف من المطعون ضدها الأولى شحنت بضائع خاصة بها إلى ((.....)) بمدينة لوس أنجليس الأمريكية بموجب وثيقتي شحن صادرتين من المطعون ضدها الثانية وتكلف ذلك مبلغ ١١٠٠٢,٧٢٥ ديناراً رفضت سدادهما وأنها لذلك تطلب الحكم بإلزامها بسداد هذا المبلغ والفوائد والمصاريف. وإذ أنكرت المطعون ضدها الأول أن البضائع سلمت إلى الجهة المرسل إليها أدخلت الطاعنة المطعون ضدها الثانية خصماً في الدعوى طالبة إلزام المطعون ضدهما بالمبلغ المطالب به والفوائد والمصاريف. دفعت المطعون ضدها الأولى بسقوط الدعوى بالنقامج والمحكمة أجابتهما إلى هذا للدفع. استأنفت الطاعنة بالاستئناف رقم ٤/١٥٠/٩٤/٠٣ طالبة إلغاء الحكم المستأنف والحكم لها أصلياً بإلزام المطعون ضدها الأولى بالمبلغ المطالب به واحتياطياً إلزام المطعون ضدها الثانية به ومن باب الاحتياط الكلي إلزام المطعون ضدها بالتضام بهذا المبلغ ومحكمة الاستئناف العليا المدنية حكمت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى بالنقامج وبقبولها وإحالتها إلى التحقيق لثبت الطاعنة أن الاتفاق تم بينها وبين المطعون ضدها الأولى على شحن بضاعتها إلى شركة بمدينة لوس أنجليس بعد أن غيرت المطعون ضدها الأولى اسم المرسل إليه وأن يكون دفع أجرة الشحن عند التسليم وبعد أن استمعت

إلى أقوال شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٩ برفض الاستئناف طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق التمييز. المكتب الفني للمحكمة قدم مذكرة برأيه في الطعن.

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعي الطاعنة بالوجه الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك أن الثابت من وقائع الدعوى أن المطعون ضدها الأولى كلفت الطاعنة بشحن البضاعة المرسله منها لأمريكا باسم ((.....)) ثم عدلت اسم الجهة المرسل إليها بجعله شركة ونفذت الطاعنة هذا الالتزام بتسليم تلك البضاعة إلى ((.....)) باعتبارها المرسله إليها الأصلية وقدمت للتدليل على ذلك فاتورة صادرة من المطعون ضدها الأولى مؤرخة ١٩٩٠/٩/١٣ تنفي أن الشحن كان لسحاب تلك الجهة وأن ((.....)) وكيله عنها وتأييد ذلك بأقوال شاهد المطعون ضدها الأولى في ذات الخصوص إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتناول هذا الدفوع بالبحث والتحصيل رغم جوهريته. وما للمستند سالف للبيان من أثر في الدعوى كما أن المطعون ضدها الأولى أرسلت للمطعون ضدها الثانية خطاباً مؤرخاً ١٩٩٠/٩/١٩ تعهدت فيه لسداد أجرة الشحن إذا لم يدفعها بنك أوف أمريكا وقد ناقشته المطعون ضدها الأولى واقتصر دفاعها على أنه موجه للمطعون ضدها الثانية في حين أنها خلف للطاعنة وبالتالي فإنها تتمسك به كضمان لسداد أجرة الشحن الواردة به كما أ طرح الحكم هذا الخطاب استناداً إلى أن لا تعلق بالبضاعة موضوع الدعوى وهو ما لم نقل به المطعون ضدها الأولى رغم مناقشتها له.

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه برفض الاستئناف استناداً إلى أن الطاعة أقرت بأن البضاعة سلمت إلى ((شركة)) وبذلك تكون قد خالفت التزامها العقدي بشحن البضاعة إلى شركة وأن المحكمة ثلثت عن دفاعها من أن شركة ما هي إلا وكيله عن ((شركة)) لأن هذا القول جاء عارياً عن دليله أما عن تعهد المطعون ضدها الأولى للمطعون ضدها الثانية في الرسالة المؤرخة ١٩٩٠/٩/١٩ فإنه لم يقدم دليل على أنه خاص بالبضاعة موضوع الدعوى فضلاً عن أنه يقتصر على العلاقة بين طرفين وهما المطعون ضدهما سالف الذكر فلا تستفيد منه الطاعة وإذا كان البين مما جرى به دفاع الطاعة أمام محكمة الاستئناف أنها سلمت البضاعة موضوع الدعوى إلى ((شركة)) باعتبارها المرسلة إليه الحقيقي في سند الشحن وأن ((شركة)) التي عينت فيه ليست سوى وكيل عنها وقامت للتكليف على ذلك صورة فاتورة مؤرخة ١٩٩٠/٩/١٣ حوت بيانات البضاعة موضوع سند الشحن المؤرخ ١٩٩٠/٩/١٥ وتضمنت أنها على حساب ومخاطرة ((.....)) مع إخطار الطرف الأخير ((.....)) كما قدمت شهادة مؤرخة سبتمبر سنة ١٩٩٠ صادرة من غرفة تجارة وصناعة البحرين باسم المطعون ضدها الأولى جُوت بيانات للبضاعة موضوع سند الشحن المؤرخ ١٩٩٠/٩/٨ وتضمنت أن المرسَل إليه " " وأن الطرف المختر " " لسم توجه المطعون ضدها الأولى إلى هذين المستندين ثمة طعن. لما كان ذلك وكان استناد الخصم في دفاع قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأي في الدعوى إلى أوراق أو مستندات أو وقائع لها دلالة معينة في شأن ثبوت هذا الدفاع أو نفيه يوجب على محكمة الموضوع أن تعرض لذلك

الأوراق والمستندات أو الوقائع ونقول برأيها في شأن دلالتها إيجاباً أو سلباً وإلا كان حكمها قاصراً فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض للفاتورة المؤرخة ١٩٩٠/٩/١٣ التي قمتها الطاعة للتكليل على صحة دفاعها من أن المرسل إليه الحقيقي هي شركة رغم جوهريته مكتفياً بالقول بأن هذا الدفاع جاء عارياً عن دليله يكون معيباً بالقصور في التسبيب لما كان ذلك وكان البين أيضاً من الأوراق أن دفاع الطاعة قد جرى على أنها سددت المطعون ضدها الثانية أجرة نقل البضائع موضوع الدعوى وأن المطعون ضدها الأولى أدخلت تعديلاً على سند الشحن تضمن أن يكون دفع تلك الأجرة عند تسليم البضاعة واستندت الطاعة في مطالبته المطعون ضدها الأولى بتلك الأجرة إلى خطاب صادر من الأخيرة إلى المطعون ضدها الثانية مؤرخ ١٩٩٠/٩/١٩ تضمن تعهدها بدفع الأجرة المدفوعة مقدماً في البحرين إذا لم يدفعها بنكأوف أمريكا وإذ لم تنازع المطعون ضدها الأولى في أن الطاعة سبق أن سددت تلك الأجرة للمطعون ضدها الثانية بما مفاده أن تحصيل الأخيرة من المرسل إليه إنما يتم لصالح الطاعة وبالتالي يصح للأخيرة الاستناد إلى هذا الخطاب في مطالبة المطعون ضدها الأولى بها فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن مضمون الخطاب سالف الذكر يقتصر على العلاقة بين طرفيه وهما المطعون ضدهما فقط دون الطاعة ينطوي على فساد في الاستدلال. لما كان ذلك وكان الثابت من هذا الخطاب أن للبضاعة المشار إليها فيه هي المشحونة بموجب سندي شحن الرسالة موضوع الدعوى فإن الحكم المطعون فيه - وقد خالف هذا النظر يكون قد خالف للثابت بالأوراق بما يعيبه أيضاً في هذا الخصوص ويتعين لذلك نقضه فيما قضى به في الطلب الأصلي - وهو ما يستتبع نقضه أيضاً

بالنسبة للطلاب الاحتياطي الموجه للمطعون ضدها الثانية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.
وحيث أن المحكمة ترى إلزام المطعون ضدها الأولى بالمصاريف شاملة لأتعاب المحاماة.

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيه من جديد ولألزمت المطعون ضدها الأولى بالمصاريف ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

المستشار

المستشار

(٣)

دولة البحرين
وزارة العدل والشئون الإسلامية

محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٣/١٠٥ م

رقم القضية: ٤/٤٥٩٨/٨٨/٠٧

التاريخ: / / ١٤ هـ

الموافق: ١٩٩٤/٢/٢٧ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين
الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٧
برئاسة الشيخ خليفة بن محمد الخليفة
رئيس المحكمة
وعضوية المستشارين

علي يوسف منصور
مسعد رمضان الساعي
وكيل المحكمة
القاضي بالساعة
محمد صلاح الدين خاطر
القاضي بالمحكمة

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح
صدر الحكم التالي

الطعن رقم: ١٩٩٣/١٠٥ م

الطاعن: - وكيله المحاميان/ -

ضد

المطعون ضدها: شركة - وكيلها المحامي/

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد المدولة.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى العمالية رقم ٨/٤٥٩٨/١٩٨٨/٠٢ بطلب إلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له ما تبقى من العمولة المستحقة له عن عمله لديها كمستشار مالي بموجب العقد المبرم بينهما بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٧ وكذلك العمولة المستحقة له كمستعد مالي مستقل بموجب عقد آخر مؤرخ ٢٧/٨/١٩٨٧. دفعت المطعون ضدها بعدم اختصاص محاكم البحرين على أساس أنها شركة أجنبية وقد انعقد عقد العمل المؤرخ ١٦/١٢/١٩٨٧ في لندن. وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين في هذا الشأن حكمت بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨٩ برفض الدفع بعد الاختصاص وندبت خبيراً لحساب مستحقات الطاعن عن العمولة بموجب العقدين. وبعد أن قدم الخبير تقريره دفعت المطعون ضدها بعدم سماع الدعوى بالنسبة للعقد المؤرخ ٢٧/٨/١٩٨٧ للاتفاق فيه على التحكيم. بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع. وبإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن المبلغ الذي أظهره تقرير الخبير وقدره ديناراً. فرفع الطاعن الاستئناف رقم ٥١٦/١٩٩٠ ورفعت المطعون ضدها الاستئناف الفرعي رقم ٧٠٦/١٩٩٠ وتمسكت بنفعها بعدم سماع الدعوى وبعدم الاختصاص. وبتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٣ حكمت محكمة الاستئناف العليا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى بالنسبة للعقد المؤرخ ٢٧/٨/١٩٨٧ وبعدم اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى

بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٨٧/١٢/١٦. طعن الطاعن في هذا الحكم بالتمييز. وقدم المكتب الفني مذكرة أبدى فيها الرأي بنقضه والإحالة. وحيث أن المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد المقرر للطعن في الدعاوى العمالية بنص المادة ١٥٦ مكرراً من قانون العمل في القطاع الأهلي للمضافة بالمرسوم بقانون ١٩٩٣/١٤ وهو عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم وللتوقيع على صحيفة الطعون من محام مناد عن المحامي الموكل لم يكن حين انتدبه مقيداً بجدول المحامين أمام محكمة التمييز.

وحيث أن هذا الدفع بوجهيه مردود ذلك أن ميعاد العشرة أيام المقرر بنص المادة ١٥٦ مكرراً من قانون العمل في القطاع الأهلي خاص باستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى العمالية. أما الطعن فيها بطريق التمييز فمعياده خمسة وأربعون يوماً كثنان الأحكام الصادرة في سائر الدعاوى طبقاً لنص المادة ١١ من قانون محكمة التمييز. كما أنه يكفي لصحة توقيع المحامي على صحيفة الطعن سواء كان موكلاً من الطاعنين أو مناداً عن المحامي الموكل أن يكون مقيداً بجدول المحامين أمام محكمة التمييز وقت تقديم الصحيفة يستوي في ذلك أن يكون التوكيل أو الإنابة قبل قيده في الجدول أم بعده.

وحيث أن الطعن استوفى لوضاعه الشكلية. وحيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي للطاعن بها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون. حاصل السبب الأول أن الحكم قضى بعدم قبول الدعاوى بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢٧ اعتداداً بشرط التحكيم رغم سقوط حق المطعون ضدها في التمسك به لعدم إيداعه قبل الكلام في الموضوع.

وحيث أن هذا النعي في محله. ذلك أن اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع وإن كان يرتكن أساساً إلى حكم القانون الذي أجاز للمتعاقدین بنص المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات الالتجاء إليه بدلاً من القضاء العادي إلا أنه يبنی مباشرة وفي كل حالة على حدة على اتفاق الخصوم. وهذه الطبيعة الاتفاقية التي يتسم بها شرط التحكيم وتتخذ قواماً لوجوده تجعله غير متعلق بالنظام العام فيجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً للعودة بالنزاع إلى قاضيه الأصلي. ولا يحق للمحكمة أن تقضي بأعمال الشرط من تلقاء نفسها إنما يتعين على الخصم وعلى ما نصت عليه المادة ٢/٢٣٦ من قانون المرافعات التمسك به أمامها فإذا لم يفعل ومضت المحكمة في نظر الموضوع كان ذلك بمثابة نزول ضمنى عنه يسقط حقه في التمسك به. لما كان ذلك. وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها لم تنفع بعدم سماع الدعوى بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢٧ إلا في مرافعتها الختامية بالذاكرة المؤرخة ١٩٩٠/٥/٥ بعد تقييم تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة لتحقيق موضوع النزاع فإن حقها في التمسك بشرط التحكيم يكون قد سقط. وإذا خالف المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى اعتداداً بهذا الشرط يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن حاصل السبب الثاني أن الحكم قضى بعدم اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٨٧/١٢/١٦. رغم اختصاصها طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات لما هو ثابت بالأوراق أن للمطعون ضدها فرعاً بالبحرين يعتبر موطناً لها.

وحيث أن هذا النعي في محله. ذلك أن مفاد النص في المادة ١٤ من قانون المرافعات على اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى التي ترفع على غير البحريني إذا كان له موطن أو محل إقامة في البحرين، أنه إذا

كانت الدعوى مرفوعة على شركة أجنبية موطنها في الخارج حيث يوجد مركزها الرئيسي فإنه يكفي لاختصاص محاكم البحرين بنظرها أن يكون للشركة مقر في البحرين بوجود فرع أو مكتب لها تمارس نشاطها من خلاله وقد نصت المادة ٣٤ من قانون المرافعات على أن تسلم الأوراق القضائية المبلغة للشركة في هذا المقر بتسليمها للمدير المحلي أو أي موظف رئيسي آخر فيه ولما كان الثابت بالأوراق أن العقد المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢٧ أبرم أصلاً فيما بين الطاعن وشركة " " وهي شركة أمريكية لها فرع في لندن كان الطاعن يتعامل معها من خلاله ثم انتمجت هذه الشركة مع شركة أمريكية أخرى هي شركة " " وتكونت منهما الشركة المطعون ضدها باسم " " فخلفت الشركتين المندمجتين في حقوقهما والتزاماتهما. ومارست نشاطها في البحرين من خلال فرعها الذي كان تابعاً لشركة على ما يبين من التوكيل المؤرخ ١٩٨٨/٦/١٠ الصادر منها لمحاميها. وقد أبلغت بلائحة الدعوى في هذا الفرع. لما كان ذلك فإن محاكم البحرين تكون مختصة بنظر الدعوى لا يغير من ذلك أن تكون المطعون ضدها قد طلبت بعد ذلك قيد هذا الفرع في السجل التجاري باسم شركة تابعة لها كونتها في لندن باسم وإذ خالف الحكم للمطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢٧ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث السبب الثالث للطعن. وإلزام المطعون ضدها بالمصاريف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وينقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف العليا لتحكم فيها من جديد وإلزام المطعون ضدها بالمصاريف ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة.

مستشار مستشار وكيل المحكمة رئيس المحكمة

(٤)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٤/١٩٩

رقم القضية: ٩/٣١٣٠/١٩٨٧/٢

التاريخ: / / ١٤١٤ هـ

الموافق: ١٩٩٥/٣/١٩ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٥/٣/١٩

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

وكيل المحكمة

علي يوسف منصور

القاضي بالمحكمة

مسعد رمضان الساعي

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

ويحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم التالي

الطعن رقم: ١٩٩٤/١٩٩

الطاعن: شركة وكيلها المحامي

ضد

- المطعون ضدهم: ١- البنك ٢- شركة
٣- بنك ٤- بنك ٥- بنك
٦- بنك ٧- البنك ٨- بنك
وكيلهم المحامي

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرّر والمرافعة. وبعد المدولة.

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول عن نفسه وبوكالته عن الباقيين ضدهم أقام الدعوى رقم ٩/٣١٣٠/١٩٨٧/٢ على الطاعنة بطلب إلزامها بدفع مبلغ ١٦٧٠٩٣٠٤/٣٤ دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار البحريني والفوائد - قائلًا أنه والمطعون ضدهم الآخريين أبرموا بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣ في دولة البحرين عقداً بإقراض الطاعنة وهي شركة كويتية مبلغ عشرين مليون دولار أمريكي سددت بعضه وتخلفت عن سداد الباقي بمقدار المبلغ المطالب به حكمت المحكمة الكبرى بعدم اختصاص محاكم البحرين دولياً بنظر الدعوى. فرفع المطعون ضدهم الاستئناف رقم ٩/٦٢٩/١٩٩٠/٣ ومحكمة الاستئناف العليا نديت خبرياً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٣ باختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى وفي الموضوع بإلزام الطاعنة بالمبلغ المطالب به فطعن في هذا الحكم بطريق التمييز وقدم المكتب الفني مذكرة أبدى فيها رأيه بنقض الحكم.

وحيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون. إذ قضى باختصاص محاكم البحرين

دولياً بنظر الدعوى على أساس أنها متعلقة بإلزام نفذ في دولة البحرين بالأمر الذي أصدره المطعون ضده الأول من مقره بها لأحد البنوك بمدينة نيويورك بتحويل مبلغ القرض إلى حسابات في بنوك بدولة الكويت حديثها الطاعنة في خطابها إليه بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢١ مع أن ذلك يدل على أن الالتزام وإن كان قد بدأ تنفيذه في دولة البحرين إلا أن تمام تنفيذه وهو مناط اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى المتعلقة به قد حدث خارج البحرين فيما بين نيويورك والكويت.

وحيث أن هذا النعي غير سديد. ذلك أن الدعوى تتعلق بتنفيذ التزام الطاعنة برد الباقي في نمتها من مبلغ القرض المقدم لها من الطعون ضدهم. ولما كان مفاد نص المادتين تعيين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقود أنه ما لم يتفق المتعاقدان على تعيين مكان تنفيذ الإلزام يكون للدائن تعيين المكان المناسب لتنفيذه وإذا ما لم يتفق الطرفان على مكان تنفيذ الإلزام الطاعنة برد مبلغ القرض فإنه وقد لجاء المطعون ضده الأول عن نفسه وبوكالته عن المطعون ضدهم الآخرين إلى محاكم دولة البحرين وهي موطنه ومقر أعماله لإلزام الطاعنة بتنفيذ التزامها يكون قد عينها مكاناً مناسباً لتنفيذه فينقذ الاختصاص بنظر الدعوى لمحاكمها باعتبارها المكان الواجب تنفيذ الإلزام فيه طبقاً لنص المادة ٢/١٥ من قانون المرافعات. وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص المبدى من الطاعنة فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا يؤثر في ذلك أن يكون قد أورد لقضائه أسباباً مخالفة ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.

وحيث أن حاصل السبب الثاني النعي على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب إذ أغفل الرد على الدفع الذي أبدته الطاعنة بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للمطعون ضدهم عدا الأول الذي رفعه عن نفسه وبصفته وكيلًا عن

الآخرين بواسطة محام موكل منه فقط فيكون الاستئناف المرفوع منه عن المستأنفين الآخرين غير مقبول لرفعه بالمخالفة لنص المادة ١٩ من قانون المحاماة التي تقصر الحضور والمرافعة عن الخصوم أمام المحاكم على المحامين فقط.

وحيث أن هذا النعي غير شديد ذلك أن المطعون ضده الأول قد أقام الدعوى ابتداءً عنه نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعنين الآخرين وصدر الحكم الابتدائي عليه بهذه الصفة فحق له الطعن فيه بالاستئناف بنفس الصفة التي كان متصفاً بها أمام محكمة الدرجة الأولى فيكون استئنافه بصفته مقبولا وليس في ذلك مخالفة لأحكام قانون المحاماة التي لا توجب توقيع محام على لائحة الاستئناف وإنما تقصر الحضور عن ذوي الشأن والمرافعة عنهم أمام المحاكم على المحامين فقط فلا تأثير لما تثيره الطاعة بشأن وكالة المحامي الذي حضر عن الطاعنين أمام المحكمة على صفة المطعون ضده الأول في رفع الاستئناف عن موكله. ومن ثم يكون الدفع المبدى من الطاعة بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لهم لا يستند إلى أساس صحيح ولا على الحكم المطعون فيه إذ تجاهله وأغفل الرد عليه باعتباره دفاعاً قانونياً ظاهراً بالطلان.

وحيث أنه لما كانت المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات توجب على محكمة الاستئناف أن هي قضت بإلغاء الحكم المستأنف بعدم اختصاص محكمة الدرجة الأولى أن تعيد القضية إلى تلك المحكمة. التزاماً بقاعدة التقاضي على درجتين. وإذا فصل الحكم المطعون فيه في موضوع الدعوى بعد أن قضت بإلغاء الحكم المستأنف بعدم اختصاص محاكم البحرين بنظرها. فإنه يكون قد خالف القانون في قاعدة أساسية تتعلق بالنظام العام يتعين على محكمة التمييز مراعاتها من تلقاء نفسها ونقض الحكم لهذا السبب

وإن لم تتمسك به الطاعنة دون حاجة إلى بحث السبب الثالث من أسباب الطعن الذي يتعلق بموضوع النزاع.
وحيث أنه يتعين إلزام المطعون ضدهم بالمصاريف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الكبرى للفصل في موضوعها وإلزام المطعون ضدهم بالمصاريف ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة.

مستشار مستشار وكيل المحكمة رئيس المحكمة

(٥)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم

محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٥/٨٠

رقم القضية: ٩٢/٣٦٠٦م

التاريخ: / / ١٤ هـ

الموافق: ١٥/١٠/١٩٩٥م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٥/١٠/١٩٩٥

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة . رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

وكيل المحكمة

علي يوسف منصور

القاضي بالمحكمة

مسعد رمضان الساعي

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

ويحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٥/٨٠

الطاعة:وكيلها المحامي

ضد

المطعون ضدهم: ١- ٢-

٣- ٤- المحامي

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق وتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٩٢/٠٢/٩٣٦٠٦ قائلين أن الابن الأول والثانية وشقيق الثالثة والرابعة توفي في حادث وقع بالمملكة العربية السعودية للسيارة المؤمن عن حوادثها في البلاد العربية خارج البحرين من الطاعنة لصالح الطرف الثالث. واستأداً إلى المسؤولية المفترضة في هذا الحادث بموجب نص المادة ٥١ من قانون المخالفات المدنية فإنهم يطلبون الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع للأول والثانية ثلاثين ألف دينار تعويضاً عما لحق ابنهما من ضرر مادي وأدبي نتيجة إصابته التي أوتت بحياته وآل إليهم ميراثاً عنه طبقاً للفريضة الشرعية فضلاً عن عشرين ألف دينار مناصفة بينهما تعويضاً عما لحقهما من ضرر مادي وأدبي نتيجة وفاة الابن. وأن تؤدي للمدعيتين الثالثة والرابعة عشرة آلاف دينار مناصفة بينهما تعويضاً عما لحقهما من ضرر مادي وأدبي نتيجة وفاة شقيقهما. حكمت المحكمة الكبرى برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضدهم الحكم بالاستئناف رقم ١٩٩٤/١٠٩٧/٩/١٠٩٧ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف العليا بإلغائه وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهما الأول والثانية تعويضاً موروثاً قدره خمسة آلاف دينار يوزع بينهما وفقاً للفريضة الشرعية

وأن تدفع لكل منهما مبلغ ألفي دينار تعويضاً عما لحقه من ضرر أدبي وأن تدفع لكل من المطعون ضدهما الثلاثة والرابعة مبلغ ألف دينار تعويضاً عما لحقه من ضرر أدبي والفائدة بواقع ٧% حتى تمام السداد. طعنت للطاعة في هذا الحكم بطريق التمييز وقدم المكتب الفني مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن.

وحيث أن الطعن بني على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من ثلاثة أوجه. حاصل الوجه الأول أنه بني قضاءه على المسؤولية المفترضة طبقاً لأحكام قانون المخالفات المدنية البحريني مع أن الحادث وقع خارج البحرين فلا ينطبق عليه أحكام هذا القانون.

وحيث أن هذا التعي مردود ذلك أنه وإن كان الأصل طبقاً لما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المخالفات المدنية البحريني من انطباق أحكامه على المخالفات التي ترتكب داخل البحرين أنه لا ينطبق على المخالفة المدنية موضوع النزاع لوقوعها في الخارج ومن ثم خضوعها لأحكام قانون محل وقوعها. طبقاً لما هو مقرر في فقه تنازع القوانين إلا أن القانون الأجنبي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يعدو مجرد عنصر من عناصر الواقع في الدعوى يقع على من يتمسك بتطبيقه عبء إثباته وإذ لم تقدم الطاعة قانون محل وقوع المخالفة فلا على الحكم للمطعون فيه إذ طبق عليها أحكام القانون البحريني باعتباره قانون القاضي.

وحيث أن حاصل الوجه الثاني أن الحكم ألزم الطاعة بالتعويض المستحق للمطعون ضدهم ترتيباً على الخطأ المفترض بموجب نص المادة ٥١ من قانون المخالفات المدنية مع أنه قابل لإثبات العكس فكان يتعين إدخال قائد السيارة أو من يمثل في الدعوى لتمكينه من نفي مسؤوليته.

وحيث أن هذا النعي مردود، ذلك أنه من المقرر طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة أن التأمين عن حوادث السيارة لصالح الطرف الثالث ينشئ للمتضرر دعوى مباشرة قبل المؤمن للمطالبة بالتعويض المستحق له دون حاجة إلى اختصاص المؤمن له وحسب المؤمن حتى يرتفع عنه الإلزام بدفع التعويض أن يدرأ المسؤولية عن المؤمن له بنفي الخطأ المنسوب إليه.

وحيث أن حاصل الوجه الثالث أن الحكم خالف قواعد الإثبات إذ بني قضاءه على المسؤولية المفترضة مع أن المطعون ضدهم قبلوا تحمل عبء إثبات الخطأ بطلبهم ندب خبير مروري لإثباته فلا يجوز لهم العودة إلى التمسك بالمسؤولية المفترضة.

وحيث أن هذا النعي غير منيد، ذلك أن المطعون ضدهم قد أسسوا دعواهم منذ بدئها وحتى نهايتها على الخطأ المفترض طبقاً لنص المادة ٥١ من قانون المخالفات المدنية والذي عجزت الطاعة عن نفيه وطلبهم ندب خبير مروري رداً على مجادلة الطاعة عن نشوء الضرر عن حادث السيارة المؤمنة لا يعتبر عدولاً عن الخطأ المفترض إلى الخطأ الثابت وتحملهم عبء إثباته.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن وإلزام الطاعة بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعة بالمصاريف ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة.

مستشار مستشار مستشار رئيس المحكمة

(٦)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٥/٧٥

رقم القضية: ٩/٦٤٨٩/٩٣/٢

التاريخ: / / ١٤ هـ

الموافق: ١٩٩٥/٧/٩ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٥/٧/٩

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

علي يوسف منصور وكيل المحكمة

مسعد رمضان الساعى للقاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر للقاضي بالمحكمة

ويجْضُور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٥/٧٥

الطاعنون: ١- ٢-

٣- ٤-

٥- ٦-

وكيلهم المحاميان

ضد

المطعون ضدها: وكيلهم المحامي

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٩/٦٤٨٩/٩٣/٠٢ أمام المحكمة الكبرى المدنية على المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي لهم مبلغ ٢٢٠٠٠ دينار تعويضاً عما لحقهم من أضرار مادية وأدبية نتيجة وفاة شقيقتهم في حادث مروري وقع بالمملكة العربية السعودية من سيارة مؤمن عن حوادثها من الطاعة لصالح الطرف الثالث. دفعت المطعون ضدها بسقوط الدعوى بالتقادم، والمحكمة أجابتها إلى هذا الدفع بالنسبة للطاعنين. استأنف الطاعنون بالاستئناف رقم ١/١١١٥/٩٤/٧ ومحكمة الاستئناف العليا المدنية حكمت بتاريخ ١٩٩٥/١/١٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التمييز والمكتب الفني للمحكمة قدم مذكرة أبدى فيها الرأي بنقض الحكم.

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصلها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم المطعون فيها أقام قضاءه على أن حق الطاعنين في الرجوع على المطعون ضدها بالتعويض أساسه الاشتراط لمصلحة الغير الوارد في عقد التأمين وإن بقاء هذا الحق مرهون بالألا يكون حقهم قبل

المسئول عن الحادث قد سقط بالتقادم طبقاً لأحكام قانون المخالفات المدنية في حين أنهم يستمدون حقهم في الرجوع على المطعون ضدها من القانون فلا تسقط دعواهم إلا بالتقادم العشري كما أن الواقعة حدثت خارج البحرين ومن ثم فإن حقهم قبل المسئول عن الحادث لا يسقط بالتقادم المنصوص عليه في قانون المخالفات المدنية فضلاً عن أنهم أقاموا على المطعون ضدها الدعوى رقم ٩٤/٦٢٦٨ قبل مضي سنتين على تاريخ الحادث.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن الحادث للمطالب بالتعويض عنه قد وقع خارج دولة البحرين ومن ثم فلا يخضع لأحكام قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ والذي يتحدد نطاقه بالحوادث التي تقع في البحرين فقط عملاً بنص المادة الثانية منه ولما كان الثابت من شهادة التأمين التي أصدرتها المطعون ضدها للمؤمن له أنها تأمين الطرف الثالث فإن مؤدى ذلك أن يكون رجوع الطرف الذي يضرار من حادث للسيارة المؤمن عنها على المطعون ضده بموجب الاشتراط لمصلحته في عقد التأمين لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة الموضوع نصوص القانون المطبق في الدولة التي وقع بها الحادث للمطالب بالتعويض عنه والخاصة بتقادم دعوى الطاعنين قبل المسئول عن هذا الحادث فإنه لا على الحكم المطعون فيه أن هو طبقاً بشأنها نصوص القانون المطبق في الدولة التي وقع بها الحادث المطالب بالتعويض عنه والخاصة بتقادم دعوى الطاعنين قبل المسئول عن هذا الحادث فإنه لا على الحكم المطعون فيه أن هو طبقاً بشأنها نصوص قانون المخالفات المدنية باعتباره قانون القاضي. لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٢/٦٢٦٨ أنها أقيمت على المطعون ضدها من أشخاص آخرين بالمطالبة بالتعويض عن ذات الحادث فإنها من ثم

لا أثر لها على سقوط حق الطاعنين في دعواهم الحالية بالتقادم لاختلاف الحق والخصوم في كلا الدعويين. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً مع إلزام الطاعنين بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً وبإلزام الطاعنين بالمصاريف ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة.

رئيس المحكمة

مستشار

مستشار

مستشار

(٧)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم

محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٥٣/١٩٩٤

رقم القضية: ٥٨٦/م/١٩٩٢م و ٣٥٢٩/م/١٩٩٢م التاريخ: / / ١٤ هـ
رقم الصفحة: الموافق: ٢٥/١٢/١٩٩٤م

بسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٩٤

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

وكيل المحكمة

علي يوسف منصور

القاضي بالمحكمة

مسعد رمضان الساعى

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

وبجضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٥٣/١٩٩٤

الطاعن:

ضد

المطعون ضده: ١-
٢- إدارة أموال القاصرين
بوصايتها على القصر أبناء المتوفى

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر
والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومئات
الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٥٨٦ سنة
١٩٩٢ على الطاعة أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب الحكم بإلزامها بأن
تؤدي للمطعون ضدها الأولى مبلغاً وقدره عشرة آلاف دينار ولأولادها
القصر الخاضعين للمطعون ضدها الثانية أربعة آلاف دينار تعويضاً عن
إصابة الأولى في حادث مروري وقع بالمملكة العربية السعودية للسيارة
المؤمن عنها من الطاعة. كما أقامت المطعون ضدها الثانية بصفتها الدعوى
رقم ٣٥٢٩ سنة ١٩٩٢ بطلب الحكم بإلزام الطاعة بأن تدفع لها مبلغ عشرة
آلاف دينار يوزع على قصر المرحوم عبد الحميد علي إبراهيم بالتساوي
تعويضاً لهم عن وفاة شقيقهم نزار في ذات الحادث السابق. تدخلت المطعون
ضدها الأولى والدة المتوفى في الدعوى طالبة لنفسها تعويضاً قدره خمسة
آلاف دينار عن وفاة ابنها. حكمت المحكمة في الدعوى الأولى بإلزام
الطاعة بأن تؤدي للمطعون ضدها الثانية بصفتها مبلغ ١٢٠٠ يوزع على
القصر بالسوية ويرفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الأولى وفي
الدعوى الثانية بإلزام الطاعة بأن تؤدي للمطعون ضدها الأولى ٣٠٠٠ دينار
والمطعون ضدها الثانية أربعة آلاف دينار توزع بين القصر بالسوية بينهم.

استأنفت الطاعنة بالاستئناف رقم ٢٠٩ سنة ١٩٩٣ ودفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من وعلى غير ذي صفة، ومحكمة الاستئناف العليا حكمت بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٤ بتأييد الحكم المستأنف فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق التمييز وقدم المكتب للمحكمة مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن. وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وتأويله في بيان ذلك نقول أن مقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من النظام الأساسي لها أن التأمين على السيارات البحرينية العابرة جسر الملك فهد إلى خارج البحرين يتم وفقاً لقوانين الدولة المتجهة إليها وهو ما يساير مفهوم المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ الذي انضمت بمقتضاه البحرين إلى اتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية. وبذا فإن تطبيق الحكم المطعون فيه أحكام القانون البحريني على واقعة الدعوى ورغم وقوع الحادث في السعودية لمجرد كون أطرافها من البحرينيين لا يكون له سند قانوني. هذا إلى أن ذلك الحكم أيد للحكم الابتدائي فيما خلص إليه من اعتبار عقد التأمين موضوع الداعي يتضمن شرطاً لمصلحة الغير مستنداً على ذلك بما ورد بشهادة التأمين أنه تأمين على الطرف الثالث مع أن المؤمن له تعاقده لمصلحته هو لا لمصلحة المضرور وأن المقصود بعبارة طرف ثالث الواردة بشهادة التأمين أنه لا يجوز للمؤمن له الرجوع على المؤمن إلا عند مطالبته من قبل الطرف الثالث المضرور.

وحيث أن هذا النعي مردود بأنه لما كان مفاد نص المادة الثانية من اتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية والتي انضمت إليها البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم ٨ سنة ١٩٨٥ أن يكون تعويض الحوادث الناجمة عن السيارات طبقاً للشروط والأوضاع التي

يقررها قانون التامين الإجباري في الدول التي يقع فيها الحادث، وكانت الطاعة قد أصدرت للمؤمن له وثيقة تأمين وبطاقة تأمين موحدة طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وكان الحادث المطالب بالتعويض عنه قد وقع بالمملكة العربية السعودية التي لم توقع الاتفاقية المشار إليها فإنه أخذاً بمبادئ القانون الدولي الخاص وقواعد العدالة يتعين تطبيق قانون الموطن المشترك أو محل الإبرام وهو في خصوصية النزاع المائل القانون البحريني باعتبار أن طرفي التعاقد من البحرينيين وتم التعاقد في دولة البحرين، وإذا كان ذلك وكانت شهادة التأمين التي أصدرتها الطاعة للمؤمن له توضح أنه تأمين الطرف الثالث فإن مؤدى ذلك أن يكون لهذا الطرف الذي أضر من حوادث للسيارة الحق في الرجوع على الطاعة بوصفها المؤمن بالتعويض بموجب الاشتراط لمصلحته في عقد التأمين وهو ما التزم به الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعة عليه من خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال يكون على غير سند.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

وحيث أن المحكمة تلزم الطاعة المصاريف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وألزمت الطاعة المصاريف ومبلغ ١٠٠ دينار مقابل أتعاب المحاماة مع مصادرة الكفالة.

رئيس المحكمة

مستشار

مستشار

مستشار

(٨)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٤٣ و ١٥٨ / ١٩٩٤ م.
رقم القضية: ٤ / ٧٤٣ / ٩٢ / ٠٢
رقم الصفحة:
التاريخ: / / ١٤ هـ
الموافق: ١٩٩٤ / ١٢ / ٤ م

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين
الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٤ / ١٢ / ٤
برئاسة الشيخ خليفة بن محمد خليفة
رئيس المحكمة
وعضوية المستشارين

علي يوسف منصور وكيل المحكمة
مسعد رمضان الساعي القاضي بالمحكمة
محمد صلاح الدين خاطر القاضي بالمحكمة
وبحضور أمين السر يوسف علي صالح
صدر الحكم الآتي

الطعنين ١٤٣ / ١٩٩٤ ، ١٥٨ / ١٩٩٤

أولاً: في الطعن ١٤٣ / ١٩٩٤

الطاعن: - وكيله المحامي /

ضد

المطعون ضده: - وكيله المحامي /

ثانياً: في الطعن ١٥٨/١٩٩٤

الطاعن: - وكيله المحامي/.....

ضد

المطعون ضده: - وكيله

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه للقاضي المقرر والمرافعة. وبعد المدولة.

حيث أن الطعنين استوفيا لوضاعهما الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومصادر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده في الطعن الأول أقام على الطاعن فيه الدعوى رقم ٧٤٣ سنة ١٩٩٢ أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب إلزامه بأن يؤدي له مستحقاته العمالية قبله من أجر متأخر ومقابل رصيد الاجازات ومكافأة نهاية خدمته عن مدة خدمته بالبحرين بالإضافة إلى تعويضه عن الفصل غير المشروع ومقابل مهلة الأخطار وما يستحقه في صندوق التقاعد والوديسة وفقاً لنظام البنك قائلاً أنه التحق بالعمل بالمركز الرئيس للبنك في باكستان بتاريخ ١٩٧٠/٩/١ ثم نقل إلى المكتب الإقليمي بالبحرين في ١٩٨٢/٣/٣ وبتاريخ ١٩٩١/١١/٢٥ أصدر البنك أمراً بنقله إلى المركز الرئيسي فطالب بحصوله على رصيد اجازاته السنوية المتراكمة وإزاء رفض الطاعن اضطر إلى تقديم استقالته في ١٩٩١/١٢/٣١ على أن تكون سارية المفعول ابتداء من ١٩٩٢/١/٣١. نفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بولياً بمنظر الدعوى لكون المنازعة متعلقة بعقد عمل والتزامات نشأت وكانت واجبة التنفيذ في باكستان كما نفع بعدم سماع للدعوى لوجود شرط التحكيم في العقد. حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٦ برفض الدفعين وندبت خبيراً لحساب مستحقات المطعون ضده قبل للطاعن فاستأنف الأخير هذا الحكم

وقضى بعدم جواز استئنافه، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ديناراً. فاستأنف الطاعن الحكم الصادر في الموضوع بالاستئناف رقم ٤٤٦ سنة ١٩٩٣، واستأنفه المطعون ضده أيضاً بالاستئناف رقم ٥٢٩ سنة ١٩٩٣ ومحكمة الاستئناف العليا حكمت بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٦ في الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ديناراً وألزمت كل من الطرفين المناسب من المصاريف شاملة أتعاب الخبير التي قدرتها محكمة أول درجة. فطعن الطرفان في هذا الحكم بطريق التمييز وقدم المكتتب الفني مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٩٤ وفي الطعن ١٥٨ سنة ١٩٩٤ بتعديل المبلغ المقضي به بالحكم المطعون فيه إلى ديناراً. أولاً: عن الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٩٤:

حيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه نفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة وعدم وجود علاقة قانونية تربطه بالمطعون ضده سوى أنه ظل لديه فترة من الوقت بأمر نقل وإعارة صالدين من الجهة التي يعمل لديها في باكستان وبإشراف مباشر من تلك الجهة دون تدخل من جانب الطاعن مما كان يعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى. ويحق للطاعن أن يثير هذا الموضوع أمام محكمة التمييز وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن البنك الطاعن لا يعدو أن يكون فرعاً في البحرين من فروع الذي يتخذ له مركزاً رئيسياً في باكستان ومدير فرع البحرين هو الذي يمثل البنك في كافة المنازعات التي ترفع منه أو عليه وتختص بها محاكم البحرين. ولما كان الثابت أن المطعون ضده أعير للعمل بفرع البحرين، وكانت منازعته في

معظمها تنصب على المطالبة بمبثقاته خلال فترة عمله في هذا الفرع فإن دعواه تكون مرفوعة من ذي صفة على ذي صفة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص في مدوناته إلى رفض الدفع بانعدام الصفة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد.

وحيث أن مبنى السبب الثاني من أسباب الطعن مخالفة لکم المطعون فيه القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن المطعون ضده باكستاني الجنسية وقد تعاقد مع الإدارة المركزية للبنك للعمل في باكستان في ١٩٧٠/٨/٣١ ونفذ العقد هناك لمدة تزيد على عشر سنوات إلى أن نقل إلى فرع البنك في البحرين وقد تضمن العقد وأمر النقل خضوع أطرافه للنظام القانوني المطبق في باكستان مما يؤكد تصرف إرادة المتعاقدين إلى تطبيق أحكام القانون الباكستاني على علاقتهما التعاقدية وإذا كان العقد قد تضمن شرطاً للتحكيم وفقاً لأحكام القانون الباكستاني - وهو ما يتعارض مع النظام العام في البحرين - فإن الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لقيام شروط التحكيم يكون قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أنه إزاء خلو التشريع البحريني من قاعدة إسناد خاصة بعقود العمل الدولية التي تتضمن عنصراً أجنبياً فإنه لا مناص من أعمال قواعد القانون الدولي الخاص التي من مقتضاها إخضاع ذلك العقد لقانون الإرادة فيما خلا الجانب التنظيمي لعقد العمل الذي يتعين بشأنه تطبيق قانون الدولة التي ينفذ فيها العقد لعلق هذا الجانب بالأمن المدني، وإذا كان مقتضى ذلك أن يكون القانون الباكستاني هو القانون الواجب التطبيق باعتباره قانون إرادة المتعاقدين أخذاً بأن طرفيه يتمتعان بالجنسية الباكستانية وأنه أبرم في باكستان وبدأ تنفيذه فيها إلا أنه لما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد تقديم أحكام هذا القانون الأجنبي والذي يعد واقعة يجب على

الخصوم إثباتها للتحقق مما إذا كان يكفل للمطعون ضده حقاً أكثر فائدة مما يحققها له قانون العمل البحريني حتى يعد قانوناً أصح له في التطبيق، وكان التمسك بشرط التحكيم الوارد في عقد للعمل يصطدم مع ما تنص عليه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات بشأن عدم جواز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح، وكانت حقوق المطعون ضده المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة والاجازات تخضع لقواعد تنظيمية أمرة نص عليها قانون العمل البحريني الواجب التطبيق باعتباره قانون القاضي فلا يجوز التصالح بشأنها ولا يمرى عليها شرط التحكيم الوارد بعقد العمل وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون أو الخطأ في تطبيقه.

وحيث أن الطاعن يدعى بالسبب الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه القانون إذ قضى للمطعون ضده بمكافأة نهاية خدمته مع أنه أخل بالتزاماته الجوهرية برفضه الامتثال لأوامر رب العمل بالعودة إلى مقر عمله الأصلي في باكستان بما يرتبه ذلك من إنهاء علاقة العمل وما كانت استقالة المطعون ضده في ١٩٩١/١٢/٣١ إلّا توقيفاً لفصله من العمل مما يحرمه من مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لنص المادة ١١١ من قانون العمل.

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أنه كان المطعون ضده قد استعمل حقاً قانوناً له في إنهاء علاقة العمل مع الطاعن وتم إخطاره بذلك وفقاً للبند (ب) من المادة الثانية من اتفاقية العمل المبرمة بينهما مع مراعاة المهلة المنصوص عليها فيها وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر - بما للمحكمة من سلطة تقديرية وبأسباب سائغة - خلو الأوراق مما يفيد إخلال المطعون ضده بالتزاماته الجوهرية التي تستتبع فصله من العمل مع الحرمان من مكافأة نهاية الخدمة وأن استقالته لم تكن توقيفاً منه لهذا الفصل فإن مجادلة

الطاعن في هذا الخصوص لا يكون لها سند. ولما تقدم يتعين رفض الطعن مع إلزام الطاعن بمصاريفه.

ثانياً: عن الطعن رقم ١٥٨ سنة ١٩٩٤

حيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ قضى برفض طلبه مقابل مهلة الإخطار على أساس أن ذلك لا يكون إلا في حالة الفصل مخالفاً بذلك نص المادة ١٠٧ من قانون العمل وما ثبت من أن الطاعن تقدم باستقالته من العمل في ١٢/٣١/١٩٩١ على أن تكون سارية المفعول اعتباراً من ٣١/١/١٩٩٢ وأنه كان يحضر خلال هذه الفترة لممارسة عمله.

وحيث أن هذا النعي غير منتج ذلك أنه وإن كان الطاعن يستحق أجره عن مدة إخطاره للمطعون ضدها بانتهاء علاقة العمل إذا ثبت قيامه فعلاً بالعمل خلالها إلا أن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه في هذا الشق قد أورد وبما له سنده في الأوراق أن الطاعن تقدم باستقالته في نهاية ديسمبر ١٩٩١ بإنذار مسبق مدته شهر وأنه لم يثبت مباشرته للعمل خلال المهلة وأنه سلم عهده فعلاً وانفصلت علاقة العمل منذ هذا التاريخ، ومن ثم فإن الحكم برفضه طلب الطاعن راتب بدل إخطار عن شهر يناير سنة ١٩٩٢ يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يؤثر في سلامته ما أورده بعد ذلك من أن التعويض عن مهلة الأخطار لا يكون إلا في حالة الفصل إذ لم يكن بحاجة إلى هذا التقرير.

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه القانون والثابت بالأوراق ذلك أن تقرير الخبير أثبت أن المطعون ضده جرى على جواز تجريد لجازات العاملين لديه ومنحهم إياها عند انتهاء علاقة العمل وقد نفذ ذلك فعلاً لعاملين آخرين بما يوجب وفقاً لمبدأ مساواة العاملين الذين

تتساوى ظروف عملهم خضوعهم لنفس المعاملة وإذا خالف الحكم ذلك فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أعمل صحيحاً حكم المادتين ٨٤، ٨٥ من قانون العمل البحريني وهو القانون للواجب التطبيق على المنازعة واحتسب الإجازة السنوية بواقع ٤٨ يوماً سنوياً وفقاً لاتفاقية العمل باعتبارها الأكثر فائدة ومصلحة للعامل وطبق ذلك بالنسبة للمنوات الثلاثة الأخيرة التي يجوز فيها تأجيل الإجازة السنوية بعد خصم عشرة أيام عن كل سنة منها والتي يوجب للقانون حصول العامل عليها في كل عام ومن ثم فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله.

وحيث أن مبنى السبب الرابع من أسباب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إذ ألزم الطاعن بالمصاريف رغم أنه معفي من الرسوم طبقاً لنص المادة ١٥٥ من قانون العمل.

وحيث أن هذا للنعي غير سديد ذلك أنه وفقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٥٥ من قانون العمل فإن للمحكمة في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يوجب الطاعن إلى كل طلباته فلا عليه إن هو ألزمه بالمصاريف المناسبة.

وحيث أن حاصل السبب الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه الثابت بالأوراق ذلك أنه خصم مبلغ ديناراً من مستحقات الطاعن في مكافأة نهاية الخدمة بمقولة أن الحكم المستأنف لم يحتسب هذا المبلغ ولم يطعن عليه للطاعن بالاستئناف فلحقته بذلك الحجة مع أن الثابت أن لائحة

الاستئناف تضمنت طلب تعديل الحكم المستأنف بإضافة ذلك المبلغ إلى ما حكم به.

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أن اللبين من مطالعة الأوراق أنه وإن كانت محكمة أول درجة قد قدرت مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للطاعن باستبعاد علاوة المواصلات من الأجر الذي تحتسب على أساسه المكافأة إلا أن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبير الذي أعاد احتسابها على أساس الأجر شاملاً تلك العلاوة وعلاوات أخرى وقدرها بواقع ديناراً بيد أن الحكم أضاف أنه لما كان الحكم الابتدائي قد خصم من هذا المبلغ ديناراً قيمة علاوة المواصلات ولم يكن هذا الخصم محل طعن من المستأنف (الطاعن) فإن الحجية تلحقه ورتب على ذلك استنزاله من قيمة المكافأة المحتسبة، وإذ أن الطاعن قد ضمن لائحة استئنافه نعيه على الحكم المستأنف عدم إضافة علاوة المواصلات ضمن الأجر في احتساب مكافأة نهاية الخدمة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلاف الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه في هذا الخصوص.

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إضافة مبلغ ديناراً إلى المبلغ المحكوم به للطاعن ليصبح جملته ديناراً وتعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس.

وحيث أن المحكمة تلزم المطعون ضده المصاريف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: في الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٩٤ بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً
والزمت الطاعن للمصاريف ومصادرة الكفالة.

ثانياً: في الطعن ١٥٨ سنة ١٩٩٤ بقبوله شكلاً وفي الموضوع نقض الحكم
المطعون فيه وفي موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام
المطعون ضده بأن يؤدي للطاعن مبلغ ديناراً والفائدة بواقع ٧%
اعتباراً من ١٩٩٢/٢/١٢ وحتى السداد والمصاريف المناسبة عن النرجتين
مع مصاريف الطعن ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

وكيل المحكمة

مستشار

مستشار

(٩)
دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
إدارة المحاكم
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٣/٥٠
رقم القضية: ٨/٢٠٠٢/١٩٨٦/٠٢
التاريخ: / / ١٤ هـ
رقم الصفحة:
الموافق: ١٩٩٣/١٠/٢٤ م

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين
الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٤
برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة
رئيس المحكمة
وعضوية المستشارين
علي يوسف منصور
مسعد رمضان الساعدي
محمد صلاح الدين خاطر
ويحضر أمين السر يوسف علي صالح
صدر الحكم الآتي
في الطعن رقم ١٩٩٣/٥٠
الطاعن:

وكيلتها للمحاماة/.....

ضد

المطعون ضده: / وكيله المحامي -

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد المدولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨/٢٠٠٢/٨٦/٢ بطلب إلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ستين مليون دولار سنغافوري يعادل عشرة ملايين وثمانمائة ألف دينار بحريني والفوائد بواقع ١٤% سنوياً ابتداء من تاريخ حلول أجل الوفاء حتى تمام السداد قاتلاً في ذلك أن لشركة " سنغافورة " المملوكة للشركة الطاعنة اقترضت من مجموعة بنوك بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩ مبلغ ستين مليون دولار سنغافوري لبناء مجمع في سنغافورة. وطلب من الطاعنة وبضمانها للشركة المقرضة قامت بضمان القرض مجموعة أخرى من البنوك يمثلها المطعون ضده الذي حررت له الطاعنة سنداً أذنياً " مؤرخاً " ١٩٨٢/١٠/١٧ بتعهد فيه بسداد مبلغ القرض بمجرد الطلب. وإذ لم يتم سداؤه عند حلول أجله أقام دعواه لمطالبته به.

دفعت الطاعنة للدعوى بأنه فضلاً عن أن الشركة المقرضة لم تسحب مبلغ القرض بكامله فقد سدد حتى نهاية سنة ١٩٨٤ أكثر من عشرة ملايين دولار سنغافوري كما اتخذ للمطعون ضده في ديسمبر سنة ١٩٨٥ إجراءات قانونية ضد تلك الشركة استولى بموجبها على عقارات وممتلكات لها تفوق قيمتها مبلغ القرض.

ندبت المحكمة خبيراً لتصفية الحساب بين الطرفين. وعلى ضوء ما أورده تقريره النهائي المؤرخ ١٩٩١/١١/١٢ عدل المطعون ضده طلباته إلى إلزام الطاعة بدفع مبلغ ٢٥٦٣٠٥٣٧ دولار أمريكي ومبلغ ٦٦٣٨٩٥٦ دولار سنغافوري والفوائد بواقع ١٠% من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد. ودفعت للطاعة بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الذي استصدره للمطعون ضده من محاكم سنغافورة.

حكمت المحكمة الكبرى برفض الدفع المبدى من الطاعة وبإلزامها بأن تدفع للمطعون ضده المبلغين المطالب بهما أو ما يعادلها بالدينار البحريني في تاريخ رفع الدعوى ١٩٨٦/٣/١٧ مع الفائدة بواقع ٧% اعتباراً من هذا التاريخ حتى السداد التام.

رفعت الطاعة الاستئناف رقم ٨/٥٥٧/٩٢/٣. وبتاريخ ١٩٩٣/٣/٣٠ حكمت محكمة الاستئناف العليا بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعة في هذا الحكم بالتميز. وقدم المكتب الفني مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن.

وحيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعي الطاعة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون إذ بنى قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى التي أقامها المطعون ضده أمام محاكم سنغافورة على أن الدعويين تختلفان خصوصاً وموضوعاً وسبباً مع أن التفصيل في الأمر هو وحده المسألة المحكوم فيها. وإذ كان الثابت أن أساس الدعويين هو القرض الممنوح للطاعة والذي سبق للمطعون ضده استصدار حكم من محاكم سنغافورة بقيمته فلا يجوز له العودة إلى المطالبة به أمام محاكم البحرين.

وحيث أن هذا للنعي مردود. ذلك أنه فضلاً على أن الأحكام الصادرة في بلد أجنبي لا يكون لها حجة الأمر المقضي أمام محاكم البحريين ما لم تكن قابلة للتنفيذ فيها طبقاً لقانونها. فإنه من المقرر وفقاً لنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات لا تثبت هذه الحجية للحكم إلا إذا كان صادراً في نزاع بين الخصوم أنفسهم يتعلق بذات الحق المطالب به في الدعوى الجديدة لا يختلف في محله أو سببه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى ذلك وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعة لعدم تقديمها حكماً صادراً من محاكم سنغافورة يجوز الاحتجاج به في دولة البحريين طبقاً لأحكام القانون البحريني حتى تثبتن المحكمة وحدة الخصوم والسبب والموضوع في كلا الدعويتين فإنه لا يكون قد تجاوز صحيح القانون ويكون النعي عليه خطأ في تأويله غير سديد.

وحيث أن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك نقول أن الخبير تجاوز حدود المهمة التي نذبت له محكمة أول درجة. فقد طلبت منه حساب الفوائد المستحقة على القرض حتى ١٩٨٦/٣/١٦ تاريخ رفع الدعوى فحصها حتى ١٩٨٧/١/٢٨. وإذا أخذ الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بتقرير الخبير يكون قد قضى للمطعون ضده بفوائد استحققت بعد رفع الدعوى مما يعد خطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن النعي بهذا السبب غير مقبول. ذلك أنه نعى بمخالفة القانون في أمر يخالطه وقاع لم يسبق للطاعة عرضه على محكمة الاستئناف فلا يقبل منها إثارته لأول مرة أمام محكمة التمييز.

وحيث أن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي الذي أضاف لصالح المطعون

ضده مبلغين مقدارهما ٤٩٥٦٥٨٠ دولار أمريكي، ٢٩٠١٨٧٣ دولار سنغافوري كان الخبير قد خصمهما من مستحقاته باعتبارهما دفعيتين حصل عليهما في ١٤/١/١٩٨٧، ٢٨/١/١٩٨٧ من ثمن بيع عقار الشركة المدنية في سنغافورة بمقولة أن الخبير قد أثبت أن ما حول عن بيع العقار هو ٦٣٧٨٥٤٢ دولار أمريكي، ١٣١١١٧٢ دولار سنغافوري فلا مبرر لخصم المبلغين الأوليين، وهو ما يخالف ما أثبتته الخبير في تقريره. وحيث أن هذا النعي غير مقبول أيضاً ذلك أن ما تثيره الطاعة في خصوصه لا يدعو أن يكون دفاعاً موضوعياً لم تطرحه من قبل أمام محكمة الاستئناف فلا يجوز لها إثارتها أمام محكمة التمييز. وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن وإلزام الطاعة بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعة بالمصاريف ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة. ومصادرة الكفالة.

مستشار مستشار مستشار رئيس المحكمة

(١٠)

دولة البحرين
وزارة العدل والشئون الإسلامية

إدارة المحاكم

محكمة التمييز

رقم الطعن: ٩٦/٨٨

رقم القضية: ٢/٢٠١٣/٩٥/٢

التاريخ: / / ١٤ هـ

الموافق: ١٩٩٦/١٢/٨ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٨

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

علي يوسف منصور وكيل المحكمة

مسعد رمضان الساعي للقاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر للقاضي بالمحكمة

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ٩٦/٨٨

الطاعنة: شركة - وكيلها للمحامي

ضد

المطعون ضده: - وكيله المحامي.....

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢/١٩٩٥/١٣/٢ قائلاً أنه يمارس تجارة اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وقد اتفق مع لطاعة باعتبارها من الشركات العالمية المتخصصة في نقل الوثائق الهامة والمستندات والبضائع على نقل طرد يحتوي على كمية من اللؤلؤ الطبيعي بطريق الجو إلى جنيف بسويسرا وبوصول الطرد إلى هناك تبين أنه خلا من محتوياته مما يحملها كناقلة مسئولية فقدتها. وقد عرض عليه تعويضه عنها بمبلغ مائة دولار أمريكي. ولما كانت قيمتها الحقيقية التي بينتها كاملة في وثيقة النقل هي دولار أمريكي فإنه يطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي له هذا المبلغ أو ما يعادله بالدينار البحريني والفوائد بنسبة ١٠% من تاريخ الاستحقاق حتى السداد التام. دفعت الطاعة بأن مسئوليتها محددة بمائة دولار أمريكي عن كل كيلوجرام من وزن الشحنة وفقاً لما نصت عليه وثيقة النقل من تحديد مسئوليتها على هذا النحو ما لم يعلن المرسل القيمة الحقيقية للبضاعة ويدفع رسوماً إضافية للنقل وهو ما لم يفعله المطعون ضده الذي اكتفى ببيان قيمة البضاعة في وثيقة النقل بالخانة الخاصة بمعاملة الجمارك ولم يبينها بالخانة الخاصة ببيان قيمة الشحنة لغرض النقل كما لم يدفع رسوماً إضافية على أجرة الشحن المعتادة. وفي مذكرة لاحقة عدل المطعون ضده دعواه فطلب

فسخ عقد النقل المبرم بينه وبين الطاعنة لعجزها عن تنفيذ التزامها بنقل البضاعة إلى المرسل إليه. وإلزامها بأن تؤدي له المبلغ المطلوب به وفوائده تعويضاً عن الضرر الذي لحقه متمثلاً في فقد بضاعته على أساس من المسؤولية التقصيرية دون اعتداد بشروط تحديد مسؤولية الطاعنة الواردة في عقد النقل بعد زواله بالفسخ. حكمت المحكمة الصغرى بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مائة دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار البحريني يوم رفع الدعوى تأسيساً على شروط عقد النقل قائلة أنها هي التي تحكم علاقة الطرفين ولا يجوز إهدارها والاستناد إلى قواعد المسؤولية التقصيرية ومن ثم ترى الالتفات عن طلب الفسخ. استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ٦/٣٩/١٩٩٦/٣ طالباً بإلغاء وفسخ عقد النقل وإلزام الطاعنة بأن تدفع له تعويضاً قدره دولار أمريكياً أو ما يعادله بالدينار البحريني. وبتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٦ حكمت المحكمة الكبرى بصفتها الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده المبلغ المطالب به والفوائد بواقع ٧% من تاريخ إقامة الدعوى حتى تمام السداد. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التمييز وقدم المكتب الفني مذكرة برأيه في الطعن.

وحيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون من وجهين حاصل الوجه الأول أن الحكم لم يطبق أحكام اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩ المتعلقة بتحديد مسؤولية الناقل الجوي مع أنها واجبة التطبيق على وقاعة الدعوى بانضمام دولة البحرين إلى البروتوكولات الإضافية المعدلة لها بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ كما أنها واجبة التطبيق أيضاً بموجب نص المادة ٩٥ من قانون الطيران المدني الصادر بالمرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٩٥.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان المقصود بالنقل الجوي الذي تسري عليه أحكام اتفاقية وارسو والبرتوكولات الإضافية للمعدة لها كما بينته هذه الاتفاقية هو النقل الذي يكون بين جهتين خاضعتين لأحكامها فإنه لا يكفي للالتزام محاكم البحرين بقواعد تحديد مسؤولية الناقل الجوي التي نصت عليه هذه الاتفاقية أن تكون دولة البحرين التي تقع بها جهة القيام قد انضمت إليها وإنما يتعين أن تكون دولة سويسرا التي تقع بها جهة الوصول قد انضمت أيضاً. وإذا خلت أوراق الدعوى مما يدل على ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه عدم التزامه بأحكام هذه الاتفاقية يكون قائماً على دفاع قانون يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة التمييز. ولئن كانت المادة ٩٥ من قانون الطيران المدني الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٥ والتي وردت في الفصل الخاص بالمسؤولية للتعاقدية للناقل الجوي قد نصت على أن تطبق أحكام اتفاقية وارسو والاتفاقية الأخرى المعدلة والمكملة لها للمنظمة إليها النولة على النقل الجوي الدولي والدخلي مما مفاده أن المشرع البحريني قد اتخذ من أحكام هذه الاتفاقيات تشريعاً داخلياً يسري على جميع أنواع النقل الجوي حتى ولو لم يكن خاضعاً لأحكامها طبقاً لنصوصها إلا أنه لما كانت واقعة الدعوى قد حصلت قبل صدور هذا القانون فإنه لا يسري عليها.

وحيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه إذ بنى قضاءه على قواعد المسؤولية للتقصيرية وإهدار شروط عقد النقل التي تحكم دون سواها علاقة الطرفين كما أنه افترض خطأ للطاعنة للتقصيري مع أنه خطأ واجب الإثبات لم يقدم المطعون ضده المكلف بإثباته دليلاً عليه.

وحيث أن هذا النعي مردود أيضاً ذلك أن عقد النقل الجوي ما لم يكن خاضعاً لأحكام اتفاقية وارسو التي وضعت تنظيمياً خاصاً لمسئولية الناقل فإنه طبقاً للقواعد العامة في شأن العقود الملزمة للجانبين يرد الفسخ على هذا العقد فيجوز للمرسل طلب فسخه إذا أخل الناقل بالتزامه بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه يؤدي إلى انحلاله وزواله واعتباره كأن لم يكن وإذا كان يحق للمرسل مطالبة الناقل بتعويضه عما لحقه من ضرر بسبب تخلفه عن تنفيذ التزامه ليس على أساس العقد لزائل إنما على أساس للمسئولية التقصيرية إذا كان عدم التنفيذ راجعاً إلى إهمال أو تقصير يشكل مخالفة مدنية طبقاً لأحكام قانون المخالفات المدنية. فإن مقتضى زوال العقد بالفسخ واعتباره كأن لم يكن إعادة المتعاقدين إلى ما كانوا عليه قبل التعاقد مما يستوجب إلزام الناقل بأن يرد إلى المرسل بضاعته التي استلمها منه بموجب العقد. فإذا استحال ردها عيناً وجب إلزامه بقيمتها عوضاً عنها. فإذا كان ذلك وكان المطعون ضده قد اقتصر على طلب إلزام الطاعنة بأن تدفع له قيمة بضاعته التي استلمتها منه بموجب عقد النقل وفقدت منها أثناء نقلها. فإن الحكم المطعون فيه وقد أجابه إلى طلبه بعد أن خلاص إلى فسخ العقد مما مقتضاه إلزامها بدفع قيمة بضاعته عوضاً عن استحالة ردها إليه عيناً فإنه يكون قد قضى بما يستحق وصحيح للقانون ولا ينال منه ما تنعاه بشأن عدم ثبوت خطئها التقصيري بما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة.

وحيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة القانون إذ قضى بالفوائد عن المبلغ المقضي به وكان الحكم الابتدائي قد أغفل الفصل في طلبها ولم يطالب المطعون ضده بها في الاستئناف.

وحيث أن هذا النعي غير مقبول ذلك أن القضاء بما لم يطلبه الخصوم هو سبب للطعن في الحكم بطريق إعادة النظر وليس بطريق الطعن بالتمييز.

وحيث أنه لما تمّ يتعين رفض الطعن وإلزام الطاعة بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وبإلزام الطاعة بالمصاريف ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة للكفالة.

المستشار المستشار وكيل المحكمة رئيس المحكمة

(١١)

دولة البحرين
وزارة العدل والشئون الإسلامية
إدارة المحاكم

رقم الاستئناف: ٥/١٠١٢/١٩٩٥/٠٣ التاريخ: ٩٧/٠١/٢٩ رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين
للشيخ عيسى بن سلمان الخليفة
بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكبرى الاستئنافية (الغرفة الأولى)
بتاريخ ١٩٩٧/٠١/٢٩م

أحمد كمال	برئاسة للقاضي
ناصر المبارك	وعضوية للقاضي
أحمد إسماعيل رمضان	وبحضور أمين السر

صدر الحكم التالي

ففي الدعوى رقم ٥/١٠١٢/١٩٩٤/٠٢ - في الاستئناف
رقم ٥/١٠١٢/١٩٩٥/٠٣
المستأنف:

العنوان: سفارة
وكيله: المحامي - - إدارة المحاكم.
- المكتب الثقافي في البحرين.

ضد

المستأنف ضده:

العنوان:

وكيله: المحامي - - إدارة المحاكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المدولة قانوناً.

حيث أن الاستئناف قد قدم في الموعد القانوني مستوفياً شرائطه فهو مقبول شكلاً.

وحيث أن واقعة الدعوى ومستنداتها وسجل طرفي الخصومة فيها دفاعاً ودفعاً قد فصلها الحكم المستأنف بما يكفي للإحالة إليها في بيانها ونوجز في أن المستأنف ضده (المدعي) بوكالته عن والده بحريني الجنسية أقام ضد المستأنف المدعى عليه سعودي الجنسية لدى المحكمة الصغرى الأولى الموقرة الدعوى رقم ١٩٩٤/٤١٧٩ بتاريخ ١٩٩٤/٨/١ بطلب إلزامه بأن يؤدي له مبلغاً وقدره ٢٤٠٠ ديناراً مع الفائدة القانونية حتى السداد للتام وتضمينه رسوم الدعوى والمصاريف إلى جانب أتعاب المحاماة على سند من القول أن المدعى عليه يستأجر منه فيلا سكنية بموجب عقد إيجار سنوي بمنطقة كرائه بمجمع ٤٥٦ رقم ١٢ وذلك اعتباراً من ١٩٩٣/١٠/٢٠ حتى ١٩٩٤/١٠/١٩ بواقع إيجار شهري قدره ٣٠٠ ديناراً وترك المدعى عليه المأجور بنهاية شهر مايو ١٩٩٤ قبل انتهاء مدة العقد ينتهي في ١٩٩٤/١٠/١٩ أصبح المدعى عليه مسئول عن سداد إيجار الفيلا المذكورة أعلاه وذلك للفترة من ٢٠ فبراير ١٩٩٤ حتى نهاية العقد في ١٩٩٤/١٠/١٩ الأمر الذي ترصد في نمته مبلغ وقدره ٢٤٠٠ ديناراً.

وحيث أن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٧/١٠/١٩٩٥ بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي مبلغ وقدره ٢٤٠٠ ديناراً مع الفائدة القانونية بواقع ٣% من تاريخ رفع الدعوى وحتى المداد التام وتضمينه بالرسوم والمصاريف وعشرين ديناراً أتعاب المحاماة وأقامت قضاءها على أنه متى وقع المتعاقد على الورقة العرفية بنفسه أو بوكيل عنه نسبت إليه واعتبرت حجة بما ورد فيها عليه فلا يملك التحلل من حجيتها بدون مبرر قانوني فإنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المدعى عليه حضر ولم يطعن بسوء على عقد الإيجار المنيل بتوقيع منسوب إليه ضمن ثم المحكمة تأخذ به وتقول عليه وترى بأن العلاقة العقدية ثابتة بموجبه بين الطرفين فإنه لما كان ذلك فإنه لا يحق للمستأجر إنهاء عقد الإيجار بإرادته المنفردة قبل اكتمال المدة المتفق عليها.

وحيث أن طرفي العقد قد حددا بطريقة واضحة لا لبس فيها مدة العقد بسنة واحدة وذلك من تاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٣ حتى ١٩/١٠/١٩٩٤ فإن نيتهما تكون قد اتجهت إلى وجوب سريان العقد لهذه المدة كاملة بحيث لا يسوغ لأي طرف منهما إنهائه قبل انقضاء هذه المدة بمفرده.

وحيث أن المدعى عليه قد تخلى عن شغل العين للمؤجرة والانتفاع بها بـنهاية شهر مايو ١٩٩٤ ولم يقل أن المدعى هو الذي حال بينه وبين هذا الانتفاع فإنه يكون ملزماً بالأجرة من ذلك يبدو حكم القانون واضحاً بأن عقد الإيجار ينقذ لمدة معينة يتفق عليها طرفاه ويلتزمان بها وينتهي العقد بانتهاؤ هذه المدة بناء على مشيئة المستأجر إذا أبدى رغبته في عدم تجديده بأن يوجه إلى المؤجر إنذاراً بذلك قبل لنتهاء مدة العقد بمدة لا تقل عن شهر إذا كان العقد شهرياً ولا تقل عن شهرين إذا كان العقد سنوياً أما قبل اكتمال مدة العقد المتفق عليها فلا يحق للمستأجر إنهائه بإرادته المنفردة.

وحيث أنه لما كان من شروط استصدار أمر الأداء أن يكون خالياً من النزاع بين الخصوم.

وحيث أنه غير متوافر في هذه الدعوى فإن المحكمة ترى الانتفاة عما جاء به المدعى عليه من دفع.

وحيث أن المدعى عليه لم يأتي (بأت) ما يثبت بموافقة المدعى له على تخليه الفيل قبل نهاية المدة المتفق عليها.

وحيث أنه لما كان الثابت بأن المدعى عليه تعاقّد مع المدعى بصفته الشخصية كمستأجر عادي بغرض السكنى بذلك تكون أقوال المدعى عليه قد جاءت خالية من أي سند من الواقع أو القانون يدعمها مما يتعين بذلك بأن- تطرح للمحكمة وتلتفت عما جاء المدعى عليه من دفع فمن ثم المحكمة واستناداً على ما تقدم ترى بأن نمة للمدعى عليه مشغولة بالمبلغ المطالب به مما يتعين معه القضاء بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي مبلغاً وقدره ٢٤٠٠ ديناراً وذلك متخلف إيجار الفيل موضوع الدعوى من ٢٠ فبراير ١٩٩٤ وحتى نهاية العقد في ١٩/١٠/١٩٩٤ ثمانية شهور بواقع ٣٠٠ دينار شهرياً.

وحيث أن هذا للقضاء لم يلق قبولاً لدى المستأنف فقد استأنفه بلائحة قيدت بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٥ وسجلت تحت رقم ٣/٩٥/١٠١٢/٥ طلب في ختامها الآتي:

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه مستوفياً للشروط الشكلية لذلك.
ثانياً: أصلياً وفي الموضوع بإلغاء حكم محكمة أول درجة والحكم بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على دبلوماسي دون اتخاذ التدابير اللازمة لذلك ورفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وكذلك رفض الدعوى موضوعاً لتكييفها

بطريقة غير صحيحة لأنها في حقيقة الأمر دعوى تعويض وليست دعوى إيجارات كما ورد بصحيفة افتتاحها.

ثالثاً: احتياطياً: (١) إحالة الدعوى للتحقيق واستدعاء صاحب المكتب العقاري الذي أجر العين موضوع النزاع على المستأنف وسؤاله عما إذا كان قد ذكر للمستأنف أن المجمع السكني مخصص للعائلات فقط وأنه بعد مكن المستأنف تبين أن المستأنف ضده قد أجر البيت المجاور للبيت الذي يسكنه المستأنف على عذاب.

(٢) الكتابة لإدارة الكهرباء والماء بطلب موافاة عدالة المحكمة بما يفيد قيام المستأنف ضده بتأجير العقار موضوع النزاع وهو البيت رقم مجمع قرية كرانه على آخرين بعد إخلاء المستأنف له مباشرة وبتاريخ شغل العين بالمستأجر الجديد.

رابعاً: تضمين المستأنف ضده الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وقد بنى المستأنف طعنه على أسباب حاصلها الآتي:
أولاً: يتمسك بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمبنيين تم طرحهما أمام محكمة أول درجة وهما:

- ١- أنه رجل دبلوماسي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية لا يجوز مقاضاته وفقاً لأحكام المادة (٢١) (٣٢) من اتفاقية فينا لعام ١٩٦١ حول العلاقات الدبلوماسية التي انضمت إليها دولة البحرين بالمرسوم الأميري رقم ٦ لسنة ١٩٧١ التي تنص المادة ٢١ منها على: يتمتع الممثل الدبلوماسي بالحصانة حيال القضاء الجزائي للدولة المستقبل كما يتمتع بالحصانة حيال قضائها المدني والإداري كما تنص المادة (٣٢) من ذات الاتفاقية في فقرتها (١) على: يحق للدولة الموفدة أن تتنازل عن الحصانة القضائية الممنوحة

للممثلين الدبلوماسيين وللأشخاص المستفيدين من هذه الحصانة بموجب المادة (٣٧).

لما كان ذلك وأنه ملحق دبلوماسي بسفارة المملكة العربية السعودية بالبحرين فإنه يتمتع بالحصانة الدبلوماسية ولا يجوز مقاضاته جنائياً أو مدنياً إلا بعد رفع الحصانة عنه.

وحيث أنه قد أثار هذا الدفع أمام محكمة أول درجة إلا أن الأخيرة رفضت الأخذ به، وأورنت بأسباب حكمها أنه (أي المستأنف) قد تعاقد مع المستأنف ضده بصفته الشخصية وليس بصفته الدبلوماسية فإن حكمها يكون قد خالف أحكام القانون لعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجب اتباعها عند مقاضاة شخص دبلوماسي الأمر الذي يؤكد بطلان حكمها ولقد أرست محكمة التمييز مبداءً قانونياً خلصت فيه إلى (أنه من المقرر طبقاً لحكم اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية التي انضمت إليها البحرين بالمرسوم الأميري رقم ٦ لسنة ١٩٧١ أن المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لديها يتمتعون بالحصانة القضائية التي تمنع مقاضاتهم أمام محاكمها ما لم تنتازل دولتهم عن هذه الحصانة تنازلاً صريحاً (حكم محكمة التمييز البحرينية الصادر بالطعن رقم ١٩٩٥/٩/٢٤ بتاريخ ١٩٩٥/٥٧).

٢- يتمسك أيضاً بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه للقانون ذلك أن القضاء البحريني قد جرى على اعتبار المطالبات الاجبارية في حالة وجود عقد إيجار محرر بين الطرفين أنها مطالبات مستحقة الأداء وثابتة بالكتابة ومعينة المقدار وأنه يتعين طلب استصدار أمر أداء بشأنها وحيث أن المطالبة بدين الأجرة هي مطالبات بمبلغ مستحق الأداء يتعين فيها استصدار أمر الأداء بحق المستأجر وحيث أن قانون المرافعات قد نص في مواده ٣٢٣ وما بعدها على ضرورة اتباع طريق أوامر الأداء فيما

يتعلق بالديون الحالة الأداء والثابتة بالكتابة والمعينة المقدار التي هي مبلغ من النقود وحيث أن صحيفة الدعوى المقدمة من المستأنف ضده ابتداءً قد تضمنت المطالبة بدين الأجرة كما ورد بها عن الفترة من ٢٠ فبراير ١٩٩٤ وحتى نهاية العقد في ١٩/١٠/١٩٩٤ فإن الدين المطالب به يكون حسب توجهات المستأنف ضده دين إيجارات مستحق الأداء وثابت بالكتابة لذا فإنه كان يتعين على المستأنف ضده أن يسلك طريق استصدار أمر أداء بدين الأجرة المطالب به.

وحيث أن المستأنف ضده قد تقدم بدعوى عادية ولم يسلك استصدار أوامر الأداء والمنصوص عليه قانوناً فإنه يكون قد خالف أحكام القانون وحيث أن ذلك من الإجراءات القانونية التي يتعين اتخاذها الأمر الذي يوجب على محكمة أول درجة أن نقضي بعدم جواز نظر الدعوى لعدم مراعاة اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها قانوناً.

وحيث أن محكمة أول درجة قد رفضت الأخذ بالدفع المبدئ منه في هذا الخصوص بمقولة أن مبلغ الأجرة متنازع عليه فإن حكمها يكون قد خالف أحكام القانون الأمر الموجب بطلانه.

ثانياً: يتمسك بطلب رفض الدعوى موضوعاً ذلك أنه قد رفعها بطلب إيجارات عن المدة الباقية من العقد على حد زعمه إذ أنه يطالب بالإيجارات عن الفترة من ٢٠ فبراير ١٩٩٤ وحيث أنه قد أخلى العقار في ٢٠ يناير ١٩٩٤ الأمر الذي يجده المستأنف ضده فإنه كان يتعين على المستأنف ضده إقامة دعوى تعويض الإيجارات حتى نهاية العقد وليس دعوى المطالبة بإيجارات لأن الإيجارات هي مقابل الانتفاع أما تعويض المدة الباقية من العقد فإنها تكون قائمة على أساس المسؤولية العقدية والإخلال بشروط عقد الإيجار الموقع بين الطرفين ومسألة التعويض تخضع في ذلك لسلطة القاضي

التقديرية فإذا كان المستأنف ضده قد أقام دعواه بطلب الإيجارات عن المدة الباقية من العقد في حين أنه خلال المدة المطالب بالإيجارات عنها قد ترك العين موضوع النزاع فإن دعواه تكون باطلة لعدم تكييفها بطريقة سليمة وقانونية وحيث أن محكمة أول درجة قد سايرت المستأنف ضده وقضت له ببدل الإيجارات عن المدة الباقية من العقد فإن حكمها يكون مخالفاً لما هو ثابت بالأوراق فضلاً عن ذلك فإنه قد أخطر المستأنف عليه قبل الإخلاء بشهر وأن الأخيرة قد تعلم الإخطار ولم يبد أي اعتراض على ذلك مما يؤكد موافقته للضمنية على الإخلاء وقد تسلم المأجور أيضاً دون اعتراض منه وقام بتأجيله على آخرين.

ثالثاً: الثابت من أوراق الدعوى أنه قد استأجر البيت موضوع النزاع من وكالة عقارية وقد قيل له أن البيت يقع ضمن مجمع سكني مخصص لسكن العائلات فقط ولهذا السبب قبل (أي المستأنف) بتأجير البيت وبعد فترة من سكن البيت تبين أن البيت للمجاور له قد سكنه بعض العزاب الذين يقيمون الحفلات للصاخبة الأمر الذي اضطر إلى التعجيل بإخلاء العقار. وحيث أن المستأنف ضده قد أخل بالالتزامات الإيجارية التي عليه بالسماح لعزب بسكن البيوت المجاورة للبيت الذي كان يسكنه فإن أحقيته أنه قد أثار ذلك أمام محكمة أول درجة وأنها التفتت عن التحقيق في تلك الواقعة الجوهرية فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبب الأمر الموجب بطلانه وحيث أنه قد أثار ذلك أمام محكمة أول درجة وأن الأخيرة لم تأمر بإحالة الدعوى للتحقيق أو الكتابة لإدارة الكهرباء والمياه لإثبات واقعة قيام المستأنف ضده بتأجير العقار على آخرين وحيث أن محكمة أول درجة قد قضت بإلزامه بسداد الإيجارات حتى نهاية بالعقد، فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبب الأمر الموجب بطلانه وأرقق بلائحة استئنافه

صورة من بطاقته التي توضع أنه دبلوماسي سعودي وصورة من الحكم
المستأنف وصورة من (حكم) محكمة التمييز الصادر في الطعن رقم
١٩٩٥/٥٧.

ولدى نظر الاستئناف حضر وكيل المستأنف وصمم على الطلبات.
وفي نور الرد على الاستئناف حضر وكيل المستأنف ضده وقدم مذكرة
جوابية برده انتهى فيها بالتماس المستأنف ضده من عدالة المحكمة برفض
الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتضمن المستأنف كافة الرسوم وأتعاب
المحاماة ونلا، عن درجتي التقاضي.

وحيث أن المحكمة قررت تأجيل للدعوى لجلسة اليوم للحكم.
وحيث أنه عن الدفع المبدى من المستأنف بعدم جواز نظر الدعوى
لكونه رجل دبلوماسي متمتع بالحضانة الدبلوماسية لا يجوز مقاضاته وفقاً
لأحكام المادة (٢١) و (٣٢) من اتفاقية فينا لعام ١٩٦١ حول العلاقات
الدبلوماسية التي انضمت إليها دولة البحرين بالمرسوم الأميري رقم ٦ لسنة
١٩٧١ التي تنص المادة (٢١) منها على أنه "يتمتع الممثل بالحضانة حيال
قضائها المدني والإداري" فإن المحكمة ترى قبوله وبعدم جواز نظرها
لهذا السبب وبالاستناد إلى المادتين المذكورتين أعلاه من الاتفاقية المذكورة
حيث أن الثابت من بطاقة المستأنف المرفقة صورة بها بلائحة الاستئناف أن
المستأنف يعمل بوظيفة ملحق دبلوماسي بسفارة المملكة العربية السعودية
لدى دولة البحرين وقد أخذت محكمة التمييز البحرينية الموقرة بهذا المبدأ
الذي خلصت فيه إلى " أنه من المقرر طبقاً لحكم اتفاقية فينا للعلاقات
الدبلوماسية التي انضمت إليها البحرين بالمرسوم الأميري رقم ٦ لسنة
١٩٧١ أن المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لديها يتمتعون بالحضانة
القضائية التي تمنع مقاضاتهم أمام محاكمها ما لم تتنازل دولتهم عن هذه

الحصانة تنازلاً صريحاً (حكم محكمة التمييز البحرينية الصادر في الطعن رقم ١٩٩٥/٥٧ بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤ وهو ما تمسك به المستأنف في لائحة استئنافه المقدمة لما كان ذلك وكان المستأنف قد أثار هذا الدفع أمام محكمة أول درجة إلا أن الأخيرة رفضت الأخذ به وأوردت بأسباب حكمها أن المستأنف ضده بصفته للشخصية كمستأجر عادي بغرض السكن يجعل الحكم معيباً بالقصور.

لما كان ما تقدم فإن الحكم المستأنف يكون قد جانب الصواب في قضائه مما يتعين معه إلغاؤه وقبول الدفع المبدئي من المستأنف بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على دبلوماسي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية وبعدم جواز نظرها وألزمت المستأنف ضده المصروفات عن درجتي التقاضي و ٥٠ ديناراً مقابل أتعاب المحاماة لوكيل للمستأنف.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع المبدئي من المستأنف بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها على دبلوماسي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية وبعدم جواز نظرها وألزمت المستأنف ضده بالمصروفات عن درجتي التقاضي و ٥٠ ديناراً مقابل أتعاب المحاماة لوكيل للمستأنف.

(١٢)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم

محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٤/١٣٣

رقم القضية: ٧/١٢١٠/١٩٩٠/٠٢ للتاريخ: / / ١٤ هـ

رقم الصفحة: الموافق: ١٩٩٤/١٠/٣٠ م

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣٠

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

علي يوسف منصور وكيل المحكمة

مسعد رمضان السعادي القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر القاضي بالمحكمة

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٤/١٣٣

الطاعن: - وكيله المحامي /

ضد

المطعون ضده:

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه للقاضي المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى ٢/١٢١٠/٩٠/٠٢ أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٨٥٧٢,٨٢٤ ديناراً والفوائد والمصاريف قائلاً شراحاً لذلك أنه قيمة تسهيلات مصرفية بموجب حساب جاري وقد بلغ رصيده المدين المبلغ مبالغ الذكر والذي لم يسدده رغم مطالبته بذلك. أجابت المحكمة المطعون ضده إلى طلباته. استأنف الطاعن بالاستئناف رقم ٥/٨٧٠/٩٠/٣ ومحكمة الاستئناف العليا المدنية نبت خبيراً في الدعوى ليبان أصل المديونية والفوائد التي احتسبت عليها من ١٩٩٠/٢/٢٨ وما إذا كانت تتفق والمعر الذي حددته مؤسسة النقد ثم بيان تاريخ فتح الحساب وقفله وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ بتأييد الحكم للمستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التمييز، والمكتب الفني للمحكمة قدم مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن.

وحيث أن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعن بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، ذلك أنه اعتمد تقرير الخبير دون أن يرد على اعتراضه بشأن احتسابه لفوائد صادرة من المطعون ضده تحمل اسم عميل آخر وأنه تأسس على المستندات التي قدمها المطعون ضده اعتباراً من ١٩٧٥/٤/٢٨ دون أن يعرض للإيصال الحدي قلمه والمؤرخ

١٩٧٥/٢/٢٤ والمتضمن أنه أضاف لحسابه مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار دون أن يبين مصير هذا المبلغ.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان البين من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى أنه خلص إلى النتيجة الثابتة به نتيجة لفحصه الحساب المفتوح باسم الطاعن لدى المطعون ضده، وكان البين من الفواتير التي يدعي الطاعن أنها تحمل اسم عميل آخر أنها تحمل رقم الحساب الخاص بالطاعن، فإنه لا على الحكم المطعون فيه الذي أخذ بهذا التقرير أن هو ألفت عما أشاره الطاعن من اعتراض في هذا الخصوص. لما كان ذلك، وكانت الأوراق خلواً من دليل على أن الطاعن قدم أمام محكمة الموضوع أو للخبير المنتدب في الدعوى الإيصال المؤرخ ١٩٧٥/٢/٢٤ الصادر من المطعون ضده فإنه لا يصح له أن يثير شيئاً بشأنه أمام محكمة التمييز.

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون من وجهين الأول أنه أخطأ برفضه الدفع بعدم سماع الدعوى بمضي عشر سنوات، ذلك أن مفاد أقوال المطعون ضده أمام الخبير المنتدب في الدعوى أنه أقفل الحساب الجاري في بداية سنة ١٩٧٩ ومن ثم فإن تلك المدة تكون قد بدأت من هذا التاريخ فضلاً عن أن تاريخ نشوء الدين حسب الثابت من هذا التقرير هو ١٩٧٧/٢/٦ هذا فضلاً عن أن التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٣٤٩ من قانون التجارة منطبق على واقعة الدعوى والوجه الثاني أن الثابت من تقرير الخبير أن التعامل بين الطرفين قد توقف بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩ ومن ثم فإن الحساب الجاري للطاعن لدى المطعون ضده قد أقفل في هذا التاريخ ولا يجوز بالتالي احتساب فوائد مركبة عليه بعد ذلك.

وحيث أن النعي مردود في وجهه الأول، ذلك أنه لما كان البين من المحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بعدم سماع الدعوى بمضي عشر سنوات بدلت من ١٩٨٠/٤/٩ فإن ما يثيره من أن تلك المدة بدأت من تاريخ آخر يعد دفاعاً لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة التمييز. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢/٣٤٩ من قانون التجارة والذي عمل به اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ قد جعلت مدة التقادم بالنسبة للدعوى المتعلقة بالحساب الجاري خمس سنوات تسري من تاريخ قفل الحساب، وكان هذا النص وأن كان قد جعل مدة التقادم أقصر من العشر سنوات التي حددها الإعلان رقم ٤٦ لسنة ١٣٧٤ إلا أنه وطالما أن الباقي من المدة الأخيرة وقت العمل بهذا النص أقل من المدة الواردة بالنص سالف الذكر، فإن التقادم في الدعوى الحالية من ثم يتم بانقضاء هذا الباقي، وإذ كانت لائحة الدعوى قد قيدت بسجلات المحكمة الكبرى في ١٩٩١/٣/١١ قبل انقضاء مدة التقادم فإن التمسك بالدعوى طبقاً لنص المادة آنف البيان يكون في غير محله. والنعي في وجهه الثاني في محله، ذلك أن المقصود بقتل الحساب الجاري هو منع دخول مدفوعات جديدة فيه واستخلاص رصيده الذي يحدد به مركز الطرفين، وإذ كان يحق لكل من الطرفين في الحساب الجاري غير محدد المدة طلب إنهائه صراحة كما قد يستخلص الإنهاء من الإرادة الضمنية للطرفين معاً، وكان البين من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى أن البنك المطعون ضده قد أخطر الطاعن بكتابه المؤرخ ١٩٨٠/٤/١٥ برصيده المدين وأنه أوقف التسهيلات الممنوحة له وطالبه بالسداد وأنه لم يتبع هذا للكتاب في عمليات جديدة وأن كان المطعون ضده قد استمر في قيد الفوائد على رصيده المدين إلا أن الأوراق خلت من دليل على أنه أرسل للطاعن كشوفاً دوريه للحساب تدل على استمراره، فإن

مفساد ذلك أن هذا الحساب قد قفل منذ هذا التاريخ وهو ما يتعين معه ألا تسري على رصيده منذ هذا التاريخ سوى الفوائد القانونية دون احتساب فائدة عليها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر واعتمد تقرير الخبير الذي انتهى إلى أن حساب الطاعن لم يقفل استناداً إلى أن الرصيد لم يستخرج ولم يتفق الطرفان على طريقة سداده فإنه يكون فضلاً عن فساده في الاستدلال قد أخطأ في تطبيق القانون، وإذا كان لا يبين من هذا التقرير ما إذا كانت الفوائد التي احتسبها بعد تاريخ إقفال الحساب هي الفوائد القانونية من عدمه وهو ما يعجز المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون بشأنها، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة مع إلزام المطعون ضده بالمصاريف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد وألزمت المطعون ضده بالمصاريف ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

مستشار

مستشار

مستشار

(١٣)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٥/٥٧

رقم القضية: ٦/١٢٦/١٩٩٣/٠٢

التاريخ: / / ١٤١٤ هـ

الموافق: ١٩٩٥/٩/٢٤ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

على يوسف منصور وكيل المحكمة

مسعد رمضان الساعي القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر القاضي بالمحكمة

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم التالي

الطعن رقم: ١٩٩٥/٥٧

الطاعن: وكيله المحامي

ضد

المطعون ضدها: سفارة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة. وبعد المدولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الطاعن لقيام على المطعون ضدها الدعوى المستعجلة رقم ٦/١٩٩٣/١٢٦٦ بطلب نذب خبير لمعاينة وإثبات حالة بيته الذي كان مؤجراً لها وقامت بإخلائه. لم تحضر المطعون ضدها وحكمت محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى فاستأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٢/٣٠/١٩٩٤/٢ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييده فطعن الطاعن في حكمها بطريق التمييز وقدم المكتب الفني مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن.

وحيث أن الطعن بنى على سبب واحد يدعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه على أنه لم يقدم دليلاً على تنازل المطعون ضدها صراحة عن الحصانة القضائية التي تتمتع بها ولم تعدد بما تضمنته صورة عقد الإيجار المقدمة منه بمقولة أنه غير مؤرخ ولا يحمل توقيعاً لطرفيه مع أنه غير مجرود من المطعون ضدها وقد التزمت طبقاً لشروطه بتحملها مصاريف الدعوى التي يرفعها عليها أمام المحاكم مما يفيد تنازلها عن حصانتها القضائية.

وحيث أن هذا التعني مردود ذلك أنه من المقرر طبقاً لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والتي انضمت إليها دولة البحرين بالمرسوم الأميري رقم ٦ لسنة ١٩٧١ أن المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لديها يتمتعون بالحصانة القضائية التي تمنع مقاضاتهم أمام محاكمها ما لم تنتازل دولتهم عن هذه الحصانة تنازلاً صريحاً. ولما كانت الأوراق العادية إنما

تستمد حجيتها في الإثبات من توقيع ذوي الشأن عليها. فإذا خلت منه فلا يكون لها حجية قبلهم. وكان الطاعن قد استند في إثبات ما ذهب إليه من تنازل المطعون ضدها عن حصانتها القضائية فيما يتعلق بعلاقتها الإيجارية إلى شرط في عقد الإيجار المحرر في ورقة عادية لا تحمل توقيعاً لأيهما وخلست الأوراق مما يدل على إقرار المطعون ضدها بهذا الشرط. فلا على الحكم المطعون فيه إذا طرح هذه الورقة ولم يعول عليها وبنى قضاءه بعدم قبول الدعوى على عدم تقديم الطاعن دليلاً على تنازل المطعون ضدها عن حصانتها القضائية ويكون النعي عليه في هذا الشأن بالفساد في الاستدلال غير سديد. مما يتعين معه رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

رئيس المحكمة

وكيل المحكمة

المستشار

المستشار

(١٤)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
محكمة التمييز

رقم الطعن: ٩٥/٨ و ١٩٩٥/٢٧

رقم القضية: ١٩٨٥/م/٣٠٠٧

التاريخ: / / ١٤٠١هـ

للموافق: ١٩٩٥/٤/٢٣م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٣

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة

رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

وكيل المحكمة

على يوسف منصور

القاضي بالمحكمة

مسعد رمضان الساعي

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم التالي

الطعنين رقم: ٩٥/٨ و ١٩٩٥/٢٧

الطاعنة: في الطعنين شركة للضمان وإعادة الضمان وكيلها

المحلمي

ضد

المطعون ضدها: شركة وكليلها المحامي

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة. وبعد المدلولة.

حيث أن للطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون - نتحصل في

أن المطعون ضدها أقامت للدعوى رقم ٣٠٠٧/م/١٩٨٥ بتاريخ ٨/٨/١٩٨٥ قائلة أنها شركة بحرينية مساهمة مقفلة تملك الشركة الطاعنة بعض أسهمها ارتبطا معاً في أعمال إعادة التأمين وبلغت مديونية الطاعنة لها في ٣٠/٤/١٩٨٥ مبلغ ٤٠٠٩٦٥٧١/٣٦ ريال سعودي وقد فاجأتها بإنهاء تعاملها معها ابتداء من ١٩٨٥/٤/٢٧ فاستصدرت حكماً مستعجلاً في الدعوى ٣١٧/ل/٢٩٨٥ بإيقاع الحجز التحفظي على الأسهم المملوكة لها. ولامتناعها عن سداد دينها سالف الذكر فإنها تطلب الحكم بإلزامها بنفقه. وفوائده بنسبة ١٤% اعتباراً من ١٩٨٥/٦/١٣ تاريخ رفع الدعوى

المستعجلة. أعلنت الطاعنة بلائحة الدعوى في مقرها بليماسول بقبرص ولم تحضر. وبتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٨ حكمت المحكمة الكبرى بإلزامها بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون ريال سعودي أو ما يعادله بالدينار البحريني مع الفائدة بنسبة ٧% اعتباراً من ١٩٨٥/٨/٨. وقدمت للمطعون ضدها هذا الحكم للتنفيذ بالملف رقم ١٩٨٨/١٣٨٤ وتم بيع الأسهم المحجوزة المملوكة للطاعنة واستلمت المطعون ضدها بتاريخ ٢٨/٧/١٩٩٠ حسيلا ثمنها مبلغ ١٧١٤٤١/٩٢٠ دينار بحريني. وبتاريخ ١٩/١٠/١٩٩١ رفعت الطاعنة الاستئناف رقم ١٩٩١/٨١٤ ودفعت في لائحته بعدم اختصاص محاكم

البحرين بنظر الدعى باعتبار أنها شركة أجنبية موطنها مدينة ليماسول قبرص. حكمت محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعة في الاستئناف وطعنت في هذا الحكم بالتميز بالطعن رقم ١٩٩٣/١١٥ وقضى بنقضه وبقبول الاستئناف شكلاً وبإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لتحكم في الموضوع فنقضت الطاعة ببطلان الحكم المستأنف لصدوره في خصومة لم تتعد لبطلان إعلانها بلائحة الدعى لحصوله في قبرص في غير موطنه الكائن ببيروت حيث يوجد مقرها باعتبارها شركة لبنانية. وتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص والدفع ببطلان إعلان لائحة الدعى ثم حكمت بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١ بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المقضى به إلى ٢٥٦٨٨٤٦ ريال سعودي بعد خصم مبلغ أربعمائة ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالريال. طعنت الطاعة في هذا الحكم بالتميز بالطعن رقم ١٩٩٥/٨ كما طعنت فيه بالطعن رقم ١٩٩٥/٢٧. وقدم المكتب الفني مذكرة في الطعن الأول أبدى فيها للرأي بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الموضوع وقدم مذكرة في الطعن الثاني أبدى فيها الرأي بعدم قبوله.

وحيث أن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعى. رغم عدم توافر مناط اختصاصها وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات. كما رفض الدفع ببطلان إعلان الطاعة بلائحة الدعى رغم حصوله في مدينة ليماسول بقبرص حيث لا موطن لها ولا مقر. باعتبارها شركة لبنانية موطنها ومقر أعمالها في مدينة بيروت طبقاً للمستندات المقدمة منها إلى محكمة الاستئناف.

وحيث أن هذا النعي مردود. ذلك أنه وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات تختص محاكم البحرين بنظر الدعوى التي ترفع على غير بحريني إذا كانت تتعلق بالتزام نشأ مصدره في البحرين. ولما كانت المطعون ضدها قد أسست دعواها على سند من الاتفاق المبرم بينها وبين الطاعة في البحرين بتاريخ ١٩٨٣/٧/٥ فإن محاكم البحرين تكون مختصة بنظرها ولا يكون الحكم للمطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بذلك. وإذ استظهر الحكم وجود موطن للطاعة في مدينة ليماسول بقبرص حيث تم إعلانها بلائحة الدعوى من إقرارها بذلك في لائحة الاستئناف وبنى على ذلك قضاءه برفض الدفع ببطلان إعلانها فإن النعي عليه في هذا الشأن يكون في غير محله.

وحيث أن مما تتعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون ذلك أنه أخرج كشف الحساب الصادر من المطعون ضدها بتاريخ ١٩٨٩/٦/٣٠ ولم يعتد به كدليل لها لما قرره أنه لا يحمل ما يفيد صدوره من المطعون ضدها مع أنه محرر على أوراق تحمل عنوانها وموقع من مسئول الحسابات لديها كما أنها لم تجده أو تعترض عليه.

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان للخصم الحق في أن يقدم لمحكمة الموضوع ما يشاء لتقديمه من الأدلة التي يسمح بها القانون لإثبات ما يدعيه لا يقيد في ذلك إلا أن يكون تقديمها بالأوضاع المقررة في القانون. وعلى المحكمة أن ترى فيها رأيها وما إذا كانت تتعلق بوقائع النزاع منسجة فيها ثم تخضعها لمسلطان تقديرها. فلا يجوز لها استبعاد مستند قدم إليها ما دامت له قوة الإثبات في الدعوى دون أن تتناوله بالبحث والتمحيص وتقدير قيمته إلا إذا كان ذلك لأسباب قانونية وواقعية صحيحة، لما كان ذلك. وكان يحق للطاعة الاستناد إلى كشف الحساب الصادر من المطعون ضدها

بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣٠ لإثبات ما سددته لها من مبالغ بعد صدور الحكم المستأنف وتحديد رصيد مديونيتها حتى ذلك التاريخ. وكان البين من هذا الكشف أنه محرر على أوراق خاصة بالمطعون ضدها تحمل اسمها التجاري وموقع من محاسبها. ولم تذكر المطعون ضدها صدوره منها والاحتجاج به عليها فإن الحكم المطعون فيه إذا طرحه جانباً ولم يعتد به كهيئة للطاعة يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

وحيث أنه لما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه. وكان البين من كشف الحساب سالف الذكر أنه أورد المبالغ التي سددتها الطاعة بعد صدور الحكم المستأنف وحدد رصيد الطاعة المدين بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣٠ بمبلغ ٢٣٠٧٢٤١ ريال سعودي وهو ما يتفق ما أقرت به الطاعة في ملف التنفيذ رقم ١٩٨٨/٤٩٣١ للذي أمرت محكمة الاستئناف بإرفاقه وأصبح ضمن أوراق الدعوى إذ طلبت بتاريخ ١٩٩٠/١/٤ تعديل المبلغ الذي يجري به التنفيذ إلى ٢٤٥٦٨٤١ ريال بعد خصم المبالغ المسددة لها وقد أضاف الكشف بعد هذا التاريخ مبلغ ١٤٩٦٠٠ ريال لصالح الطاعة حصة أسهمها من أرباح المطعون ضدها فأصبح للرصيد المدين ٢٣٠٧٢٤١ ريال وهو ما يتعين الاعتداد به في تصفية الحساب بينهما حتى ذلك التاريخ يخصم منه ما يعادل ١٧١٤٤١/٩٢٠ دينار بحريني حصيلة ما استلمته المطعون ضدها من حصيلة بيع الأسهم المملوكة للطاعة بسعر الصرف في يوم ١٩٩١/٧/٢٨ تاريخ استلامه من محكمة التنفيذ. ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس.

وحيث أن بالنسبة لمصاريف الطعن فإن المحكمة ترى إلزام المطعون ضدها بمصاريف أحد الطعنين ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة. وإلزام الطاعنة بمصاريف الطعن الآخر.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعنين شكلاً وفي موضوعهما بنقض الحكم المطعون فيه وفي موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها مبلغ ٢,٣٠٧,٢٤١ ريال سعودي يخضم منه ما يعادل ١٧١٤٤١/٩٢٠ دينار بحريني بسعر الصرف بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٨ وتأيد الحكم فيما عدا ذلك. وبالإلزام المطعون ضدها بمصاريف أحد الطعنين ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة - وإلزام الطاعنة بمصاريف الطعن الآخر.

رئيس المحكمة

وكيل المحكمة

مستشار

مستشار

(١٥)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
إدارة المحاكم
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٥/١٦٥

التاريخ: ١٤١٦/٩/٢٢ هـ

رقم القضية: ٤/٢٧٢٣/٩٥/٠٢٠

الموافق: ١٩٩٦/٢/١١ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٦/٢/١١

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

القاضي بالمحكمة

مبعد رمضان الساعي

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٥/١٦٥

للطاعة: وكيلها المحامي

ضد

المطعون ضده: وكيله المحامي

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقدير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد للمدولة.

حيث أن الطعن استوفى لوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده تقدم إلى قاضي المحكمة الكبرى المدنية بطلب ضمنه أنه يدلين الطاعنة الأولى بكفالة وتضامن الطاعنين الثاني والثالث بمبلغ ١,٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي بموجب سبع كمبيالات مؤرخة ١٩٨٨/١/١ كل منها بمبلغ ٢٠٧١٤٣ دولاراً استحق سدادها في المدة من ١٩٨٩/٦/٣٠ إلى ١٩٩٠/١٢/٣١ وبلغت جملة قيمتها بالإضافة إلى الفوائد التي استحققت عليها حتى ١٩٩٤/١١/٣٠ مبلغ ١٧٥٨٦٢٠,٠٠٦ دولاراً لم يسدها أي من الطاعنين ولخشيته من تصرفهم في أموالهم وسحب أرصدهم من البنك فإنه يطلب أولاً وبصفة مستعجلة الحجز على حسابات الطاعنين بالبنوك العاملة بدولة البحرين ووضع شارة القيد بالحجز على كافة العقارات المملوكة لهم ثانياً وفي الموضوع بإلزامهم بالتضامن بأن يؤديوا له المبلغ سالف الذكر أو ما يعادله بالدينار البحريني والفوائد القانونية بواقع ١٠% من تاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ وحتى تمام السداد مع إلزامهم بالمصاريف وإذ رفض هذا الطلب وحددت جلسة لنظر الموضوع حيث قيدت برقم ٤/٢٧٢٢/١٩٩٥/٠٢ نفى المطعون ضدهم بعدم اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى لوجود نص في العقد المبرم بين الطرفين يقضي باختصاص محاكم نيويورك أو أي ولاية أخرى بالولايات المتحدة الأمريكية بنظر النزاع وبتاريخ ١٩٩٥/٦/١٧ قررت المحكمة الكتابة إلى مؤسسة نقد البحرين للحجز على حسابات الطاعنين فيما لا يجاوز المبلغ المطالب به على أن يلغى

هذا الأمر إذا قدم الطاعنان كفيلاً من المطعون ضده أو ضماناً بنكياً بالمبلغ المذكور أو ما سوف يحكم به والكتابة إلى إدارة التسجيل العقاري لوضع شارة القيد على عقارات الطاعنين بما لا يجاوز هذا المبلغ. تظلم الطاعنون من هذا القرار والمحكمة حكمت برفض التظلم استئناف الطاعنون بالاستئناف رقم ٨/٨١٩/٩٥/٣ ومحكمة الاستئناف العليا المدنية حكمت بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٩ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التمييز والمكتب الفني للمحكمة قدم مذكرة برأيه في الطعن.

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الترجمة الصحيحة لما ورد بشأن الاختصاص في الكمبيالات المقدمة من المطعون ضده هي أنه يجوز اتخاذ الإجراءات القانونية في محاكم ولاية نيويورك أو محاكم الولايات المتحدة الأمريكية أو أي مكان آخر وهو ما قصد به أي محكمة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية خلاف تلك الولاية يؤكد ذلك أن العلاقة بين الطرفين نشأت بالولايات المتحدة الأمريكية والحساب موضوع الدعوى مفتوح بها وكذلك تنفيذ عمليات هذا الحساب فضلاً عن أن سعر الفائدة يحتسب وفقاً لما يكون عليه بنيويورك بالإضافة إلى ما ورد بتلك الكمبيالات من تعهد الطاعنين بقبول الاحضاريات المرسلة لهم عن طريق الحامل لبريد الولايات المتحدة الأمريكية أو مع علم الوصول أو عن طريق البريد المنفوع مقدماً والموجه إليهم هذا إلى أن قانون المرافعات خلا من نص يمنع الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بنظر النزاع طالما أن أحد أطراف العلاقة أجنبي.

وحيث أن هذا للنعي غير مسيد ذلك أنه فضلاً عن أن مفاد ما تضمنته الكمبيالات المقدمة من المطاعم ضده من النص على أن أية إجراءات قانونية خاصة بالتنفيذ عليها ضد الموقع عليها أو أي حكم يصدر بموجبها يجوز اتخاذه في ولاية نيويورك أو في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية نيويورك أو في أي مكان آخر أن الأمر يتعلق بإجراءات التنفيذ وليس بتحديد المحاكم التي ترفع أمامها الدعوى وبالتالي لا تشمل الأمر بتوقيع الحجز التحفظي فإن هذا التحديد جاء جوازياً أما بالنسبة لمحاكم ولاية نيويورك أو في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية نيويورك أو في أي مكان آخر خارج الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما لا يسلب محاكم البحرين اختصاصها بنظر النزاع وإذا انتهى للحكم المطاعم فيه إلى تلك النتيجة فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون للنعي عليه في هذا الخصوص في غير محله.

وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطاعم فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبب ذلك أنه استند في قضائه برفض الاستئناف إلى أن المستندات المقدمة من المطاعم ضده كافية لاتخاذ الإجراء الوقتي وأن جسامه مبلغ الدين ومجادلة الطاعنين في أحقية المطاعم ضده تشكل أسباب جنية توجب توقيع الحجز استناداً إلى حكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات خاصة وأن ما قرره الطاعنون من ملاءتهم جاء مرسلأ لا تسانده الأوراق في حين أن شرط توقيع الحجز طبقاً للمادة سالفة الذكر هو قيام أسباب جدية يخشى معها من فرار المدعى عليه أو تهريب أمواله للخارج أو التصرف فيها بقصد عرقلة تنفيذ أو تأخير أي حكم أو إقرار يصدر في حقه وهو ما لم يقم المطاعم ضده للدليل عليه فضلاً عن أن تعامل الطاعنين مع بنك أجنبي بالولايات المتحدة الأمريكية وفتح حساب مصرفي

وتتفـيـذ عمـليـات الحـساب يـعد دليـلاً قوياً علـى أنـهم يـتمـتـعون بـسـمـعة طيـبة في ..
المعاملات المالية والتجارية وأن مركزهم المالي قوي ومتين.

وحيث أن هذا النعي غير سديد ذلك أن الحالات التي أجاز المشرع للمحكمة بنص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات أن تأمر بتوقيع الحجز على أموال المدعى عليه يجمعها خشية فقدان الدائن ضمان حقه وهو الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه وقد ترك المشرع للمحكمة التي تصدر هذا الأمر تقدير ذلك وإذ كان الحكم المطعون ضده قد استخلص بما للحكمة من سلطة تديرية قيام الأسباب الجدية التي توجب توقيع الحجز من كبر مبلغ الدين ومجانبلة للطاعنين في أحقية المطعون ضده له، وهو ما يتوافر فيه الخشية من التصرف في أموالهم بقصد عرقلة تنفيذ أي حكم أو قرار يصدر بحقهم أو تأخير تنفيذه فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً وبإلزام الطاعنين بالمصاريف ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة.

رئيس المحكمة

مستشار

مستشار

(١٦)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
إدارة المحاكم

للتاريخ: ١٤١٦/٥/٢٣ هـ
للموافق: ١٩٩٥/١٠/١٧ م

رقم القضية: ٨/٤١٧٩/٩٤/٢
رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الصغرى الأولى

بتاريخ ١٤١٦/٥/٢٣ هـ الموافق: ١٩٩٥/١٠/١٧ م

الهيئة الحاكمة للقاضي: محمد بويشيت

وبحضور أمين السر: خليفة راشد

صدر للحكم التالي

في الدعوى رقم: ٨/٤١٧٩/٩٤/٢

المرفوعة من بوكالته عن والده وكيله المحامي

بناية

ضد

المدعى عليه: ٥٩١٠١٧١٢١ وكيله المحامي

بواسطة: سفارة المملكة العربية السعودية المكتب الثقافي السعودي البحريني.

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة.

وحيث أن الوقائع تتحصل في أن للمدعى أقام هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩٩٤/٨/١م وسدد عنها الرسم القانوني ضد المدعى عليه قال شرحاً لها بأن المدعى عليه يستأجر منه فيلا سكنية بموجب عقد إيجار سنوي بمنطقة كرائة بمجمع رقم وذلك اعتباراً من ١٩٩٣/١٠/٢٠م حتى ٩٤/١٠/١٩م بواقع إيجار شهري قدره ٣٠٠ دينار ترك المدعى عليه للمأجور بنهاية شهر مايو ١٩٩٢م قبل انتهاء مدة العقد الذي ينتهي في ١٩٩٤/١٠/١٩م أصبح المدعى عليه مسئول عن سداد إيجار الفيلا المذكورة أعلاه وذلك للفترة من ٢٠/فبراير/١٩٩٤ حتى نهاية العقد في ١٩٩٤/١٠/١٩م " ٨ شهور" الأمر الذي ترصد في نمته مبلغ وقدره ٢٤٠٠ دينار بتاريخ ١٩٩٤/٥/٦ أرسل المدعي بواسطة وكيله إخطاراً إلى المدعى عليه بحثه فيه بضرورة سداد المبلغ المترصد بنمته إلا أنه لم يستجب لذا أقام المدعي هذه الدعوى مطالباً بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي إلى المدعي مبلغ وقدره ٢٤٠٠ دينار مع الفائدة القانونية حتى السداد التام وتضمينه بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة.

وأرفق تأييداً لدعواه بالمستندات التالية.

(١) صورة من عقد الإيجار.

(٢) صورة من الإخطار المرسل إليه المدعى عليه والمؤرخ

في ٩٤/٥/٦.

ولدى نظر الدعوى حضر وكيل المدعى وحضر وكيل المدعى عليه وتقدم بمذكرته قال شرحاً لها بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون بأنه لم يجب على المدعي أن يرفع الدعوى أولاً بطلب استصدار أمر أداء وحيث أن المدعي قد سلك طريق التقاضي العادي رغم أنه يطلب بإجراءات يزعم أنها له فإن دعواه تكون غير مقبولة لعدم رفعها

بالطريق الذي رسمه القانون لذلك وأفاد ذلك بأن المدعى عليه قد ترك الفيلا في ٢٠/يناير/١٩٩٤ وأن المدعى قد تسلم الفيلا بدليل الإخطار المرسل للمدعى عليه بالمطالبة بالإيجارات عن المدة من ٢٠/فبراير/٩٤م لأن الإيجارات تحتسب من ٢٠ من كل شهر وليس من أول الشهر وأفاد كذلك بأن المدعي وافق على خطاب للمدعى عليه المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٩٤م وذلك توقيعه بامتلائه والموافقة على الإخلاء في ٢٠/١/١٩٩٤م وأفاد أيضاً بأن المدعى عليه من أعضاء السفارة السعودية بدولة البحرين ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية مما لا يكون معه خاضعاً للمخاصمة المدنية بذلك طلب أولاً بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي يرسمه القانون. ثانياً: رفض الدعوى لعدم جدية المدعي فيما ذهب إليه. ثالثاً: رفض الدعوى لعدم خضوع المدعى عليه للمخاصمة المدنية أمام القضاء المدني البحريني وتضمنين المدعي بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة وأرفق بالمذكرة خطاب مؤرخ في ١٤/١٢/١٩٩٣م من المدعى عليه إلى المدعي يبلغه بالإخلاء ويستصدر من إدارة الكهرباء والماء عن أن المأجور قد أجر بتاريخ ١/٧/١٩٩٤م ثم تقدم وكيل المدعي بمذكرة رداً على ما جاء بمذكرة المدعي عليه قال فيها بأنه لما كان من شروط استصدار أمر الأداء أن يكون خالياً من النزاع بين الخصوم وهذا غير متوفر في هذه الدعوى حيث من الثابت وجود نزاع وخلاف بين المدعي والمدعى عليه حول أحقية الأخير في تركه الفيلا المفروشة قبل نهاية المدة المتفق عليها بسنة واحدة بدون سبب قانوني. وبدون أي إخلال من جانب المدعي كما أنه ليس صحيحاً ما ذكره المدعى عليه بموافقة المدعي له على تخليه عن الفيلا قبل المدة المتفق عليها بدليل أن المدعي أرسل إليه إشعاراً بتاريخ ٦/٥/١٩٩٥م يطالبه بالأجرة المتخلفة بزمته كما أفاد أيضاً بأن المدعى عليه تعاقّد مع المدعي على إيجار الفيلا

بصفته الشخصية كمستأجر عادي بغرض السكنى هو وعائلته ولم يتم التعاقد مع السفارة السعودية وبناء على ما تقدم بطلب بالالتفات عما أبداه المدعى عليه والحكم للمدعي بكافة اللطابات الواردة بلائحة الدعوى كما تقدم وكيل المدعى عليه بمنكرة كرر فيها ما جاء من دفع ذلك وكيل المدعى طلب حجز الدعوى للحكم.

وحيث أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم بجملة اليوم.

وحيث أنه متى وقع التعاقد على الورقة العرفية بنفسه أو بوكيل عنه نسبت إليه واعتبرت حجة بما ورد فيها عليه فلا يملك التحلل من حجيتها بسنن مبرر قانوني فإنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المدعى عليه حضر ولم يطعن بسوء على عقد الإيجار المنذل بتوقيع منسوب إليه فمن ثم المحكمة تأخذ به وتعول عليه وترى بأن العلاقة العقدية ثابتة بموجبه بين الطرفين فإنه لما كان ذلك فإنه لا يحق للمستأجر إنهاء عقد الإيجار بإرادته المنفردة قبل اكتمال المدة المتفق عليها وحيث أن طرفي العقد قد حدا بطريقة واضحة لا لبس فيها مدة العقد بسنة واحدة وذلك من تاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠م حتى ١٩٩٤/١٠/١٩م فإن نيتهما تكون قد اتجهت إلى وجوب سريان العقد لهذه المدة كاملة بحيث لا يسوغ لأي طرف منهما إنهائه قبل انقضاء هذه المدة بمفرد إرادته وحيث أن المدعى عليه قد تخلى عن شغل العين المؤجرة والانتفاع بها بنهاية شهر مايو ١٩٩٤م ولم يقل أن المدعى هو الذي حال بينه وبين هذا الانتفاع فإنه يكون ملزماً بالأجرة من ذلك يبدو حكم القانون واضحاً بأن عقد الإيجار ينعقد لمدة معينة يتفق عليها طرفاه ويلتزمان بها وينتهي العقد بانتهاء هذه المدة بناء على مشيئة المستأجر إذا أبدى رغبته في عدم تجديده بأن يوجه إليه المؤجر إنذاراً بذلك قبل انتهاء مدة العقد بمدة لا تقل عن شهر إذا كان العقد شهرياً ولا تقل عن شهرين إذا

كان العقد سنوياً أما قبل اكتمال مدة العقد المتفق عليها فلا يحق للمستأجر إنهائه بإرادته المنفردة وحيث أنه لما كان من شروط استصدار أمر الأداء أن يكون خالياً من النزاع بين الخصوم وحيث أنه غير متوافر في هذه الدعوى فإن المحكمة ترى بالاتفاق عن ما جاء به المدعى عليه من دفع وحيث أن المدعى عليه لم يأت بما يثبت بموافقة المدعى له على تخلية الفيلا قبل نهاية المدة المتفق عليها وحيث أنه لما كان الثابت بأن المدعى عليه تعاقد مع المدعي بصفته الشخصية كمستأجر عادي بغرض السكنى بذلك تكون أقوال المدعى عليه قد جاءت خالية من أي سند من الواقع أو القانون يدعمها مما يتعين بذلك بأن تطرح المحكمة وتلتفت عما جاء المدعى عليه من دفع فمن ثم المحكمة واستاداً على ما تقدم ترى بأن ذمة المدعى عليه مشغولة بالمبلغ المطالب به مما يتعين معه القضاء بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي مبلغاً وقدره ٢٤٠٠ دينار بحريني وذلك متخلف لإيجار الفيلا موضوع الدعوى من ٢٠/فبراير/٩٤ وحتى نهاية العقد في ١٩/١٠/١٩٩٤م ثمانية شهور بواقع ٣٠٠ دينار شهرياً وإلزامه بالفائدة القانونية بواقع ٣% من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد التام وحيث أن خاسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيلزم بها المدعى عليه وقد خسر الدعوى عملاً بالمادة ١٩٢ من أرقام.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي مبلغاً وقدره ٢٤٠٠ دينار بحريني مع الفائدة القانونية بواقع ٣% من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد التام وتضمينه بالرسوم والمصاريف وعشرين دينار أتعاب للمحامية.

القاضي

(١٧)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم
مَحكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٧/٢٥

التاريخ: / / ١٤ هـ

رقم القضية: ١٩٩٥/٤٩٦

الموافق: ١٣/٤/١٩٩٧م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بـ بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٧

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة رئيس المحكمة

وعضوية المستشارين

القاضي بالمحكمة

مسعد رمضان الساعي

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٧/٢٥

الطاعن: وكيله المحامي

ضد

المطعون ضدهم: ١-

٢-

٣-

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه للقاضي المقرر والمرافعة وبعد المدولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن وآخر الدعوى رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٩٥ أمام المحكمة الكبرى المدنية بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعاً بالتضام للمطعون ضدهما الأول والثانية تعويضاً قدره خمسين ألف دينار عن وفاة ابنتهما صفاء في حادث وقع بدولة الكويت بسبب فيه بخطئه المدعى عليه الثاني أثناء قيادة سيارته المؤمن عن حوائثها من الطاعن وأدين عن ذلك جزائياً من محكمة المرور بالكويت، كما طلب المطعون ضده الثالث تعويضاً قدره عشرة آلاف دينار عن إصابته في ذات الحادث. حكمت المحكمة للمطعون ضدهما الأول والثانية بتعويض موروث قدره خمسة آلاف دينار يوزع بينهما حسب الفريضة الشرعية وتعويض قدره خمسة آلاف دينار لكل منهما ومبلغ ثلاثة آلاف دينار تعويضاً للمطعون ضده الثالث. استأنف الطاعن بالاستئناف رقم ٨١٣ لسنة ١٩٩٦ ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من وعلى غير ذي صفة ومحكمة الاستئناف العليا حكمت بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠ برفض الدفيعين وتأبيد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن

في هذا الحكم بطريق التمييز، وقدم المكتب الفني للمحكمة مذكرة أبدى فيها رأيه في الطعن.

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد يدعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أنه أسمن قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة على أن شهادة التأمين تحمل عبارة: " طرف الثالث " وأنها تغطي الأضرار التي تلحق بهذا الطرف من الحوادث التي تسببها السيارة المؤمن عليها وفقاً لقانون البلد الذي وقع فيه الحادث مع أن هذه الشهادة لا علاقة لها بموضوع الدعوى لأنها قاصرة على تغطية الأضرار التي تنشأ عن حوادث سير السيارة عبر البلدان التي لم تتضمن إلى بطاقة التأمين الموحدة وواقع الأمر أن الحادث تم في دولة الكويت وهو مغطى بموجب أحكام البطاقة التي تحمل رقم ٦٣٥٦٩ الصادرة بناء على اتفاقية التأمين الموحدة والتي انضمت إليها دولة البحرين بموجب المرسوم رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ ووفقاً لنص الفقرة الرابعة من تلك الاتفاقية فإن الطاعن بصفته لا يسأل إلا عن التعويض عن الحوادث التي تقع بدولة البحرين وبشروط اتخاذ الإجراءات اللازمة المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من تلك المادة.

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك بأنه لما كان مفاد نص المادة الثانية من اتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية والتي انضمت إليها البحرين بموجب المرسوم رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ أن يكون تعويض الحوادث الناجمة عن السيارات طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها قانون التأمين الإجباري في الدول التي يقع فيها الحادث، وكان الطاعن بصفته قد اصدر للمؤمن له وثيقة تأمين وبطاقة تأمين موحدة طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية تحمل رقم ٦٣٥٦٩ وتضمنت وثيقة التأمين ما يفيد أنها

شهادة تأمين طرف ثالث خارج حدود البحرين الجغرافية، وكان الحادث المطالب بالتعويض عنه قد وقع بدولة الكويت، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً وبما لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق إلى أن الطاعن لم يقدم قانون تلك الدولة بما لازمه تطبيق أحكام القانون البحريني في هذا الشأن باعتبار القانون الوطني والذي يعطي للمضرور الحق في إقامة الدعوى المباشرة قبل المؤمن، كما عرض الحكم لم آثاره الطاعن بشأن عدم اتباع وبستاريخ المطعون ضدهم الإجراءات المنصوص عليها في وثيقة التأمين بإخطار المكتب الموحد عن الحادث وتوجيه المطالبة إليه لاتخاذ الإجراءات اللازمة لطرف التعويضات ورد عليه رداً سليماً بأن عدم سلوك هذا الطريق لا يسقط حق المضرور في الالتجاء إلى القضاء والمطالبة بحقه، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن بفساد الحكم في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق لا يكون مسديداً.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

وحيث أن المحكمة تلزم الطاعن بصفته بالمصاريف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وألزمت الطاعن بالمصاريف مع مصادرة الكفالة.

رئيس المحكمة

مستشار

مستشار

(٨)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم

للتاريخ: ١٦/٧/١٤١٢هـ

رقم القضية: ٧/٥١٣٣/١٩٩٠/٠٢

للموافق: ١٠/١/١٩٩٢م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة للصغرى الخامسة

بتاريخ ١٦/٧/١٤١٢هـ الموافق ١٠/١/١٩٩٢م

الهيئة الحاكمة القاضي أحمد يعقوب كمال

وبحضور أمين السر مكي أحمد حسين

صدر الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٧/٥١٣٣/١٩٩٠/٠٢

المرفوعة من المدعي..... وكيله المحامي.....

العنوان :

ضد

المدعى عليه: بصفته صاحب مكتب للسياحة

والسفر بالمملكة العربية السعودية وكيله المحامي.....

العنوان: السعودية

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة.

وحيث أن واقعة هذه الدعوى تتحصل حسبما أثبتتها أوراقها ومستنداتها
في أن المحامي بوكالته عن المدعي بحريني الجنسية
أقام الدعوى ضد المدعى عليه صاحب مكتب للسياحة
والسفر بالمملكة العربية السعودية سعودي الجنسية بلائحة قيدت بتاريخ ١٣/
١١/١٩٩٠ وسدد عنها الرسم القانوني لدى قسم الشكاوى قال فيها أنه
بموجب عقد موثق لدى كاتب العدل برقم ٥٤٠٦/ تم الاتفاق بين المدعي
والمدعى عليه على أن يقوم الأول بتزويد الثاني بالركاب لقاء عمولة قدرها
..... دينار عن كل راكب في السيارات العامة أما السيارات الخاصة
فتكون العمولة المتفق عليها ١٠٠ دينار عن كل سيارة.

وحيث أن المدعي قام بتزويد المدعى عليه بالركاب حسب المتفق عليه
في البند أولاً من العقد، وحسب الكشف المرفق ضمن حافظة مستنداته وحيث
أن المدعى عليه امتنع عن الوفاء بالتزاماته رغم مطالبته مراراً بالطرق
الودية وإشعاره عن طريقه بضرورة سداد ما بذمته الموكلة وذلك بموجب
خطابه المؤرخ في ١٥/٧/١٩٩٠ إلا أنه لم يبد تجاوباً الأمر اقتضى إقامة
هذه الدعوى ملتصقاً من عدالة المحكمة للحكم لموكله بالطلبات التالية:

أولاً: كطلب مستعجل: بمنع المدعى عليه من السفر حيث أن المدعى
عليه أجنبي ويخشى مغادرته البلاد.

ثانياً: إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعي مبلغ دينار مع
الفوائد بواقع ١٠% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.
ثالثاً: تضمينه رسوم ومصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة.

وحيث أن وكيل المدعي استدل على الدعوى بحافظة مستندات اشتملت على المبررات الآتية:

١- صورة من الاتفاق المبرم بين المدعي والمدعى عليه والموثق لدى كاتب العدل تحت رقم ٩٠/٥٤٠٦ وهو مؤرخ في ١٩٩٠/٥/٦ ومزىل بتوقيع الطرفين.

٢- صورة من إشعار صادر من وكيل المدعي للمدعى عليه بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ يحثه على تسوية رصيده المدين وقدره ديناراً.

ولدى نظر الدعوى حضر وكيل المدعي بتوكيل رسمي خاص برقم ١٩٩٠/٢٥١٢ شوهد وأعيد إليه وطلب تبليغ المدعى عليه على العنوان التالي : المملكة العربية السعودية

وقد قررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة السبت ١٩٩١/١/٥ لتبليغ المدعى عليه على هذا العنوان مع إرفاق لائحة الدعوى.

وبجلسة ١٩٩١/١٠/١٦ حضر المحامي عن المدعى عليه بتوكيل رسمي خاص برقم ١٩٩٠/٣٢٠٣ وأرفق صورة منه بملف الدعوى وقدم مذكرة برده على الدعوى دفع فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع واستند في ذلك بنص المادة (١٤) وما يليها على الاختصاص الدولي لمحاكم البحرين، وبينت تفصيلاً بالمادة (١٥) الحالات التي تكون لمحاكم البحرين الاختصاص بنظر نزاع يرفع على غير البحريني الذي ليس له موطن أو محل إقامة في البحرين وقال بأنه لما كانت أي من هذه الحالات لا تنطبق على هذا النزاع فليس للمدعى عليه موطن مختار في البحرين ولم يكن الالتزام قد نشأ أو نفذ فيها وغيرها، فإنه يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع.

ولما كان الدفع بعدم الاختصاص هو دفع شكلي يترتب عليه عدم نظر الموضوع ولكل ما تقدم فإن موكله يلتزم بالحكم بعدم اختصاص المحكمة دولياً بنظر النزاع وتحمل رفعها المصروفات والرسوم ومقابل أتعاب المحاماة.

وحيث أن نائب وكيل المدعي صمم على الطلبات وطلب حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم منكرات.

وحيث أن وكيل المدعى عليه قال أتمسك بما جاء في مذكرتي بالفصل في الدفع الشكلي المتعلق بعدم اختصاص المحكمة دولياً مع الاحتفاظ بحق موكلي بالرد على الدعوى موضوعاً في حالة قبول المحكمة نظر النزاع بالاختصاص.

وحيث أن المحكمة قررت تأجيل الدعوى لجلسة الأربعاء ١٩٩١/١٢/٤ للفصل في طلب وكيل المدعى عليه الشكلي ومد أجل النطق به لجلسة السبت ١٩٩٢/١/١١ و لجلسة اليوم.

وحيث أنه بالنسبة للدفع بعدم الاختصاص الدولي لمحاكم البحرين ومن ضمنها هذه المحكمة والذي أبداه وكيل المدعى عليه فالمقرر طبقاً لنص المادتين ١٤ و ١٥ من قانون المرافعات البحريني والثتان تمسك بهما وكيل المدعى عليه تختص محاكم البحرين بنظر الدعاوى التي ترفع على غير البحريني الذي له موطن أو محل إقامة في البحرين وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع في الخارج كما تختص بنظر الدعاوى التي ترفع على غير البحريني الذي ليس له موطن أو محل إقامة في البحرين إذا كان له في البحرين موطن مختاراً وإذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في البحرين أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها أو كانت

متعلقة بإفلاس أشهر فيها إضافة إلى باقي الحالات الواردة بالمادة (١٥) وهي بعيدة عن موضوع الدعوى الماثلة.

وحيث أنه لا خلاف على أن المدعى عليه غير بحريني وليس له محل إقامة أو موطن بالبحرين وبالتالي لا يتعد اختصاص محاكم البحرين بالنسبة له طبقاً لنص المادة (١٤) سالف البيان كما أن الأوراق قد جاءت خالية مما يفيد وجود موطن مختار له في البحرين كما أن الثابت من الاتفاق المبرم بين المدعي والمدعى عليه والمقدم صورة منه في الدعوى أن محل الالتزام وتنفيذه يكون خارج البحرين وليس في البحرين حيث أن البند أولاً من هذا الاتفاق ينص على أن يتعهد الطرف الثاني وهو المدعى عليه بتمويل الطرف الأول وهو المدعي بالميارات اللازمة لنقل الركاب إلى خارج البحرين عند طلب الطرف الأول سواء كانت السيارة خاصة لمجموعة من الركاب أو عامة كما أن المبلغ المطالب به غير موجود داخل البحرين ولم يثبت المدعي إن كان للمدعى عليه أموالاً في البحرين حتى يمكن له الحجز عليها في حدود المبلغ المطالب به واستصدار حكم له بالتنفيذ عليها، أما كون أن الاتفاق المشار إليه قد تم توثيقه لدى كاتب العدل بنوالة البحرين فهذا لا يؤثر على الحالات المنصوص عليها في المادتين (١٤ و ١٥) سالفتي البيان.

لما كان ذلك فإن المحكمة لا ترى وجهاً لاختصاص محاكم البحرين دولياً بنظر الدعوى عملاً بنص المادتين ١٤ و ١٥ من قانون المرافعات البحرينية ويكون الدفع المبدى من وكيل المدعى عليه في هذا الشأن قائماً على ما يسانده من الواقع والقانون وتستجيب إليه المحكمة وتقضي بعدم اختصاصها دولياً بنظر الدعوى وبالتالي بعدم الفصل في طلب وكيل المدعي المقدم إلى المحكمة بتاريخ ١٩٩٢/١/٨ بإعادة الدعوى للمرافعة لإحالتها إلى خبير محاسبي.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الدفع الشكلي المبدى من وكيل المدعى عليه وبعدم اختصاص محاكم البحرين دولياً بنظر الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ٥٠ دينار مقابل أتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه المحامي

القاضي

(١٩)

دولة قطر.

وزارة العدل.

رقم الاستئناف ١٩٩٢/٣٩

التاريخ ١٩٩٢/١١/٧

المحاكم العدلية

محكمة الاستئناف

النوطة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير

دولة قطر

برئاسة الأستاذ: خليفة الكبيسي (نائب رئيس محكمة الاستئناف)

وعضوية كل من الأستاذ: يوسف الزمان نائب رئيس محكمة الاستئناف.

والأستاذ: عبد الرحيم للقاضي عضو محكمة الاستئناف.

بحضور كاتب الجلسة السيد: صلاح متولي

وفي حضور:

المستأنف:

المستأنف ضده:

حكمت المحكمة: بعد سماع المرافعة الشفوية ومطالعة الأوراق.

حيث أن وقائع الدعوى وأسانيد الطرفين فيها وأوجه دفاعهما سبق أن أحاط بها تفصيلاً الحكمان للصادران من المحكمة المدنية الكبرى، أولهما بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨، والثاني بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠، فحيل في بيان ذلك إليهما، وإنما توجز في أن المستأنف (.....بريطاني الجنسية) أقام للدعوى العمالية رقم ١٩٨٩/٤٣ ضد المستأنف عليها (مؤسسة بريطانية الجنسية) أمام محكمة العمل طالباً إلزامها أن تؤدي له مبلغ ٩٩,٧٠٢/٥٠ ريالاً، عبارة عن ٨٨,٨٢٦ ريالاً استحقاق تعويض

نهاية الخدمة ١٠,٨٧٥/٥٠ ريالاً مقابل أجرة ٢٣ يوماً إضافية قام بالعمل فيها، مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة، قولاً بأنه ارتبط مع المستأنف عليها بعقدي عمل، الأول بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٢ تم التوقيع عليه في لندن للعمل في قطر عندما كانت المستأنف عليها غير ذات مسئولية محدودة، والثاني بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٧ تم التوقيع عليه في قطر بعد أن أصبحت ذات مسئولية محدودة، وبتاريخ ١٠/٨/١٩٨٩ استقال من عمله، فطالب المستأنف عليها أن تؤدي له المبلغ المطلوب، إلا أن المستأنف عليها رفضت الاستجابة لطلبه بدعوى أن العقد الأول توقع في لندن متضمناً ما يفيد خضوعه للقانون الإنجليزي وأن عقد العمل الثاني، فإنه وإن كان قد تم توقيعه في قطر غير أنه نص على أن الأجر المحدد به يشتمل على تعويض نهاية الخدمة وأية تعويضات أخرى، مما حدا به إلى رفع دعواه بطلبائه المتقدمة تطبيقاً لأحكام المادتين ٢٤، ٤٦ من قانون العمل القطري، ثم قصر المستأنف في مذكرته المؤرخة ١١/١٢/١٩٨٩ تعويض نهاية الخدمة على مبلغ ٥٥,٤١٦ ريالاً لأن عمله بدا لدى المستأنف عليها في نوفمبر سنة ١٩٨٢، ليصبح مجموع ما يطالب به هو ٦٦,٢٩١/٥٠ ريال، وبتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٠ أحالت محكمة العمل للدعوى إلى المحكمة المدنية الكبرى التي أضحت مختصة بالفصل فيها بعد العمل بقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ حيث تقيدت برقم ٨٧٩/١٩٩٠ مدنية كبرى. وحيث أن دفع وأوجه دفاع المستأنف عليها تجمل في النقاط التالية:

أولاً بصفة أصلية:

(١) عدم اختصاص القضاء القطري بنظر الدعوى وانعقاد الاختصاص بذلك للقضاء الإنجليزي، لأن إرادة الطرفين الصريحة كتابة اتجهت إلى اختصاص القانون والقضاء الإنجليزي بالفصل في أي نزاع

ينشأ بينهما حول العقدين المبرمين بينهما، نظراً لما هو ثابت من العقدين بأن القانون الإنجليزي هو الواجب للتطبيق على تفسير هذين العقدين، كما وأن الطرفين أجنب، وتحرر العقدان مع المركز الرئيس في لندن، فضلاً على أن المستأنف معار إلى المستأنف عليها من الجهة التي يعمل فيها أصلاً، وأن تم تكليفه بالعمل في فرع المستأنف عليها بالدوحة.

(٢) عدم قبول الدعوى لأن أحكام قانون العمل لا تسري على علاقة العمل بين طرفيها تطبيقاً لأحكام المادة الأولى من هذا القانون، إذ أن مكتب المستأنف عليها بالدوحة لا يعمل به أكثر من خمسة أفراد ولا يدار بشمة آلات ميكانيكية.

ثانياً: بصفة احتياطية:

(١) عدم أحقية المستأنف في تعويض نهاية الخدمة لأن العقدين تضمننا بأن راتبه يشمل كافة التعويضات، ومن ناحية أخرى فإن قدر هذا التعويض وفقاً لأحكام قانون العمل هو ٢٦,٢٢٢ ريالاً.

(٢) أن المستأنف حصل على جميع إجازاته الرسمية كاملة فلا يستحق ما يطالب به عن عمل إضافي طوال مدة خدمته.

وخلصت المستأنف عليها إلى التمسك أصلياً بدفعها واحتياطياً رفض الدعوى، ومن باب الاحتياط الأكثر رفضها فيما يزيد على مبلغ ٢٦,٣٥٠ ريالاً.

وحيث أن محكمة أول درجة قضت في حكمها الأول الصادر بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨ بتدب خبير حسابي (الدكتور حلمي البشبيشي أستاذ المحاسبة) لبيان مكافأة نهاية الخدمة والأجر عن الأعمال الإضافية وبديل الإجازات المستحق للمستأنف وفقاً لعقدي العمل والقانون الإنجليزي، وأيضاً بيان ذلك

وفقاً لقانون العمل القطري، وقد خلصت المحكمة في أسباب هذا الحكم إلى أن القانون الأول هو الواجب التطبيق على النزاع، لأن الطرفين يحملان الجنسية البريطانية وموطنهما الحالي في بريطانيا التي هي مرسى أعمالهما المشترك.

وبتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ أودع السيد الخبير تقريره، الذي خلص فيه من مطالعة أوراق الدعوى ومستندات الطرفين ومناقشة وكيليهما إلى أنه: أولاً: في حالة ما إذا كان القانون الإنجليزي الواجب التطبيق ووفقاً لما تضمنه عقدا العمل المبرم أولهما بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ في لندن وثانيهما بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٥ في الدوحة فإن المستأنف لا يستحق تعويض نهاية الخدمة أو أجراً عن عمل إضافي أو بدل عن إجازات نهاية الأسبوع والإجازات الرسمية. ثانياً: وفي حالة تطبيق أحكام قانون العمل القطري فإنه باحتساب تعويض (مكافأة) نهاية الخدمة وفقاً لهذه الأحكام يكون المستحق للمستأنف مبلغ ٣٦,١١٤ ريالاً وأما بالنسبة لبذل الإجازات الرسمية فلا يستحق المستأنف شيئاً من ذلك لأنه حصل وفقاً لما ذهبت إليه المستأنف عليها على إجازاته كاملة، ولم يقدم هو ما يثبت ادعاؤه في هذا الخصوص، وبفرض أنه عمل في أيام الإجازات التي يدعيها فلا يستحق عن ذلك بدلاً وفقاً لما تنص به المادة (٤٠) من هذا القانون.

وفي جلسة ١٩٩٢/١/٩ تقدم المستأنف بذاكرة أصر فيها على أن القانون القطري هو الواجب التطبيق مصراً أيضاً على طلباته، ركناً في إثبات أيام العمل الإضافي إلى اليمين الحاسمة يوجهها إلى مدير المستأنف عليها بالصيغة المبينة بالذاكرة، كما تقدم بحافظة مستندات اشتملت على صورة من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في الاستئناف رقم

١٤٠٨/٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢ وقدم الحاضر عن المستأنف عليها منكرة بذات الجلسة أصر فيها على ما أبداه من دفع وأوجه دفاع. وحيث أنه بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠ أصدرت محكمة أول درجة حكمها الثاني الذي قضى برفض الدعوى وألزمت المستأنف بالمصاريف استناداً إلى ما تضمنه تقرير الخبير أنه وفقاً للقانون الإنجليزي الواجب التطبيق وما تضمنه العقدان المبرمان بين الطرفين فإن راتب المستأنف يغطي مخصصاته شاملة مكافأة نهاية الخدمة أو أية مستحقات.

وحيث أن المستأنف لم يرقه الحكم المذكور فاستأنفه بصحيفة أودعها قلم الكتاب في ١٩٩٢/٣/١٢ بتدبير رقم ١٩٩٢/٣٩ معلنة قانوناً طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم للمستأنف والحكم له بطلباته، وقد استند في استئنافه إلى الأسباب التالية:

أولاً: أنه لا زال يتمسك بأن قانون العمل القطري هو الواجب التطبيق وليس القانون الإنجليزي، نظراً لأن العقدين كانا إبرامهما من أجل العمل في قطر وتم تنفيذهما فيها كما أن عقد العمل الثاني الذي أبرم في قطر أشار بأن الأجر يشمل مكافأة نهاية الخدمة والحقوق الأخرى وفقاً لقانون العمل القطري.

ثانياً: أن المستأنف ضدها لم تقدم ما يثبت اشتراكها عن المستأنف في صندوق المعاش للتقاعد في إنجلترا.

ثالثاً: أن مكافأة نهاية الخدمة إنما هي حق يترتب بطبيعته بعد انتهاء الخدمة فعلاً حيث تجرى حساباتها المقررة قانوناً ولا تعرف هذه الحسابات قبل انتهاء الخدمة فعلاً.

رابعاً: أنه يستحق بدلاً عن ساعات العمل الإضافية التي عملها ويركن في إثبات ذلك إلى اليمين الحاسمة يوجهها إلى المستأنف عليها بالصيغة المبينة بصحيفة الاستئناف.

وحيث أن الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى سائر أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبولاً شكلاً.

وحيث أنه في جلسة المرافعة مثل الطرفان، وأصر المستأنف على استئنافه، بينما تقدمت الشركة بمذكرة اعتصمت في ختامها أصلياً بما سبق أن أبدته من دفع و دفاع أمام محكمة أول درجة واحتياطياً رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث أنه من المقرر وفقاً لنص كل من المادتين ١٦٩، ١٧٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف وعليها أن تنتظر الاستئناف على ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة أول درجة، ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء التي أغفلت الفصل فيها أو التي فصلت فيها بغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي فيه متى كان للحكم قد صدر لصالحه في الدعوى وكان لم يثبت تنازله عن التمسك بشيء من هذه الأوجه صراحة أو ضمناً (التعليق للدكتور أحمد أبو الوفاء، على المادتين ٢٣٢، ٢٣٣ من المرافعات المصري، نقض ١٩٦٧/١/٢٦ الطعن ٤٥ سنة ٢٣٣٣ق، ١٩٥٣/١/٢٩ الطعن ٣٠٥ سنة ٢٠٢٠ق) وإذا كان الثابت من الأوراق أن المستأنف ضدها تمسكت أصلياً بعدم اختصاص القضاء القطري بنظر النزاع إذا اتجهت إرادة الطرفين على عقد الاختصاص للقضاء الإنجليزي مستنداً على ذلك من النص في العقدين على أن القانون الإنجليزي الواجب

التطبيق في تفسير العقدين وأن الطرفين أجنبى وتم تحرير العقدين بالمركز الرئيسي للمستأنف عليها في لندن، ولم تتناول محكمة أول درجة هذا الدفع في حكمها صراحة، وإنما في قضائها في النزاع المطروح ما ينطوي ضمناً باختصاصها بنظره، ومن ثم يغزو هذا الدفع مطروحاً على المحكمة الاستئنافية خاصة وأن المستأنف ضدها تمسكت به أمام محكمة أول درجة.

وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم، هو بيان الحدود التي تبأشر فيها الدولة سلطاتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تبأشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أي بيان الحدود التي تبأشر فيها محاكم الدول الأجنبية هذه الوظيفة، فالمشرع في كل دولة يصنع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترط معظم الدول في الأخذ بها الاختصاص القضائي الدولي وهي:

أولاً: مبدأ قوة التنفيذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقة التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً: اختصاص محكمة موطن المدعى عليه.

ثالثاً: اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً مادياً.

رابعاً: اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به، ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمحل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار، وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في

دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها انعقد الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً: جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاة الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً: الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة (تتازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق ص ٤٤ وما بعدها) ..

وإذا كان مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنه لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها، من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية (القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة البند ١٩٧، ولا يوجد تلازم بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي، بمعنى أن المحكمة المختصة يصح أن تطبق في النزاع قانوناً غير قانونها، فيصح أن نقضي قواعد الاختصاص القضائي باختصاص محكمة معينة بينما نقضي قواعد الاختصاص التشريعي تطبيق قانون آخر غير قانوني من المحكمة، وإن كان ذلك لا يمنع أن يؤثر أحدهما في الآخر مثل التزام المحكمة التي يعقد لها الاختصاص بتطبيق ما يقضي به النظام العام الوطني على المنازعة المطروحة (المرجع الأول ص ١٤، للمرجع الثاني البندان ٢، ١٦٠) وإذا كان ذلك وكان المشرع القطري لم يعالج للقواعد التي تبين حدود ولاية القضاء لمحاكم قطر أي الاختصاص القضائي الدولي على غرار ما نهجت بعض التشريعات ومنها المشرع المصري في قانون لا. ر. ف. ع. ١٩٦٤، إذ جمع هذا القواعد في صيغة واحدة

أفراد لها الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب الأول - المواد من ٢٨ إلى ٣٥، وقد عقد في للبند الثاني من المادة ٣٠ الاختصاص لمحاكم مصر إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فيها أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها، إلا أن المشرع القطري كان ينص في المادة الثانية من القانون رقم (٤) سنة ١٩٦٢ بإنشاء محكمة العمل الذي رفعت الدعوى في ظلّه على اختصاص محكمة العمل دون غيرها بالفصل في جميع الدعاوى المتعلقة بتطبيق أي حكم من أحكام قانون العمل وكذلك جميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ الأحكام الصادرة منها وذلك أياً كانت جنسية الخصوم، ثم ألغى المشرع محكمة العمل بالمادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات رقم (١٣) سنة ١٩٩٠ وحلت محلها في نظر ما كانت تختص بنظره من منازعات المحاكم المدنية - المحكمة المدنية للصغرى والمحكمة المدنية الكبرى - حسب قيمة الدعوى، وقاضي التنفيذ بصدد منازعات التنفيذ وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (٤) من مواد الإصدار وللمواد ٢٢، ٢٤، ٣٦٣. من مواد القانون لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن عقد العمل الثاني قد تم انعقاده في قطر، وأيضاً فإن كلاً من عقدي العمل تم تنفيذهما في قطر، كما أن ما يطالب به المبتأنف - المبتأنف ضدها من مكافأة نهاية خدمته ويدل عمله في بعض أيام الإجازات الرسمية ذلك من المنازعات الناشئة عن تنفيذ العقدين، وهما من المنازعات التي ينظمها قانون العمل القطري، الأمر الذي تكون معه الدعوى وفقاً للمبدأ الرابع من المبادئ القانونية المتقدمة من اختصاص القضاء القطري بنظرها ما تدعيه المبتأنف ضدها بغير دليل عليه بأن إرادة الطرفين في عقدي العمل اتجهتا على اختصاص القضاء الإنجليزي بنظر ما قد ينشأ عن تنفيذ العقدين من منازعات، ومن ثم يضحى الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر

الدعوى في غير محله خليقاً برفضه (راجع نقض مصري ١٩٨٢/٥/٣ الطعن رقم ١٩٣٢ سنة ٥١ق).

وحيث أنه عن مطالبة المستأنف للمستأنف ضدها ببلغ ١٠,٨٧٥/٥٠ ريالاً كبذل عن عمله في بعض أيام الإجازات الرسمية على النحو المبين بصحيفة افتتاح الدعوى، فإنه أياً كان القانون الواجب التطبيق على هذه المطالبة أو ما تضمنه كل من عقدي العمل من أحكام بشأنها، فإن الثابت من المستندات أرقام ٧، ٨، ٩ المرفقة بتقرير الخبير والتي لم يطعن عليها وكيل المستأنف بأي طعن لدى مناقشته عنها بمعرفة الخبير في ١٩٩١/٩/٢٢ أنها تضمنت بأن المستأنف كان معاراً من المستأنف ضدها إلى جهات حكومية خلال مدة تنفيذ العقدين وأن هذه الجهات أكدت بأن المذكور حصل خلال هذه المدة على كامل إجازاته الرسمية ومن ثم تغدو تلك المطالبة على غير سند من الواقع أو القانون متعيناً للقضاء برفضها، وإذ كان ذلك فإن المحكمة لا ترى محلاً لتوجيه اليمين الحاسمة لإثبات المطالبة المذكورة، طالما تكذبها مستندات صادرة عن جهات حكومية ولم يطعن على هذه المستندات بأي طعن (راجع التعليق على نصوص قانون الإثبات المصري للدكتور أحمد أبو الوفا - الطبعة الثالثة في صدد المادة ١٤ ص ٣٤٦) لما كان ذلك فإنه يتعين تأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به المطالبة المذكورة.

وحيث أنه عن المطالبة بمكافأة (تعويض) نهاية الخدمة، فإنه لا خلاف بين الطرفين أنهما يرتبطان بعقدي عمل، أولهما المبرم بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ وثانيهما المبرم بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٥، ومن المستقر عليه في فقه القانون الدولي الخاص أن قواعد الإسناد في قانون القاضي ترشده إلى القانون الواجب التطبيق على العلاقة القانونية ذات العنصر الأجنبي، وإذا كان التشريع القطري خلا من نصوص تعالج هذه القواعد إلا أنه وفقاً للمادة

الثانية من قانون المواد المدنية والتجارية يمكن أن تؤخذ منها قاعدة إسناد مؤداها أن المشرع أخضع العقد لسلطان الإرادة، وهي قاعدة إسناد نصت عليها كثير من الدول في تشريعاتها، واستقر القضاء عليها في أغلب البلدان، وهي تعني تطبيق قانون إرادة المتعاقدين، وهو ما يعني في القانون الدولي الخاص تطبيق القانون الذي اختاره المتعاقدان صراحة أو ضمناً على العقد في جميع نواحيه من أركان انعقاد وشروط صحته وإثباته وترتيب آثاره وذلك فيما عدا الأهلية والشكل لأنهما لا يتخلان في واقع الأمر في نطاق العقد، وإن كانت حرية المتعاقدين في هذا المجال غير مطلقة، بل تخضع لجملة قيود أهمها النظام العام والغش نحو القانون والمصلحة الوطنية (تتازع القوانين للدكتور جابر جاد عبد الرحمن طبعة سنة ١٩٦٤ ص ٢٧٠) ومن ثم يتعين الأخذ بقاعدة إرادة المتعاقدين في اختيار القانون الواجب التطبيق على المطالبة المذكورة، وإذا كان الطرفان لم يفصحا صراحة في العقدين عن هذا القانون، فلا مناص من التعرف على إرادتهما الضمنية في هذا الشأن، لما كان ذلك فإن المحكمة ترى أن إرادتهما الضمنية ارتضت تطبيق القانون الإنجليزي على العقد الأول ويطبق قانون العمل القطري على العقد الثاني، ذلك أنه وإن اتفق للعقدان في أن طرفيهما ذا جنسية واحدة، ومحل تنفيذهما واحد في دولة قطر وما تضمناه من أن تفسيرهما يخضع للقانون الإنجليزي، إلا أن هناك من أوجه لاختلاف بين العقدين التي تنهض باستخلاص اتجاه إرادتهما الضمنية إلى المفارقة في القانون الواجب التطبيق عليهما، إذ أن العقد الأول تم إبرامه في لندن مع مركز المستأنف ضدها الرئيسي فغفلا النص على منح المستأنف مكافأة نهاية الخدمة نظراً لأن المستأنف من المشمولين بنظام المعاشات وهو نظام اشتراك اختياري يتم تطبيقه على البريطانيين العاملين في الدخل أو في الخارج، وذلك وفقاً لما تضمنه المستند

الخامس المرفق بمحاضر أعمال الخير، بينما عقد العمل الثاني تم إبرامه عن مدة لاحقة في الدوحة مع فرع المستأنف ضدها في قطر، وقد نص على أن الراتب يشمل كل حقوق المستأنف بما فيها مكافأة نهاية الخدمة وأي حقوق تنص عليها قوانين العمل القطرية ومنها مكافأة نهاية الخدمة، كما نص على أن بدل العمل في أيام الأعياد الرسمية المقررة في قطر يتم صرفه بناء على تقدير من صاحب العمل.

وحيث أنه متى استقر ما تقدم بأن القانون الإنجليزي هو الواجب التطبيق على عقد العمل الأول فإن المستأنف لا يستحق مكافأة نهاية الخدمة عن مدة تنفيذ هذا العقد لأن أحكام هذا القانون لم تعالج هذا النوع من المكافآت اكتفاء بوجود نظام المعاشات الذي تشمل أحكامه للعاملين في القطاعين الخاص والحكومي سواء كانوا يعملون في الداخل أو في الخارج، وإذا كان ذلك فلا وجه للقول باستبعاد تطبيق أحكام هذا القانون على العقد المذكور لمخالفتها للنظام العام في قطر حيث تقضي أحكام قانون العمل القطري بمكافأة نهاية الخدمة في جميع الأحوال عدا الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٤ منه ذلك أنه لا يدخل في نطاق هذه المخالفة مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني (راجع نقض مصري ١٩٦٧/٤/٥ س ١٨ ص ٧٩٨ الطعن ٣٧١ سنة ٣٢ ق).

وحيث أنه بالنسبة لعقد العمل الثاني الواجب التطبيق عليه قانون العمل القطري رقم (٣) لسنة ١٩٦٢ فإنه لا محل لما تمسكت به المستأنف ضدها بعدم سريان هذه الأحكام على العقد المذكور استناداً إلى ما يقضي به البند السادس من المادة السادسة من هذا القانون من أنه (مع مراعاة حكم المادة (١٢) لا تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية:
٦- الأشخاص المستخدمون في المحال الصغيرة التي لا تدار بآلات

ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من ستة عمال) ذلك أن المستأنفة لم تقدم ما يدل على أن عدد العمال فيها أقل من ستة.

أما عن حساب مكافأة نهاية الخدمة المستحقة عن مدة العمل التي قضاه المستأنف تنفيذاً لعقد العمل الثاني من ١٥/١٠/١٩٨٧ حتى تاريخ استقالته في ١٠/٨/١٩٨٩ أي ما يوازي سن وتسعة شهور وخمسة عشرة يوماً فإنها تكون وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون العمل:

$$\text{الراتب الشهري (آخر راتب)} \times \text{ثلاثة أسابيع} \times \text{المدة (١٩ شهراً)} = 1000 \times \frac{3}{4} \times \text{شهر} \times 19 = 12,000 \text{ ريال.}$$

وهو المبلغ الذي تقضي به المحكمة عن مكافأة نهاية الخدمة.

وحيث أنه متى كان ما تقدم فإنه يتعين إلغاء ما قضى به الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدها أن تؤدي للمستأنف المبلغ المذكور. وحيث أن عن المصاريف فيلزم المستأنف ضدها بالمناصب منها عن درجتي النقاضي عملاً بالمادتين ١٣٣، ١٧٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً ..

ثانياً: برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى واختصاصها.

ثالثاً: وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدها بأن تؤدي للمستأنف مبلغ ١٢,٥٠٠ ريالاً (اثني عشرة ألفاً وخمسمائة ريالاً) والمصاريف المناسبة عن درجتي النقاضي ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة اليوم ١٩٩٢/١١/٧ باسم حضرة صاحب
السمو الشيخ/ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

صلاح متولي عبد الرحيم القاضي يوسف الزمان خليفة الكبيسي

كاتب الجلسة عضو محكمة الاستئناف نائب رئيس محكمة الاستئناف نائب رئيس محكمة الاستئناف

أما الهيئة التي استمعت إلى المرافعة ووقعت على مسودة الحكم فهي برئاسة
الأستاذ/ يوسف الزمان وعضوية كل من الأستاذ أحمد فخرو
والأستاذ/ عبد الرحيم القاضي.

(٢٠)

دولة قطر

وزارة العدل

رقم الاستئناف ١٧٥ / ١٩٩٢

التاريخ ١٩٩٥ / ٤ / ٨

رئاسة المحاكم العدلية

محكمة الاستئناف

الدوحة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير

دولة قطر

برئاسة الأستاذ: خليفة الكبيسي نائب رئيس محكمة الاستئناف.

وعضوية السيد الأستاذ : عبد الله أحمد السعدي نائب رئيس محكمة
الاستئناف.

وعضوية السيد الأستاذ : عبد الرحيم للقاضي عضو محكمة الاستئناف.

بحضور كاتب الجلسة السيد: صلاح متولي

وفي حضور:

المستأنفان: (١)

(٢)

المستأنف ضدهم: (١) شركة

(٢)

(٣)

(٤)

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة.

حيث أن الوقائع ومستندات الخصوم ومذكراتهم ونفوعهم قد أحاط بها
الحكم بتاريخ ١٩٨١/١١/٢ بتعيين مصفى لشركة قطر
للخدمات المالية والصيرفة والحكم الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢١ مما لا ترى
معه المحكمة محلاً لتكرارها وتكتفي بالإحالة إليهما متخذة منهما في هذا
النطاق جزءاً مستمماً لأسباب حكمها، وإنما توجزها في أن المدعين
..... أقاموا الدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ في مواجهة
..... مدير للخدمات المالية والصيرفة طالبين
الحكم بتعيين خبير من المحكمة لضبط ورصد حساب الشركة ومدى حجم
وتحديد مسؤوليته مدنياً وقضائياً وحقوق الطالبين والعملاء والتعويض المقابل
لها. كما أقام المدعي/..... للدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ
ضد شركة للخدمات المالية والصيرفة بطلب تصفية الشركة
المدعى عليها قضائياً وتعيين مصفى لها وإضافة المصاريف والرسوم على
عائق التصفية، ثم طلب لإخخال كل من شركة
و مدعى عليهم في الدعوى، كما أقام المدعي/.....
الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/١٥٣ هـ ضد شركة إيروسميس ممثلة في
الشريكين عبد الله وعبد العزيز حسين نعمه ثم عدل شكل دعواه بإخخال كل
من/..... و ليحكم ضدهما بإلزامهما مع الشركة المدعى
عليها بالتضامن. يطالب في دعواه بمبلغ ٧٢٠٠٠ دولار قيمة وديعة سلمها
للشركة ولم يتمكن من استردادها، كذلك أقام المدعي/..... الدعوى
المدنية رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ ضد/..... يطلب الحكم بإلزامه بمبلغ
٥١٥٧٥ ريال على أساس أنه اختلس هذا المبلغ، ثم عدل طلباته إلى إلزام
المدعى عليهما/..... و في الدعوى الأصلية والدعوى
الفرعية إلى إلزامهما بمبلغ ٢٧٥٧٦٥٩/٩٠ ريال قطري على أساس أنها

مبالغ بددها المدعى عليهما. كما أقام المدعي/..... الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ ضد شركة للأعمال المالية والصيرفة ويمثلها/..... ثم عدل شكل دعواه بأن طلب الحكم بإلزام كل من عبد الله وعبد العزيز حسين نعمة بالتضامن بينهما وبين الشركة بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي والفوائد القانونية بواقع ٥% وهو قيمة ودیعة أودعت لدى الشركة باسمه واسم أخيه ولم يتمكن من استردادها.

كذلك أقام بنك الدولة الهندي الدعوى المدنية رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ ضد كل من شركة و وبصفتها الشخصية وبصفتها شريكين ومديرين بالشركة وشركة/..... لنندن بصفتها شريك في شركة/..... طالباً إلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا له مبلغ ٢٧٦٢٢٣٦/٣٠ ريال قطري، ثم قصره إلى مبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال قطري. ومحكمة أول درجة بجلسة ١٩٨١/٢١/١١ ضمت الدعوى رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ إلى الدعوى رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ، كذلك بجلسة ١٩٨٤/٥/٢١ قررت المحكمة ضم القضايا لرقام ١٤٠١/١٥٣ هـ، ١٤٠١/٢٨٢ هـ، ١٤٠٢/٤٤ هـ إلى القضية رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ لوحدة الموضوع والارتباط.

وإذ بائشر الخبير المصفي أحمد توفيق نسيم التابع للمحاسب نوار وشركاه وقدم تقريراً خلص فيه إلى أن المبالغ المودعة خزينة المحكمة من موجودات الشركة المدعى عليها هي ١٥٠٠٠٠ ريال قيمة أثاث مباع + مبلغ ١٢٨٣٤٧ ريال قيمة رصيد الحساب الجاري المحول من بنك، وإن إجمالي المصاريف المخصصة لأتعباب المصفي ومصرفات التصفية هو مبلغ ٣٠٠٠٠ ريال، وإن مطلوبات الدائنين تتحصر في شيكات مرتدة بالروبية الهندية بمبلغ ١٥٢٤٦٨ ريال، شيكات مرتدة بالروبية

الباكستانية بمبلغ ١٣٨٩٨٩ ريال فضلاً عن حقوق الدائنين الآخرين وتتمثل في مبلغ ٣٦٥٠٠٠ ريال للسيد/ و، ومبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال لبنتك، ومبلغ ٢٣٦٩٥٥ ريال للسيد/، ومبلغ ٨٦٧٩١ ريال للمؤسسة للأعمال المالية والصيرفة وبذلك يكون الحساب الختامي للمركز المالي للشركة قد وصل إلى ما يلي:

(١) صافي الأموال القابلة للتوزيع على الدائنين هو ٢٤٨٣٤٧ ريال.

(٢) جملة مطلوبات الدائنين المحققة مبلغ ٢٥٣١٨٩٥ ريال.

قيمة العجز تجاه الدائنين مبلغ ٢٢٨٣٥٤٨ ريال.

وقد تضمن التقرير أن الدفاتر والسجلات غير منتظمة كما أن جزءاً كبيراً من السندات غير موجودة، وأن ما خلص إليه من نتيجة التقرير كان مستنداً إلى البيانات والمطالبات التي وردت من الدائنين بناءً على الإعلانات التي نشرت عن التصفية فضلاً عن بعض بيانات ظلت في حيازة للشركة، كما أن الخبير استبعد المطالبات المستحقة على شركة/ مركزها إنجلترا. كما أورد بيانات السجل التجاري عن شركة/ للخدمات المالية والصيرفة المسجلة بدولة قطر كشركة ذات مسئولية محدودة برقم ٤٩٠٩ في ١٨/٧/١٩٧٢ وأن عدد الشركاء ثلاثة هم/ و قطريان ولهما ٦٠% من رأس المال وشركة/ ولها ٤٠% من رأس المال، وأن رأسمال هذه الشركة مقدر بمبلغ خمسة ملايين ريال قطري مدفوع بالكامل، وانتهى الخبير المصفي إلى التأكيد بأن الشركة محل التداعي لم تعد تمارس نشاطها وأن حقوق العملاء التي تمثل خصوم الشركة تجاوز بكثير موجوداتها أو حقوقها

لدى الغير، وأن ذلك هو ما دفع الشريكان إلى رفع الدعوى لتصفية الشركة طبقاً للمادة (٢٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١.

وحيث أن محكمة أول درجة بعد إطلاعها على أوراق الدعوى والمستندات والتقرير المقدم من المصفي وسماعها لرافعة الأطراف ما أبدوه من دفاع وردهم على التقرير قضت بجلسة ١٩٩٢/٩/٢٩ بالآتي:

أولاً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ:

بانقضاء شركة/..... للخدمات المالية والصيرفة المقيدة بالسجل التجاري تحت رقم ٤٩٠٩ واعتبارها شركة تحت التصفية ويعين المحاسب سوار وشركاه أو من يفوضه مصفياً قضائياً وكلفته بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ وألزم تحت الشركة تحت التصفية المصروفات.

ثانياً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ:

بعد قبولها لرفعها قبل الأوان وألزم المدعين المصروفات.

ثالثاً: في الدعوى رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ:

عدم قبولها لرفعها قبل الأوان وألزم رافعها المصروفات.

رابعاً: في الدعوى رقم ١٤٠١/١٥٣ هـ:

برفضها وألزم المدعى المصروفات ومبلغ مائة ريال مقابل أتعاب

المحامة.

خامساً: في الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ:

بالإزام شركة قطر للخدمات المالية والصيرفة تحت التصفية

و..... بالتضامن بينهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ

١٣٢٥٠٠ ريال قطري والمصروفات ومبلغ مائة ريال أتعاب محاماة ورفض

ما عدا ذلك من الطلبات.

مبادئاً: في الدعوى رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ:

بإلزام شركة قطر للخدمات المالية والصيرفة - تحت
التصفية - و و بالتضامن بينهما بأن يدفعوا لبنك
..... مبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال والمصروفات ومائتي ريال مقابل أتعاب
المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات.

وبتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٩ أوردت محكمة أول درجة قراراً بتصحيح خطأ
مادي في منطوق حكم الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ ليصبح بإلزام
شركة/ للخدمات المالية والصيرفة - تحت التصفية -
و و بالتضامن بينهما بأن يدفعوا مبلغ ١٨٢٥٠٠
ريال والمصروفات ومائة ريال مقابل أتعاب المحاماة مع رفض ما عدا ذلك
من الطلبات.

وحيث أن/ و لم يرتضيا بقضاء محكمة أول
درجة قطعنا عليه بالاستئناف بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ
١٩٩٢/١٠/٢٩ في مواجهة كل من/ و
و و و وبذلك التمساً في ختامها قبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع:

أولاً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ:

بالغاء الحكم، وللحكم مجدداً ببطالان وعدم الاعتراف بالحكم.

ثانياً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ:

بالغاء الحكم المستأنف وللحكم مجدداً بإلزام المستأنف عليهما بطلبات
المستأنفين فيها.

ثالثاً: في الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ:

أصلياً: بعدم قبول الدعوى لسقوط الحق فيها بالتقادم.

احتياطياً: إلغاء الحكم والحكم مجدداً برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليها للمصاريف.

رابعاً: في الدعوى رقم ١٤٠٢/٤٤هـ:

بإلغاء الحكم المستأنف والحكم مجدداً:

أصلياً: بعدم قبول الدعوى لسقوط الحق فيها بالتقادم.
احتياطياً:

(١) الحكم مجدداً بعدم قبول الدعوى لاتعدام صفة المستأنفين لكون

الشركة المدعى عليها الأولى ذات مسئولية محدودة.

(٢) الحكم مجدداً برفض الدعوى لعدم القانونية والثبوت مع إلزام

المستأنف عليه للرسوم والمصاريف عن الدرجتين.

وقد استندا في استئنافهما إلى الأسباب التالية:

أولاً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠٠/٥٦٥هـ في عدم جواز الحكم بانقضاء شركة وتعيين مصفي لها، لاستيفاء محكمة أول درجة لولايتها بإصدار حكم قطعي في موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٨١/١١/٢، وذلك لأن محكمة أول درجة بهيئة أخرى قضت بجلسة ١٩٨١/١١/٢ بتعيين مصفي لشركة/ المخدودة. وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤ قام المصفي برد منقولات الشركة المذكورة وإيداع الحصيلة النقدية لدى بنك، كما أعلنت ذات المحكمة ما يفيد التصفية وتعيين المصفي في الصحف اليومية بالعربية والإنجليزية وذلك بتاريخ ٥، ٦، ٧/٣/١٩٨٣ ومن ثم قدم المصفي تقريره النهائي بالتصفية وكان بعض المدعين ضد شركة إيرومير قد عدلوا شكل دعوهم باختصاص المصفي، ولما كانت محكمة أول درجة قد أصدرت مجدداً ذات الحكم وعينت ذات المصفي فإن المستأنفان يطعنان في هذا الحكم الأخير بعدم جواز صدوره بعد أن

استفتت المحكمة ولايتها بشأن النزاع في الدعوى المذكورة وبالتالي عدم الاعتداد بهذا الحكم.

ثانياً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ:

لأن هذا الحكم شابه الخطأ في تقدير الوقائع والقانون معاً لأن الحكم المستأنف قضى بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان ولعل الجزاء الذي يتلأم واقعات الدعوى هو رفض الدعوى بحالتها وليس بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان وهو أيضاً ما لم يسلم به للمستأنفان.

ثالثاً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ:

(١) الحكم بخلاف للثابت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع:

نلك أن الحكم المستأنف ذكر بخلاف للثابت في الأوراق أن/.....
و..... دائنين للشركة بالمبلغ المطالب به، في حين أن المصفي في تقريره المقدم للمحكمة بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦ ذكر أنه لم يتأكد من صحة الرصيد لأنه قدم له صورة من المستندات وليس أصلها، وفي تقريره المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ ذكر أنه اطلع على صورة سند مسلم لشركة/..... بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي وصورة اتفاق مؤرخ ١٩٨٠/٣/١٤ مصدق على مطابقته للأصل، لا سيما وأن المستأنفين جحدا منذ أول وهلة صورة المستند وطلب المصفي إلى المستأنف عليه أصله ولم يبرزه. وبالتالي كان يتحتم رفضها.

(٢) الدفع بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم:

فإنه بمقتضى المادة (٢٠٦) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ "تسقط دعاوى دائني الشركة على الشركاء بعد مرور خمس سنوات على انقضاء الشركة..." ولما كان المستأنف عليه قد اختصم المستأنفين بجلسة ١٩٨٨/١١/٢٨ وكانت الشركة المدعى عليها قد وضعت تحت التصفية في

مايو ١٩٨٣ فإن الدعوى تكون قد أقيمت ضد المستأنفين بصفتها شركاء في شركة تضامن بعد مضي أكثر من خمس سنوات من انقضاء الشركة، وتكون بذلك غير مقبولة لسقوط الحق فيها بالتقادم.

رابعاً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ:

فالمستأنفان يطعنان:

(١) للدفع بالتقادم المسقط للدعوى، لأن المدعي أقام دعواه بعد مرور خمس سنوات.

(٢) الطعن بالخطأ في تفسير القانون وتأويله في شأن اعتبار شركة قطر المحدودة شركة تضامن.

(٣) الطعن بالخطأ في تقدير الوقائع بشأن ثبوت الدين موضوع الدعوى. كذلك الحاضر عن المستأنف/..... تقدم لقم الكتاب بمذكرة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ طلب فتح باب المرافعة في الدعوى الاستئنافية رقم ١٩٩٢/١٧٥ مسبباً طلبه إلى عدم الاختصاص الولائي لمحاكم قطر لنظر دعوى/..... رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ وذلك لأن لتفافية تشغيل إدارة حساب المدعي مع شركة/..... لمتد (لندن) المؤرخة في ١٩٨٠/٣/١٤ وسند الإيصال المؤرخ ١٩٨٠/٤/١٥ وهما المقدمان إلى المصفي والمنوه عنهما في تقرير المصفي فإن البند الأخير من تلك الاتفاقية ينص على إسناد الاختصاص القضائي إلى المحاكم البريطانية في حالة نشوء أي نزاع بين الأطراف وعلى وجوب تطبيق القانون الإنجليزي مما يكون الدفع بعدم الاختصاص الولائي لمحاكم قطر له ما يبرره ولتمكينه من وضع هذا الدفع قيد المناقشة لأنه أحد أوجه الدفع الجدية والجوهرية التي يجوز تقديمها في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ومن شأنها تغيير وجه الرأي الذي انتهت إليه محكمة أول درجة. وللاستئناف المرفوع من/.....

ضد بنك فإنه التمس فتح باب المرافعة لتعيين خبير حسابي لإعادة فحص الأوراق والقيود والمستندات ثم قدم مذكرة بجلسة ١٩٩٤/١٢/٧.

وحيث أن الدعوى الاستئنافية أعيدت للمرافعة وحضر الأطراف وقدم كل من الحاضر عن المستأنفين مذكرتين صمما فيها على الطلبات السابقة، كذلك قدما حافظتي مستندات، كما أن الحاضران عن المستأنف عليهما قدم كل منهما مذكرة طلب تأييد ما قضى به الحكم المستأنف وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم.

وحيث أن الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبولاً شكلاً.

وحيث أنه على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجبه المادة (١٧٠) مرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى، ومن المستقر عليه أن من شأن هذا الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل الدفع وأوجه الدفاع السابق يداؤه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحاً بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة إلى إعادة تربيده أمامها ما لم يعم الدليل على التنازل عنه صراحة أو ضمناً، لما كان ذلك وكان الطعن المثار من المستأنفان والمتمثل في عدم جواز الحكم بانقضاء شركة وتعيين مصفي لها لاستيفاء محكمة الدرجة الأولى لولايتها بإصدار حكم قطعي في موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٨١/١١/٢ لأن محكمة الدرجة الأولى بهيئة أخرى قضت بتعيين مصفي لهذه الشركة بالتاريخ المذكور، ولما كانت ذات المحكمة أصدرت حكماً مجدداً لذات الحكم وعينت ذات المصفي فإن المستأنفان يطعنان على الحكم الأخير بعدم جواز صدوره بعد أن استنفذت

محكمة الدرجة الأولى ولايتها بشأن النزاع وبالتالي إلى عدم الاعتماد به، وإذا كان ذلك فإن الرد الذي يقتضي على هذا الطعن هو أنه رغم كونه غير منتج ولا مصلحة لهما فيه فإن المستأنفان أيضاً لم يوضحا الغاية والهدف من إثارة هذا الطعن أو الأسباب من وراء التمسك به وبالتالي فإن النتيجة رفض هذا الطعن سنداً للمادة رقم (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وحيث أنه يصدد الرد على الاستئناف المرفوع على الحكم رقم ١٤٠٠/٤٦٤ المتضمن إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بإلزام المستأنف عليها عارف نديم ميرزا ونديم حميد شيخ بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فالرد على ذلك أن المحكمة بإطلاعها على تقرير المصفي في ملحقه حين ذكر أنه لا يستطيع تحديد المسئول مدنياً أو قضائياً أو التعويض عن الأضرار التي لحقت الشركة المدعى عليها نتيجة لعدم وجود سجلات أو دفاتر يمكن الرجوع إليها حتى يحدد المسئولية عن ذلك، ولكون المدعيان أبلغا الادعاء العام ضد كل من/..... و..... وصدر حكم غيابي ضدهم في الدعوى رقم ١٩٨٩/١٤٧ جزائية كبرى بحبسهما، فالحكم الغيابي ليس دليلاً كاملاً ولا يحتج به وليس له قوة الأمر المقضي، فالحكم النهائي هو الذي له قوة الأمر المقضي، فقوة الأمر المقضي صفة تثبت للحكم النهائي، ولا يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به إلا إذا كان نهائياً لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف إما لاستنفاد طرق الطعن أو لفوات مواعيده (يراجع في ذلك نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ سنة ٢٩ العدد الأول ص ٩٣٢، نقض ١٩٧٠/٤/٢١ سنة ٢١ ص ٦٦٢، نقض ١٩٧٨/١/١٤ سنة ٢٩ ص ١٧٦). وبالتالي يصبح هذا الطعن مرفوضاً.

وحيث أنه وبصدد الرد على الاستئناف المقام على الحكم رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ سواء فيما يتعلق بالنعي عليه بالحكم بخلاف الثابت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع أو بالدفع المثار بسقوط الحق في الدعوى . بالتقادم، فإنه من الرجوع إلى تقرير الخبير (المصفي) فإن التقرير الأول المقدم في ١٩٨٣/٦/٢٦ جاء به في كشوف الأرصدة المدينة والدائنة حتى ١٩٨٣/٦/٢٠ أن السيدين/ و للدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ (١٠٠٠٠٠) دولار يرجى الاعتبار أنه لم يتم التأكد منه لأن التي تم الاطلاع عليها صور المستندات وليس الأصل، أما بالتقرير الثاني المقدم ١٩٨٧/٢/١ فقط جاء فيه بالصفحة الثانية من إيضاحات حول المركز المالي في أول فبراير سنة ١٩٨٧ في البند الرابع " اطلعنا على صورة سند تسلم شركة قطر مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٥ وتعهدها بسداده بطول ١٩٨١/٤/١٥، وكذلك صورة الاتفاق المؤرخ ١٩٨٠/٣/١٤ مصدقاً عليهما رسمياً من كتاب العدل بلندن بما يفيد مطابقة الصورة للأصل "، مما يكون معه من ذلك قد ثبت للخبير صحة المطالبة وثبوتها بنمة الشركة وذلك من خلال إطلاعه على المستندات الثبوتية المصدقة لها، كما ذكر الخبير في تقريره أنه لم يعتمد على نفاتر الشركة وسجلاتها لأنها غير منتظمة وبالتالي يستحيل الاعتماد عليها ولأن جزءاً كبيراً من المستندات والسجلات غير موجودة ولا يمكن معها بيان المركز المالي الحقيقي لشركة، ومن ثم يبقى الثابت صراحة من تقرير الخبير المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ من ثبوت مديونية الشركة بمبلغ المطالب به، فيكون بالتالي هذا السبب من أسباب الاستئناف لا حجة له وجاء مخالفاً للثابت بالمستندات وبتقرير الخبير مما يتعين معه رفضه.

وفيما يتعلق بالدفع الآخر المتعلق بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم -
المثار من المستأنفين لأول مرة أمام هذه المحكمة - فإنه وإن كان هذا الدفع
يعد دفعاً موضوعياً وبالتالي يجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى
ولو لأول مرة في الاستئناف وأن النزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن -
وذلك وفقاً لما ذكرناه في صحيفة استئنافهما والمذكرة اللاحقة المقدمة بجلسة
١٩٩٤/١٢/٧ من أن المستأنف عليه (المدعي) لم يختصمهما إلا في
(١٩٨٨/١١/٢٨) وكانت الشركة محل الدعوى وضعت تحت التصفية منذ
(١٩٨١/١١/٢) وتم الإعلان عن انقضاء الشركة ووضعها تحت التصفية في
الصحف باللغتين العربية والإنجليزية بتاريخ ٥، ٦، ٧/٣/١٩٩٣ وتم إشهار
التصفية بالسجل التجاري بتاريخ (١٩٨٣/٣/٢٦) فإن دعواه تكون قد سقطت
بالتقادم سواء احتسبت المدة من تاريخ بدء سريان القانون رقم ١١ لسنة
١٩٨١ أو من تاريخ انقضاء الشركة في (١٩٨١/١١/٢) أو من تاريخ شهر
التصفية في التاريخ المذكور. وحيث أن هذا الدفع وبالطريقة التي دونت بها
التواريخ - وهي طبقاً لا تساير الحقيقة الثابتة بالأوراق - فالدعوة رقم
١٤٠١/٢٨٢ - أقامها المدعي أمام محكمة أول درجة بتاريخ
(١٩٨١/٦/٢٥) طبقاً للثابت من إيداع صحيفتها مختصماً شركة
للأعمال المالية والصيرفة ويمثلها/.....، ثم بجلسة ٢٨/١/١٩٨٢)
عدل بأن طلب إدخال كل من/..... و..... لا اعتبارهما شركاء في
هذه الشركة - فالمستخلص من ذلك أن المدعي أقام دعواه في الموعد ودون
تجاوز للمدة المحددة قانوناً - وبالتالي فإن الرفض يكون حتماً حليف هذا
الدفع أيضاً، كما أن الحاضر عن المستأنف/..... فقد تقدم أمام هذه
المحكمة بمذكرة ضمنها دفعين الأول - عدم الاختصاص الولائي لمحاكم

قطر في نظر الدعوى رقم ٢٨٢/١٤٠١ هـ. الدفع الثاني - الإدعاء بتزوير سند الدين محل المطالبة.

وحيث أنه في ردنا على الدفع الأول والمتمثل في عدم الاختصاص الولائي فالمقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم هو بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطاتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، فالمشرع في كل دولة يضع للقواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان للفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص للقضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي وهي:

أولاً: مبدأ قوة النفاذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً: اختصاص محكمة موطن المدعى عليه - وهذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي المحلي للمحاكم باعتبار أن المدعي هو الذي يسعى إلى محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها ولأنها هي القادرة على إلزامه بالحكم الصادر ضده.

ثالثاً: اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقول مادياً.

رابعاً: اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به، ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمحل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار، وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في

دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها لتعقد الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً: جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً: الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمادة المتقدمة.

وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنه لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تنبأشرها الدولة في الحدود إلى تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية (يراجع في ذلك القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة - البند ١٩٧، تنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق - ص ٤٤ وما بعدها، استئناف عال رقم ١٩٩٢/٣٩ الصادر من هذه الدائرة)، وبالتأسيس على ما تقدم بيانه فإن المنازعة محل الطعن قد توافرت في شأنها شروط المبادئ التي أقرها الفقه الدولي من اختصاص محاكم دولة قطر بنظرها - إذ تتوفر لديها القدرة الفعلية على كفالة آثار الحكم، كما يقع في دائرتها موطن الخصوم وموقع المال ومحل الالتزام، كما أن الخصوم يتمتعون بجنسيتها الأمر الذي يكون معه الدفع فاقد الأساس وبالتالي يتعين رفضه، كما أن ذات المصير للدفع الثاني ولأن الإدعاء بالتزوير يمكن أن يكون في أية حالة تكون عليه الدعوى إلا أن المستأنف في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ يطلب فيها فتح باب المرافعة لأن الدعوى حجزتها المحكمة للحكم فيها بجلسة ١٩٩٤/٤/٧ من أجل أن يتم بالإدعاء بالتزوير في سند

الدين محل الدعوى، والمحكمة أجابته وأعادت الدعوى للمرافعة إلا أنه لم يتقدم بتقرير لقلم الكتاب يبين فيه مواضع التزوير المدعى بها ولم يتخذ الإجراءات في شأن شواهد التزوير وإجراءات التحقيق طبقاً لما أوجبه المادة (٢٣٦) من قانون المرافعات مما يستشف من ذلك إلى أنه غير جاد فيه.

وحيث أنه وبصدد ردنا على الطعن في الاستئناف عن الدعوى رقم ١٤٠٢/٤٤هـ: فإن الذي يقتضي بيانه أن للدعوى المدنية رقم ١٤٠٢/٤٤ أرقامها بنك أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٩ طبقاً لإيداع صحيفتها مختصماً كل من (١) (٢) (٣) (٤) شركة/ طلب الحكم له بمبلغ ٢٢٧٢٢٣٦/٣٠ ريال قطري ثم قصره على مبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال قطري طبقاً لما أثبتته الخبر المصفي، ثم بجلسة ١٩٨٢/٣/٢٥ تقدم بلائحة دعوى معدلة وقبلتها المحكمة فإن ما أثاره المستأنفان في هذا الصدد - أي الدفع بالتقادم لأن المدعي رفع دعواه بعد مرور خمس سنوات - فإن هذا الدفع عارٍ من الصحة وبالتالي تكون دعوى المدعي مرفوعة في الموعد الصحيح وبالتالي فهي في منأى عن السقوط بالتقادم، وفي ردنا أيضاً على الدفع الثاني في هذه الدعوى والذي هو الخطأ في تفسير القانون وتأويله في شأن اعتبار شركة المحدود شركة تضامن فالحكم المطعون فيه استند في قضاءه المذكور إلى الولد بالحكم الاستئنافي رقم ١٤٠٨/٢هـ الذي نال قوة الأمر المقضي في شأن للشركة محل الداعي من كونها من شركات التضامن فهي مسألة أولية استقرت استقراً جامعاً مانعاً، وكانت بين أحد الدائنين وبين كل من و وباعتبارها حقيقة كشف عنها الحكم فلا يجوز للخصم الذي اعتبر حجة عليه أن ينازع فيها متى تمسك بها خصم آخر ولو في دعوى أخرى، فالقضاء السابق في مسألة أساسية اكتسبت

قوة الأمر المقضي مانع للخصوم من العودة للتنازع فيها في أية دعوى تالية، فالمنع من إعادة النزاع في المسألة المقضي فيها يستلزم أن تكون المسألة واحدة في الدعويين، وإذ يشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضي فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية (نقض ١٩٧٠/٢/٢٦ السنة ٢١/ص ٥١٩، نقض ١٩٨١/٢/٢٤ طعن رقم ٢٢ السنة ٤٩ ق، نقض ١٩٨٧/٤/٢١ السنة ٢٠ العدد الثاني ص ١٥٣)، وبالتالي تبقى الحجة قائمة للحكم السابق (١٤٠٨/٢هـ) مما يتعين معه رفض هذا الدفع، وفي موضوع الطعن بالخطأ في تقدير الوقائع فإن رداً عليه هو من واقع ما انتهى إليه الخبير المصفي في تقريره المقدم لمحكمة أول درجة والذي جاء من وقائع المستندات المؤيدة لحق المستأنف عليه فيما يطالب به سواء ما يتعلق بإقرار الشركة المدعى عليها أو ما تقدم به المستأنف عليه من مستندات والذي يؤكد فيه أن بنك يدين الشركة تحت التصفية بمبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال قطري.

وأخيراً وبالنسبة للطلب المقدم من المستأنف/ في شأن فتح باب المرافعة لتعيين خبير حسابي لإعادة فحص الأوراق والقيود والمستندات المقدمة في ملف للدعوى فإن هذا الطلب رغم غرابته وفي أنه تم التقدم به بعد أن قطعت الدعوى شوطاً طويلاً، كما وأن هذه الأوراق والقيود والمستندات كانت تحت بصر الخبير المصفي وشملها تقريره المقدم للمحكمة، إلی جانب أن هذا الطلب الواضح منه أنه غير جدي لأنه لم يوضح ما هي الأوراق والقيود والمستندات المطلوب فحصها وأنه وفقاً للمادة (١٢٤) مرافعات لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم إلا لأسباب جدية تبين في محضر الجلسة.

وحيث أنه متى كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام رافعيه المصاريف عملاً بالمانتين ١٣١، ١٧٧ مرافعات.

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى واختصاصها.

ثالثاً: وفي الموضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمّت المستأنفين مصاريف الاستئناف ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة. صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة اليوم ١٩٩٥/٤/٨ م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

خليفة الكبيسي

صلاح متولي

نائب رئيس محكمة الاستئناف

كاتب الجلسة

أما الهيئة التي استمعت إلى المرافعة وحضرت المداولة فهي مكونة من السيد الأستاذ/ خليفة الكبيسي نائب رئيس المحكمة، وعضوية كل من السيد الأستاذ/ يوسف الزمان نائب رئيس المحكمة، والسيد الأستاذ/ عبد الرحيم القاضي عضو محكمة الاستئناف.

(٢١)

دولة قطر

وزارة العدل

١٩٩٥/٥٠٤

الرقم

رئاسة المحاكم العرلية

التاريخ

المحكمة المدنية الكبرى

الموافق ١٩٩٦/٥/٢٧

الدوحة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير

دولة قطر

برئاسة القاضي الأســمــــة: ناصر الحميدي رئيس المحكمة.

وعضوية القاضي الأســمــــة: حمدي الفرماوي قاضي المحكمة.

وعضوية القاضي الأســمــــة: حسين عقرر قاضي المحكمة.

وحضور الســمــــة: عبد الرحمن عبد العزيز كاتب الجلسة.

في القضية رقم : ١٩٩٥/٥٠٤ م

اسم المدعين: ١/ ٢/ الشركة

لقبه: صفته: موطنه: الدوحة

اسم المدعى عليها: شركة (.....) "....."

لقبه: صفته: موطنه: الدوحة

الحكم

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمدولة قانوناً.

وحيث أن المدعين - للشركة - والشركة

..... أقامتا الدعوى المعروضة بصحيفة أودعت قلم الكتاب في

١٩٩٥/٧/٢٠ م طلباً في ختامها الحكم بإلزام المدعى عليها - شركة

..... بأن تدفع لهما مبلغ / ١٣,٦٨٠,٠٠٠ ريالاً قطرياً مع

التعويض التأخيري المتمثل في فائدة مصرفية بواقع ٩,٥% سنوياً - مع المصاريف شاملة أتعاب المحاماة. وقالتا في بسط دعواهما - أن المدعية الأولى والمدعى عليها اتفقتا على أن تقوم الأولى بتقديم خدماتها للمدعية بوصفها وكيل خدمات. مع تعيين وكيل محلي لها في قطر - وذلك فيما يتعلق برغبة المدعى عليها في الدخول في المناقصة الخاصة بتطوير مصنع وذلك بموجب خطاب مؤرخ ١٩٩١/٨/٩ التزمت المدعى عليها بموجبه بدفع عمولة مقدارها ٦% من قيمة المشروع - وتم تعيين المدعية الثانية وكيلاً محلياً للمدعى عليها هو المدعية الثانية وقامت المدعية الأولى بتقديم خدماتها بالفعل عن طريق الوكيل المحلي - المدعية الثانية منذ يوليو ١٩٩١ حتى الآن - وفي يوليو ١٩٩٢ تم الاتفاق على تخفيض العمولة من ٦% إلى ٣% بموجب خطاب مرسل من المدعى عليها بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٢ إلى المدعية الأولى. وبعد أن فازت المدعى عليها برسو المناقصة في ١٤/١١/١٩٩٤ فوجئتا بها تنتكر لاتفاقها معهما ومن ثم أقامتا دعواهما بطلبهما مبالغ البيان.

وبجلسة ١٩٩٦/١/٣٠ تقدم الحاضر عن المدعى عليها بمذكرة ضمنها دفعاً بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع على أساس أن موطن المدعية بنوالة الأردن - وموطن المدعى عليها بنوالة فرنسا. وأن محاكم هذه الأخيرة هي المختصة بنظر الدعوى. كما دفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة وكيل المدعية الأولى. ولانعدام صفة المدعية الثانية لانعدام العلاقة بينهما وبين المدعى عليها. ومع جوده لصور المستندات المقدمة من خصمه طلب رفض الدعوى لانعدام أساسها منكرأ أية علاقة له بالمدعيتين كما أشار على وجود تحريف في الترجمة للمقدمة لتلك المستندات إلى اللغة العربية. وتقدم الحاضر عن المدعيتين بدوره بمذكرة بجلسة ١٩٩٦/٣/١٩ خلص فيها

إلى طلب رفض كلا الدفعين على أساس أن محاكم دولة قطر تختص بنظر المنازعة على أساس كفالة حق التقاضي للجميع بلا تفرقة سيما وأن المدعية الثانية تقيم على أرض الدولة وحفاظاً على وحدة الخصومة وتلاقي تضارب الأحكام. وفي شأن الطعن على صفة الوكيل فقد أشار إلى التوكيل الصادر منه عن مالك المدعية الثانية والمفوض بالتوقيع عن المدعية الأولى بموجب توكيل موثق بدولة بنما مؤرخ ١٩٧٩/١١/٣٠م - أما بالنسبة لصفة المدعية الثانية فإنه يتعلق بموضع الدعوى ولا شأن له بقواعد أو شروط القبول - ويقدم المدعيان بثلاث حوافظ من بين ما حوته:

١/ كتاب منسوب صدره عن المدعي عليها بتاريخ ١٩٩١/٨/٩ موجهاً إلى المدعو بالموافقة على اشتراكه في المشروع نظير عمولة ٦% من قيمة المشروع.

٢/ صورة من كتاب إلى المدعية الأولى بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٠ بالموافقة على تقدير أتعابها بنسبة ٣% من قيمة المشروع تغطي أجر الوكيل المحلي الذي تختاره للمدعية الأولى - وبأن هذا الخطاب يلقي كافة المراسلات السابقة - ويطلب إرسال نسخة من هذا الكتاب بما يفيد قبول العرض.

٣/ صورة من قيد للمدعية الثانية بالسجل التجاري - باعتبارها منشأة فردية يمثلها مالكاها

٤/ صورة من توكيل رسمي صادر عن/ بصفته مالكا للشركة المدعية الثانية ومفوضاً بالتوقيع عن الأولى.

٥/ صورة من جريدة الشرق الصادرة في ١٩/٥/١٩٩٥ بتوقيع عقد التوسعة على المدعي عليها بتكلفة مقدارها ٤٩٧ مليون ريال.

٦/ صورة من تسجيل الشركة المدعية الأولى بدولة بنما.

٧/ شهادة بأن لكل المدعيتين محل مختار بدولة الأردن.

وحيث أنه من نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولي - فتقرر المحكمة بداءة أن الدفع به من النظام العام نزولاً على حكم المادة ٧٣ مراقعات - لتعلقه بولاية القضاء الوطني تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى. وقد نصت المادة السادسة من قانون للمواد المدنية والتجارية رقم ١٩٧١/١٦ على أن تسري على قواعد الاختصاص وجميع المسائل المتعلقة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات وهو في الحالة المعروضة بالقانون الوطني القطري فيتعين لذلك الرجوع إلى نصوصه لتحديد ولاية محاكم الدولة - وإذا خلا هذا القانون من نص يعالج مسائل تتنازع الاختصاص الدولي فإن مؤدى ذلك هو اتباع المبادئ العامة التي أرساها للفقه والقضاء الدوليين في هذا الشأن - ويلاحظ في هذا المجال أن قواعد الاختصاص الدولي تنصف كغيرها من القواعد بحسب الأصل العام بوظيفتها - فالمرشح في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية ومع ذلك فهناك قواعد مشتركة تعود إلى فكرة سيادة الدولة من جهة وحاجة المعاملات الدولية من جهة أخرى - وهي اعتبارات تشترك كافة الدول في الحفاظ عليها والعمل بها، ولم يتوصل للفقه الدولي حتى الآن إلى تبني نظرية عامة للاختصاص أسوة بما فعل بالنسبة لتنازع القوانين ، ولذلك فقد اضطر إلى الاستعانة بأحكام الاختصاص الداخلي ليستعير منها ما يراه ملائماً لطبيعة الاختصاص الدولي، وبالأذات قواعد الاختصاص المحلي التي تعتبر أقرب للقواعد الداخلية إلى طبيعة الاختصاص الدولي على أساس أن كلاً منها ينظم الاختصاص المكاني الإقليمي للمحاكم المختلفة مع فارق واحد هو أن قواعد الاختصاص الدولي تهدف إلى تحديد اختصاص محاكم

الدولة بوجه عام في مواجهة محاكم الدولة الأخرى وكل منها يخضع لسيادة إقليمية خاصة به، ويقدم الفقه الاختصاص الدولي على مبادئ أساسية هي:

١/ مبدأ قوة النفاذ، ويرجع أصل هذا المبدأ إلى الفقه الانجلوسكسوني والذي يرى أن تختص محاكم الدولة بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم في الخارج أمر يمكن تداوله بعد صدوره كما يمكن للمدعي المماثل تقاذه بعد صدوره.

٢/ اختصاص محكمة موطن المدعى عليه - ويعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي أيضاً باعتبار أن المدعى هو الذي يسعى إلى محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها وأن الأصل في الإنسان هو براءة الذمة وعلى من يدعي بحق في مواجهته أن يسعى إليه في موطنه.

٣/ محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً.

٤/ اختصاص محكمة محل الالتزام. والذي يكون محل منشأ الالتزام أي محل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار وقد يكون محل تنفيذ الالتزام.

٥/ محكمة جنسية المدعى عليه - أي أن تختص محاكم الدولة بالفصل في الدعاوى المقامة على رعاياها أينما وجدوا لعدم حرمان الأفراد من حقوقهم في واجب الدولة نحو إقامة العدل بينهم.

وبإزالة القواعد المتقدمة - فيما عدا المبدأ الأول والذي لم يقره القضاء حسبما سلف - على واقع الدعوى - فإنه من الواضح عدم توافر أي مبرر لاختصاص دولة قطر بنظرها - فالمدعى عليها بلا خلاف موطنها فرنسا - وليس هناك موقع مال يعتد به - كما أن محل الالتزام لا يمكن اعتباره داخل دولة قطر بعد أن قررت المدعيتان صراحة أن تتكرر المدعى عليها لهما

حصل عقب رسو المزايدة عليهما مباشرة وقبل أن تمارس أي عمل على أرضها وبعد أن تمت المفاوضات بينها وبين المدعية الأولى والتي تتوطن بدولة الأردن - وإن كانت بعض التشريعات قد اعتدت بجنسية المدعي أو موطنه، إلا أن ذلك كان استثناء وفي حالات خاصة اقترنت بشرط انطباق القواعد الموضوعية للقانون الوطني على موضوع النزاع، وهي تقصد بذلك قواعد الأحوال الشخصية دون غيرها والتي يحيل إليها القانون الأجنبي أحياناً وباعتبار أن الدولة صاحبة هذه القواعد هي الأكثر على تفسيرها وتطبيقها، أما في المسائل المدنية العادية فإن تطبيق القواعد للموضوعية الوطنية يكون عادةً مصاحباً لتوافر قاعدة محكمة محل الالتزام، وهذه الحالة غير متوافرة في النزاع المعروف، وتخلص المحكمة مما تقدم، إلى أن محاكم دولة قطر ليست مختصة بنظر الدعوى المقامة من كلا المدعيتين وهو أمر تقضي به المحكمة سواء دفع به الخصوم أم لم يتمسكوا به إعمالاً لنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات، فيتعين القضاء بذلك، مع إلزام المدعيتين بمصاريف دعواهما عملاً بالمادة ١٣١ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى، وألزمت المدعيتين بمصاريف دعواهما، وخمسة آلاف ريال مقابل أتعاب المحاماة.
صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم ١٩٩٦/٥/٢٧م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ..

رئيس المحكمة

ناصر الحميدي

كاتب الجلسة

عبد الرحمن عبد العزيز

(٢٢)

دولة قطر

وزارة العدل

الرقم الاستئناف ١٩٩٦/١٦٦

رئاسة العالم العربية

محكمة الاستئناف

التاريخ

الموافق ١٩٩٧/١/٨

الدوحة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير

دولة قطر

برئاسة السيد الأستاذ: خليفة سلطان الكبيسي نائب رئيس محكمة الاستئناف
وعضوية السيد الأستاذ: يوسف أحمد الزمان نائب رئيس محكمة الاستئناف
والسيد الأستاذ: عبد الرحيم القاضي عضو محكمة الاستئناف
وحضور المـسـيـد: برهان عزيز كاتب الجلسة
وفي حضور:

المستأنف: (١) الشركة

(٢) الشركة

(٣)

المستأنف ضده: شركة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والردالة.

حيث أن وقائع الدعوى ومستندات الخصوم ودفعهم قد أحاط بها
تفصيلاً الحكم المستأنف مما لا ترى معه المحكمة محلاً لتكرارها وتكتفي
بالإحالة إليه، وإنما توجزها في أن المستأنفتين أقامتا الدعوى رقم
٩٥/٥٠٤ أمام المحكمة المدنية الكبرى ضد الشركة المستأنفة

طالباً بالحكم بإلزامها أن تؤدي لهما مبلغ ١٣,٦٨٠,٠٠٠ ريال قطري مع التعويض التأخيري المتمثل في الفائدة بواقع ٩,٥٠% سنوياً مع المصاريف شاملة أتعاب المحاماة. وقال شراحاً لدعواهما إن المستأنفة الأولى والمستأنف عليها اتفقنا على أن تقوم الأولى بتقديم خدماتها للمستأنف عليها بوصفها وكيل خدمات مع تعيين وكيل محلي لها في قطر وذلك فيما يتعلق برغبة المستأنف عليها في الدخول في المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع الأسمنت بمنطقة أم باب بموجب خطاب مؤرخ ١٩٩١/٨/٩ التزمت بموجبه المستأنف عليها بدفع عمولة مقدارها ٦% من قيمة المشروع، وتم تعيين المستأنفة الثانية وكيلاً محلياً للمستأنفة، وقامت المستأنفة الأولى بتقديم خدماتها بالفعل عن طريق الوكيل المحلي منذ يوليو سنة ١٩٩١ وحتى الآن، في أكتوبر سنة ١٩٩٢ تم الاتفاق على تخفيض العمولة من ٦% إلى ٣% وذلك بموجب خطاب مرسل من المستأنف عليها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٠ إلى المستأنفة الأولى. وبعد أن فازت المستأنف عليها بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٤ برسو المشروع عليها والبالغ تكلفته الإجمالية بمبلغ ٤٥٦ مليون ريال قطري فوجئتا بها بتكرار اتفاقها معها مما حدا لإقامة هذه الدعوى.

الحاضر عن المستأنف عليها تقدم بمنكرة دفاع ضمنها دفرع تجمل في

النقاط التالية:

١- عدم إختصاص المحاكم القطرية لنظر المنازعة على أساس أن المستأنفة الأولى شركة أردنية وموطنها الأردن وموطن المستأنف عليها دولة فرنسا وأن محاكم الأخيرة هي المختصة بنظر الدعوى.

٢- عدم قبول الدعوى لائعدام صفة وكيل المستأنفة الأولى لعدم

صدور توكيل قانوني سليم.

٣- عدم قبول الدعوى لاتعدام صفة المستأنفة الثانية لاتعدام

العلاقة بينها وبين المستأنف عليها.

ولوجود صور المستثنين المتقدمين في الدعوى وخلص في مذكرته إلى طلب رفض الدعوى لاتعدام أساسها منكرأ أية علاقة بالمستأنفتين. الحاضر عن المستأنفتين قدم مذكرة خلص فيها إلى طلب رفض تلك الدفوع على أساس أن محاكم دولة قطر تختص بنظر المنازعة على أساس كفالة حق التقاضي للجميع بلا تفرقة وأن يبسط قضاء الدولة على كل ما يقع على أرضها سيما وأن المستأنفة الثانية تقيم على أرض دولة قطر وحفظاً على وحدة الخصوم وتلاقي تضارب الأحكام، وفي شأن الطعن على صفة الوكيل أشار إلى التوكيل الصادر عن مالك المستأنفة الثانية والمفروض بالتوقيع عن المستأنفة الأولى بموجب توكيل موثق بدولة بنما مؤرخ ١٩٧٩/١١/٣٠، وفي شأن صفة المستأنفة الثانية فإن ذلك يتعلق بموضوع الدعوى ولا شأن له بقواعد وشروط القبول. كما أنه ضمن مذكرته تصحيحاً لاسم المستأنفة الثانية منشأة " الشركة لصاحبها " والمستأنفة الأولى مقرها في بنما ٣٢ شارع الشرق رقم ٣ - ٣٢ بناية أبويان (وإن كان لها مقر فرعي في الأردن).

وحيث أنه بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٧ أصدرت محكمة أول درجة حكمها الذي قضى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وألزمت المستأنفتين بالمصاريف ومبلغ خمسة آلاف ريال مقابل أتعاب المحاماة، مؤسسة قضاءها في شأن الدفع بعدم الاختصاص الدولي أن الدفع به من النظام العام نزولاً على حكم المادة (٧٣) مرافعات لعلقه بولاية القضاء الوطني وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة كانت عليها الدعوى، وسنداً للمادة (٦) من القانون المدني تسري على قواعد الاختصاص وجميع

المسائل المتعلقة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات والقانون القطري خلا من نص يعالج مسائل تتازع الاختصاص الدولي مما مؤدى ذلك اتباع المبادئ العامة التي أرساها الفقه والقضاء الدوليين في هذا الشأن إلى عدم توافر أي مبرر لاختصاص دول قطر بنظر النزاع لكون المدعى عليها (المستأنف عليها) موطنها فرنسا وليس هناك موقع مال يعتد به، كما أن محل الالتزام لا يمكن اعتباره داخل دولة قطر بعد أن قررت المدعيتان (المستأنفتان) صراحة تنكر للمدعى عليها (المستأنف عليها) لهما حصل عقب رسو المشروع عليها وقبل أن تمارس أي عمل على أرض قطر، وبعد أن تمت المفاوضات بينها وبين المدعية الأولى (المستأنفة الأولى) التي تتوطن الأردن.

وحيث أن حكم محكمة أول درجة لم يصادف قبلاً لدى المستأنفتين فطعننا عليه بالاستئناف المائل بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٥ فقيدت برقم ١٩٩٦/١٦٦ وأعلنت قانوناً طلبتا في ختامها قبول الاستئناف شكلاً، وبإلغاء للحكم المستأنف ويرفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها، وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مع إلزام المستأنف عليها للرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة، واستندنا في استئنافهما إلى الأسباب التالية:

أولاً: الحكم المستأنف شابه قصور التسبب فلم يتغرض لمفهوم فكرة السيادة لارتباط المنازعة بالدولة عن طريق أحد أفرادها سواء كان هذا الارتباط مادياً كالإقامة أو التوطن أو كان معنوياً كالانتماء لجنسية الدول أو حتى مجرد الخضوع للولاية القضائية للدولة أو ارتباط المنازعة بالدول عن طريق موضوع النزاع، فإذا توافر هذا الارتباط بأي رابطة جدية أو قانونية فإن الاختصاص القضائي بنظر النزاع ينعقد لمحاكم الدولة بنسب

النظر عن كون هذا النزاع مرتبطاً بنظام قانوني آخر أي بقضاء دولة أخرى. وقبول المستأنف عليها الضمني لاختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع بالنسبة للمستأنفة الثانية وهذا القبول يقتضي نظراً للارتباط وحرصاً على وحدة الخصومة انعقاد الاختصاص للمحاكم القطرية بنظر الدعوى برمتها.

ثانياً: الحكم المستأنف خالف صحيح القانون، وذلك حين قررت المحكمة أن نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولي بأنه دفع من النظام العام نزولاً على حكم المادة (٧٣) مرافعات لتعلقه بولاية القضاء الوطني تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع في أية حالة كانت عليه الدعوى، فإن ما اتجهت إليه المحكمة يعد خلط بين أنواع الاختصاص المختلفة والمقصود بالولاية في مفهوم تلك المادة هو ولاية كل جهة من جهات القضاء المختلفة داخل الدولة الواحدة وليس ولاية القضاء للدولة بصفة عامة. والمعروف بالاختصاص القضائي الدولي (الاختصاص العام) فالمشرع القطري لم يورد أحكاماً للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية في المسائل المدنية والتجارية ولا للدفع المتعلق بهذا الاختصاص، مما يبعد تماماً بالدفع بعدم الاختصاص محاكم الدولة عن معنى التعلق بالنظام.

ثالثاً: الحكم المستأنف أخطأ في تطبيق القانون فالمحاكم القطرية مختصة بنظر النزاع المائل فرابطة الدولة بالنزاع بأية رابطة جدية أو قانونية شخصية كانت أو موضوعية كفيلاً بأن ينعقد به الاختصاص لمحاكم الدولة بنظر النزاع بغض النظر عن دخول نظره في اختصاص قضاء دولة أخرى إن كان - فالدعوى مرفوعة بطلب عمولة بموجب اتفاقية جرى تنفيذها في قطر بهدف مساعدة المستأنف عليها في إجراءات دخولها في المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع بدولة قطر واستحقاق العمولة

هو رسو لهذه المناقصة على المستأنف عليها أي أن محل تنفيذ العقد بين الطرفين (طرفي النزاع) بحسب للدعوى هو دولة قطر وهذه هي إحدى الروابط الجديدة التي تكفي أي منها لاعتقاد الاختصاص لمحاكم دولة قطر بنظر للنزاع. فاعتقاد الاختصاص لمحاكم الدولة تأسيساً على كون إقليمها هو محل تنفيذ العقد المقصود به أن يكون إقليم الدولة هو المكان الذي جرى فيه تنفيذ العقد أو الذي كان يجب تنفيذه فيه. فإن لم يكن قد جرى أي تنفيذ لهذا العقد على أرض دولة قطر فإن هذا لا يحول دون اعتقاد الاختصاص لمحاكمها بنظر ما يثور من نزاع بشأن هذا العقد طالما أنه بحسب الدعوى كان متفقاً على تنفيذه على أرض قطر. هذا وإن المستأنف عليها أمام محكمة أول درجة لم تدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر للدعوى فيما بينها وبين المستأنفة الثانية وبالتالي وعلى أساس قاعدة الخضوع الاختياري يكون الاختصاص قد انعقد للمحاكم القطرية بنظر للدعوى فيما بين المستأنفة الثانية والمستأنف. عليها وطالما أن للدعوى واحدة وموضوعها واحد فيما بين المستأنفتين وبين المستأنفة فإن الارتباط هو ما يقتضيه حسن سير العدالة في النزاع، هذا بالإضافة إلى أن المستأنف عليها وإن كانت شركة أجنبية وسار عليها مشروع توسعة وتطوير مصنع في ١٤/١١/١٩٩٤ فإنه اتخذت من ذلك موطن أعمالاً في دولة قطر بشأن النشاط المتصل بالمشروع المذكور مما صدر استثناء لها من أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي وتقيدها في سجل المقاولين والترخيص لها بالعمل في موقع المشروع بأمر باب.

وحيث أن للدعوى تداولت على النحو المبين بمحاضر جلساته حيث مثل كل من الطرفين وأصر الحاضر عن للمستأنفتين على ما تبناه من استئنافه،

بينما تقدم الحاضر عن المستأنف عليها مذكرة دفاع ضمنها الرد على الاستئناف وطلب في ختامها - عدم جواز الاستئناف المائل لانقضاء صفة وأهلية المستأنفتين القانونية. ورفض الاستئناف موضوعاً لعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع إلزام المستأنفتين الرسوم والمصاريف وأنتاب للمحامية عن درجتي التقاضي. كما ضمن مذكرته دفع بعدم جواز الاستئناف لانقضاء الصفة للمستأنفة الأولى وكذلك المستأنفة الثانية، فالمستأنفة الأولى لم تقدم ما يفيد تسجيلها في السجل التجاري وبالتالي لا يثبت وجودها بالنسبة للغير، الأمر الذي ينفي عن هذه المستأنفة أهليتها القانوني وصفتها بالتقاضي وما قدمته من تفويض من مجلس إدارتها لمالك المستأنفة الثانية هو (مجرد) صورة ضوئية غير مصدق عليها من الجهات المختصة حسب الأصول وبالتالي لا ينهض دليلاً على قيام الشركة في مواجهة المستأنف عليها وتجدده. وكذلك الشأن في صفة المستأنفة الثانية فالثابت من صحيفة افتتاح دعواها أثرت بأنها شركة قطرية ولم تشر إلى أنها مؤسسة فردية رغم أنها كذلك وفقاً لسجلها التجاري المقدم منها ثم إنها ولثناء تداول الجلسات لم تطلب التصحيح شفاهة بأي جلسة ولم تقدم بتصحيح الدعوى وفقاً للإجراءات المضادة لرفعها وعليه فإن باسمها الحالي والمبين في عريضة الاستئناف لا تعتبر طرفاً في الخصومة ولا يحق له الطعن فيها لأنه لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها، ثم طلب الطرفان حجز للدعوى للحكم، فقررت المحكمة حجزها للحكم لجلسة اليوم.

وحيث أن من المقرر أنه لا يجوز الطعن في الحكم إلا ممن كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه وبالصفة التي كان متصفاً بها. ولما كان ذلك وكانت الطاعنة الثانية وإن كانت قد رفعت الدعوى ابتداءً أمام محكمة أول

درجة باسم (الشركة). إلا أنها أثناء نظر الدعوى تقدم الحاضر عنها بمذكرة في ١٩/٣/١٩٩٦ صحح فيها شكل الدعوى لأن تكون في هذا النطاق مرفوعة من منشأة (الشركة). لصاحبها، ومن ثم تكون المنشأة أو بالأحرى صاحبها هو الذي رفع الدعوى وبالتالي يكون هو صاحب الصفة في رفع الاستئناف، وإذا كان الاستئناف قد رفع بواسطة صاحبها فإنه يكون مرفوعاً ممن كان خصماً في النزاع وبذات الصفة التي كان متصفاً بها، ويضحي الدفع بعدم قبول الاستئناف في هذا النطاق في غير محله ولا يقدح في ذلك أن ديباجة الحكم المطعون فيه أوردت اسم الشركة ذلك أن العبرة بحقيقة الخصومة المرددة في الدعوى وليس لما يخلصه الحكم على غير الحقيقة. لما كان ذلك وكان الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبولاً شكلاً.

وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم، هو بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أي ببيان الحدود التي تباشر فيها محاكم الدول الأجنبية هذه الوظيفة، فالمرجع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي وهي:

أولاً: مبدأ قوة التنفيذ، فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنه السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الأحكام الصادرة عنها.

ثانياً: اختصاص محكمة موطن المدعى عليه (أو محل إقامته) وعلى أساس هذا المبدأ ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد بها موطن المدعى عليه أو محل إقامته وهو ضابط شخصي وإقليمي لأنه مبني على الصلة بين الشخص وإقليم الدولة وهو ضابط قانوني لأنه مبني على فكرة قانونية وهو ضابط عام لأنه لا يقتصر على طائفة معينة من المنازعات، ومن المفهوم أن قاعدة انعقاد الاختصاص على أساس موطن المدعى عليه يشمل الموطن العام والموطن الخاص مثل موطن الأعمال أو الموطن التجاري.

ثالثاً: اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً مادياً.

رابعاً: اختصاص محكمة محل مصدر الالتزام أو محل تنفيذه. وعلى أساس الأول ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد محل نشوء الالتزام (إبرام التصرف القانوني) أو محكمة وقوع الفعل وعلى هذا ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد بها محل التنفيذ وهذان الضابطان موضوعيان لأنهما يكتفيان لعقد الاختصاص بصرف النظر عن أشخاص الخصم ومكان وقوع الفعل ضابط واقعي. وعلى ذلك فإذا كان نشوء الالتزام أو تنفيذه قد تم داخل إقليم الدولة فإن الاختصاص ينعقد لمحاكم هذه الدولة. والواقع أن محكمة محل الالتزام تكون أقدر على الفصل في النزاع مما يحقق مصلحة الخصوم ويؤدي إلى اضطراب المعاملات الدولية.

خامساً: جنسية المدعي عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة العدل بين رعاياها.

ساساً: الخضوع الإرادي أو قبول ولاية القضاء بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة.

سابعاً: حالة الارتباط وعلى أساسه يتحدد الاختصاص لمحاكم الدولة القائمة أمامها دعوى مختصة بها بدعوى أخرى غير مختصة بها بذاتها، ومن أوضح صور الارتباط وجود وحدة السبب أو في الموضوع أو في الخصوم بين الدعويين.

وإذا كانت مختلف الدول تجيزاً اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنه لا تجيز الخروج عليها على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراسها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج كفل هذه الغاية (يراجع في ذلك القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السابعة - للبند ١٧٠ ص ٦٤٤ وما بعدها تنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق ص ٤٤ وما بعدها الوجيز في القانون الدولي الخاص للدكتور فؤاد عبد المنعم رياض والدكتورة سامية راشد طبعة سنة ١٩٧١ ص ٤٦٠ وما بعدها مبادئ الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية للدكتور أحمد قسنت الجداوي - طبعة سنة ١٩٧٢ ص ٧٢ وما بعدها استئناف عالي رقم ١٩٩٢/٣٩ صادر من هذه الدائرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧ استئناف عالي آخر رقم ١٩٩٢/١٧٥ صادر من هذه الدائرة في ١٩٩٥/٤/٨.

لما كان ذلك وكان الثابت أن النزاع المطروح يدور حول طلب الطاعنين إلزام المطعون عليها بعمولة تتفق عليها بينهم نظير ما قامتا به من مساعدة المطعون عليها في إجراءات دخول المناقصة الخاصة بتوسيع

وتطوير مصنع بدولة قطر، وقد رست المناقصة عليها فعلاً مما مؤداه أن تنفيذ هذا الاتفاق كان محله دولة قطر أو في الأقل للقليل متفق بينهما على تنفيذ في دولة قطر بصرف النظر عن مدى صحة هذا الاتفاق من عدمه ومناطق استحقاق العمولة هو رسم المناقصة على المطعون عليها لاسيما وأن هذه الأخيرة تسلم بأن الأمر مع الداعين لم يخرج عن حدود مفاوضات إلى حيز اتفاق بينهم، وكان للثابت أيضاً أن المطعون عليها بعد أن رست عليها المناقصة قد اتخذت لها موطن أعمال في دولة قطر بعد أن قيدت في سجل المقاولين خلال فترة تنفيذ المشروع الخاص لمزاولة نشاطها في المدة من ١٩٩٥/١/١ إلى ١٩٩٧/٥/٢٣ كما حصلت على رخصة تجارية لذات الغرض من الجهة الإدارية المختصة، هذا إلى جانب أن الطاعة الثانية هي منشأة قطرية جنسية وموطناً مما مفاده أن هذه الروابط القانونية المتقدمة تجعل الاختصاص معقود لمحاكم دولة قطر بنظر النزاع وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين القضاء في موضوعه بإلغاء ذلك وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها لما كان ذلك فإنه لا محل لبحث ما أثير بشأن تعلق الاختصاص الدولي بالنظام العام من عدمه، أما سائر الدفوع المتعلقة بصفة الخصوم من عدمه فمحل بحثها عند نظر موضوع النزاع.

وحيث أنه عن مصاريف هذا الاستئناف فتلزم بها المطعون عليها طبقاً للمادتين ١٣١، ١٧٧ مراقعات.

فللهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص محاكم دولة قطر بنظر النزاع وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها ولأُزمت المطعون عليها مصاريف الاستئناف ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة اليوم ١٩٩٧/١/٨ باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر .

خليفة سلطان الكبيسي

نائب رئيس محكمة الاستئناف

برهان عزيز

كاتب الجلسة

تصويب لأهم الأخطاء

الصفحة	سطر	الخطأ	التصواب
١٦٥٢١	٩	Amercan	American
٢٧٥٢٩	١	Law	Laws
٣١٥٣٢	١	A case Book	A Casebook
٣٥	٨	الخصوص	الخصوص
٥٢	٢	التصديري	التصدي
٥٢ هامش	١٤	gudgment	Judgment
٦٥	٩	الادرن	الأردن
١٢٩-١٥٨	١٤	péri	période

الفهرس

الصفحة	
٣	سورة الفاتحة
٥	الإهداء
٧	تمهيد
٧	تقسيم

الباب الأول

محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية

٩	تمهيد وتقسيم
	الفصل الأول: محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن.
١١	تقسيم
	المبحث الأول: محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي في الدول الأوروبية
١١	تمهيد وتقسيم
	المطلب الأول: محل الالتزام العقدي كضابط للاختصاص القضائي الدولي
١٣	أ- بلجيكا
١٣	ب- ألمانيا (الغربية)

- ج- إيطاليا ١٤
- د- لكسمبورج وفرنسا ١٧
- هـ- سويسرا ٢٠
- و- اليونان ٢٠
- المطلب الثاني: محل الالتزام المتولد عن الفعل الضار
كضابط للاختصاص القضائي الدولي
- أ- فرنسا ٢٢
- ب- ألمانيا ٢٢
- ج- إيطاليا - هولندا - لكسمبورج - بلجيكا ٢٣
- الاتفاقيات الدولية ٢٤
- المبحث الثاني: محل الالتزام كضابط للاختصاص
القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في الدول
الانجلوسكسونية
- تقسيم ٢٦
- المطلب الأول: محل الالتزام العقدي كضابط للاختصاص
القضائي الدولي
- أ- القانون الإنجليزي ٢٦
- ب- القانون الأسترالي ٢٧
- ج- القانون الكندي ٢٧
- د- القانون النيوزيلاندي ٢٨
- هـ- القانون الأمريكي ٢٩

المطلب الثاني: محل الالتزام المتولد عن الفعل الضار

كضابط للاختصاص القضائي الدولي

٣٠ أ- القانون الإنجليزي

٣٢ ب- القانون النيوزيلاندي

٣٢ ج- القانون الكندي

٣٣ ج- القانون الاسترالي

٣٤ هـ- القانون الأمريكي

المبحث الثالث: محل الالتزام كضابط للاختصاص

القضائي الدولي للمحاكم الوطنية واتفاقية بروكسل لعام

١٩٦٨

٣٦ تمهيد وتقسيم

المطلب الأول: محل الالتزام العقدي كضابط للاختصاص

٣٦ القضائي الدولي

المطلب الثاني: محل الالتزام المتولد عن الفعل الضار

٥٠ كضابط للاختصاص القضائي الدولي

الفصل الثاني: محل الالتزام كضابط للاختصاص

القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون العربي

٥٣ تقسيم

المبحث الأول: محل الالتزام العقدي كضابط للاختصاص

القضائي الدولي

٥٤ ١- القانون المصري

- ٥٨ تطبيقات قضائية
- أ- الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية،
٥٨ بجلطة ١٩٦٧/٤/٥.
- ب- الحكم الصادر من محكمة النقض
٥٨ المصرية، بجلطة ١٩٧٢/١١/١٨.
- ج- الحكم الصادر من محكمة النقض
٥٩ المصرية، بجلطة ١٩٧٥/٤/٣٠.
- د- الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية،
٥٩ بجلطة ١٩٦٠/٣/١٠.
- ٦١ ٢- القانون الكويتي
- ٦٢ ٣- القانون السعودي
- ٦٣ ٤- القانون اللبناني
- ٦٣ ٥- القانون العراقي
- ٦٤ ٦- القانون السوداني
- ٦٥ ٧- القانون الأردني
- ٦٦ ٨- القانون السوري
- ٦٦ ٩- القانون الليبي
- ٦٨ ١٠- القانون اليمني
- ٧٠ ١١- القانون البحريني

- ٧١ تطبيقات قضائية بحرينية
- ١- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧١ جلسة ١٩٩٤/٣/٢٧
- ٢- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٢ جلسة ١٩٩٧/٤/١٣
- ٣- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٢ جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧
- ٤- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٣ جلسة ١٩٩٥/٣/١٩
- ٥- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٥ جلسة ١٩٩٥/١٠/١٥
- ٦- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٥ جلسة ١٩٩٥/٧/٩
- ٧- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٦ جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥
- ٨- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٦ جلسة ١٩٩٤/١٢/٤
- ٩- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٨ جلسة ١٩٩٣/١٠/٢٤
- ١٠- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٧٩ جلسة ١٩٩٦/١٢/٨

- ١١- الحكم الصادر من المحكمة الكبرى الاستئنافية،
٧٩ المنامة، الغرفة الأولى، جلسة ١٩٩٧/١/٢٩
- ١٢- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٨١ جلسة ١٩٩٤/١٠/٣٠
- ١٣- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٨١ جلسة ١٩٩٥/٩/٢٤
- ١٤- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٨٢ جلسة ١٩٩٥/٤/٢٣
- ١٥- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٨٤ جلسة ١٩٩٦/٢/١١
- ١٦- الحكم الصادر من المحكمة الصغرى، الدائرة
٨٥ الأولى، بالبحرين، جلسة ١٩٩٥/١٠/١٧
- ١٧- الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية،
٨٦ جلسة ١٩٩٧/٤/١٣
- ١٢- القانون الفلسطيني (القديم)
٨٧
- ١٣- القانون المغربي
٨٧
- المبحث الثاني: محل الالتزام المتولد عن الإرادة المنفردة
كضابط للاختصاص القضائي الدولي
٨٨
- تطبيقات قضائية مصرية
٩٠

- ١- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى، أحوال شخصية لأجنب، جلسة
١٩٧٧/٣/٣ ٩٠
- ٢- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
دائرة الأحوال الشخصية (أجنب)، جلسة
١٩٥٩/١١/١٩ ٩١
- ٣- الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية،
جلسة ١٩٧٧/١/١٩ ٩٢
- ٤- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى، أحوال شخصية، جلسة ١٩٥٦/٥/٣١ ٩٢
- ٥- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
دائرة الأحوال الشخصية، جلسة ١٩٥٢/٥/١٢ ٩٢
- ٦- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى، أحوال شخصية لأجنب، جلسة
١٩٧٧/٢/٣ ٩٣
- ٧- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى، أحوال شخصية لأجنب، جلسة
١٩٧٧/٥/٨ ٩٤
- ٨- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى، أحوال شخصية لأجنب، جلسة
١٩٧٧/٦/٩ ٩٥

- ٩- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
٩٦ دائرة أحوال شخصية أجنب، جلسة ١٩٧٨/٢/٧.
- ١٠- الحكم الصادر من محكمة للنقض المصرية،
٩٧ جلسة ١٩٧٥/٢/١٢.
- ١١- الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية،
٩٩ جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٤
- المبحث الثالث: محل الالتزام المتولد عن الفعل الضار
كضابط للاختصاص القضائي الدولي
١٠٩ إحالة
- الباب الثاني
- محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم القطرية
- ١١١ تمهيد
- ١١١ تقسيم
- الفصل الأول: موقف القضاء القطري من حالات
الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية
- ١١٣ تمهيد
- أولاً: الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩، جلسة
١١٣ ١٩٩٢/١١/٧
- ثانياً: الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/١٧٥،
١٢١ جلسة ١٩٩٥/٤/٨.

- ثالثاً: الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٥/٥٠٤، من المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة جلسة ١٩٩٦/٥/٢٧. ١٢٦
- رابعاً: الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٦/١٦٦، جلسة ١٩٩٧/١/٨. ١٣١
- الفصل الثاني: محل الالتزام العقدي كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية
- أولاً: انعقاد العقد في قطر ١٤١
- ماهية العقد وإيرامه في القانون القطري. ١٤٣
- صيغة العقد في القانون القطري. ١٥٠
- أ- اللفظ ١٥٠
- ب- الكتابة ١٥٠
- ج- الإشارة ١٥١
- د- الفعل أو اتخاذ موقف ١٥١
- هـ- السكوت الملازم ١٥٢
- و- السكوت في معرض الحاجة إلى البيان ١٥٢
- أ- التعاقد بين حاضرين في قطر ١٥٣
- ب- التعاقد ما بين غائبين ١٥٧
- (١) حق المتعاقدين في تحديد زمان ومكان انعقاد العقد. ١٥٩
- (٢) عدم اتفاق الطرفين على زمان ومكان الانعقاد. ١٦١
- ثانياً: تنفيذ العقد في قطر ١٦٢

- انعقاد الاختصاص الدولي للمحاكم القطرية رغم عدم
١٦٨ مشروعية التنفيذ الذي تم في قطر
١٧٠ صور التنفيذ في قطر
١٧٥ ثالثاً: وجوب تنفيذ العقد في قطر
انعقاد الاختصاص الدولي للمحاكم القطرية رغم عدم
١٨٠ مشروعية العقد.
عدم تعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن
١٨٤ بالخارج
الفصل الثالث: محل الالتزام المتولد عن الإرادة المنفردة
كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية.
١٨٥ المقصود بالإرادة المنفردة
١٩٢ تطبيقات الإرادة المنفردة
عدم اختصاص القضاء القطري بنظر المنازعات العقارية
١٩٥ المتعلقة بعقار كائن في الخارج
الفصل الرابع: محل الالتزام المتولد عن الفعل الضار
كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية
ماهية الفعل الضار في القانون القطري
١٩٧ أولاً: المسؤولية عن الأعمال الشخصية
٢٠٢ ثانياً: المسؤولية عن عمل الغير
٢٠٧ ثالثاً: المسؤولية عن الأشياء
٢١٠

- مدى جواز الخيرة بين المسئولية العقدية والتقصيرية
وانعكاسها على ضابط الاختصاص المائل ٢١٩
- جدوى أعمال الخيرة بالنسبة للمتعاقد المضرور ٢٢٠
- الخيرة بين الحظر والإباحة ٢٢٦
- الاتجاه الأول: حظر الخيرة ٢٢٦
- الاتجاه الثاني: جواز الخيرة ٢٢٩
- موقف المشرع القطري من المسألة الماثلة ٢٣١
- انعكاس ما تقدم على ضابط الاختصاص المائل ٢٣٢
- الملحق رقم (١) الأحكام القضائية المصرية محل الدراسة
١- الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية في الطعن
رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ القضائية، جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ٢٣٧
- ٢- الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية، في
القضية رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٩ عمال كلي الجيزة، جلسة
١٩٦٠/٣/١٠ ٢٥٥
- ٣- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية الدائرة
الأولى، أحوال شخصية أجنب، في الاستئناف رقم ٦ سنة
٣١ قضائية - أحوال أجنب، جلسة ١٩٧٧/٣/٣ ٢٦١
- ٤- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية، دائرة
الأحوال الشخصية أجنب، الاستئناف رقم ٢ سنة ١٥ق،
أحوال شخصية أجنب، جلسة ١٩٥٩/١١/١٩ ٢٦٦

- ٥- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
للدائرة الأولى، أحوال شخصية، الاستئناف رقم ١٤ سنة
٢٧٠ ٨ قضائية، جلسة ١٩٥٦/٥/٣١
- ٦- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية دائرة
الأحوال الشخصية في الاستئناف رقم ١١ سنة ٦ قضائية،
٢٨٩ جلسة ١٩٥٢/٥/١٢
- ٧- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى أحوال شخصية أجنب، الاستئناف رقم
٢٩١ ٣١ لسنة ١٩٧٧/٢/٣ جلسة
- ٨- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية الدائرة
الأولى، أحوال شخصية أجنب، الاستئناف رقم ٢ سنة
٢٩٧ ٣٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨
- ٩- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجنب، الاستئناف رقم
٣١٣ ٣٢ سنة ١٩٧٧/٦/٩ جلسة
- ١٠- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية
الدائرة ١٧، في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ قضائية،
٣٢٠ أحوال شخصية أجنب، جلسة ١٩٧٨/٢/٧
- ١١- الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية، الطعن
رقم ٥٩ لسنة ٣٩ قضائية - أحوال شخصية، جلسة
٣٣١ ١٩٧٥/٢/١٢

- ١٢- الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
دائرة الأحوال الشخصية، الاستئناف رقم ١٣ لسنة ٨
قضائية، جلسة ١٩٥٣/٢/٩ ٣٤٩
- المحلق رقم (٢) الأحكام القضائية العربية محل الدراسة
- ١- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، في الطعن
رقم ١٩٩٤/٢، جلسة ١٩٩٧/٣/٢٧ ٣٥٧
- ٢- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، في الطعن
رقم ١٩٩٧/١٨، جلسة ١٩٩٧/٤/١٣ ٣٦١
- ٣- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، في الطعن
رقم ١٩٩٣/١٠٥، جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧ ٣٦٧
- ٤- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، في الطعن
رقم ١٩٩٤/١٩٩، جلسة ١٩٩٥/٣/١٩ ٣٧٣
- ٥- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، في الطعن
رقم ١٩٩٥/٨٠، جلسة ١٩٩٥/١٠/١٥ ٣٧٨
- ٦- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين، في الطعن
رقم ١٩٩٥/٧٥، جلسة ١٩٩٥/٧/٩ ٣٨٢
- ٧- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين في الطعن
رقم ١٩٩٤/١٥٣، جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥ ٣٨٦
- ٨- الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين في الطعن
رقم ١٤٣ و ١٩٩٤/١٥٨، جلسة ١٩٩٤/١٢/٤ ٣٩٠

- ١٨- الحكم الصادر من المحكمة الصغرى الخامسة،
(البحرين)، القضية رقم ٥١٣٣/١٩٩٠/٠٢، جلسة
١٩٩٢/١/٢٠ ٤٤٨
- ١٩- الحكم الصادر من محكمة الاستئناف القطرية،
الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩ - جلسة ١٩٩٢/١١/٧ ٤٥٤
- ٢٠- الحكم الصادر من محكمة الاستئناف القطرية،
الاستئناف رقم ١٩٩٢/١٧٥، جلسة ١٩٩٥/٤/٨ ٤٦٨
- ٢١- الحكم الصادر من المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة،
القضية رقم ١٩٩٥/٥٠٤، جلسة ١٩٩٦/٥/٢٧ ٤٨٦
- ٢٢- الحكم الصادر من محكمة الاستئناف القطرية،
الاستئناف رقم ١٩٩٦/١٦٦، جلسة ١٩٩٧/١/٨ ٤٩٢
- تصويب الأخطاء ٥٠٥
- الفهرس ٥٠٧
- للمؤلف ٥٢٢

مؤلفات الدكتور هشام خالد

أولاً: المؤلفات والأبحاث المنشورة

- ١- عقد ضمان الاستثمار: القانون الواجب التطبيق عليه وتسوية المنازعات التي قد تستور بشأنه، رسالة للدكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، تمت مناقشتها علناً في ٨ نوفمبر ١٩٨٦. (٥٠٢ صحيفة من القطع الكبير)، وقد تم نشر بعض فصول هذه الرسالة تحت العناوين التالية:
أ- الحماية القانونية للاستثمارات العربية، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٨. (١٥١ صحيفة من القطع العادي)
ب- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة قانونية. الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٨. (١٧٢ صحيفة من القطع العادي)
ج- خصائص وطبيعة عقد ضمان الاستثمار، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٨. (١٦٠ صحيفة من القطع العادي)
د- شرط الجنسية وفقاً للنظام العربي لضمان الاستثمار. الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٨. (١٧٩ صحيفة من القطع العادي)
هـ- الوسائل الحديثة لحسم المنازعات ذات العنصر الأجنبي، مجلة المحاماة المصرية، يناير- فبراير ١٩٩٠، ص ١٢٨ - ١٧٣. (٤٦ صحيفة من القطع الكبير)
و- القانون الواجب التطبيق على عقد ضمان الاستثمار، المحاماة المصرية، ١٩٩١ - يناير - فبراير (٣٠ صحيفة من القطع الكبير)
وقد تم طبع الرسالة عام ٢٠٠٠، بذات الشكل الذي ظهرت فيه وقت تقديمها للمناقشة دون أية تعديلات على الإطلاق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (٦٦٦ صحيفة من القطع العادي)
- ٢- تنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر، بحث منشور في مجلة المحاماة المصرية، العدد ٣-٤، مارس وأبريل ١٩٨٨. (١٥ صحيفة قطع كبير)
- ٣- الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية، بحث منشور في مجلة المحاماة المصرية العدد ٧-٨، سبتمبر أكتوبر ١٩٨٧. (١٥ صحيفة - قطع كبير)

- ٤- نحو نظرية عامة لضمان الاستثمارات الأجنبية، بحث منشور في:
 أ- مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٧٩، يناير ١٩٨٠. (٢٧ صحيفة - قطع عادي)
 ب- مجلة المحاماة المصرية، يناير - فبراير ١٩٨١. (٢٦ صحيفة - قطع كبير)
- ٥- أسباب كسب الجنسية في القانون المصري، بحث منشور في:
 أ- مجلة المحاماة المصرية، العدد الخامس والستون، مايو - يونيو ١٩٨٩.
 ب- للمجلة العربية للفقهاء للقضاء، والتي تصدر عن الأمانة العامة لمجلس وزراء العدل العرب، الرباط المملكة المغربية، العدد العاشر (ص ٨١-١٠٧)
 (٢٧ صحيفة من القطع الكبير)
- ٦- مفهوم للعمل القضائي في ضوء الفقه وأحكام القضاء، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠ (١٨٣ صحيفة من القطع العادي) وقد سبق نشر ملخص هذا الكتاب تحت عنوان: مفهوم العمل القضائي، مجلة المحاماة المصرية، ع ٣-٤، ١٩٨٧، ص ٣٠-٦٠ (٣٠ صحيفة - قطع كبير)
- ٧- إثباتات الجنسية، مجلة المحاماة المصرية، ع ٧-٨، سبتمبر و أكتوبر، ١٩٩٠. (١٨ صحيفة من القطع الكبير).
- ٨- بعض مسائل الأحوال الشخصية للأجانب، مجلة روح القوانين، والصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٩٨، ١٩٩١، ١٩٩٠. وقد تمت إعادة طبع البحث المتقدم تحت ذات العنوان السابق، عام ١٩٩٨ - مطبعة جامعة طنطا - الكتاب الجامعي. (٢٢٨ صحيفة من القاطع العادي)
- ٩- الاتجاهات الحديثة في نظرية الإحالة، مجلة للمحاماة المصرية، ١٩٩٢، يناير - فبراير. (١٢ صحيفة من القطع الكبير)
- ١٠- التنازع الانتقالي في تنازع القوانين، مجلة روح القوانين، عدد عام ١٩٩٦. (٢١٧ صحيفة من القطع العادي). وقد تمت إعادة طبع الدراسة المتقدمة تحت ذات العنوان السابق، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠١م.
- ١١- طبيعة قواعد الاختصاص وأثرها على تنفيذ الأحكام الأجنبية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٧. (٢٠٣ صحيفة من القطع العادي) أعيد نشر هذا البحث في مجلة روح القوانين والصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، في العدد رقم ١٤ الصادر في أول يناير سنة ١٩٩٨، ص ٨٠-٢٧٩.

١٢- التحديات القانونية التي تواجه الأقليات المسلمة، بحث مقدم إلى ندوة للتحديات القانونية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل - رابطة الجامعات الإسلامية القاهرة ٢١-٢٣ أبريل ١٩٩٩. (٢٥ صحيفة من القطع الكبير) وقد تم طبع أبحاث هذه الندوة تحت عنوان:

رابطة الجامعات الإسلامية، حلقات نقاشية حول التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، حلقة للتحديات القانونية التي عقدت بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون-جامعة الأزهر في الفترة من ٥-٧ محرم ١٤٠٢هـ، ٢١-٢٣ أبريل ١٩٩٩ ويقع المطبوع في جزئين، يرجع الجزء الثاني من ٧-٣٣ حيث تم نشر للبحث المنوه عنه أعلام.

١٣- منهج القواعد الموضوعية في تنظيم العلاقات الخاصة ذات الطابع الدولي، دراسة تأصيلية، تعليق على رسالة السيد/ محمد عبد الله محمد المؤيد: (٣٠ صحيفة من القطع العادي). مجلة الدراسات القانونية، والتي تصدر عن كلية الحقوق-جامعة بيروت العربية، مجلة محكمة، قسم التعليقات.

١٤- الشرط العائلي للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠م (٣٠٣ صحيفة من القطع العادي)

١٥- جنسية الشركة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٠م (٤٥٨ صحيفة من القطع العادي). وقد سبق نشر هذا المؤلف في مجلة روح القوانين الصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، وذلك في الأعداد التالية:

أ- العدد (١٨)، إصدار أبريل ١٩٩٩، ص ٣٥٥-٦٠٤.

ب- العدد (١٨)، إصدار أغسطس ١٩٩٩، ص ٣٤٩-٥٥٨.

١٦- إثبات القانون الأجنبي في القانون الدولي الخاص، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، موسوعة قضائية. (١٠٠ صحيفة من القطع العادي)

١٧- أحكام الزواج للمصريين من الأجانب - موسوعة قضائية، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، ٢٠٠٠م (٤٤٠ صحيفة من القطع العادي)

١٨- اكتساب الجنسية الأصلية بالميلاد لأب وطني، دراسة مقارنة في قانون الجنسية العربي، الإسكندرية، دارا لفكر الجامعي، ٢٠٠٠م (٢٥٤ صحيفة من القطع العادي)

- ١٩- إثبات القانون الأجنبي في القانون الدولي الخاص، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة ثانية، ٢٠٠١. (١٠١ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٠- اكتساب الجنسية الأصلية بالميلاد لأب وطني - دراسة مقارنة في قانون الجنسية العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠١، طبعة ثانية. (٢٦٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢١- العقود الدولية وخضوعها للقواعد الموضوعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة أولى، ٢٠٠١. (٦٤ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٢- الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، دراسة فقهية قضائية في القوانين العربية - الأوروبية - الأنجلوسكسونية، وثائق برونكس لعام ١٩٦٨-ضابط جنسية الخصوم-موقع المال-المنازعات المتولدة عن العقود الدولية-الإرادة المنفردة-العمل غير المشروع-دار الفكر الجامعي الإسكندرية-٢٠٠٢. (٦١٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٣- دعوى صحة ونفاذ عقد الزواج ذي الطصر الأجنبي، والمحكمة المختصة دولياً بطلانها، دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون المصري -القوانين العربية- الأوروبية-الأنجلوسكسونية، دار الفكر الجامعي، طبعة أولى، ٢٠٠٢. (٣٣٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٤- عقد ضمان الاستثمار، الطبعة الثانية، (١٠٠٠ صحيفة من القطع العادي) (تحت النشر)
- ٢٥- المدخل للقانون الدولي الخاص العربي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، طبعة أولى، ٢٠٠٢، (٤٥٦ صحيفة من القطع العادي).
- ٢٦- نشأة القانون الدولي الخاص ومباحثه، دراسة مقارنة في الفقه المصري والعربي والإنجليزي، (١٠٠ صحيفة من القطع العادي) (تحت النشر).
- ٢٧- قواعد الاختصاص القضائي الدولي وتعلقها بالنظام العام - دراسة مقارنة في قوانين مصر والإمارات والبحرين - منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٠م (٤٠٦ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٨- الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية دراسة مقارنة (تحت النشر)

٢٩- المركز القانوني لمتعدد الجنسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١م (٤٣٠ صحيفة من القطع العادي) وقد سبق نشر موجز هذا المؤلف تحت ذات العنوان السابق، في مجلة روح القوانين، للصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، ع ٢٣، إصدار أبريل ٢٠٠١، ص ١١٣ - ٣٢١. (٢٠٨ صحيفة من القطع العادي).

٣٠- نظرة على بعض البنوك الدولية وعقودها، مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية، والذي يحمل عنوان: الجديد في عمليات المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، بيروت ٢٨/٢٦ أبريل ٢٠٠١. (٤٣ صحيفة من القطع الكبير)

٣١- البنوك الإسلامية الدولية وعقودها مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١، (٢٣٠ صحيفة من القطع العادي)

٣٢- القانون الواجب التطبيق على مشارطات إيجار السفن، بحث مقدم في الدورة العملية للتحكيم التجاري والبحري الدولي، مركز الدكتور عادل خير للقانون والتحكيم، فندق رمادا، الإسكندرية من ٢٠٠٢/٨/٣١ حتى ٢٠٠٢/٩/٢ (١٧ صحيفة من القطع الكبير)

٣٣- القانون الواجب التطبيق على شكل الزواج، الجزء الأول، دراسة فقهية قضائية متعمقة في القانون المصري في ضوء المادة ٢٠ مدني - القانون ١٩٧٦/١٠٣، ٢٠٠٠/١ مع ملحق شامل لجميع الأحكام القضائية المصرية محل الدراسة. منشأة المعارف بالإسكندرية (٥٥٥ صحيفة من القطع العادي) ٢٠٠٥.

٣٤- الجنسية العربية للمدعى عليه كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، دراسة فقهية قضائية مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٣، (٤٠٨ صحيفة - قطع عادي)

٣٥- توطن المدعى عليه الأجنبي كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، دراسة فقهية قضائية مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٣، (٣٩٧ صحيفة من القطع العادي)

- ٣٦- أوليات التحكيم التجاري الدولي، دراسة مقارنة في النظم القانونية للاتينيا والأجلوسكسونية والعربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤، (٢٣٠ صفحة قطع عادي).
- ٣٧- ماهية العقد الدولي، دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأنظمة القانونية الأجلوسكسونية - اللاتينية - العربية والاتفاقيات الدولية، (٣٢٠ صفحة قطع عادي)
- ٣٨- معيار دولية التحكيم التجاري، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦، (٧٢٥ صفحة من القطع العادي)
- ٣٩- القانون الموجب للتطبيق على شكل الزواج، الجزء الثاني، دراسة مقارنة في الدولة التالية: ليبيا - الجزائر - سوريا - المغرب - العراق - الأردن - الكويت - الإمارات - اليمن - لبنان - السودان - فلسطين - إنجلترا - فرنسا، منشأة المعارف بالإسكندرية، (٧٢٠ صفحة من القطع العادي)
- ٤٠- جدوى اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٥، (٧١٥ صفحة من القطع العادي)
- ٤١- أهم مشكلات قانون الجنسية العربي، مشكلة دم الأم العربية - مشكلة قضاء الجنسية العربي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦ (٧١٥ صفحة من القطع العادي)
- ٤٢- النزاع الانتقالي، في تنازع القوانين، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة ثانية، ٢٠٠٦، (٢٢٧ صفحة من القطع العادي).
- ٤٣- الشرط السالب للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة ثانية، ٢٠٠٦، (٣٠٣ صفحة من القطع العادي)
- ٤٤- جنسية الشركة، دراسة مقارنة، طبعة ثانية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦ (٤٥٨ صفحة من القطع العادي)
- ٤٥- جدوى اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، (٧١٥ صفحة من القطع العادي) (طبعة ثانية)
- ٤٦- البنوك الإسلامية الدولية وعقودها مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي، دار الفكر الجامعي، (٢٣٠ صفحة من القطع العادي) طبعة ثانية ٢٠٠٧.
- ٤٧- المدخل للقانون الدولي الخاص العربي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، (٤٥٦ صفحة من القطع العادي)، طبعة ثانية، ٢٠٠٧.

- ٤٨- ماهية الحكم القضائي الأجنبي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٧،
(٤٨٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٤٩- موقع المال كضابط للاختصاص القضائي الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية،
٢٠٠٨، (٢٢٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٥٠- الدفع بالإحالة لقيام ذات النزاع أمام قضاء الدولة وقضاء التحكيم، منشأة المعارف
بالإسكندرية، ٢٠٠٨، (٤٠٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٥١- تكوين المحكمة التحكيمية، في نطاق منازعات التجارة الدولية، المجلد الأول،
(٥٦٠ صحيفة من القطع العادي) منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٨
- ٥٢- تكوين المحكمة التحكيمية، في نطاق منازعات التجارة الدولية، المجلد الثاني،
(٥٣٠ صحيفة من القطع العادي) منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٨
- ٥٣- المدخل للقانون الدولي للخص العربي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي،
(٤٥٦ صحيفة من القطع العادي)، طبعة ثالثة، ٢٠٠٨.
- ٥٤- إحالة الدعوى إلى محكمة أجنبية، (٢٠٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٥٥- محل الالتزام كضابط للاختصاص القضائي الدولي، (٥٢١ صحيفة من القطع
العادي)
- ٥٦- جمعية الشركة في قوانين دول مجلس التعاون الخليجي (٢٦٠ صحيفة - قطع
عادي) منشأة المعارف بالإسكندرية،
- ٥٧- تنفيذ الأحكام القضائية والتحكيمية الأجنبية في قوانين دول مجلس التعاون الخليجي
(٥٠٠ صحيفة - قطع عادي) منشأة المعارف بالإسكندرية

ثانياً: المؤلفات الخاصة

- ١- دروس في القانون القضائي الدولي، ١٩٨٨ - ١٩٨٩. (٢١٩ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٢- مذكرات في القانون القضائي الدولي، ١٩٩٠. (٢٧١ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٣- دروس في الجنسية ومركز الأجانب: ١٩٩٠
أ- الجزء الأول، الجنسية. (١٧٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
ب- الجزء الثاني، مركز الأجانب (٢٢٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٤- دروس في تنازع القوانين، ١٩٩٠ (٢٨٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٥- مبادئ القانون القضائي الخاص الدولي، ١٩٩٨-١٩٩٩ (٢٧٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٦- مبادئ مركز الأجانب، ١٩٩٨ - ١٩٩٩. (٢٨٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٧- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، ١٩٩٩- طبعة أولى (١٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٨- مبادئ قانون الجنسية، ١٩٩٩ (٢٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٩- محاضرات في الموطن الدولي، ١٩٩٩-٢٠٠٠ (١٦٧ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١٠- مبادئ تنازع القوانين، ١٩٩٩ (٤٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١١- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، طنطا، طبعة ثانية، ٢٠٠٠ (١٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١٢- النظرية العامة لتنازع القوانين، طبعة أولى، ٢٠٠١، مطبعة جامعة طنطا - طنطا. (٢٢٢ صحيفة من القطع العادي)
- ١٣- النظرية العامة للجنسية، طبعة أولى، مطبعة جامعة طنطا، ٢٠٠١ (٤٠٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١٤- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، مطبعة جامعة طنطا، طبعة ثالثة ٢٠٠٢. (١٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.

- ١٥- النظرية العامة للجندية، طنطا، طبعة ثانية، ٢٠٠٢. (٤٠٠ صحيفة من القطع العادي)
- ١٦- النظرية العامة لتنازع القوانين، طنطا، طبعة ثانية، ٢٠٠٢. (٢٢٢ صحيفة من لقطع العادي)
- ١٧- محاضرات فى القانون الدولي الخاص (الجندية المصرية - المواطن الدولي - مركز الأجانب - الحلول الوضعية لتنازع القوانين - التنازع الانتقالي) مطبعة جامعة طنطا - للكتاب للجمعي ٢٠٠١ (٨٥٥ صحيفة من لقطع العادي) طنطا.
- ١٨- القانون القضائي الخاص الدولي-دراسة مقارنة في القانون المصري والعربي مع إشارة خاصة للتحكيم التجري الدولي وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١. (٦١٠ صفحة من لقطع العادي)
- ١٩- الجنسية المصرية، طبعة ثانية، مطبعة جامعة طنطا، (٢٠٠٢)، ٢٢٢ صحيفة من لقطع العادي) طنطا.
- ٢٠- مركز الأجانب، طبعة ثانية، طنطا، ٢٠٠٢ (٣٠٧ صحيفة من لقطع العادي)
- ٢١- مبادئ القانون القضائي الخاص الدولي، طبعة ثانية، ٢٠٠٣، طنطا، (٢٣٥ صحيفة من لقطع العادي).
- ٢٢- محاضرات في تشريعات الإعلام، الجزء الأول، المدخل لدراسة القانون وتشريعات الصحافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، طنطا، (٣٢٠ صحيفة من لقطع العادي)
- ٢٣- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، طبعة رابعة، (١٣٠ صحيفة - قطع عادي) ٢٠٠٤ - مطبعة جامعة طنطا. طنطا.
- ٢٤- النظرية العامة للجندية، طبعة ثالثة، (٤٠٠ صحيفة - قطع عادي) ٢٠٠٤ - مطبعة جامعة طنطا. طنطا.
- ٢٥- النظرية العامة لتنازع القوانين، طبعة ثالثة (٢٢٠ صحيفة - قطع عادي) - ٢٠٠٤، مطبعة جامعة طنطا. طنطا.
- ٢٦- الحلول الوضعية لتنازع القوانين، طبعة ثانية (٣١٠ صحيفة - قطع عادي) ٢٠٠٤ - مطبعة جامعة طنطا. طنطا.

- ٢٧- محاضرات في تشريعات الإعلام، طبعة ثانية، ٢٠٠٤ طنطا (٣٢٠ صحيفة من القطع العادي).
- ٢٨- محاضرات في تشريعات الإعلام، طبعة ثالثة، ٢٠٠٥، طنطا (٣٢٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٩- الجنسية المصرية، طبعة ثالثة، ٢٠٠٥، طنطا (١٥٧ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٠- مركز الأجانب - طبعة ثالثة، ٢٠٠٥، طنطا (٩٥ صحيفة من القطع العادي)
- ٣١- مبادئ القانون القضائي للخاص الدولي، طبعة ثالثة، طنطا، ٢٠٠٥ (١٩٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٢- القانون القضائي الخاص الدولي، طبعة ثانية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦، (٦١٠ صحيفة من القطع الكبير)
- ٣٣- موجز النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، ط ١، طنطا، ٢٠٠٦، (٦٨ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٤- موجز تنازع القوانين، ط ثانية، طنطا ٢٠٠٦ (٢٨٥ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٥- الجنسية المصرية، طبعة ثانية، طنطا ٢٠٠٧.
- ٣٦- مركز الأجانب، طبعة رابعة، طنطا ٢٠٠٧ (٩٥ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٧- تنفيذ الأحكام الأجنبية، ط ١، طنطا ٢٠٠٧، (٣٣ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٨- موجز تنازع القوانين، ط ٣، ٢٠٠٨، مطبعة جامعة طنطا، (٢٨٥ صحيفة من القطع عادي)

محل الالتزام

كشاهد للاقتصاد القسري الدولي
للحكم العربي

مراجعة علمية نقدية في الناحية
الاقتصادية والاجتماعية

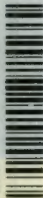
مؤلفه
هشام حاتم

مؤلفه
هشام حاتم

دار الفكر الجامعي
بجامعة مصر

دار الفكر الجامعي

Bibliotheca Alexandrina



1132783

ISBN 978-977-379-170-5



9 789773 791704